جامعة أم درمان الإسلامية

معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي

قسم الدراسات النظرية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية (قسم النحو)

بعنوان:

منهج المبرّد في النحو من خلال كتابيه الكامل والمقتضب

دراسة تحليلية استقرائية منهجية

إعداد الطالب
أحمد محمد علي الطريفي

إشراف أ.د.
بشرى السيد محمد هاشم

١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

سورة المجادلة الآية ١١

الإهـــــــــداء

أهدي بحثي هذا وثمرة جهدي هذه إلى سيدي وقرة عيني ورسول ب العالمين لتقف أمام مقامه الطاهر وتقول :

يا خير من دفنت بالقاع أعظمه *** فطاب من طيبهن القاع والأكم

نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه *** فيه العفـــــــاف وفيه الجود والكرم

وإلى روح والـدي وشـيخي ومرشـدي ومربـي روحـي جسدي ولي الله الكامل العالم العامل فقيه العلماء وعالم الفقهاء ليقف ذلك المجهود أمام ضريحه المبارك معفراً للخد في ذاك الثرى المعنبر مقبلاً للجدر ليقول :

عبيد بركم وطالب عفوكم وعبيدكم بحق وحقيقة قد فعل ما أمرتموه به يا أبتي رضوان الله عليك يا سيدي الشيخ : محمد علي الطريفي سحائب الرحمة عليك

إلى أمي العزيزة التي صبرت وصابرت وهيأت الجو العلمي المناسب .

إلى كل أساتذتي وآبائي ومشايخي الأحياء منهم والأموات .

إلى كل عاشق للنحو وقواعد اللغة .

أقدم ثمرة جهدي هذه

الشكر والتقدير

الشكر موصول لأسرة جامعة أم درمان الإسلامية ممثلة في معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي ممثلاً في شخص الأستاذ الدكتور / الهادي عبد الصمد رجل العلم والمعرفة الذي ذلل الصعاب كلها في سبيل إخراج هذا البحث .

الشكر موصول لسيادة الأستاذ الدكتور / بشرى السيد محمد هاشم الذي أسدى النصائح العلمية وصوب كل ما يحتاج إلى تصويب في هذا البحث ، وسهر الليالي إلى أن أخرج هذا البحث إلى النور .

والشكر موصول لكل من أسهم في إخراج هذا البحث بصورته النهائية .

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة :

الحمد لله رب العالمين ، الواحد الأحد الفرد الصمد الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفواً أحد .

والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا ومولانا محمد سيد الخلق وحبيب الحق نبي الرحمة الفاتح الخاتم وعلى آله وأصحابه ، ومن أقتفى واتبع هداهم إلى يوم الدين .

وبعد

فإن علم النحو من العلوم الضرورية الواجب معرفتها لفهم كلام الله عز وجل، وهو عبارة عن قواعد وأسس لغة القرآن وهي اللغة العربية : يقول ربنا عز وجل : (لِسَانُ الَّذِي يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ) .

ولما كان هذا القرآن بلسان عربي مبين كان لابد من معرفة قواعد هذه اللغة ومن هنا وجب علينا أن نتطرق إلى أعرق كتابين في النحو والصرف واللغة والأدب والشعر هما :

أولاً : الكتاب الكامل.

ثانياً : الكتاب المقتضب .

لإمام النحاة وشيخ العلماء ، عالم الفقهاء ، وفقيه العلماء ، العالم الجليل : الإمام أبي العباس محمد بن يزيد (المبرِّد) الذي هو علم من أعلام المدرسة البصرية ، تلميذ إمام النحو (سيبويه) رحمهم الله وجزاهم عن النحو واللغة خير الجزاء.

في هذا البحث تناول الباحث موضوع البحث من ثلاث جوانب وهي:

الجانب الأول : حياة المؤلف وشيوخه وتلاميذه .

الجانب الثاني : يتعلق بالكتاب الكامل ، وفيه تناول الباحث نماذج من القضايا النحوية والصرفية التي ظهر فيها رأي ونهج المبرد واضحاً جلياً مناقشاً

لها وشارحاً لها ، وقد قام الباحث بتحليل تلك القضايا مقارناً لهـــا بـــآراء بعـــض العلماء وفي نهاية كل قضية وضع نهج المبرد ورأيه الواضح.

الجانب الثالث : فيه تناول الباحث نماذج القضايا النحوية والصرفية في كتاب المقتضب ومن ثم وضح الباحث نهج المبرد ولقد اشتمل البحث على خمس أبواب وهي:

الباب الأول : حياة المؤلف وفيه فصلان :

الفصل الأول : مولده ونشأته وثقافته .

الفصل الثاني : آثاره العلمية .

الباب الثاني : منهج المبرد من خلال كتابه الكامل (النحو في الكتاب الكامل) وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : القضايا النحوية قبل المناقشة .

الفصل الثاني : بعض المعارف والظروف والتوابع .

الفصل الثالث : بعض قضايا نحوية مختلفة ظهر فيها رأي ونهج المبرد واضحاً .

الباب الثالث: منهج المبرد الصرفي من خلال كتابه الكامل (الصرف في الكتاب الكامل) وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : بعض القضايا الصرفية إجمالاً قبل المناقشة .

الفصل الثاني : بعض قضايا الصرف التي ظهر فيها رأي ونهج المبرد واضحاً.

الفصل الثالث : بعض القضايا الصرفية العامة التي انفرد بها الإمام المبـــرد فـــي نهجه.

الباب الرابع: منهج المبرد في النحو من خلال كتابه المقتضب (النحو في الكتاب المقتضب) ، وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : بعض القضايا النحوية إجمالاً قبل المناقشة .

الفصل الثاني : بعض المعارف والظروف والتوابع التي ظهر فيها نهـــج المبـــرد واضحاً .

الفصل الثالث : بعض القضايا النحوية العامة التي ظهر فيها نهج المبرد واضحاً.

الباب الخامس : منهج المبرد الصرفي من خلال كتابه المقتضب (الصرف في الكتاب المقتضب) وفيه ثلاثة فصول:

الفصل الأول : بعض القضايا الصرفية قبل المناقشة.

الفصل الثاني : بعض القضايا الصرفية التي ظهر فيها رأي المبرد ونهجه واضحاً.

الفصل الثالث : بعض القضايا الصرفية بصفة عامة التي ظهر فيها رأي المبرد واضحاً .

وبعد هذا كله نقول :

اختيار الباحث لهذين الكتابين وتوضيح بعض المسائل التي ظهر فيها رأي المبرد واضحاً ونهجه العلمي في بيان أحكامها وقواعدها وضوابطها تم ختم الباحث بحثه بنتائج حسب وجهة نظره هو وصياغته بأسلوبه حسبما رأى هو وعلى ضوء ذلك أصدر بعض الملاحظات ثم قام بفهرست هذا البحث بعد أن وضح المصادر والمراجع التي استعان بها في بحثه هذا.

والباحث إذ يتقدم بهذا المجهود آملاً أن تكون فيه إضافة للمكتبة الإسلامية والتراث الثقافي الإسلامي ، والباحث هنا يقدم أسمى آيات الشكر لمن أخرج هذا البحث بصورته النهائية صاحب الفضيلة العالم الجليل اللغوي التحديد البروفسيور الدكتور/ رجل اللغة والعلم والأدب بشرى السيد محمد هاشم .

والشكر أجزله لأسرة معهد أبحاث ودراسات العالم الإسلامي ، ممثلاً في دائرة علوم اللغة العربية والشكر أجزله لجامعة أم درمان الإسلامية ذلك الصرح الذي خرج أهل العلم والفقه واللغة والأدب ، والشكر أجزله لكل من أخرج هذا البحث بصورته النهائية .

الباب الأول

حياة المؤلف

وفيه فصلان

الفصل الأول : مولده ونشأته وثقافته وشيوخه وتلاميذه.

الفصل الثاني : آثار الإمام المبرد العلمية.

الفصل الأول

مولده ونشأته وثقافته وشيوخه وتلاميذه

المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه ونسبه :

المبحث الثاني : شيوخه وتلاميذه .

المبحث الأول

اسمه وكنيته ولقبه ونسبه

أولاً : اسمه ولقبه :

مما ذكره في ذلك ابن خلكان[١] هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان بن سليم بن سعد بن عبدالله بن زيد بن مالك بن الحارث بن عامر بن عبدالله بن بلال بن عوف بن أسلم ، وهو ثمالة ، بن أحمد بن كعب بن عبدالله بن مالك بن نصر بن الأزد بن غوث .

والي (ثمالة) و (الأزد) اللذين في سلسلة نسبه ينسب المبرد في بعض المصادر فيقال (الثمالي الازدي) [٢] .

وكان المبرد ينتسب إلى ثمالة ، وفي بعض المصادر قوم من السورجيون بالبصرة كانوا يكسحون ويكسرون الأرض.

ولكن تزوج المبرد ابنة الحفص المغني من أشراف اليمن ، وفي ذلك ذكر عبدالصمد المعزل موضحاً نسبة المبرد إلى ثمالة : وفي رواية أنها نسبه للمبرد نفسه :

سألت عن ثمالة كل حي * فقال القائلون ومن ثمالة

فقال لي المبرد خل قومي * فقومي معشر بهم رذالة

فقلت محمد بن يزيد منهم * فقالوا زدتنا بهم جهالة

والمبرد هو من (ثمالة) ولكن المبرد اشتهر بالنحو فهو أنحى نحاة البصرة.

ثانياً : كنيته ولقبه :

تتفق الروايات التي ترجمت للمبرد إنه كان يكنى (بأبي العباس) .

أما عن لقبه فاختلفت فيه الروايات بعض المصادر[٣] أن أستاذه المازني لما ألف كتاب الألف واللام سأله عن دقيقه وعويصه ، فأجابه بأحسن الإجابات فقال له المازني (قم فأنت المبرد) أي المثبت للحق.

---

(١) وفيات الأعيان لابن خلكان ج ٣١٤/٤ .

(٢) تاريخ بغداد ج ١٥٧/٤ ، وفيات الأعيان ج٤/ ٣١٤ ، أخبار النحاة البصريين ص ١٠٥.

(٣) معجم الأدباء ٢٢٩/٤ ، وبغية الوعاة ٢٦٩/١ .

ومن ذلك ذهب الكوفيون وقالوا : (أن كلمة المبرد) تدل على نوع معين من الثياب ارتداه أو كان يرتديه المبرد وفي ذلك قال الشاعر:

إن المبرد ذو بـــرد علـــى أدبـــه * في الجد منه إذا ما شئت أول لعبه

وقل ما أبصرت عيناك من رجـــلٍ * إلا ومعنـــاه أن فكـــرت فـــي لقبـــه

وكان العرب يسمون الشيء باسم ضده فإن على ذلك يكون في اسم (المبرد) على الضد ، ففي بعض الروايات أن المتوكل لقب أم ولده المعتز بقبيحـــة وكـــان أحسن نساء زمانها فنقشت على خاتمها : (أنا قبيحة وأقلب) .

وفي رواية أخرى تروى أن المبرد طلبه صاحب الشرطة للمـــذاكرة فكـــره الخروج إليه واختفى عند أبي حاتم سهل بن محمد السجســـتاني ، فجـــاء رســـول الوالي بطلبه وكان المبرد قد اختفى في المزملة[1] وغطى رأسه وكانت المزملـــة فارغة وجاء رسول صاحب الشرطة في طلبه فلم يجده وبحث عنه في كافة أنحاء البيت ولم يفطن للمزملة حتى خرج ، فأخذ أبوحاتم ينادي ويصفق بيديـــه وينـــادي على المزملة : (المبرد ، المبرد) ، وتنادوا به وصار له لقاباً .

ولادته ووفاته :

نجد أن المصادر[2] التي ترجمت للمبرد عند ولادته ووفاتـــه أنهـــا أتفقـــت وأوجزت وأجمعت على أنه ولد يوم الاثنين ، ليلة عيد الأضحى فـــي ذي الحجـــة سنة ٢١٠هـــ وقيل أنه ولد سنة ٢٠٧هـــ ، وقيل ولد عام ٢٠٦هـــ ، أما عن مكان ولادته ففي ذلك ياقوت الحموي[3] أنه ولد في البصرة ، أما عـــن وفاتـــه فمعظـــم المصادر اتفقت على أنه توفي يوم الاثنين ليلتين بقـــين مـــن ذي الحجـــة (ســـنة ٢٨٥هـــ) ، وفيل توفي عام ٢٨٦هـــ ، وقيل عام ٢٨٢هـــ .

---

(١) قربة الماء .

(٢) معجم الأدباء ج١١١/١٩ .

(٣) تاريخ بغداد ١٥٧/٤ ، وفي معجم الأدباء ج١٩/ص ١١٩ – ١٢٠.

نشأته وحياته :

اغلب المصادر ذكرت ان المبرد نشأ في البصرة ودلالة ذلك قصة طريفة ذكرها القفطي[١] وهي : (أن المتوكل كان يقرأ القرآن فمر بقوله تعالى : **(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)** بفتح همزة إن وكان عنده الفتح بن خاقان أحد علماء البصرة ، وقال له الفتح بن خاقان (إنها) بكسر همزة (إن) وتبايعا على عشرة آلاف درهم ، وتحاكما إلى محمد بن يزيد المهلبي وكان صديقاً للمبرد ، ولما وقف يزيد على ذلك لم يحكم أن يسقط بينما ، فقال المتوكل فليس ها هنا من يسئل عن ذلك فقال : يزيد بن محمد المهلبي: ما أعرف أحد يتقدم فتى بالبصرة اسمه المبرد .

وبينما الحال كذلك ورد محمد بن يزيد (سر من رأى) [٢] ، فدخل على الفتح بن خاقان ، فقال يا بصري ، كيف تفسر هذه الحرف:(**وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ**)؟ بالفتح أو الكسر؟ فقلت (أنها) بالكسر ، وهو الجيد المختار ، وذلك أو الآية **(وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لا يُؤْمِنُونَ)** فالمبرد هنا قرأ بالكسر لماذا؟

ففي ذلك ذكر الإمام ابن مالك في مواضع كسر همزة إن : فقال[٣] :

فأكسر في الابتداء وفي بدء صله * وحيث إن ليميني مكملة

أو حكيت بالقول أو حلة محل * حال كذرته وإني ذو أمل

فرأى المبرد هنا أصح الآراء لأننا إذا قلنا إنها جاءت بعد القسم في قوله تعالى : **(وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ)** [٤] لكان دليل قاطع على كسر همزة (إن) .

ولو قلنا إنها جاءت بعد القول كقوله تعالى : **(قُلْ إِنَّمَا الآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ)** [٥] لكان دليلاً قاطعاً.

---

(١) إنباه الرواة ٢٤٤/٣ : ناشرون دار الفكر العربي القاهرة ، الطبعة الأولى ١٩٨٦م .

(٢) بلدة من أعمال العراق .

(٣) شرح ابن عقيل ج١ : ص ٣٥٢ .

(٤) سورة المائدة الآية ٥٣.

(٥) سورة العنكبوت الآية ٥٠.

فعندما قدم المبرد إلى البصرة سمع به الفتح بن خاقان فأسرع إلى المتوكل وطلب منه ما تقضايا عليه وهي العشرة آلاف درهم ، فأمر المتوكل بإحضار المبرد ، وسأله عن قوله تعالى : **(وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لاَ يُؤْمِنُونَ)** [1] فقال المتوكل إنها تقرأ بالكسر وهذا هو الخطأ الشائع، فأجاب المتوكل بقوله : (أكثر الناس يقرؤنها بالفتح) ولم يتم باقي الإجابة فضج المتوكل وأمر بالمال (عشرة آلاف درهم لنفسه) فغضب الفتح بن خاقان : فقال له أنت كذبت؟ فقال المبرد إن أمير المؤمنين لم ينتظر باقي الإجابة.

وللمبرد طرف وقصص كثيرة مع المتوكل، منها ما رواه هو بنفسه ففي ذلك ذكر المبرد أنه كان في مجلس المتوكل وقد عمل فيه النبيز وبين يديه أبوعبادة بن الوليد بن عبادة البحتري[2]، وكان ينشد قصيدة يمدح بها المتوكل أولها:

عن أي ثغر تبتسم * وبأي طرف تحتكم
حسن يضن بحسنه * والحسن أولى بالكرم
المرتضى ابني المجتبى * والمنعم ابن المنتقم
أما الرعية فهي من * أمنات عدلك في حرم
نعم عليها في بقائك * فلتتم لها النعم
يا باني المجد الذي * قد كان فوض فانهدم
أسلم لدين محمد * فإذا سلمت له سلم

حتى بلغ قوله :

قل للخليفة جعفر المتوكل * أبن المعتصم
نلنا الهدى بعد العمى * بك والغنى بعد العدم

وهم في هذه الحال رد عليهم أبوالعنبس الصيمري بقوله:

في أي سلع ترتطم * وبأي كف تلتقم

---

(١) سورة الأنعام الآية ١٠٩

(٢) ديوان البحتري ص ١٩٩٨ ، ١٩٩٩ .

أدخلـــــت رأس البحتـــــري * أبوعبـــــادة فـــــي الـــــرحم

فضحك المتوكل وأمر لأبي العنبس بعشرة آلاف دراهم ودفع للفتح ابن خاقان عشرة آلاف درهم ، ودفع للمبرد عشرة آلاف درهم.

ومن هنا نخلص إلى أن المبرد نشأ بالبصرة وكان من أئمة مدرسة البصـــرة النحوية ، كما كان ثعلب رئيس المدرسة الكوفية ، فالمبرد صفاته واضحة ولماسته ملموسة على النحو بصفة عامة وعلى نحاة المدرسة البصرية بصفة خاصة.

صفاته[١]:

كان المبرد ذا صفات خلقية وخُلقية وعلمية ونحوية وبلاغية فأمـــا صـــفاته الخلقية كان جميلاً وسيماً لاسيما في صباه وكان فصيحاً مفهوماً صـــاحب نـــوادر وطرافة.

كما أورد أصحاب المصادر بعض صفات المبرد الخلقيـــة نجـــدهم حينمـــا تطرقوا لها بكل الاهتمام والمبالغة في دراسة شخصية ذلك الإمام أما من ناحيـــة علمية فلا يهمنا جماله ، وسماته كثيراً لكن الذي يهمنا هو دراسته وتتبـــع آثـــاره العلمية التي امتدت إلى يومنا هذا.

ونجد أن العلماء اهتموا كثيراً بدراسة شخصيته من الناحيـــة الأخلاقيـــة لأن الناحية الأخلاقية لها تأثير على تركيبه شخصية هذا العالم فذكر العلماء ومنهم ابن خلقان[٢] :- أن المبرد كان متهماً بالبخل ، ففي ذلك ذكروا أن المبرد كان أبخـــل الناس بكل شيء ، وذكر أيضاً أبوعبيدة بن المثنى : لا يكون نحوي شجاعاً فقيـــل له وكيف : قال : ترونه بين الساكن والمتحرك ولا يفرق بين الموت والحياة، وقال المبرد نفسه : إنه لا يكون نحوياً جواداً ، فقيل له كيف ذلك؟ قال : ترونه يفـــرق بين الهمزتين ، ولا يفرق بين سبب الغنى والفقر؛ وهنا يقصد المبرد أن الإمســـاك سبب من أسباب الغنى والعطاء سبب من أسباب الفقر .

---

(١) شذرات الذهب ج٢/ص ١٩٠ ، الوافي بالوفيات ج٥/ ص ٢١٦ .

(٢) وفيات الأعيان ج٤/ ٣١٥ – ٣١٦ .

وكان حاضر البديهة سريع الإجابة على المسائل مهما كانت عويصة، وكان يتهم بالكذب من نحاة الكوفة لأن هناك منافسة كبيرة بين المدرسة البصرية والمدرسة الكوفية .

قال المفجع البصري : (كان المبرد) لكثرة حفظه للغة وغريبها يتهم بالوضع فيها.

ومما ذكره أحمد بن أبي طاهر[1] أن بعض الشعراء قد هجا المبرد ووصفه بالإدعاء والتصحيف والكذب فقال :

كثرت في المبرد الآداب * وأستقلت في عقله الألباب

غير أن الفتى كما زعم الناس * دعى مصحف كذاب

ومن هنا وصفه بهذه الأوصاف لا ينبغي لأن مكانته العلمية وقيادته لمدرسة نحاة البصرة لا تقبل مثل هذه الافتراءات والتلفيق.

(١) تاريخ بغداد ج٤/ ١٥٦ .

المبحث الثاني

شيوخه وتلاميذه

أولاً : شيوخه :

ففي ذلك ما أورده محسن بن حمد[1] أن المبرد تتلمذ على الكثير من العلماء نذكر على سبيل المثال منهم :

- أبان بن رزين البصري .
- إبراهيم بن محمد التميمي ، قاضي البصرة (المتوفي سنة ٢٥٠هـ) .
- أحمد بن طيفور (المتوفي سنة ٢٨٠هـ) .
- إسماعيل بن إسحاق (المتوفي سنة ٢٨٢هـ) .
- أبومحمد عبدالله بن محمد الثوري) (المتوفي سنة ٢٣٠هـ) .
- أبوعثمان عمرو بن بحر (الجاحظ) .
- أبو عمر صالح بن إسحاق (الجرمي) .
- جعفر بن عيسى بن جعفر الهاشمي.
- أبوحاتم سهل بن محمد السجستاني .
- ابن أبي حبرة .
- الحسين بن رجاء.
- أبوإسحاق إبراهيم بن سفيان.
- سليمان بن عبدالله .
- عبدالله محمد بن حفص التيمي.
- أبوالعالية.
- عبدالصمد بن المعزل.
- عبدالله بن جنيه الغنوي.
- أبوعبدالرحمن محمد بن عبدالله العتبي.

---

(١) أ/ الكتاب الكامل ص ٨ – ١٠ ب/ الكتاب المقتضب : ج١/ص ١١.

- أبوعصمة .
- علي بن عبدالله .
- علي بن القاسم بن علي بن سليمان الهاشمي.
- عمارة بن عقيل بن بلال بن جرير (المتوفي سنة ٢٣٩هـ) .
- عمرو بن حفص المنقري.
- أبوعثمان عمرو بن مرزوق.
- أبوعثمان بكر بن محمد (المازني) .
- محمد بن هشام السعدي .
- محمد بن إبراهيم الهاشمي.
- محمد بن شجاع الثليمي .
- محمد بن عامر الحنفي.
- محمد بن علي البصري.
- محمد بن هاشم السدري .
- مسعود بن بشر .
- المغيرة بن محمد المهلبي.
- أحمد بن محمد النحوي (المهدي) .
- أبو واثلة .
- ومن النساء (أم الهيثم الكلابية) .

نجد أن المبرد تتلمذ على هذا الكم الهائل من العلماء فمن هنا نجد أنه قد تزود بقدر عالٍ من العلم مما أهله لقيادة مدرسة النحو البصرية وإمامتها حتى أنه طلب العلم من بعض النساء العالمات كأم الهيثم الكلابية مما حدا طلاب العلم في ذلك الوقت أن يتتلمذوا عليه ونذكر من طلابه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر فنقول.

تلامذته:

تتلمذ وتخرج على يد المبرد الكثير من العلماء نذكر منهم على سبيل المثال[1] :

- إبراهيم بن العلاء الكلابزي .
- أبوأحمد الجريري .
- أحمد بن جعفر الدينوري .
- أبوالحسن علي بن سليمان (الأخفش الصغير) .
- أبوبكر محمد بن يزيد (أبي الأزهر) .
- محمد بن حسن بن مالك (الأشناني) .
- أبوبكر الجرجاني.
- أبوبكر محمد بن مروان.
- الحسن بن القاسم الكوكبي .
- أبوعبدالله محمد إبراهيم (الحكيمي) .
- محمد بن جعفر (الخرائطي) .
- أبوالحسن عبدالله بن محمد بن سفيان (الخزاز) (المتوفي سنة ٣٢٥هـ).
- أبوبكر محمد أحمد بن منصور (ابن الخياط المتوفي سنة ٣٢٠هـ) .
- أبومحمد عبدالله بن جعفر الغسوني (ابن رشوية : ٣٤٧هـ).
- أبوإسحاق إبراهيم بن محمد (الزجاج) .
- أبوزرعة الفزاري.
- أبوبكر محمد بن السدي (ابن السراج) .
- أبوسهل أحمد بن محمد بن زياد.
- ابن شقير أبو عساكر بن محمد.
- إسماعيل بن محمد الصغار (المتوفي سنة ٣٤١هـ).
- أبوالصقر أحمد بن الفضل بن شبابه الهمزاني.

---

(١) أ/ كتاب المذكر والمؤنث للمبرد (ص ١٩، ٢٨) ب/ الكامل : (ص ١٠ ، ١٢) .

- أبوبكر محمد بن يحيى (الهولي) .
- أبوعلي عيسى بن محمد .
- علي بن إبراهيم القطاني.
- ابن عمار : أبوالعباس أحمد بن محمد بن عبيد الله (المتوفي سنة ٣١٤هـ).
- أبوعمر الزاهد ، محمد بن عبدالواحد.
- قاسم بن أصبغ .
- ابن كيسان : أبوالحسن محمد بن أحمد.
- أبوبكر بن علي العسكري (المبرمان) .
- محمد بن إبراهيم.
- محمد بن أحمد الكاتب.
- محمد بن العباس .
- محمد بن القاسم بن مهدوية .
- محمد بن يحيى.
- محمد بن يعقوب أبي ناصح الأصبهاني.
- ابن المعتز ، عبدالله بن المعتز بن المتوكل بن المعتصم بن هارون الرشيد.
- أبوالفضل : محمد بن أبي جعفر المنذري المهدوي.
- أبي النحاس : أبوجعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي المتوفي سنة ٣٣٧هـ.
- نفطويه : أبوعبدالله إبراهيم بن محمد بن عرفة (المتوفي سنة ٣٢٣هـ).
- أبوالطيب محمد بن أحمد بن إسحاق.
- ابن ولاد : أبوالحسن محمد .

ومن هنا نخلص إلى أن المبرد تخرج على يديه هذا الكم الهائل من العلماء المحققين الذي أرسوا دعائم المدرسة البصرية النحوية ومن هنا زاع صيت نحاة البصرة بصورة واسعة.

الفصل الثانـي

آثاره العلمية

المبحث الأول : (أ) **شعر أبي العباس محمد بن يزيد (المبرد) .**

(ب) **الأشعار التي مدح بها المبرد من قبل أخوانه العلماء.**

(ج) **بعض الأشعار التي استشهد بها في بعض القضايا النحوية.**

المبحث الثاني : (أ) **مؤلفاتـه .**

(ب) **منظارات دارت بينه وبين علماء الكوفة .**

(ج) **منهجه النحوي.**

الفصل الثاني

آثاره العلمية

تمهيد:

في هذا الفصل تناولنا الآثار العلمية للإمام المبرد وتحدثنا على ثلاث جوانب منها :

أولاً : جانب يتعلق بأشعاره :

وهذا الجانب أوردنا فيه أشعار المبرد متمثلة في النصائح والرسائل والمكاتبات بينه وبين العلماء من أهل زمانه.

ثانياً : جانب يتعلق بأشعار مدح بها من بعض أخوانه العلماء في أهل زمانه ووضحت هذه الأشعار الصفات العلمية لهذا العالم.

ثالثاً : جانب يتعلق بآراء العلماء فيه .

ثم بعد ذلك تناولنا المبحث الثاني : وتناولنا فيه :

أولاً : مؤلفاته : إذ أن لهذا العالم عدد من المؤلفات مما تعج وتضج به المكتبات الإسلامية وهي أثرت بصورة واضحة على حركة الأدب والنحو واللغة بصورة عامة.

ثانياً : جانب يتعلق بمناظرات دارت بينه وبين علماء ورواد مدرسة الكوفة.

ثالثاً : جانب يتعلق بمنهجه النحوي.

ونحن هنا لا ندعي الكمال وإنما هذا رشقات من محيط علم هذا العالم.

المبحث الأول

(أ) شعر الإمام أبي العباس محمد بن يزيد (المبرد)

ففي ذلك لوحظ أن المبرد يقرض الشعر ولكن ما ورد إلينا قليل وهناك بعض الأبيات وجدت في شكل نصائح وشكل رسائل دارت بينه وبين بعض العلماء من أهل زمانه ، ومدح بها الأمراء في ذلك الزمان.

ففي ذلك نورد على سبيل المثال ما ذكر المزرباني[1] حيث أن أورد أبيات للمبرد قد كان مدح بها المعتصم .

جهرت بحلقه لا أتقيها * لشك في اليمين ولا أرتياب

بأنك أحسن الخلفاء وجهاً * وأسمع راحتين ولا أحابي

وأن مطيعك الأعلى حدوداً * ومن عاصاك يهوي في تباب

نجد أن المبرد نَهَجَ نَهْجْ الشعراء في التكسب بمدح الأمراء لكن لم توجد له قصائد بعينها بل مقتطعات شعرية وأبيات متفرقة ، فنجده هنا قد مدح المعتصم بالله موضحاً في هذه الأبيات بصيغة الحلف والقسم المغلظ وأنه يتحمل نتيجة هذا القسم وأثبت في هذا القسم أن المعتصم يقابل الناس بطلاقة وجه ، وأنه نفاح اليدين (بمعنى كريم) ، وأهل طاعته وبيعته هم من خيار القوم، وأن أهل معصيته هم أراذل القوم.

وهناك أبيات للمبرد رد بها على صديقه : عبيدالله بن عبدالله بن طاهر بن الحارث حين ما جاءه خطابه وكان عبيدالله يطلب الرزق بمصر والمبرد بالبصرة فرد عليه بالأبيات الآتية:

بنفسي أخ بر شددت به نفسي * فألقيته حراً على العسر واليسر

أغيب فلي منه ثناء ومدحة * وأحضر منه أحسن القول للبشر

وما طاهر إلا جمال لصحبه * وناصر عافيه على كلب الدهر

تفردت يا خير الورى فكفيتني * مطالبة شعباء ضاق لها صدري

---

(١) أ/ الكتاب للمقتضب ج ١/ ص ٢٠ ب/ معجم الشعراء : ص ٤٥٠.

وأحسن من وجه الحبيب ووصله * كتاب أتاني مدرجاً في يدي نصر

سررت به لما أتاني وليتني * غنيت وإن كان الكتاب إلى مصر

فقلت رعاك الله من ذي مودة * فقد فتى إحساناً وقصرت في شكري

فنجد أن المبرد هنا مدح صديقه عبيدالله بن طاهر[1] وأثنى عليه ثناءً بالغاً ونجد أن المبرد هنا اشتهر بشعر المدح والمبرد لتمكنه من إقراض الشعر فأقرض في بحور الشعر المختلفة وهذه الأبيات من بحر الطويل ، وأيضاً كتب إلى صديقه عبيدالله بن طاهر أبياتاً أخرى قال فيها:

يا مؤئلاً لذوي الهمات والخطر * ومن عمدت لحاجاتي من البشر

هل أنت راضً بأن يضحى نزيلكم * والمستجير بكم في حال مستتر

صفراً من المال إلا من رجائكم * ولابساً بعد يسر حلة العسر

قل للأمير عبيد الله دام له * عز الإمارة في طول من العمر

بدأت وعداً فأنجزه لمنتظر * فإن حق تمام الورد في الصدر

فقد بدأ عود شكري مورقاً فأجد * سقياه أنجيك منه بائع الثمر

فأنما يسم الوسمى مبتدأً * وللولي نبات الورد والزهر

والسيف يجلي فإن لم تسقى صفحته * نبا ولم يك كالمشعوذة البشر

وقد تقدم إحسان إليَّ بكم * لم أوت فيه من الأعراق في الشكر

وفي بقا عبيدالله لي خلقٌ * وفيض راحته المغني عن المطر

وفي هذه الأبيات نجد أن المبرد عاتب صديقه عبيدالله عتاب الأحبة العتاب الرقيق ومثل هذه الأبيات تدل على رقة شعور المبرد وشفافية معاملته.

ومما رواه أبي منصور أن العجوزي قال : كنت يوماً عند أبي العباس محمد بن يزيد فأتاه رجل على دابة على كتفه طيلسان أخضر فلما رآه قام إليه واعتنقه، فأكبر الرجل قيام المبرد له وقال له : أتقوم إلي يا أبا العباس؟ فرد عليه بهذه الأبيات[2]:

---

(١) الكتاب المقتضب ج١/ ص ٢١ .

(٢) نفس المرجع السابق ونفس الصفحة .

أينكـــر أن أقـــوم إذا بـــدأ لـــي * لأكرمـــــه وأعظمـــــه هشـــــام

ولا تعجـــب لإســـراعي إليـــه * فـــإن لمثلـــه ذخـــر القيـــام

نجد هنا أن المبرد برر قيامه لهذا الرجل وهذا القيام وقيام إكرام وإجلال وأن هذا الرجل أهل للإجلال والإكرام .

وأيضاً نجد أن المبرد دعم أبياته السابقة بأبيات أخرى وهي[١]:

لئن قمت ما في ذاك مني غضاضـــة * علـــي ولكـــن الكـــريم مـــدلل

علـــى أنهـــا منـــي لغيـــر محبـــة * ولكنهـــا بينـــي وبينـــك تحمـــل

وأيضاً ما أورده أبومنصور في أبياتٍ أوردها للمبرد[٢]:

حبـــــذا مـــــاء العناقيـــــد * بريـــــــــق الغانيـــــــــات

بهمـــــا ينبـــــت لحمـــــي * ودمـــــــــي أي نبـــــــات

أيهـــــــا الطالـــــــب * أشـــهى مـــن لذيـــذ الشـــهوات

كـــــل بهـــــا المـــــزمن * تفـــــاح خـــــدود الناعمـــــات

نجد أن المبرد هنا قد قال هذه الأبيات في الغزل الصريح الواضح ومن هنـــا نأخذ أن المبرد قد أورد في شعره هذه الصورة الفنية وهو صورة الغزل وفي دليل على تأثيره بشعراء المعلقات وهذا دليل على مساهمته في صور الشعر المتعددة:

وأيضاً من أشعاره[٣] :

إن الزمـــان وإن شـــطت مذاهبـــه * مني ومنك فـــإن القلـــب مقتـــرب

لن ينقص النأي ودي ما حييتي بكم * ولا يميـــل بـــه جـــد ولا لعـــب

هنا ويوضح المبرد أن أسباب الفرقة مهما تعددت بينه وبين صديقه فإن ذلك لا يفسد الصلة بينهم أبداً.

ومن هنا نخلص إلى أن المبرد ساهم بصور فنية متعددة في شـــعره منهـــا: المدح، الغزل ، الرجاء ، وربما تكون هناك مساهمات أخرى لـــذلك العـــالم فمـــا أوردناه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

---

(١) معجم الشعراء ص ٤٥٠ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) الكتاب المقتضب ج١/ص ٢٣.

(ب) أشعار قيلت في المبرد مدحاً:

نجد هناك بعض العلماء الأقدمين منهم والمحدثين قاموا بمدح هذا العالم والثناء عليه :

وفي ذلك قال أحمد بن يحيى بن يسار بن عبدالسلام إمام الكوفيين في النحو واللغة والفقه : في مدح المبرد[1] :

أيا أبني سراة الأزد أزد شنؤة * وأزده العتيك الصدر رهط المهلب
أولئك أبناء المنايا إذا غدوا * إلى الحرب عدواً واحداً ألف مقنب
حموا حرم الإسلام بالبيض والقنا * وهم ضرموا نار الوغى بالتغلب
وهم سبط أنصار النبي محمدٍ * على أعجمي الخلق والمتعرب
وأنت الذي لا يبلغ الناس وصفه * وإن أطنب المداح مع كل مطنب
رأيتك والفتح بن خاقان راكباً * وأنت عديل الفتح في كل موكب
وكان أمير المؤمن إذا دنا * إليك يطيل الفكر بعد التعجب
وأوتيت علماً لا يحيط بكنهه * علوم بني الدنيا ولا علم ثعلب
يؤوب إليك الناس حتى كأنهم * ببابك في أعلى مني والمحصب

نجد أن الشاعر هنا قدم مدح المبرد ومدح آباءه وأثبت لهم الفراسة والثبات في الحروب وأثبت صلتهم برسول الله وبنصره لهم ثم بعد ذلك مدح المبرد نفسه بأنه نال علوماً كثيرة وأن طلاب العلم ببابه كأنهم حجاج بيت الله الحرام بالمشعر الحرام (منى) وهذا دليل على أن هذا العالم ذو مكانة علمية واضحة.

وأيضاً مما قيل في مدحه:

رأيت محمد بن يزيد يسمو * إلى الخيرات في جاهٍ وقدرٍ
جليس خلائف وغذيّ ملك * وأعلم من رأيت بكل أمر
وفتيانه الظرفاء فيه * وأبهة الكبير بغير كبر
وينثر إن أجال الفكر دراً * وينشر لؤلؤاً من غير فكر

---

(١) (أ) الكتاب المقتضب ج١ ص ٢١.

وكان الشعر قد أودى فأحيا * أبوالعباس داثر كل شعر

وقالوا : ثعلب رجل عليم * فأين النجم من شمس وبدر

وقالوا : ثعلب يفتي ويملي * وأين الثعلبان من الهزبر

وهذا في مقالك مستحيل * تشبه جدولاً وشلاً ببحر

نجد أن الشاعر هنا قد مدح المبرد وأثبت له الحكم والملك ومدح تلاميذه ووصفه بالفكر الثاقب ، وأثبت له إحياءه لنار الشعر التي خمدت وأثبت له الرفعة على علماء زمانه .

وأيضاً مما أورده أبومنصور في مدح المبرد[١]:

بنفسي أنني يا ابن يزيد من ذا * يساوي ثعلباً بك غير قيني

إذا ما زنكما العلماء يوماً * رأيت شأويكما متفاوتين

تفسر كل مقفلة بحذق * وتستر كل واضحة بفن

كأن الشمس ما تمليه شرحاً * وما يمليه حمزة بين بين

نجد أن الشاعر هنا قد مدح المبرد ووصف شرحه للعلوم كأنه ضوء الشمس.

وأيضاً قليت فيه هذه الأبيات مدحاً ولم تنسب لقائل[٢]:

وإذا يقال من الفتى كل الفتى * والشيخ والكهل الكريم العنصر

والمستضاء بعلمه وبرأيه * وبعقله؟ قلت ابن عبدالأكبر

نجد أن الشاعر قد أثبت العلم ورجاحة العقل للمبرد ومن هنا نخلص إلى أن المبرد ذو مكانة علمية رفيعة أجبرت العلماء على الثناء عليه.

---

(١) الكتاب المقتضب ج١ / ص ٢٣.

(٢) المرجع السابق ، ج١/ ص ٢٤.

(جـ) بعض الأشعار التي استشهد بها في بعض القضايا النحوية:

نجد أن المبرد في اسم الإشارة قد استدل بهذه الأبيات[١] :

أمـــن زيـــب ذي النـــار * قبيـــل الصـــبح مـــا تخبـــو

إذا مـــا خـــدمت يلقـــي * عليهـــا المنـــدل الرطـــب

ثم بعد ذلك وضع المبرد الشاهد فقال : (ذي معناه ذه) يقال : ذا عبد الله ، وذي أمة الله ، وذه أمة الله ، وته أمه الله ، ويا أمة الله) .

نجد أن المبرد هنا وضح أدوات الإشارة والشاهد في (ذي النار) .

وفي ذات الإطار قال الشاعر[٢]:

هذي التي جذعت تيماً مما طسها * ثم اقعدي بعدها يا تـيم أو قـومي

الشاهد في اسم الإشارة (هذي التي) .

ونجد أن المبرد قد استشهد بالأبيات الآتية في شرح قضية الاسم الموصول[٣]:

تقول وصـكت صـدرها بيمنهـا * أبعلي هـذا بـالرحى المتقـاعس

فقلـت لهـا لا تعجبـي وتبينـي * بلائي إن اشدت علـي الفـوارس

الشاهد : (بالرحى المتقاعس).

على تقدير بالرحى الذي تقاعس ونجد أن المبرد قد استشهد بالأبيات الآتيـة في قضية الإضافة :

قال الشاعر[٤]:

هل الجود إلا أن تجـود بـأنفسٍ * على كل ماضي للشفرتين قضـيب

وما خير عيش بعد قتـل محمـد * وبعـد يزيـد والحـرن حبيـب

ومن هز أطراف القنا خشية الردى * فلـيس لمجـدً صـالح بكسـوب

وما هي إلا رقدة ثـورت العلـى * لرهطك مـا حنـت روائـم نيـب

---

(١) البيت لم يعرف له قائل .

(٢) البيت لجرير في ديوانه .

(٣) البيت لرجل من بني تميم استشهد به المبرد في قضية الاسم الموصول.

(٤) البيت لم يعرف له قائل .

الشاهد : تورث العلي لرهطك ، أصلها : تورث العلـــي رهطـــك فـــالام لام الإضافة تقول : هذا ضارب زيد أو هذا الضارب لزيد.

وأورد المبرد هذه الأبيات في قضية الاسم الثلاثي المعتل والأسماء الخمسة:

قال الشاعر[١] :

أنا أبن أسماء أعمامي لها وأبـــي * إذا ترامى بنـــو الأمـــوان بالعـــار

لا أرضع الله إلا ثـــدي واضـــحة * لواضع الخير يحمي حوزة الجـــار

من آل سفيان أو ورقاء يمنعهـــا * تحت العجاجة ضرب غيـــر عـــوار

يا ليتني والمنى ليســـت بنافعـــة * لمـــا لـــك أو لحصـــن أو لســـيار

طوال أنفيه الأعناق لـــم يجـــدوا * ريـــح الإمـــاء إذا راحـــت بأزفـــار

الشاهد في (بنو الأموان) وأموات جمع أمه ووزن أمه (فعلة) فجمعت علـــى أموان.

وأيضاً استشهد المبرد بهذه الأبيات في قضية الظروف قال الشاعر[٢]:

ألبان إبـــل تعلـــة ابـــن مســـافر * مـــا دام يملكهـــا علـــي حـــرام

وطعام عمران بـــن أوفـــى مثلـــه * ما دام يسلك فـــي البطـــون طعـــام

لعن الإلـــه تعلـــة ابـــن مســـافر * لعنـــاً يشـــن عليـــه مـــن قـــدام

الشاهد : (من قدام) ظرف مكان، كما تقول : جئتك في فوق ومن قبل ومـــن بع د، فالمبرد هنا جعل هذه النكرة ظرف والظروف من المعارف.

فرأى أن المعارف هي الظروف والظروف من المعارف ولكن المبرد هنـــا جعلها نكرة لنهجه الخاص الذي تفرد به .

وروى الإمام المبرد هذه الأبيات في إن وأن ، وكأن المخففة من الثقيلة كأن دنانيراً على قسماتهم[٣] :

---

(١) البيت للقتال الكلابي في ديوانه ص ٥٤.

(٢) هذه الأبيات لرجل من بني تميم كما أورده الأشموني ٣٢٢/٢.

(٣) الأبيات للمكعبر الضبي في الكامل .

كـــأن دنـــانيراً علـــى قســـماتهم * وإن كان قد شـــق الوجـــود لقـــاء

لهم أذرع بـــاد نواشـــز لحمهـــا * وبعض الرجال في الحروب غثـــاء

وقال الشاعر أيضاً في ذلك[١]:

يومـــاً تواصـــينا بوجـــه مقســـم * كأن ظبية تعطو إلـــى وراق الســـلم

وقال الشاعر في ذلك[٢]:

وتعطوا برخص غير شثن كأنـــه * أساريع ظبي أو مســـاويك أســـحل

نجد أن المبرد تطرق إلى إن وأن وكأن المخففة من الثقيلة و (أن ، وكـــأن) إذا خففتا فعلى حذف الضمير كما في قوله تعالى:(**عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى**)[٣] فمن الملاحظ أن الضمير محذوف هنا ولذا خففت (أن) .

وقد استشهد المبرد بهذا البيت في قضية ظن ، ففي ذلك قال الشاعر[٤]:

فلا ويمـــين الله لا عـــن جنايـــة * هجـــرت ولكنـــي الظنـــين ظنـــين

فالشاهد في قوله : (ولكني الظنين ظنين) .

وقد استشهد المبرد في قضيته الاستثناء بهذه الأبيات[٥] :

بقبر ابن ليلى غالباً عذت بعـــدما * خشيت الردى أو أن أرد على قسر

بقبر امرئ تفري المئين عظامـــه * ولم يكـــن إلا غالبـــاً ميتـــاً يقـــري

فقال لي اســـتقدم أمامـــك إنمـــا * فكاكك أن تلقى الفـــرزدق بالمصـــر

فالشاهد (لم يك إلا غالباً ميتاً يقري) .

---

(١) البيت لعلياء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧.

(٢) البيت لامرؤ القيس في معلقته .

(٣) سورة المزمل الآية ٢٠.

(٤) البيت من شواهد المبرد ولم نعثر على قائله في المعجم .

(٥) البيت لم يعرف له قائل .

هذه الأبيات استشهد بها المبرد في باب الاستثناء ، وأيضاً قال في ذلك[١]:

الناس إلب علينا فيك ليس لنا * إلا السيوف وأطراف القنا وزر

وفي ذلك قال الشاعر[٢]:

فمالي إلا آل أحمد شيعة * ومالي إلا مشعب الحق مشعب

وأيضاً استشهد المبرد في باب الاسم المذكر الذي على ثلاث أحرف في كلمة (غدو) .

قال الشاعر[٣] :

لا تلقوها وأدلوها دلواً * إن مع اليوم أخاه غدواً

وقال الشاعر[٤]:

وما الناس إلا كالديار وأهلها * بها يوم خلوها وغدوها بلاقع

ما جاء بصيغة الجمع على القياس ففي ذلك استشهد المبرد[٥] :

يقلن حراماً ما أحل بربنا * وتترك أموال عليها الخواتم

فالشاهد : (خواتم) فإنها بصيغة الجمع.

وكذلك تجمع على (خواتيم) و (خاتام) .

ففي ذلك قال الشاعر[٦]:

أعز ذات المئزر المنشق * أخذت خاتامي بغير حق

فالشاهد (خاتامي) .

---

(١) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٢٠٦.

(٢) البيت للكميت وهو مشهور للاستشهاد به في قضية الاستثناء .

(٣) البيت لم يعرف له قائل ولكنه من شواهد الزمخشري في المفصل ٢٣٨/٢.

(٤) البيت لم يعرف له قائل .

(٥) البيت لم يعرف له قائل .

(٦) هذا البيت لم نجد له قائلاً ولكن استشهد به ابن منظور في لسان العرب ١٦٣/١٢ .

واستشهد المبرد في باب الصفة التي تساوي ما قبلها بمنزلة شيء واحد فيحذف التنوين من الموصوف.

ففي ذلك قال الشاعر[١]:

عمرو الذي هشم التريد لقومه * ورجال مكة مستنون عجاف

الشاهد (مستنون عجاف).

وقال بعضهم الشاهد (عمرو) فحذف التنوين لالتقاء الساكنين.

وفي ذلك قال الشاعر[٢]:

حميد الذي أمج داره * أخو الخمر ذي الشبيه الأصلع

الشاهد (حميد) لأنه حذف التنوين منها.

قال الشاعر[٣] :

فألقيته غير مستعتب * ولا ذاكراً لله إلا قليلاً

وفي قضية القسم استشهد المبرد بهذه الأبيات[٤]:

يا ليتني وأنت بالميس * في بلد ليس به أنيس

الشاهد : (ورب) حيث أنها محذوفة ودالة على القسم.

ومن هنا نخلص إلى أن المبرد قد استشهد بأبيات نسبة لغيره من الشعراء ولكن لم تنسب إليه هو وهذا نهج النحاة الأوائل والأفضل أن يكون الاستشهاد من تأليف العالم النحوي نفسه ما أمكن ذلك.

---

(١) هذا البيت من شواهد السيرة النبوية ، في كتاب محمد رسول الله لمحمد رضا ص ١٣.

وهو هكذا : عمرو الذي هشم الثريد لقومه ورجال مكة منستون عجاف

سنة إليه الرحلتان كلاهما سفر الشتاء ورحلة الأصياف

(٢) البيت لم يعرف له قائل .

(٣) البيت أورده السيوطي في همع الهوامع واستشهد به المبرد في المقتضب .

(٤) هذا البيت لجران العود في ديوانه ص ٩٧ ، ولكن ورد بهذه الصيغة

وبلدٍ ليس به أنيس * إلا اليعافير وإلا العيس .

(د) آراء العلماء فيه[1]:

نجد أن المبرد أثنى عليه كثير من العلماء وفي ذلك ما أورد أبو منصور راوياً عن القفطي[2] : (كان المبرد : من العلم وغزارة الأدب ، وكثرة الحفظ وحسن الإشارة ، وفصاحة اللسان ، وبراعة البيان ، وملوكية المجالسة ، وكرم العشرة، وبلاغة المكاتبة ، وحلاوة المخاطبة ، وجودة الخط ، وصحة القريحة، وقرب الإفهام ووضوح الشرح ، وعذوبة المنطق ، على ما ليس عليه أحد مما تقدمه أو تأخر عنه.

نجد أن القفطي قد أثنى على المبرد بثناء حسن ووافي وجزيل ، وأثبت له صفات قلما تندر في عالم معين .

وأيضاً قال إسماعيل بن إسحاق القاضي[3] : (لم يرى أبوالعباس مثل نفسه ممن كان قرينه ولا يرى بعده مثله).

نجد أن إسماعيل بن القاضي أثبت من وجهة نظره أنه لا مثيل للمبرد في العلم لا في الحاضر ولا في المستقبل .

وأيضاً قال سهل بن أبي سهل البهزي[4] : (رأينا محمد بن يزيد وهو وحدث السني ، متصدراً في حلقة أبي عثمان المازني يقرأ عليه كتاب سيبويه وأبوعباس المازني في تلك الحلقة كأحد من الجالسين فيها) .

المقصود بهذا هو أن المبرد قرأ على أبي عثمان المازني كتاب سيبويه ولتمكن المبرد من هذا الكتاب وكان أبوعثمان المازني أستاذاً لهذه الحلقة ، فصار المبرد في مقام المعلم والمازني في مقام الطالب .

وذكر اليوسفي الكاتب أنه قدم على أبي حاتم السجستاني فقال له إني أريد أن أقرأ عليك كتاب سيبويه فقال (الدين النصيحة) إذا أردت أن تنتفع بما تقرأ فاقرأ

---

(١) الهاء راجعة للإمام المبرد .

(٢) تاريخ بغداد ج٢ ، ص ١٥٦ .

(٣) إنباه الرواة ج٣ ، ص ٢٤٢ .

(٤) طبقات اللغويين والنحويين ص ١٠٨ .

على هذا الغلام يريد بذلك المبرد . فعلم اليوسفي الكاتب بأن المبـــرد علـــى علـــم ومعرفة .

وذكر ياقوت الحموي في ذلك فقال[١] : (كان المبرد حسن المحاضرة فصيحاً بليغاً ، مليح الأخبار ، ثقة فيما يرويه ، كثير النوادر ، فيه ظرافة ولباقة).

نجد أن ياقوت الحموي وصف المبرد بتمكنه من المحاضرة وهو إلقاء العلـــم على الطلاب ، ووصفه بالفصاحة ووصفه بملاحة الأخبار وكثرة النوادر ووصفه بالظرافة واللباقة.

وأيضاً في ذلك قال أبوالطيب اللغوي[٢] : (أخذ النحو عن المازني والجرمي جماعة برع منهم أبوالعباس محمد يزيد المبرد الثمالي ، فلم يكن في وقته ولا بعده مثله).

فنجد أن أبوالطيب اللغوي أثنى على المبرد وأثبت له العلم والمعرفة.

وأيضاً ما قاله أبوسعيد السيرافي : (انتهى علم النحو بعـــد طبقـــة الجرمـــي والمازني إلى أبي العباس محمد بن يزيد الأزدي) .

نجد أن السيرافي أثبت انتهاء معرفة علم النحو إلى المبرد.

وقال السيرافي في موقع آخر : "سمعت أبا بكر بن مجاهد يقول : (ما رأيت أحسن جواباً من المبرد في معاني القرآن فيما ليس فيه قول المتقدم) .

نجد أن السيرافي فيما رواه عن أبابكر بن مجاهد أن المبرد أحسن جواباً في تفسير آيات القرآن ولا يوجد موضع انتقاد أو ضعف له في ذلك.

وأيضاً قال : (سمعت نفطويه يقول : "ما رأيت أحفظ للأخبار بغير أســـانيدها منه ومن أبي العباس).

وهنا نجد أن نفطويه قد أثبت معرفة المبرد بالتاريخ والأخبار.

وكذلك وصفه الخطيب البغدادي[٣] فقال فيه : (أنه شيخ أهل النحو ، وحـــافظ علم اللغة ، وكان عالماً فاضلاً موثوقاً به في الرواية ، حسن المحاضرة ، ملـــيح الأخبار، كثير النوادر) .

---

(١) معجم الأدباء ١١٢/١١.

(٢) مراتب النحويين ص ٨٣.

(٣) تاريخ بغداد ١٥١/٤ .

نجد أن الخطيب البغدادي وصف المبرد بأنه شيخ النحاة ، حافظ علم اللغة ، ووصفه بالعلم والثقة في الرواية ، وأن المبرد حسن المحاضرة ، وكونه مليح الأخبار ، كثير النوادر) .

ووصفه السيوطي فقال فيه[1] : (بأنه إمام اللغة في زمانه وكان فصيحاً بليغاً مفوهاً ثقة أخبارياً علامة ، صاحب نوادر وطرافة) .

نجد أن السيوطي هنا وصف المبرد بأمامة اللغة في زمانه ووصفه بالفصاحة والبلاغة وبالثقة العلمية.

وكان المبرد لا ينتصر عليه أحد في المناظرة وفي ذلك قال للزجاج[2] : (لما قدمت بغداد ، جئت لأنظاره ، وكنت أقرأ على أبي العباس ثعلبي، فعزمت على إعناته فلما باحثته ألجمني بالحجة ، وطالبني بالعلة ، وألزمني إلزامات لم أهتد بها، فاستيقنت فضله ، واسترجحت عقله ، وأخذت في ملازمته.

نجد هنا أن الزجاج ذكر لنا حينما قدم بغداد جاء لمناظرة المبرد كي يلجمه الحجة لكن وجد المبرد أكبر من ذلك كثيراً ووجد عنده الفضل والعلم والمعرفة.

وفي ذلك ذكر ابن جني[3] : (أن المبرد يعد جيلاً في العلم وإليه أفضت مقالات أصحابنا ، وهو الذي نقلها وفرزها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها).

نجد أن ابن جني هنا وضح وبين لنا أن المبرد جيلاً من العلم وإليه انتهت مقالات أهل العلم وهو بدوره نقلها وفرزها وأجرى الفروع والعلل والمقاييس عليها ومن هنا نخلص أن العلماء قد اثبتوا للمبرد العلم والمعرفة وإمامة اللغة، والفصاحة والبلاغة وكل صفات أهل العلم.

أما وجهت نظري أنا فالمبرد موسوعة علم وفقه وتفسير وأخبار ولغة وأدب تمشي على رجلين.

---

(١) بغية الوعاة ٢٦٩/١ .

(٢) معجم الأدباء ١١٧/١٩ – ١١٨ .

(٣) سر صناعة الإعراب ١٢٩/١ – ١٣٠.

المبحث الثاني

آثاره العلمية

رتبنا مؤلفات الإمام المبرد ترتيباً ألف بائياً وهي :

١-احتجاج القراء .

٢-أدب الجليس .

٣-الاشتقاق .

٤-الإتقان .

٥-إعراب القرآن

٦-إعراب القرآن .

٧-الأنواء والأزمنة .

٨-أولاد السراري .

٩-البلاغة .

١٠- التصريف .

١١- التعازي والمراثي .

١٢- الجامع .

١٣- الحث على الأدب والصدق .

١٤- الحروف .

١٥- الحروف في معاني القرآن إلى سورة طه .

١٦- الخط والهجاء .

١٧- الرد على سيبويه .

١٨- رسالة في إعجاز أبيان تغني في التمثيل عن صدورها .

١٩- الرسالة الكاملة.

٢٠- الروضة .

٢١- الروضة المونقة .

٢٢- الزيادة المنتزعة من كتاب سيبويه .

٢٣- شرح لغة العرب وتلخيص ألفاظها ومزاوجه كلامها وتقريب معانيها.

٢٤- شرح لامية العرب.

٢٥- صفات الله عز وجل أو معاني صفات الله.

٢٦- ضرورة الشعر.

٢٧- طبقات النحويين البصريين وأخبارهم.

٢٨- العبارة من أسماء الله تعالى .

٢٩- الفروض

٣٠- غريب الحديث .

٣١- الفاضل والمفضول .

٣٢- الفتن والمحن .

٣٣- فقر كتاب سيبويه .

٣٤- قواعد الشعر .

٣٥- القوافي .

٣٦- الكافي في الأخبار.

٣٧- الكامل الذي هو محور إطار الدراسة في هذه الرسالة .

٣٨- ما اتفقت ألفاظه واختلفت معانيه من القرآن المجيد .

٣٩- المدخل إلى كتاب سيبويه .

٤٠- المدخل في النحو .

٤١- المذكر والمؤنث .

٤٢- مسائل الغلط.

٤٣- معاني صفات الله جل اسمه .

٤٤- الكتاب التام (معاني القرآن) .

٤٥- معنى كتاب سيبويه .

٤٦- معنى كتاب الأوسط للأخفش .

٤٧- المقرب في النحو وله عليه شرح أيضاً .

٤٨- الكتاب المقتضب في هذه الرسالة تناولت بعض المسائل التي ظهر فيها نهجه.

٤٩- المقصود والمدود .

٥٠- الممادح والمقابح .

٥١- الناطق .

٥٢- نسب عدنان وقحطان .

٥٣- الواشي .

ففي هذه الكوكبة من الكتب التي ألفها المبرد نجد أنه تطرق إلى سيبويه فمثلاً له كتاب اسمه للرد على سيبويه ، وكتاب آخر هو : الزيادة المتنزعة من كتاب سيبويه . وكتاب آخر يسمى : (شرح ما أغفله سيبويه) مؤلف آخر (فقر كتاس سيبويه) وكتاب آخر هو : (المدخل في كتاب سيبويه) .

وكتاب آخر يسمى (معنى كتاب سيبويه) .

فنجد المبرد قد تناول أستاذه سيبويه بالنقد والتحقيق كثيراً ، لوجهة نظر يعلمها وللدليل على أنه تناول مؤلفات سيبويه بالتنقيص والتحقير فمثلاً ألف كتاب بعنوان : (فقر كتاب سيبويه) يا ترى هذا الفقر من أي النواحي ، مع أن كتاب سيبويه في النحو هو المرجع الأساسي للباحثين والطلاب والعلماء.

المبحث الثاني

(ب) مناظرات دارت بينه وبين العلماء: (بالتحديد علماء الكوفة) :

كان المبرد يمثل رأس علماء البصرة وكان ثعلبي يمثل رأس علماء الكوفة وكانت بينهم مناظرات علمية وهناك أبيات تدعم هذا الرأي أوردها ابن خلكان[١] :

أبا طالب العلم لا تجهلن * وعز بالمبرد أو ثعلب

تجد عند هذين علم الورى * فلا تك كالجمل الأجرب

علوم الخلائق مقرونة * بهذين بالشرق والمغرب

فنجد الشاعر هنا قد أثنى ثعلب قيادة المبرد لمدرسة البصرة وأثبت قيادة ثعلبي لمدرسة الكوفة.

وذكر عبيدالله بن عبدالله بن طاهر أنه ذهب إلى أخيه عبدالله بن طاهر ووجد عنده المبرد وثعلب وأخذ يتحاوران في مسائل من النحو وكان عبيدالله يفهم ثم بعد ذلك غاصا في دقيق وخفي علم للنحو حتى صار لا يميز قولهم وهذا دلالة على علم الرجلين بالنحو .

ثم سأل أبوعمر الزاهر عن من هو أعلم الرجلين؟ فأجاب أبوعمر الزاهر أن كل منهما عالم ومحقق ومدقق .

ولكن سرعان ما نشأ بين هذين العالمين منافسة ومنافرة إلى أن وصلت حد العداوة وما لبثت إلى أن اشتهرت هذه العداوة فقال فيها بعض الشعراء[٢] :

كفا خبرنا أنا جميعاً بلدة * ويجمعنا في أرض برشهد[٣] مشهد

وكل ككل لا تزاور بيننا * ولكننا في جامع عن نفرد

نروح وتعدوا ولا تزاور بيننا * وليس بمضروب لنا عنه موعد

فأبوابنا في بلدة والتفاؤنا * عسير كان ثعلب والمبرد

---

(١) وفيات الأعيان : ٣١٤/٤ .

(٢) الكتاب المقتضب ٢٦/١ .

(٣) اسم لمدينة نيسابور بخراسان .

ويروي أنه لما قتل المتوكل (بسر من رأى : سامراء[1]) رحل المبرد إلى بلدة جليل عهد بأهلها ، وأدركته الحاجة فتوخى شهود صلاة الجمعة ، فلما قضيت الصلاة أقبل على بعضهم يسئله فلم يجد عنده علماً ، فلما رأى ذلك منهم رفع صوته وطفق يفسر حتى أسس له حلقة علم ضخمة ، فلما سمع ثعلب أرسل إليه رجالاً لكي يمتحنوه ، وكان من هؤلاء الرجال إبراهيم بن المسري الزجاج وكان يعمل بصناعة الزجاج ليقتات به . فسأل المبرد فأجابه للمبرد بأحسن جواب فلزم الزجاج المبدء وأخذ عنه للعلم.

ولما لثبت إلا أن تطورت هذه العداوة بين ثعلب والمبرد ففي ذلك قال المبرد:

اقسم بالمبتسم العذب * ومشتكي الصب إلى الصب

لو أخذ النحو من الرب * ما زاده إلا عمي القلب

ولما سمع ثعلب هذين البيتين رد على المبرد بهذين البيتين:

أسمعني عبد بني مسمع * قصني عنه النفس والعرضا

ولم أجبه لا متقاري له * ومن يعرض الكلبي أن عضا

وسرعان ما رد عليه المبرد بهذه الأبيات :

رب من يعنيه حالي * وهو لا يجري ببالي

فله ملأن مني * وفؤادي منه خالي

وكان المبرد يحب الاجتماع بثعلب ومناظرته وكان ثعلب يكره ذلك، لأن المبرد حلو الإشارة ، فصيح اللسان ، ظاهر البيان ، وثعلب مذهبه مذهب المعلمين، وكان الدينوري يخرج من منزل ثعلب ومع محبرته ودفتره ليذهب إلى المبرد ليقرأ عليه سيبويه وهذا يدل على تمكن المبرد من تدريس كتاب سيبويه.

---

(١) بلدة من أعمال البصرة

(جـ) منهجه النحوي:

كان المبرد من وراء المدرسة البصرية المهمين ، ويعتبر جيلاً في العلم، وإليه أفضت مقالات أصحاب المدرسة البصرية ، وكان المبرد أعلم الناس بمذاهب البصريين في النحو ومقاييسه:

ومن أهم مميزات منهج المبرد النحوي : (ما نحن بصدده الآن) .

أولاً : كثرة الاستشهاد بآيات القرآن الكريم:

مثال ذلك : في قضية (ظن) [١] .

يقول تعالى : (وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ) [٢] .

وأيضاً ظهر ذلك جلياً في قضية الإعلال والإبدال[٣] .

لقوله تعالى : (اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ)[٤] .

وقوله تعالى : (وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ)[٥] .

وظهر ذلك جلياً في منهجه النحوي كما سيتضح ذلك جلياً في دراستنا هذه.

ثانياً : الاستشهاد بالأبيات والشواهد الشعرية:

مثال ذلك : في قضية اسم الإشارة[٦] :

أمن زينب ذي النار * قبيل الصبح لا تخبو

إذا ما حمدت بلقب * عليها المندل النطب

وفي ذلك قال جرير أيضاً:

هذي التي جذعت تيماً مما طسها * ثم أقعدي بعدها يا تيم أو قومي

---

(١) الكتاب الكامل ١٢/١ .

(٢) سورة التكوير الآية ٢٤ وهذه القراءة قراية سبعية متواترة .

(٣) الكامل ٤٥٤/٢ .

(٤) سورة الفاتحة ، الآية ٦ .

(٥) سورة الشورى الآية (٥٣) .

(٦) الكامل ٥١٤/٣ .

وأيضاً استدل المبرد بهذه الأبيات في قضية الاسم الموصول حينما ذكر قصة إعرابي من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم وكان سيداً عليهم ونزل أضياف به، فقام وطحن وطبخ لهم وأطعمهم بنفسه فقال في ذلك:

تقول وصكت صدرها بيمينها * أبعلي هذا بالرحى المتقاعس

فقلت لها لا تعجبي وتبني * بلائي إن التفت على الفوارس

الشاهد : (بالرحى المقاعس) أصله : بالرحى الذي تقاعس وأيضاً ظهر نهجه أي نهج المبرد في الاستثمار بالأبيات الشعرية فاستشهد في قضية الأضافة بالأبيات الآتية:

هل للجود إلا أن تجود بالنفس * على كل ما في الشفرتين قضيب

وما خير عيش بعد قتل محمد * وبعد يزيد والحرن حبيب

ومن هز أطراف القنا خشية الردى * فليس لمجد صالح بكسوب

وما هي إلا رقدة تورث العلي * لرهطك ما حث روائح نيب

الشاهد : (تورث العلي لرهطك) اللام لام الإضافة في (لرهطك) .

وكذلك كثر عند المبرد الاستشهاد بالقصص والأمثال والنشر في ذلك نموذج: حينما أرسل سيدنا عمر بن الخطاب رسالة إلى أبي موسى الأشعري حينما ولا القضاء على أهل اليمن واستشهد بها المبرد في قضية ظن : فقال : (المسلمون عدول بعضهم على بعض ، إلا مجلود في خير أو مجرياً عليه شهادة زور ، أو طيناً في ولاء أو نسب) .

فقوله : ظنينا في ولاءٍ أو نسب فهو المتهم المظنون كثير الظن.

وظهر نهج المبرد الذي فيه تأييده وتخريجه لقراءات بعض القراء وتلحينه وانتقاده لبعضها . مثال ذلك : (ثم ليقطع فلينظر) قال في ذلك المبرد : (فإن الإسكان في لا يعد جيد ، وفي لا ليقطع لحن ، لأن ثم منفضلة من الكلمة) .

وقل عند المبرد الاستشهاد بالحديث الشريف وكما ظهر في نهج المبرد إلا التزام بالقياس.

وسنوضح نهج المبرد في كل قضية نحوية كانت أو صرفية أظهرت منهجه النحوي ما أمكننا ذلك.

الباب الثاني
النحو في الكتاب الكامل

الباب الثاني
النحو في كتاب الكامل

تمهيد :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه ومن ولاه .

فلما كان كتاب الكامل من أوائل الكتب وأمهاتها كان لابد لهـذا البـاب أن يحتوي على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : القضايا النحوية إجمالاً .

الفصل الثاني : وهو يتكون من المعارف والظروف والتوابع .

وفيه تناول الباحث هذه الخطوات :

أولاً : كتابة القضية بالنص من الكتاب الكامل .

ثانياً : شرح القضية .

ثالثاً : مقارنة القضية بآراء العلماء القدامى والمحدثين.

رابعاً : توضيح الخلاصة النهائية في القضية.

خامساً : بيان منهج المبرد من خلال تلك القضية .

الفصل الثالث : وهو يشتمل على القضايا النحوية العامة.

وفيه انتهج الباحث النهج الآتي :

أولاً : استخلاص القضية من الكتاب الكامل .

ثانياً : توضيح مدار نقاش القضية .

ثالثاً : مقارنة القضية بآراء العلماء .

رابعاً : توضيح الخلاصة النهائية من القضية .

خامساً : بيان منهج المبرد من خلال تلك القضية .

والباحث في هذا الجهد لا يدّعي الكمال وإنما على سبيل المثال لا على سبيل الحصر .

والله الموفق ،،،

الباب الثاني

النحو في الكتاب الكامل

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : القضايا النحوية إجمالاً : قبل المناقشة .

الفصل الثاني : المعارف والظروف والتوابع .

الفصل الثالث : القضايا النحوية العامة.

الفصل الأول

القضايا النحوية إجمالاً قبل المناقشة

١ـ اسم الإشارة [١]

أورد المبرد قول الشاعر[٢]:

أمن زينب ذى النار * قبيل الصبح ما تخبو**

إذَا ما خمدت يلقـــى * عليها المندل الرطب**

ثم قال أبو العباس في ذلك : (ذى معناه ذه ، يقال: ذا عبد الله وذى أمـــة الله وذه أمة الله وته أمة الله ، وتا أمة الله ، فإذا قلت هذا عبد الله فالاسم ذوها للتنبيـــه وعلى هذا تقول: هذى أمة الله .

وإن شئت أسكنت في الوصل فقلت: هذه أمة الله ، وإذا قلت: هذه هى أمة الله فالياء زائدة ، لأن هذه الهاء لما كانت في لفظ المضمر شبهوها به في زيادة اليـــاء نحو: مررت بهى يا فتى ، فلا يجوز أن تضم الهاء في هذه على قول مـــن قـــال: مررت بهو لأن هاء الإضمار أصلها الضم ، يقول: رأيهو يا فتى ورأيتهم يا فتى ، وهذه الهاء ليست من هذه إنما هي مشبهه .

وتقول: هاته هند ، وهاتى هند ، وهاتاهند على زيادة هاء التنبيه .

قال جرير[٣]:

هَذىِ التَى جذَعَتْ تِيمَاً مَماطِسُهاَ * ثَمَ اقعَدى بعَدهَا يا تيمَ أو قومىِ**

٢ـ الاسم الموصول [٤]

تحدث أبو العباس المبرد في اسم الموصول وصلته حينما ذكر قصة أعرابي من بنى سعد بن زيد بن مناة بن تميم وكان سيداً عليهم ونزل أضياف فقام وطحن وطبخ لهم وأطعمهم بنفسه فقال في ذلك:

تَقَولُ وصكت صدرها بيمينـها * أبعلى هذا بالرحـــى المتقاعس**

فقلت لها لا تعجبـــى وتبينى * بلائى إذا التفت على الفوارس**

---

(١) الكامل ٣/٥١٤ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

(٢) البيت لم يعرف له قائل .

(٣) أوردة المبرد في الكامل ونسبه لجرير .

(٤) الكامل ١/ ٢٧-٢٨ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

الشاهد:

(بالرحى المتقاعس)

فقال في ذلك: لو أراد الذي يتقاعس بالرحى لم يجز لأن قوله (بالرحى) من صلة (الذى) والصلة من تمام الموصول فلو قدمها قبله لكان لحناً وخطأ فاحشاً ، وكان كمن جعل آخر الاسم قبل أوله ، ولكنه جعل المتقاعس اسماً وجعل قوله بالرحى تبييناً بمنزلة لك ؛ التى تقع بعد قولك سقيا ، وبمنزلة بك التي تقع بعد مرحباً ، فإن قدمتها قبل سقيا ومرحبا فذلك جيد بالغ تقول: بك مرحباً وأهلاً ، وتقول: لك حمداً ولزيد سقيا ، فأما قوله عز وجل: **(وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ)** وكذلك: **(وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)** [1] فيكون تفسيره على وجهين:

أحدهما: أن يكون وأنا ناصح لكما وأنا شاهد على ذلكم ثم جعل من الشاهدين ولمن الناصحين تفسيراً لشاهد وناصح ويكون على ما فسرنا يراد به التبيين فلا يدخل في الصلة أو يكون على مذهب المازنى .

وقال أبو العباس: " وهو الذي اختار ، على أن الألف واللام للتعريف ، لا على معنى الذي ، ألا ترى أنك تقول: نعم القائم زيد ، ولا يجوز نعم الذي قام زيد ، وإنما هو بمنزلة قولك: نعم الرجل زيد .... "

٣ـ الإضافة [2]

تحدث أبو العباس المبرد عن الإضافة في أبيات نسبها للمفضل بن المهلب بن أبي صفرة يصف فيها الشجاعة والنجدة وقال أبو العباس: قال المفضل بن المهلب بن أبي صفرة (يصف الشجاعة والنجدة).

هل الجود إلا أن تجود بانفس * على كل ماضي الشفرتين قضيب**

وماخير عيشٍ بعد قتل محمدٍ * وبعد يزيد والحرن حبيب**

ومن هز أطراف القناة خشية الردى * فليس لمجدٍ صالح بكسوب**

وما هي إلا رقدة ثورث العُلى * لرهطك ما حنت روائم نيب**

---

(١) سورة الأعراف الآية (٢١) .

(٢) الكامل ١/١٩٠ .

وقوله: (تورث العلى لرهطك)

فالمعنى تورث العلى رهطك وهذه اللام تزاد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة تقول: (هذا ضارب زيداً ، وهذا ضاربٌ لزيد) لأنها لا تغير معنى الإضافة وإذا قلت: هذا ضارب زيد وضارب له وفي القرآن : **(وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ)**[1] وكذلك: **(إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)**[2] .

٤ـ الاسم الثلاثي المعتل والأسماء الخمسة [3]

تحدث أبو العباس المبرد عن أبيات في الفخر رواها عن عبيد بن المقرحى المعروف بالقتال الكلابى فقال:

أنا ابن أسماء أعمامى لها وأبى * إذا ترامى بنو الأموان بالعارِ**

لا أرضع الدهر إلا ثدى واضحةٍ * لو اضح الخد يحمى حوزة الجارِ**

من آل سفيان أو ورقاء يمنعها * تحت العجاجة ضرب غير عوارِ**

يا ليتنى والمنى ليست بنافعة * لمالك أو لحصن أو لسيارِ**

طوالُ أنفية الأعناق لم يجدوا * ريح الإماء إذا راحت بازفارِ**

قوله: (إذا ترامى بنو الأموان بالعار) فالاموان جمع أمة واصل أمة (فَعَلة) متحركة العين وليس شئ من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط منه حرف يستدل عليه بجمعه أو بتثنيته أو بفعل إن كان مشتقاً منه لأنه أقل الاصول ثلاثة أحرف ولا يلحق التصغير ما كان أقل منها (فأمة) قد علمنا أن الذاهب منها واو بقولهم: (أموان) كما علمنا أن الذاهب من أب وأخ الواو بقولهم: أبوان واخوان وعلمنا أن أمة (فعلة) متحركة بقولهم في الجميع (آم) فوزن هذا (أفعل) كما قالوا (أكمة) وآكم ولا تكون فعلة على (أفعل) ثم قالوا (أموان) كما قالوا في المذكر الذي هو منقوص مثله أخوان ، واستوى المذكر والمؤنث لأن الهاء زائدة كما أستويا في (فُعل) الساكن العين تقول: كلب وكلاب ، وكعب وكعاب كما تقول في المؤنث طلحة

---

(١) سورة الزمر الآية (١٢) .

(٢) سورة يوسف الآية (٦٧) .

(٣) الكامل ٣٩/١-٤٠ .

وطلاح وجفنة وجفان ، وصحيفة وصحاف ، ونظير ذلك من غيـــر المعتـــل ورل وورلان ، وبرق وبرقان ، وخرب وخربان ، وهو ذكر الحُبارى ، والبرق الحمل، ومن أنشد أموان فقد غلط لأنه يحتج بقولهم: حمل وحملان ، وفلق وفلقـــان وهـــذا إنما يحمل على ما كان معتلاً مثله نحو أخ وأخوان.

٥ـ الظروف [1]

واورد المبرد الأبيات التالية:

ألبانُ إبل تعلـــة بن مسافـــــر * ما دام يملكها على حـــــرامُ**

وطعام عمـــران بن أوفى مثلها * ما دام يسلك في البطون طعامُ**

لعن إلاله تعلـــــــة بن مسافر * لعنا يُشَنَّ عليه من قُـــــدَّم**

وروى أبو العباس البيت الأخير مقوى وجعله نكرة وهو قوله: (من قـــدامُ) ، كما تقول جئتك من قبل ومن بعد ، كما تقول: أولاً وآخراً ، ورواه الفراء من قدام وجعله معرفة وأجراه مجرى الغايات نحو قبلُ وبعدُ ، كما قال طرفة بن العبد:

ثم تفـــرى اللحم من تعدائها * فهى من تحتُ مشيحـــــاتُ الحزُمُ**

كما قال عني بن مالك العقيلى أنشده الفراء:

إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاؤك إلا مـــن وراءُ وراءُ**

فهذا الضرب من وقع معرفة على غير جهة التعريف ، وجهة التعريـــف أن يكون معرفا بنفسه كزيد وعمرو ، أو يكون معرفاً بالألف والـــلام ، أو بالإضـــافة فهذه وجهة التعريف ، وهذا الضرب إنما و معرف بالمعنى ، فلذلك بنى إذ خـــرج من الباب ...

---

(١) الكامل ص ٤٢-٤٣-٤٤ ، ج١ .

٦ـ أ ـ النعت [١]

في النعت روى المبرد بيتاً مجزوءا لذي الرمه فقال:

كأنه من كلى[٢] مفرية ضرب

يقول المبرد لأنه اسم الأول مكسور نعت يقبح وضع النعت في موضع المنعوت غير المخصوص ، قال أبو الحسن : حق النعت أن يأتي بعد المنعوت ولا يقع في موقعه حتى يدل عليه فيكون خاصاً له دون غيره ، تقول: جاءني إنسان طويل فإذا قلت جاءني طويل لم يجز لأن طويلا أعم من قولك إنسان فلا يدل عليه ، فإذا قلت جاءني إنسان متكلم ثم قلت بعد: جاءنى متكلم جاز لانك تدل به على الإنسان فهذا شرح قوله المخصوص .

بـ النعت [٣]

قوله:

يا عين جودى بدمع سرب * على فتية من خيار العرب**

وما لهم غير حين النفوس* إى أمرى قريش غلب**

هذه الرواية: سرب وقالوا: معناه جار في طريقة من قولهم انسرب في حاجته وبين ذى الرمة يختار فيه الفتح (كأنه من كلى مفرية ضرب) لأنه اسم والأول المكسور نعت ، ويقبح وضع النعت في موضع النعوت غير المخصوص وقال أبوالحسن (حق النعت أن يأتي به المنعوت ولا يقع في موقعه حتى يدل عليه قد يكون خاصاً له دون غيره ، تقول فإني إنسان طويل فإن قلت جاءني طويل لم يجز ، لأن طويل أعم من قوله إنسان فلا يدل عليه ، فإن قلت جاءني إنسان متكلم جاز لأنك تدل به على الإنسان فهذا شرح لقوله مخصوص وقولها: (غير حسن النفوس) نصب على الاستثناء الخارج من أول الكلام وقد ذكرناه كثيراً .

---

(١) الكامل ٣/٦٨٤ .

(٢) الكُلى: بالضم جمع كلية وهي لحمة حمراء لازقه بعظم الصلب عند الخاصرة والفرية: تقول: فريت الشئ أفريه فرياً إذا شققته وقطعته للإصلاح فهو مفرى وهي مفرية .

(٣) الكامل ٣/ ٦٨٤ .

٧ـ تعدي الفعل اللازم بحرف جر [١]

تحدث أبو العباس المبرد عن ذلك فقال: (ولا يجوز مررت زيداً وأنت تريد مررت بزيد لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجر ، وذلك أنه فعل الفاعل في نفسه وليس فيه دليل على المفعول ، وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين ، فيتعدى إلى أحدهما بحرف جر وإلى الآخر بنفسه ، لأن قولك: اخترت الرجال زيداً قد عُلم بذكرك زيدا أن حرف الجر محذوف من الأول) .

٨ـ إنَّ وأنَّ وكأنَّ المخففة من الثقيلة [٢]

قال الإمام أبو العباس المبرد:

إنَّ المكعبر الضبي واسمه حريث بن عفوظ قال:

كأنّ دنانيـــراً على قسماتهم * وإن كان قد شف الوجـــوه لقاءُ**

لهم أذرع باد نـــواشر لحمها * وبعض الرجال في الحروب غثاءُ**

وقال الشاعر أيضاً في ذلك:

ويوماً تواصينـــا يوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم**

وقال أمرؤ القيس في ذلك:

وتعطو برخصٍ غير شثن كأنه * أساريع ظبى أو مساويك إسحل**

قال المبرد: حدثنى التوزى أبى زيد قال:

سمعت العرب تنشد هذا البيت فتنصب الظبية وترفعها وتخفضها .. أما رفعها فعلى الضمير يريد كأنها ظبية وهذا شرط (أن وكأن) إذا خففتا إنما هو على حذف الضمير وعلى هذا قوله تعالى: **(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)** [٣] وهذا الكلم قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب (أنَّ وإنَّ) بجميع علله ومن نصب فعلى غير ضمير ، وعملها مخففة عملها مثقلة لأنها تعمل لشبهها بالفعل فإذا خففت عملت عمل الفعل المحذوف منه شئٌ كقولك: لم يك زيد منطلقاً فالفعل إذا

---

(١) الكامل ٢٦/١ .

(٢) الكامل ٥٥/١ .

(٣) سورة المزمل الآية ٢٠.

حذف منه شيءٌ يعمل عمله تاماً ، فيصير التقدير كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم هذه المرأة وحذف الخبر لما تقدم من ذكره ، ومن قال كأن ظبية جعل أن زائدة وأعمل الكاف أراد كظبية وزاد (أنَّ) كما تزيدها في قولك: (لما أن جاءك زيدٌ كلمته ، ووالله إن لو جئتنى لاعطيتك).

٩ـ ظن [١]

تحدث أبو العباس المبرد عن (ظن) حينما ذكر خطبة سيدنا عمر بن الخطاب في رسالة أرسلها إلى أبي موسى الأشعري حينما ولاه القضاء فذكر فيها: (المسلمون عدول بعضهم على بعض إلا مجلوداً في حدٍ أو مجربا عليه شهادة زور ، أو ظنينا في ولاءٍ أو نسب) وقوله: أو ظنيناً في ولاءٍ أو نسب ، فهو المتهم وأصله مظنون ، وهى ظننت التى تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول ظننت بزيد او ظننت زيداً أي اتهمتُ .

وفي ذلك قول الشاعر:

فلا ويمين الله لاعن جناية * هجرت ولكن الظنين ظنين**

وفي بعض المصاحف: (وما هو على الغيب بظنين)[٢] .

١٠ـ الاستثناء [٣]

قال الإمام المبرد في ذلك:

قال الشاعر:

بقبرٍ ابن ليلى غالباً غذْت بعدما * خشيت الردى أو أن أرُد على قسرِ**

بقبرٍ امرئ تقرى المئين عظامُه * ولم يك إلا غالبا ميتٌ يقرى**

فقال لى استقدم أمامك إنما * فكاك أن تلقى الفرزدق بالمصر**

قوله: (لم يك إلا غالبا ميت يقرى) فإنه نصب غالباً لأنه استثناء مقدم ، وإنما انتصب الاستثناء المقدم لما أذكره لك وذلك أن حق الاستثناء إذا كان الفعل

---

(١) الكامل ١٢/١ .

(٢) سورة التكوير الآية (٢٤) .

(٣) الكامل ٣١٠/٢ .

مشغولاً به أن يكون جارياً عليه لا يكون فيه إلا هذا ، تقول: ما جاءنى إلا عبد الله وما رأيت إلا عبد الله وما مررت إلا بعبد الله ، فإن كان الفعل مشغولاً بغيره فكان موجباً لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو جاءنى إخوتك إلا زيداً كما قال تعالى: **(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلا قَلِيلًا مِنْهُمْ)** ونصب هذا على معنى الفعل و " إلا " دليل على ذلك فإذا قلت: (جاءنى القوم) ولم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم ، فإذا قال: إلا زيداً ، فالمعنى لا أعنى فيهم زيداً ، أو استثنى ممن ذكرت زيداً ، ولسيبويه فيه تمثيل ، والذي ذكرت لك ابين منه وهو مترجم عما قال غير مناقض له ، وإن كان الأول منفياً جاز البدل والنصب والبدل أحسن لأن الفعل الظاهر أولى بأن يعمل من المختزل الموجود بدليل ، وذلك قولك: ما أتانى أحد إلا زيد ، وما مررت بأحد إلا زيد ، والفصل بين المنفى والموجب أن المبدل من الشئ يفرغ له الفعل فأنت في المنفى إذا قلت: ما جاءنى أحد إلا زيد ، إذا حذفت على جهة البدل صار التقدير: ما جاءنى إلا زيد بدل من أحد والموجب لا يكون فيه البدل لأنك إذا قلت جاءنى إخوتك إلا زيداً لم يجز حذف الأول ، لا تقول: جاءني إلا زيد ، وإن شئت أن تقول في النفي: ما جاءنى أحد إلا زيدا جاز ونصبه بالاستثناء الذي شرحته له في الواجب والقراءة الجيدة (ما فعلوه إلا قليل منهم) وقد قرئ إلا قليلاً منهم . على ما شرحت لك في الواجب ، والقراءة الأولى فإذا قدمت المستثنى بطل البدل لأنه ليس قبله شئ يبدل منه فلم يكن فيه إلا وجه الاستثناء فتقول: ما جاءنى إلا أياك أحد ، وما مررت إلا أياك بأحد وكذلك تنشد هذه الأشعار قال كعب بن مالك الأنصارى لرسول الله ﷺ:

الناس ألب علينا فيك ليس لنا * إلا السيوفَ وأطرافَ القنا وَزَرُ**

وقال الكميت بن زيد:

فما لي إلا آل أحمد شيعةٌ * وما لى إلا مشعبُ الحق مشعبُ**[1]

---

(١) الكامل ٣٠٩/٢ -٣١٠ .

١١ـ المؤنث [١]

قال الإمام المبرد:

هذا تفسير ما كان من المؤنث على فعال مكسور الآخر وهو على أربعة أضرب والأصل واحد وقال أبو العباس: اعلم أنه لا يبنى من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معدول عن جهته ، وهو في المؤنث بمنزلة (فُعل) نحو عمر وقثم في المذكر ، و (فعل) معدول في حالة المعرفة عن (فاعل) وكان (فاعل) ينصرف فلما عدل عنه (فعل) لم ينصرف و (فعال) معدول عن (فاعلة) و (فاعلة) لا ينصرف في المعرفة فعدل إلى البناء لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إلا المبنى وبنى على الكسر لأن في فاعلة علامة التأنيث ، وكان أصل هذا أن يكون (إذا أردت به الأمر ساكناً) كالمجزوم من الفعل الذي مر في معناه فكسرته لالتقاء الساكين مع ما ذكرنا من علامة التأنيث والكسر مما يؤنث به فلم يخل من العلامة تقول: للمرأة (أنت فعلت) بالكسر علامة التأنيث ، وكذلك إنك ذاهبة وضربتك يا إمرأة ، فمما لا يكون إلا معرفة مكسوراً ما كان اسماً للفعل نحو: (تزال يا فتى) ومعناه انزل ، وكذلك (تراك زيداً) أى اتركه ، فهما معدولات عن المتاركة والمنازلة ، وهما مؤنثان معرفتان بذلك على التأنيث القياس الذي ذكرنا وقال الشاعر تصديقاً لذلك:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا * دعيتُ نزالِ ولجَّ في الذعُر**

فقال: دعيت لما ذكرته من التأنيث وقال الآخر وهو زيد الخيل:

وقد علمت سلامة أن سيفى * كريه كلما دعيتُ ونزال**

وقال الشاعر:

تراكها من إبل تراكها * أما ترى الموت لدى أوراكها**

أى أتركها .

---

(١) الكامل ٢/٢٩٥ .

١٢ـ المثنى [١]

تحدث أبو العباس المبرد عن التثنية في مثل من أمثال العرب فقال: (فــلان ينفض مذرويه وهما ناحيتاه) .

قال عنترة:

أحولى تنفض أستك مذرويها * لتقتلنى فها أنا ذا عُمارا**

ولا واحد لهما ولو أفردت لقلت في التثنية مذريان لأن ذوات الواو إذا وقعت فيمن الواو رابعة رجعت إلى الياء ، كما تقول في ملهى ملهيان وهو من لهــوت ، وفى مغزى مغزيان وهو من غزوت ، وإنما فعلت ذلك لأن فعله ترجع فيه الــواو إلى الياء إذا كانت رابعة فصاعداً نحو غزوت فإذا أدخلت فيه الألف قلت: أغزيت ، وكذلك غازيت واستغزيت وإنما وجب ذلك لانقلابها في المضارع نحو: يغــزى ويستغزى ويغازي ، وإنما إنقلبت لانكسار ما قبلها ، بإن قال قائل: فما بال يترجى ويتغازى يكونان بالياء ونحوهما: يتغازيان ويترجيان فإنما ذلك لأنهما في الأصــل رجى: يرجى وغازى يغازى ثم لحقت التاء بعد ثبات الياء ، والدليل على ذلك أن التاء تلحقه على معناه فقولك: مذروان لا واحد له لما أعلمتك وثبات الــواو دليــل على أن أحدهما لا يفرد من الآخر فلذلك جاء على أصله .

١٣ـ الجموع [٢]

قال أبو العباس المبرد حينما ذكر أبيات لنبهان بنى عكى العبشمي وقد كــان نبهان هذا قد حن واشتاق إلى مكان إقامة محبوبته فقال:

يقر بعينى أن أرى من مكانــه * ذرا عقـــدات الأبرق المتقاودِ**

وأن أرد الماء الذي شربت به * سليمى وقد مل السُرى كل واجدِ**

وألصق أحشائى ببرد ترابـــه * وإن كان مخلوطا بسم الأساودِ**

قوله: (عقدات) هو ما انعقد وصلب من الرمل ، الواحدة عقدة والجمع عقــد وأعقاد أيضاً وعقدات وقوله: (وإن كان مخلوطأ بسم الأساود) يريد جمــع أســود سالخ ، وجمعه على أساود لأنه يجرى مجرى الأسماء ، وما كان من باب (أفعل)

---

(١) الكامل ٦٦/١ .

(٢) الكامل ٣٧/١-٣ .

إسماً فجمعه على أفاعل نحو أفكل وأفاكل ، والأكبر والأكابر وكذلك كل ما سميت به رجلاً نحو: أحمد وأحامد وأسلم وأسالم ، فإن كان نعتاً فجمعه على (فُعل) نحو: (أحمر وحمر) و(أصفر وصفر) ، ولكن أسود إذا عنيت به الحية ، وأدهم إذا عينت به القيد ، وأبطح إذا عينت به المكان المنبطح وابرق إذا عنيت به المكان فهى مضارعة للأسماء لأنها تدل على ذات الشئ ، وإن كانت في الأصل نعتاً ، وتقول: في جمعها: الأباطح والابارق والأداهم والأساود ، فإن أردت نعتاً محضا يتبع المنعوت: قلت مررت بثياب سود وبخيل دهم وكل ما أشبه هذا فهذا مجراه .

قال الأشهب بن رميلة:

أسود شرى لاقت أسود خفية * تساقوا على حرد دماء الأساودِ**

١٤ـ النسب [1]

قال أبو العباس المبرد في ذلك:

هذا باب النسب إلى المضاف اعلم أنك إذا نسبت إلى علم مضاف ، فالوجه أن تنسب إلى الاسم الأول وذلك قولك في عبد قيس عبدى وكذالك في عبد الله بن دارم ، فإن كان الاسم الثاني أشهر من الأول جاز النسب إليه لئلا يقع في النسب التباس من اسم باسم ، وذلك في قولك في النسب إلى عبد مناف منافى وإلى أبي بكر بن كلاب (بكرى) ، وقد يجوز وهو قليل أن تبنى له من الأسمين إسما على مثال الأربعة لينتظم النسب ، وذلك قولك في النسب إلى عبد الدار بن قصى عبدرى وفي النسب إلى عبد قيس عبقسى فإن كان المضاف غير علم فالنسب إلى الثاني على كل حال ، وذلك في قولك في النسب إلى ابن الزبير زبيرى ، لأن ابن الزبير صار معرفة بالزبير ، وكذلك في النسب إلى ابن ، ألان ، ألانى ، وكذلك قالوا في النسب إلى ابن الأزرق أزرقى ، وإلى ابن بيهس بيهسى فأما قولهم صفرى فإنما أرادوا الصفر الألوان فنسبوا إلى الجماعة ، وحق الجماعة إذا نسب إليها أن يقع النسب إلى واحدها كقولك مهلبى ومسمعى ولكن جعلوا الصفر اسماً للجماعة كما تسمى القبيلة بالاسم الواحد ، ألا ترى أن النسب إلى الأنصار أنصاري لأنه كان علماً للقبيلة وكذلك مدائنى ، وتقول في النسب للابناء من بنى

---

(١) الكامل ٦١٦/٣ .

سعد أبناوى لأنه اسم للجماعة ، وأما قولهم الأزارقه فهذا باب من النسب آخر ، وهو أن يسمى كل واحد منهم باسم الأب إذا كانوا إليه ينسبون ونظيره المهالبة والمسامعة والمنافرة ، ويقولون جاءنى النميرون والأشعرون ، جعل كل واحد منهم نمير أو أشعر ، فهذا يتصل في القبائل على ما ذكرت لك ، وقد تنسب الجماعة إلى الواحد على رأى أو دين فيكون له مثل نسب الولادة ، كما قالوا: أزرقى لمن كان على رأى ابن الأزرق ، كما تقول تميمى وقيسى لمن ولده تميم أو قيس ، ومن قرأ (سلام على الياسين)[1] فإنما يريد إلياس عليه السلام ومن كان على دينه ، كما قال: (قدنى من نصر الخبيبين قدى) يريد أبا خبيب ومن معه .

١٥ـ حذف التنوين [2]

قال أبو العباس: قال حسان بن ثابت يهجو مسافع بن عياض التيمى من تيم بن مرة بن كعب بن لؤى رهط أبي بكر الصديق رضى الله عنه:

لو كنت من هاشم أو من بنى أسد * أو عبد شمس أوأصحاب اللوا الصيد**

أو من بنى نوفل أو رهط مطلبٍ * لله درك لم تهمم بتهديدى**

أوفى الزوابة من قوم ذوى حسب * لم تصبح اليوم نكساً ثانى الجيد**

أو من بنى زهرة الأخيار قد علموا * أو من بنى جمح البيض المناجيد**

أوفى السرارة من تيم رضيتُ بهم * او من بنى خلف الخضر الجلاعيد**

قوله: (أو من بنى خلف الخضر) فإنه حذف التنوين لالتقاء الساكنين وليس بالوجه وإنما يحذف من الحرف لالتقاء الساكنين حروف المد واللين وهي: الألف المفتوح ما قبلها والياء المكسور ما قبلها والواو المضموم ما قبلها نحو قولك: هذا قفا الرجل وقاضى الرجل ويغزو القوم فأما التنوين فجاز هذا فيه لأنه نون في اللفظ والنون تدعم في الياء والواو وتزاد كما تزاد حروف المد واللين ويبدل بعضها من بعض فتقول: رأيت زيداً فتبدل الألف من التنوين وتقول في النسب إلى صنعاء صنعائى وبهرانى بهراني فتبدل النون من ألف التأنيث وهذه جملة وتفسير كثير فلذلك حذف .

---

(١) سورة الصافات الآية (١٣٠) .

(٢) الكامل ج١ ، ص ١٥٣ .

١٦ـ العدد [١]

أورد المبرد قول الشاعر:

ما فَرَّق الألاَّف بعد الله إلا الإبل

ولا إذا صاح غــراب * في الديـــــار احتملوا**

وما غــراب البين إلا * ناقـــــة أو جمـــل**

قال أبو الحسن وزادني فيه غير أبى العباس:

والناس يلحون غــرا * بــ البين لما جهلــوا**

والبائس المسكين ما * تطوى عليـــه الرّحَلُ**

ويقال إنه لأبى الشص قال أبو العباس: فمن قال آلف للواحد قــال للجميــع آلاف كعامل وعمال وشارب وشراب وجاهل وجهال . ومن قال ألف قال للجميــع آلاف وتقديره عدل وأعدال وحمل وأحمال وثقل وأثقال . وقد أنصف الإبل الــذي يقول:

ألاَ فرعى الله الـــــرواحل إنما * مطايا قلوب العاشقين الرواحل**

على أنهن الواصلات عرى النوى * إذا ما نأى بالآلفين التواصـــل**

وقال الآخر:

أقول والهوجاء تمشى والفضل * قطعت الاحــداج أعنــاق الإبل**

الهوجاء التي تجد في السير وتركب رأسها كأن بها هوجا كما قــال: لله در اليعملات الهوج .

١٧ـ الحال [٢]

قال المبرد في ذلك أما قوله: ويقال: باء فلان بذنبه إى بخع به وأقر وقــال الفرزدق لمعاوية:

ولو كان هذا الحكم فيه غير ملككم * لؤت به وأغصَّ بالماء شاربـــه**

---

(١) الكامل ج٢ ، ص ٤٣٠ .

(٢) الكامل ج١ ، ص ٣٩٥ .

ويقال: باء فلان بالشئ من قوله أو فعل إى احتمله فصار عليه ، وقال المفسرون في قوله عز وجل: **(إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ)**[1] إى يجتمعا عند عليك فتحملها وأما قوله: ومن غلق نهر فمن جر فهو من قولهم: وهن وغلق ، فلما قدم النعت إضطراراً أبدل منه المنعوت ومن قال: ومن غلق وهنا فنصب على الحال من المعرفه بقى الاسم المضمر في: غلق ، قوله: إذا ضمه منه : فإنهما سميت منى لما يمنى فيها من الدم ويقال في المعنى وهو النطقة: منى الرجل وأمنى[2] ، والقراءة **(أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ)**[3] . ويقال مذى الرجل وأمذى وودى وأودى ، فقولهم: ودى يعنى الياء بكسر الياء رواية عاصم وبفتحها رواية ابن سراج التي تكون في عقب البول كالمذى وأما المذى فيعترى من الشهوة والحرية، وقال على بن أبي طالب رضي الله عنه (كل فحل مذاء) ومن كلام العرب: كل فحل يمذى وكل أنثى تقذى وهو أن يكون منها مثل المذى ، ولمنى موضع آخر يقال: منى الله لك خيراً إى قدر، ويقال: منى الله أن ألقى فلاناً أى قدر ، والمنية من ذا ، يقال لقى فلان منيته أى ما قدر له من الموت ، وأما المنيئه بالهمزة فهي المدبغة وهي المكان الذي يدبغ فيه) .

١٨ـ الإعراب وحركاته [4]

وقوله: (إلا زد أكرم أسرة) يقول عصابه وقبيلة ويقال للرجل: من إلا أسرة أنت وأصل هذا من الاجتماع ، يقال للفتن مأسور وقد مضى تفسيره وينشد:

يمانيه قربوا * اذا نسب البشر**

قربوا وهذا جائز في كل شئ مضموم أو مكسور إذا لم يكن من حركات الإعراب تقول: في الأسماء في فخذ فخذ ، وفي عضد عضد ، وتقول في الأفعال كرم إى كرم وقد علم الله إى عَلم ولا يجوز في ضرب ولا في جمل أن يسكن لحقة الفتح . وقوله: (أتونى فقالوا من ربيعة أو مضر) يقول أبو ربيعية أم من

---

(١) سورة المائدة الآية (٢٩) .

(٢) منى الرجل: من باب ضراب وراق منيه . ومنى إمناءً هي اللغة الغالبة .

(٣) سورة الواقعة الآية (٥٨) .

(٤) الكامل ج٣ ، ص ٥٣٩ .

مضر ، ويجوز في الشعر حذف ألف الإستفهام لأن أم التى جـاءت بعـدها تـدل عليها .

قال الشاعر[١]:

لعمرك ما أدرى وإن كنت داريا * بسبع رمين الجمر أم بثمان**

١٩ـ النداء [٢]

قال جرير:

ونزل بقوم من بنى العنبر بن عمرو بن تميم فلم يقروه حتى اشـترى مـنهم القرى فانصرف وهو يقول:

يا مالك بـن طريف إن بيعكـم * رفد القـرى مفسد للـدين والحسب**

قالوا نبيعكه بيعاً فقلـت لـهم * بيعوا الموالى وأستجبوا من الـعرب**

لو لا كرام طُريفٍ ما غفرت لكم * بيعى قـراى ولا أنسأتكم غضبى**

هل أتنم غيـرا وشاب زعانفه * ريش الذنـابى وليس الرأس كالذنب**

قوله: (يا مالك بن طريف): فمن نصب فإنما هو على أنه جعل ابناً تابعاً لما قبله كالشئ الواحد ، وهو أكثر في الكلام إذا كان اسماً علماً منسوباً إلى اسم علـم جعل ابن مع ما قبله بمنزلة الشئ الواحد ومثل: يا حكم بن المنذر بن الجـارود[٢] ومن وقف على الاسم الأول ثم جعل الثاني نعتاً لم يكن إلا الرفع لأنه مفرد نعـت فصار كقولك يا زيد ذا الجمة وقوله: (ولا أنساتكم غضبى) يقول لم أوخره عنكم يقال: نساءَ الله في أجلك. والنسئ من هذا ومعناه تأخير شهر عن شهر . وكانـت النساء من بنى مدلج بن كنانة . فأنزل الله عز وجل: (إنما النسئ زيادة في الكفر) لأنهم كانوا يؤخرون الشهر فيحرمون غير الحرام ويحلـون غيـر الحـلال لمـا يقدرونه من حروبهم وتصرفهم فاستوت الشهور لما جاء الإسلام وإبان ذلك رسول الله ﷺفي قوله: (إن الزمان قد استدار كهيئة يوم خلق الله السموات و الأرض) .

---

(١) هذا البيت لعمر بن أبى ربيعه من ديوانه ص ٣٦٦ ، وخزانة الأدب ١٢٢/١١ .

(٢) الكامل ج٢ ، ص ٢٨٩ .

(٣) الجارود كأنه لقب بشر بن عمر ، والعبدى لقب به لأنه فر بابله الجرد إلى أخوانه ففشا الداء فـي إبلهم حتى أهلكها .

الفصل الثاني

بعض المعارف والظروف والتوابع

١ـ اسم الإشارة [١]

قال الشاعر[٢]:

أمن زينب ذى النـــار * قبيل الصبح ما تخبو**

إذا ما خمدت يلقـــى * عليها المندل الرطبُ**

(قال أبو العباس في ذلك: (ذى معناه ذه ، يقال: ذا عبد الله وذى أمة الله وذه أمة الله وته أمة الله وتا أمة الله ، فإذا قلت هذا عبد الله فالاسم "ذوها" للتنبيه وعلى هذا تقول/ هذى أمة الله .

وإن شئت أسكنت في الوصل فقلت: هذه أمة الله وإذا قلت هذه هي أمـــة الله فالياء زائدة لأن هذه الهاء لما كانت في لفظ المضمر شبهوها به في زيـــادة اليـــاء نحو: مررت بهي يا فتى ، لا يجوز أن تضم الهاء في هذه على قول مـــن قـــال: مررت بهو ولأن هاء الأضمار أصلها الضم يقول: رأيتهو يا فتى ورأيتهم يا فتـــى ، وهذه الهاء ليست من هذه إنما هي مشبه . وتقول: هاته هند ، وهـــاتى هنـــد ، وهاتا هند على زيادة هاء للتنبيه .

قال جرير:

هذى التى جدعت تيما مماطسها * تم اقعدى بعدها يا تيم أو قومى**

نجد أن الامام المبرد هنا تحدث عن اسم الإشارة (ذى) وما تفرع منه (ذى– ذه–ذا) ثم تحدث عن زيادة حرف التنبيه (الهاء) وظهر ذلك جلياً في اسم الإشـــارة ذا وفروعه (تا – تى – ته) وعين أن الهاء زائدة للتنبيه .

وفي ذلك قال ابن مالك[٣]

بـــذا لمفـــــرد مذكر أشـــر * بذى وذه تى تا على الأنثى إقتصر**

---

(١) الكامل ٥١٤/٣ .

(٢) البيت لم يعرف له قائل ولم نقف على قائله .

(٣) شرح ابن عقل ١٣٠/١

(فذا) وأخواتها تستعمل للإشارة للمفرد المذكر (وتـــى) وأخواتهـــا تســـتعمل للإشارة للمفرد المؤنث وفي ذلك يقول ابن يعيش [1] فصل قال صاحب الكتـــاب: وقولهم ذاك زيدت فيه اللام وفرق بين ذا وذاك وذلك قيل الأول التقريب والثـــاني للمتوسط و التالي للبعيد وعن المبرد أن ذانّك مشددة تثنية ذلك ومثـــل ذلـــك فـــي المؤنث تلك وتالك وهذه قليلة ذكرها المصنف أن (ذلك) أصلها زيدت فيها الكـــاف للدلالة على بعد المشار إليه ووضع أن (ذا) يشار بها إلى الشـــئ القريـــب و(ذاك المتوسط) وذلك يشار بها إلى الشيء البعيد وذكر هنا دخول الهاء للتنبيـــه علـــى أوائلها نحو: هذا – هذاك – وهذان – وهاتـــان – وهاتـــا – وهـــاتى – وهاتيـــك وهؤلاء – وهؤلاء وقد يشار إلى القريب من الأمكنة بها وتلحق ذلك كلـــه كـــاف الخطاب وذكر محمد الأنطاكى في ذلك[2] إذ اسم الإشارة اسم يـــدل علـــى معـــين مصحوبا بإشارة حسية باليد ونحوها إذ كان المشار إليه ذاتاً حاضرة مثل: مثل : خذ هذا الكتاب أو بإشارة معنوية: إذ كان المشار إليه معنى ، أو ذاتاً غير حاضرة مثل: سر هذه السيرة وأسماء الإشارة هي:

١- للمفرد المذكر : ذا – هذا – ذاك – ذلك .

٢- للمفرد المؤنث: ذِه – ذه – تهْ – تهِ – هذهْ – هذه – هاتهْ – هاته – تيك – تلك .

٣- للمثنى المذكر: ذان – ذين – ذانّ – تين – هذان – هذين – ذانك .

٤- للمثنى المؤنث: تان – تين – تانَّ – تين – هاتان – هاتين – هاتـــان – هاتين – تانك .

٥- وللجمع مذكر أكان أو مؤنثاً عاقلاً أو غير عاقل: أولاء – أولى – هؤلاء – أولئك.

٦- ويستعمل للمكان خاصة: هنا – هاهنا – هنالك – هناك .

٧- و للمكان البعيد: (ثم)

---

(١) شرح المفصل ١٣٥/٣.

(٢) المحيط ٢٠٤/١ .

ثم لابد أن تشير إلى أحوال إعراب هذه الأسماء:

أ- ذان – تان: يستعملان في حالة الرفع .

ب- ذين – تين: في حالتى النصب والجر .

وهناك لغة تستعمل وهي (ذان وتان) في جميع الحالات ، ومنها قــراءة **(إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ)**[1] ثم لابد من الإشارة إلى ما ألحق باسم الإشارة:

١- الهاء: حرف تنبيه .

٢- كاف الخطاب: اللاحقه باسم الإشارة .

٣- كما أنه يجوز الفصل بين هاء التنبيه واسم الإشارة في قولك: ها أنا ذا.

الخلاصة:

نجد أن الإمام المبرد أوضح أن (ذا) و (ذه) يشار بهما للمفرد ذُكر أو أُنثــى متفقاً مع كل العلماء القدماء منهم والمحدثين .

---

(١) سورة طه الآية (٦٢) .

٢ـ الاسم الموصول وصلته [١]

تحدث أبو العباس المبرد: عن اسم الموصول وصلته حينما أورد قصة أعرابي من بنى سعد بن زيد من قبيلة تميم وكان سيداً عليهم وملكاً فيهم فنزل به أضياف ، فقام لهم وذهب إلى الرحى[٢] وطحن لهم وأطعمهم بنفسه فمرت به زوجته فتعجبت من ذلك الأمر وأنشدت شعراً في ذلك فقالته : وحكاه هو عنها فقال[٣]:

تقول وصكت صدرها بيمينها * أبعلى هذا بالرحى المتقاعس**

فقلت لها لا تعجبي وتبينى * بلائى إذا إلتفت علىَّ الفوارس**

ألست أرد القرن يركب ردعه * وفيه سنان ذا غرارين يا بس**

الشاهد: (الرحى المتقاعس)[٤] فقال في ذلك: لو أراد الذي تقاعس بالرحى لم يجز لأن قوله (بالرحى) من صلة (الذي) والصلة من تمام الموصول فلو قدمها قبله لكان لحناً وخطأ فاحشاً ، وكان كمن جعل آخر الاسم قبل أوله ، ولكنه جعل المتقاعس اسم على وجهه وجعل قوله بالرحى تبياناً بمنزله لك ، التي تقع بعد قولك سقياً ، وبمنزله بك التي تقع بعد مرحباً ، فإذا قدمته قبل سقيا ومحربا فذلك جيد بالغ تقول بك مرحباً وأهلا وتقول لك حمداً ولزيد سقيا فأما قوله عز وجل : **(وَأَنَا عَلَى ذَلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ)** [٥] و كذلك : **(وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ)**[٦] ، فيكون تفسيره على وجهين: أحدهما: أن يكون وأنا ناصح كلما وأنا شاهد على ذلكم ثم جعل من الشاهدين ولمن الناصحين تفسير لشاهد وناصح ويكون على ما فسرنا يراد به التبين فلا يدخل في الصله أن يكون على مذهب المازنى .

---

(١) الكامل ص ١/٢٧-٢٨ .

(٢) آله الصحن : الرحى .

(٣) البيت من بحر الطويل: وهو لهذول بن كعب العنبري في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص ٦٩٦ وبلا نسبه في خزانة الأدب ٨/٤٣٠.

(٤) المتقاعس : الذي يخرج صدره ويدخله .

(٥) سورة الأعراف الآية (٢١) .

(٦) سورة الأنبياء الآية ٦ .

تحدث المبرد هنا عن صله الموصول وأوضح لنا أن لا يجوز تقدم الصله على الموصل وذكر لنا في قول الشاعر: (بالرحى المتقاعس) أصلها: بالرحى الذي تقاعس وأنه لا يجوز أن تقول: (الذي يتقاعس بالرحى) لأن (بالرحى) من صله الموصول والصله من تمام الموصول فلو قال: (المتقاعس بالرحى) لكان لحنا وخطأً فاحشاً فجعل بالرحى تبياناً بمنزلة لك التي تقع بعد قولك: (سقياً لك) فأنت هنا بينت أن السقى لك أنت ، وفي قولك : (مرحباً بك) فالترحاب يكون إكراماً للمخاطب .

ونجد أن المبرد أورد لنا واحداً من الأسماء الموصولة وهو (الذي) ونجد أن ابن مالك[1] قال فيه:

موصول الأسماء الذي الأنثى التى * والياء إذا ما ثنيا لا تثبت**

أو ما تليه أولـــــــه العلامـــة * والنون إن تشدد فلا ملامة**

والنون من زيـــــــن وتين شددا * أيضاً وتعويض بذاك قصدا**

الموصول ينقسم إلى قسمين[2] :

أولاً: الحرفى : وهو : (أن ، أنَّ ، كى ، ما ، لو)

ثانياً: الأسمى: التى: للمفردة المؤنثة وتجمع على اللاتى واللائى والذي: للمفرد المذكر وتجمع على (الذين) وجمعت شذوذاً في لغة بنى هذيل فجمعوها (الذون) في حالة الرفع ، و (الذين في حالة النصب) .

ومدار حديثنا هنا: اسم الموصول (الذي) الذى نحن بصدده ومن ذلك كان لابد لنا من الرجوع إلى المبرد في كتابه المقتضب[3] حيث نجده قال فيها: (وإنما قياسه قياس قولك: الذي زيد أخوه أبوك ، فتصل الذي بالابتداء والخبر ، وقولك (أبوك) خبر الذي لأنه إبتداءٌ فتقول: إذا كان (الذى) غير مبتدأ أرأيت الذي اخوه وأبوك ، فكأنك قلت: رأيت زيداً وقد أعلمتك أن (الذي) يوصل بالفعل والفاعل ،

---

(١) شرح ابن عقيل: ج١ : ص ١٣٧ : الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر.

(٢) الشرح بتصرف بعد الإطلاع على شرح ابن عقيل ج١ : ص ١٣٧ .

(٣) الكتاب المقتضب ج٣: ص ١٣٠ : الناشر : هيئة إحياء التراث الإسلامي بجمهورية مصر العربية .

وبالابتداء والخبر والظرف في صلة (الذى) فإذا قلت: (رأيت (الذي) قام ، قاسمه في قام . وكذلك : رأيت الذي في الدار) .

نجد هنا أن المبرد أوضح لنا حالات مجئِ الاسم الموصول (الذى) يأتى:

١- ويوصل بالفعل والفاعل: مثاله على الذي ضرب الجرس .

٢- والمبتدأ والخبر . مثاله: زيد عاذر الذي اعتذار .

٣- والظرف: زيد تحت الشجرة : فتصير زيد الذي تحت الشجرة .

وتحدث محمد الأنطاكى[١] : عن الاسم الموصول فقال: اسم الموصول (الذي) حيث أورده وذكر له أربعة إخوة:(الذي : اللذ : الذه : اللذىّ) عاقلاً كان أو غير عاقل وبين الأنطاكى صلة الموصول فال فيها: (هى الجملة التى تذكر بعد الاسم الموصول دائماً فتتم معناه مثل: جاء الذي فاز بالجائزة ويشترط أن تكون جملة خبرية (لا) إنشائية ، ويجوز أن تحذف إذا بقى معناه ظرفاً أو جار ومجرور يشعران بها مثل: خذ الذي في الصندوق : أي الذي هو موجود في الصندوق وإذا جئنا إلى الضمير العائد على الموصول وهو ضمير يقع على جملة الصلة ويعود على الموصول ووظيفته: يربط جملة الصلة بموصولها ، كما يربط ضمير المنصوب جملة النعت بمنعوتها، وقد يكون بارزاً مثل الواو في قولك: جاء الذين قاموا .

وقد يكون مستتراً: مثل قولك : جاء الذي فاز فالعائد هو الضمير المستتر في فاز ويجوز حذف الضمير العائد إذا ضُمت اللبس ، لقوله تعالى: (ذرنى ومن خلقت وحيدا)[٢] .

تحدث الأنطاكى على الضمير العائد على الموصول وبين ووضح لنا وظيفته وهي ربط الصله بموصولها كما ورد في واو الجماعة وقد يكون بارزاً ومستتراً:

مثال: البارز : جاء الذين قاموا .

مثال: المستتر: جاء الذي فاز .

---

(١) المحيط : ج٢ : ص ٣٠٦ : الناشر : دار الشرق العربي .

(٢) سورة البلد : الآية (١١) .

ونجد أن العلامة أبو بكر السرَّاج[١] تلميذ المبرد تحدث عنها فقال: لا يجوز أن تتقدم على الموصول لأنها كبعضه وذلك نحو: صلة (الذى) و (أن) فالذى توصل بأربعة أشياء وهي: (بالفعل و بالفاعل ، والمبتدأ أو الخبر وجوابه ، والظرف ولابد أن تكون في صلتها ما يرجع إليها) .

نجد هنا أن ابن السرَّاج أوضح لنا أن الصلة لا تقدم على الموصول ونجده تحدث على اسم الموصول (الذى) وألمح إلى الموصول الحرفى (أن) وهو: (أن ، أنَّ ، كى ، وما ، ولو) ولكنه وضح أن الاسم الموصول (الذى) يوصل بأربعة أشياء هي: (الفعل: الفاعل : المبتدأ والخبر : الظرف) .

ونجد أن العلامة ابن هشام[٢] تحدث عن صلة الموصول وشروطها فقال:

أولاً: والصلة : إما (جملة) وشروطها : أن تكون خبرية معهودة إلا في مقام التهويل والتفخيم فيحسن إبهامها فالمعهودة: كقولك: جاء الذي قام أبوه و(المبهمة): كقوله تعالى: **(فغيشهم من اليم ما غشيهم)**[٣] ولا يجوز أن تكون طلبية (كاضربه ولا تضربه) .

ثانيا: شبه الجملة: فقال فيها: وأما شبه الجملة وهو ثلاثة: (الظرف المكانى – الجار والمجرور التامان والصفة الصريحة) مثال ذلك الظرف المكاني: جاء الذي عندك والجار والمجرور: جاء الذي في الدار .

والصفة الصريحة: أي الخالصة للوصفية ، وتخص بالألف واللام : كضارب ومضروب ، وحسن بخلاف ما غلبت عليه الإسمية كأيطع ، واجرع ، وصاحب ، وراكب ، ونجد أن الأمام موفق الدين ابن يعيش النحوي[٤] قال عند صلة الموصول الذي (فصل: قال صاحب الكتاب[٥] : (الذي للمذكر ومن العرب من يشدد ياءه ، و (اللذان): لمثناه ومنهم من يشدد نونه و (الذين) وفي بعض اللغات

---

(١) الأصول في النحو : ٢٣٣/٢ .

(٢) أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك : الناشر : دار إحياء العلوم بيروت ج: ص (١١) .

(٣) سورة طه الآية (٧٨) .

(٤) شرح المفصل : ج٣ : ص ١٣٨ : الناشر عالم الكتب .

(٥) صاحب الكتاب هو الامام الزمخشري : والكتاب هو المفصل .

(الذون) لجمعه و الأولى واللاءون في الرفع ، واللائين ، في الجر والنصب والتي لمؤنثة ، و(اللتان) لمثناه واللاتى واللائى واللاء واللاى واللـواتى لجمعـه وقـال الشارح:[1] معنى الموصول هو الذي لا يتم بنفسه ويفتقر إلى كلام بعده يوصل به ليتم اسماً فإذا تم بما بعده كان حكمه حكم سائر الأسماء التامة ، ويجـوز أن يقـع فاعلاً أو مفولاً ومضافاً إليه ، ومبتدأ وخبر و(الذي) يقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم مثل: زيد الذي قام أبوه وقال تعالى: (أهذا الذي بعـث الله ورسـولاً)[2] وقال تعالى: (إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله)[3] والذي فيها أربعة لغات:

أولاً: بياءٍ ساكنة وهو الأصل (الذي) .

ثانياً: (الذ) بكسر الذال ، من غير ياء كانهم حذفوا الياء .

ثالثاً: (الذ) بسكون الذال .

الرابع: (اللذى) بتشديد الياء للمبالغة في الصفة كما قالوا: أحمرى وأصفرى وذكر الكوفيون: أن الأصل في الذي الذال وحدها وما عداها زائد .

ومن هنا نستنتج أن العلماء على وعي رأسهم إمامنا المبرد اتفقـوا علـى أن الصله لا تتقدم على الموصول ما تقدم من العلماء وما تأخر وأوضـح أن الصـله تفتقر إلى ما يبينها من صلة الموصول فهذا قولهم بالإجماع .

---

(١) المقصود به بن يعيش (٢) .

(٢) سورة الفرقان الآية (٤١) .

(٣) سورة الاسراء الآية (١) .

٣ـ الإضافة [١]

تحدث أبو العباس المبرد عن الإضافة في أبيات نسبها للمفضل بن المهلب بن أبي صفرة يصف فيها الشجاعة والنجدة[٢]:

هل الجود إلا أن تجـود بانفسٍ * عل كل ما في الشفرتين قضيب**

وما خير عيشٍ بعد قتـل محمدٍ * وبعد يزيد والحـــرن حبيب**

ومن هزَّ أطراف القناخشية الردى * فليس لـــمجدٍ صالح بكسوب**

وما هي إلا رقدة تـــورث العُلى * لـــرهطك ما حنت روائم نيب**

فالمعنى تورث العلى رهطك وهذه اللام تزاد في المفعول على معنى زيادتها في الإضافة تقول: هذا ضارب زيداً ، وهذا ضارب لزيدٍ لأنهـا لا تفيـد معنـى الإضافة إذا قلت: هذا ضارب زيد وضارب له وفي القرآن: **(وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ)**[٣] وكذلك **(إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ)** [٤].

تحدث المبرد راوياً لهذه الأبيات عن المفضل بن المهلب وقد وصـف فيهـا الشجاعة والنجدة وتحدث عن الإضافة ففي أغلب الأحيان تكون الإضافة مقـدرة (بمن أو اللام) فإذا كانت مقدرة بمن تقول:

ثوب خز : أصلها: ثوب من خزٍ .

خاتم حديد: أصلها: خاتم من حديدٍ

وإذا قدرت باللام: تقول تورث العلى لرهطك أصلها: تورث العلى رهطـك وهذا هو موضوع القضية التي هي مطروحة للنقاش:

ففي هذه القضية تحدث المبرد عن إضافة اللام وحذفه فقال: (تورث العُلـى لرهطك) ووضح معناها فقال: تورث العُلى رهطك . فهنا حذفت اللام وقد تضاف ومثل لها بقوله: هذا ضارب لزيدٍ

---

(١) الكامل ص ١٩٠/١ .

(٢) الأبيات بالنص من كتاب الكامل ولم نجد لها ترجمة في كتب المعاجم .

(٣) سورة النمل الآية (٩١) .

(٤) سورة يوسف الآية (٤٢) .

وقال في هذا الإمام ابن مالك :

نـــــوناً تلى الاعراب أو تنوينا * مما تضيف إحذف كطور سينا**

والثاني أجرر وأنو من أوفى إذا * لم يصلح إلا ذاك واللام خــذا**

تحدث في ذلك المرادى المعروف بابن أم قاسم[١] فقال: (ومذهب الجمهــور أن الإضافة لا تقدر بغير (من واللام)) ونحو: (بل مكر الليل والنهار)) مقدر بالام عندهم بالتوسع والثالث: مقدلا بالام وهو ما سوى النوعين المتقدمين وتقدير الــلام هو الأصل ، وكذلك يحكم بها على صحة تقديرها وتقدير غيرها نحو: (يد زيــد) وكذلك خصت بمن في نحو: (يا بؤس حربٍ) هنا تحدث المرادى: علــى وجــهٍ واحد من وجوه الإضافة وهو الإضافة باللام ورجحه وأثبت أن تقدير الــلام فــي الإضافة هو الأصل مع أن للإضافة ثلاثة أوجه وهي:

الإضافة : بمن

والإضافة : بفي .

والإضافة : باللام .

وذكر في المثال : (يد زيد) أصلها : (يد لزيد) فأثبت هنا الإضافة بــاللام (ويابؤس حربٍ) أصلها (يا بؤس لحربٍ) أو يا بؤسٌ من حربٍ .

ومما وجدته في مناظرة في مجلس بين ثعلب والمبــرد[٢] قــال: أبــو بكــر الزبيرى في طبقات النحوين : قال: أبو عمر الزاهد ، قال: ثعلب: دخلــت علــى محمد بن عبد الله بن طاهر وعنده أبو العباس محمد بن يزيد ، وجماعة من أسنانه وكتابه ، فلما قعدت قال لى: محمد بن عبد الله ما تقول في بيت أمرؤ القيس:

لم متنتان خطتا كما * أكب ساعديـــــه النمر**

في هذا البيت توجد إضافة وهي : أنه أراد في خطاتا الإضافة حيــث أنــه اضاف خطاتا إلى كما . فأنكر ثعلب ذلك وقال: ما قال هذا أحد فقال: محمد بــن يزيد المبرد: بل قاله سبيويه ، فقال ثعلب لمحمد بن عبد الله ما قال: هذا ســبيويه

---

(١) حاشية الصبان: ج١ ، ص ٢٤٢ ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .

(٢) كتاب الأشباه والنظائر: لأبي الفضل جلال الدين السيوطي : ج٣ : الناشر : دار الكتاب العربي .

قط وهذا كتابه فليحضر وثم قلت وما حاجتنا إلى كتاب سيبويه أيقال: مررت بالزيد بن ظريفى عمرو ، فيضاف نعت الشئ إلى غيره . قال: محمد بن عبد الله بصحة طبعه ، لا والله ما يقال ، هذا ، ونظر إلى محمد بن يزيد فأمسك ولم يقل شيئاً قمت وانفض المجلس.

قال الزبيرى:(القول ما قال المبرد وإنما سكت لما رأى من بله القوم وقلت معرفتهم وقوله مررت بالزيد بن ظريفى عمرو جاءوا به جيداً . إنتهى) .

هنا كان مدار الحديث عن الإضافة إلى (كما) بل إضافة الاسم إلى (كما) وهو إضاة (خطاتا) إلى (كما) وهو رأى الإمام المبرد وهذا نوع آخر من الإضافة رجحه المبرد وأما تقدير اللام في الإضافة كما ذكرنا: (تورث العلى لرهطك) في هذه الإضافة تسمى الإضافة اللفظية وهناك الإضافةالمعنوية كما قال: العلامة ابن مالك:

وذى الإضافة إسمها لفظية * وتلك محضة ومعنوية**

فذكرها الصبان[1] فقال: (الإضافة اللفظية سميت بذلك: لأن فائدتها في اللفظ وتسمى أيضا مجازية وغير محضة . ثم قال: وتلك (محضة ومعنوية) يعنى التى تفيد التخصيص والتعريف ، تسمى محضة ، لأنها خالصة من شائبة الانفصال (معنوية) لأن فائدتها في المعنى وذكر هنا صاحب حاشية الصبان أن الإضافة اللفظية هي التي تكون ظاهرة في اللفظ: مثل " كطور سينا" والمعنوية: هي التى تستفاد من المعنى مثل: دار عمرو وتحدث الإمام الزمخشري في ذلك فقال[2]: (فصل): قال صاحب الكتاب: (وإضافة الاسم معنوية ولفظية فالمعنوية: ما أضاف تعريفاً كقولك : دار عمرو أو تخصيصاً كقولك : غلام رجل ، ولا تخلو في الأمر العام أن تكون بمعنى اللام : كقولك : مال زيد وأرضه وأبوه وابنه وسيده وعبده أو معنى من قولك: (خاتم فضة وسوار ذهب وباب ساج) قال الشارح[3]: (إعلم أن إضافة الاسم إلى الاسم إيصاله إليه من غير فصل وجعل

(١) حاشية الصبان: ج٢ ، ص٢٤٤ : الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش: ج٢ ، ص١١٨ : الناشر : عالم الكتب بيروت .

(٣) المقصود به ابن يعيش .

الثاني من تمام الأول ويتنزل منه منزلة التنوين ، وهذه الإضافة على ضربين: إضافة لفظ ومعنى ، وإضافة لفظ فقط ونجد هنا أن ابن يعيش وضح أن الإضافة تكون للاسم الأول وتمامه بالاسم الثاني في الإضافة وأنها لفظية ومعنوية وأنها لا تخلو في المعنى العام أن تكون بمعنى اللام ومثل لها بقوله: مال زيد : أصلها مال لزيدٍ . وأرض زيد : أصلها أرض لزيدٍ ونجد أن الإمام سبيويه قد جعل الإضافة والنسب شيئاً واحداً ونجد أن الإمام ابن هشام[1] قال فيها في شرحه لقول ابن مالك:

نونا تلى الإعراب أو تنوينا * مما تضيف إحذف كطورسينا**

تحذف من الاسم الذي تريد إضافته ، ما فيه من تنوين ظاهر أو مقدر. كقولك في ثوب ودراهم ، (ثوب زيد ودراهمه) ومن نون تلى علامة الإعراب ، وهي نون التثنية وشبيهها. نحو: (تبت يدا أبى لهب)[2] (وهذان اثتان زيد) ونون جمع المذكر السالم وشبهه نحو: (والمقيمى الصلاة) (وعشرون درهما) ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب نحو: (بساتين زيد) و(شياطين الإنس) ويجر المضاف إليه بالمضاف ، وفقاً لسبيويه لا بمعنى اللام ، خلافاً للزجاج وفي هذه المسألة أربعة أقول للنحاة:

الأول: هو قول سبيويه ، ورجحه المتأخرون كما ترى في كلام المؤلف – وحاصله أي المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو: درهمك وكتابى ودينارة ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثاني: أن الجار هو الإضافة وإليه ذهب السهيلى و أبو حيان .

الثالث: أن الجار والمجرور هو ما تضمنه الإضافة بمعنى اللام وهو رأى الزجاج .

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك : ج٣ ، ص٨٤ : الناشر : دار الجيل بيروت .

(٢) الآية (١) من سورة المسد .

الرابع: أن الجار للمضاف هو حرف جر مقدر وإليه ذهب ابن الباذش وأوردته (أنا)[1] لاننا لا نجد لهذا الحرف الذي ستقدره متعلقاً به .

ومن هنا نستنتج أن الإضافة باللام هي ما تعرض لها المبرد في قوله: (تورث العُلى لرهطك) وهي ضرب من مما تقدر الإضافة له والضربين هما (من وفي) ونجد أن قول الزجاج هو القول الثالث قد تعرض لها حيث أنه جعل اللام حرف جار مجرور مقدر للإضافة وأكد المبرد أنها تزاد للمفعول على معنى الإضافة وهناك تذكر لابد من الإشارة إليها ونجد أن الإمام سبيويه جعل الإضافة والنسب شيئاً واحداً فقال في ذلك: (هذا باب الإضافة وهو باب النسبة) فقال: اعلم أنك إذا اضفت رجل إلى رجل فجعلته من آل ذلك الرجل ألحقت ياء الإضافة فإذا أضفت إلى بلد ألحقت ياء الإضافة ، وكذلك إذا أضفت سائر الأسماء إلى البلد أو إلى حى أو قبيلة فنجد من أن الإمام سبيويه جعل معنى الإضافة هو النسب وهذا نهج علمائنا الأوائل في تفسير معنى الإضافة عكس العلماء المحدثين الذين فرقوا بين النسب والإضافة ، إذ كل منهما مصطلح قائم بذاته.

(١) الضمير راجع لابن هشام .

٤ـ الظرف [١]

روى الامام المبرد أن رجلاً من بنى تميم قال[٢]:

ألبان إبل تعله بن مسافـــــر * ما دام يملكها على حـــرام**

وطعام عمران ابن أوفى مثلها * ما دام يسلك في البطون طعام**

إن الذين يسوغ في أعناقهـم * زاد يمـــــن عليهم للئـــام**

لعن الإله تعله بـــن مسافـر * لعنا عليه يشن من قـــدَّام**

وروى أبو العباس البيت الأخير مقوى وجعله نكرةً وهو قوله من (قدَّام) كما تقول جئتك من قبل أو من بعد ومن على وما أشبهه ، كما قرأ بعضهم: (لله الأمرُ من قبل ومن بعدُ) كما تقول: أولاً وآخراً ، ورواه الفراء من قدام جعلـه معرفـة وأجراه مجرى الغايات نحو قبلُ و بعدُ ، كما قال طرفة بن العبد[٣]

ثم تفرى اللحـم من تعدائها * فهى من تحت مشيحات الحُرم**

وقال: عتي بن مالك العقيلى[٤]:

إذ أنا لم أو من عليك ولم يكن * لقاؤك إلا مـــن وراء وراء**

فهذا الضرب مما وقع معرفة على غير جهة التعريف ، وجهات التعريف أن يكون معرفاً بنفسه كزيد وعمرو ، وأن يكون معرفاً بالألف واللام ، أو بالإضـافة ونجد أن إمامنا المبرد قد تحدث عن الظروف في هذه القضية وتحدث بالتحديد عن الظروف المكانية المتعلقة بالجهات الستة: وهي ظروف المكـان المبهمـة وفـي: الأسماء الدالة على مكان ليست له حدود معلومة: وليست له صورة تدرك بالحس مثل:الجهات الست

---

(١) الكامل ص ٤٢/١-٤٣-٤٤ .

(٢) الأبيات لرجل من بنى تميم كما في الدرر اللوامع ١١٤/٣ وشرح التصـريح ٥١/٢ وبـلا نسـبة فـي اوضح المسالك ١٦٠/٣ .

(٣) البيت لطرفة بن العبد في الكامل ٤٢/١-٤٣-٤٤ .

(٤) البيت لعتي بن مالك العقيلي في لسان العرب ٣٩٠/١٥ وروى بلا نسـبه فـي خزانـة الأدب ٥٠٤/٦ والدرر ١١٣/٣ وشرح التصريح على التوضيح ٥٢/٢ وشرح شذور الذهب ص ١٣٤.

وهي أمام ، وقدام ، ووراء ، وخلف ، يمين وشمال ، وفوق ، وتحت ، فكل هذه الأمكنة ليست لها صور محسوسة ، إذ ليست هناك بقعة في الكون اسمها (أمام) ، ولا بقعه أخرى اسمها (وراء) بل الوراء و الامام ابن كسيان فما هو بالنسبة لى (أمام) قد يكون لغيرى (وراء) وقد ألحق بالجهات السته ألفاظ أخرى ، منها عند ووسط ،ولدى وبين ، وباطن ، وجوف الدار ، وجانب ، وما بمعناه مثل: جهة ، ووجه وكتف في مثل: قابلته داخل المدينة أو خارجها أو ظاهرها[١] وظرف المكان فهو: ما دل على قطعة من المكان محدودة معينة ، ولها صور حسية مدركة لالحواس مثل: بيت ، ودار ، ومدرسة ، وملعب .... الخ من الظرف ما يكون موسساً ، وهو الذي يفيد زماناً أو مكاناً جديداً لا يفهم من عامله ، نحو: صفا الجو فقضيته حول المياه المتدفقة ، وبين الأزهار والورد ، فكل واحد من هذه الظروف "اليوم – حول – بين" يسمى ظرفاً مؤسساً لأنه أسس أى : أنشأ معنى جديداً لا يفهم من الجملة بغير وجود هذا الظرف .

حكم الظرف:

حكم الظرف النصب ، أى : أنه منصوب على الظرفيه ، فلو كان مرفوعاً أو منصوباً لداع آخر غير الظرفية أو مجروراً ولو كان الجار هو (في) الداله على الظرفية فإنه لا يسمى ظرفاً ولو دل على مكان أو زمان[٢] وتحدث العلماء عن الظرف (قبل) فقالوا (قبل) معناه الدلاله على سيف شئ على آخر وتقدم عليه في الزمان أو المكان الحس أو المعنوى ، فهو من الظروف الزمانية أو المكانية الملازمة في أغلب استعمالاتها للإضافة نحو قوله تعالى: (وسبح بحمد ربك قبل طلوع الشمس وقبل غروبها)[٣]. ونحو: بيتى قبل النهر بخطوات ، ونحو: الخُلق قبل المال . ويعرب في ثلاث حالات ويبنى في حالة واحدة ويعرب منصوباً على الظرفية أو مجروراً (بمن) إذا حذف المضاف إليه ونوى به لفظاً نصباً لحاجة تدعو إليه مثل: وهب إلى كتاب أدب ، وكتاب تاريخ ، فبدأت القراءة بكتاب الأدب

---

(١) النحو الوافي: ج٢ ، ص ٢٥٧ .

(٢) النحو الوافي : ج٢ ، ص ٢٤٤.

(٣) سورة طه الآية (١٣٠) .

قبل كتاب التاريخ أو من قبل كتاب التاريخ ، وفي هاتين الصورتين لايتون المضاف ولا يتغير منه شئ لأنه لا يزال مضافاً كما كان والمضاف إليه محذوف بمنزلة الوجود ويكون معرباً منصوباً على الظرفية ، أو مجروراً بـ (من) ومنوناً إذا حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ولا معناه ، لغرض بلاغى يريده المتكلم ، فهو بمنزلة الذي لم يوجد من الأصل ونحو: داويت الملل بنزهةٍ سحرية في ليلة قمرية فاتنة ، وكنت قبلاً هامد الجسم ، كليل الذهن ، قيل إنما أعربت في هذه الحالة لعدم تضمنها معنى الإضافة ، فمعنى كنت قبلاً إى: قديماً وفي هذه الحالة يكون معنى قبل هو معنى المشتت ، فيفيد سبقاً مطلقاً وتقدماً عاماً ، غير مفيد بشئ ولا منسوب لآخر ويكون مبنياً على الضم عندما يضاف ويحذف المضاف إليه وينوى معناه وفي هذه الحاله يكون الظرف مبنياً على الضم في محل نصب أو جر إن سبقه (من)[1] ونجد أن (قبل) وردت في القرآن الكريم في أثنين وأربعين وما تين موضع ، كانت مجرورة بمن في أكثر مواضعها ، حيث لم ترد من غير (من) إلا في خمسة وأربعين موضعاً ، كما وردت مقطوعة من الإضافة في ثمانية وستين موضعاً مبنيه على الضم ، فمن الآيات التي جاءت فيها (إن) قبل (من) قوله تعالى: **(وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ)**[2] وقال تعالى: **(قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ)**[3] ومن الآيات التى جاءت فيها قبل مقطوعة عن الإضافة قوله تعالى: **(قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ)** [4] وقوله تعالى : **(وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا)**[5].

في هذه القضية نجد أن المبرد استدل بالأبيات التي من نظم شاعر بني تميم

ألبان إبل تعله بن مسافر * ما دام يملكها على حرام**

---

(١) النحو الوافي : ج٣ : ص ١٤٣ .

(٢) سورة النساء الآية (٥٩) .

(٣) الأعراف : الآية (١٢٣).

(٤) البقرة : الآية (٢٥).

(٥) البقرة الآية (٨٩) .

وطعام عمران ابن أوفى مثلها * ما دام يسلك في البطون طعام**

إن الذين يسوغ في أعناقهـــم * زاد يمـــــــن عليهم للئـــــام**

لعن الإله تعله بـــــن مسافـــر * لعنا عليه يشن من قـــــــدَّام**

الشاعر هنا في هذه الأبيات حرم ألبان الإبل على نفسه وكذلك طعام عمران بن أوفى وأيضاً حرم طعام الذين يمتنون عليه بالطعام ولم يكتفي بالتحريم فقط بل لعنهم ولعن ألبانهم وطعامهم .

الشاهد من (خدام) : فهي ظرف مكان .

ثم استدل بقول طرفة بن العبد :

ثم تفرى اللحـــم من تعدائها * فهى من تحت مشيحات الحُرم**

(تحت مشيحات الحرم) ظرف مكان .

ثم استدل بقول عتي بن مالك العقيلي :

إذ أنا لم أو من عليك ولم يكن * لقاؤك إلا مـــــن وراء وراء**

وهذا الاستدلال جاء محققاً لقاعدة وقضية للظرف هنا .

ثم بعد ذلك استدل بقول الله تبارك وتعالى : **(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِـــنْ بَعْـــدُ)** وكل هذا نهج توثيقي تحقيقي لهذه القاعدة.

٥ـ الأسماء الخمسة [١]

تحدث أبو العباس المبرد عن أبيات في الفخر رواها عن القتال الكلابي واسمه عبيد إبن المقرحى فقال:

أنا ابن أسماء أعمامى لها وأبى * إذا ترامى بنو الأموان بالعارِ**

لا أرضع الدهر إلا ثدى واضحةٍ * لو اضح الخد يحمى حوزة الجارِ**

من آل سفيان أو ورقاء يمنعها * تت العجاجة[٢] ضرب غير عوَّارِ**

يا ليتنى والمنى ليست بنافعة * لما لك أولحصن أو لسيارِ**

طوالٌ أنفية الأعناق لم يجدوا * ريح الإماءِ إذا راحت بازفار**

قوله: (إذا ترامى بنو الأموان بالعار) فالاموان جمع أمة وأصل أمة فعلة متحركة العين وليس شئ من الأسماء على حرفين إلا وقد سقط حرف يستدل عليه بجمعه أو بتثنيته أو بفعل إذا كان مشتقاً منه لأنه أقل الأصول ثلاثة أحرف ولا التصغير ما كان أقل منها ، (فامة): قد علمنا الذاهب منها واو بقولهم: أموان كما علمنا أن الذاهب من أب وأخ الواو بقولهم: أبوان وأخوان وعلمنا أن أمة فعلة متحركة بقولهم في الجميع آم: فوزن هذا أفعل ، كما قالوا: أكمه وآكم ولا تكون فعله على أفعل ، ثم قالوا: اموان كما قالوا في المذكر الذى هو منقوص مثله (أخوان) ، واستوى في المذكر والمؤنث لأن الهاء زائدة ، كما استويا في فعلٍ في فعل ساكن العين تقول: كلب وكلاب ، وكعب وكعاب كما تقول في المؤنث طلحة وطلاح وجفنة وجفان ، وصفحة وصحاف ونظير ذلك من غير المعتل ورل وورلان ، وبرق وبرقان ، وخرب وخربان ، وهو ذكر الحُبار ، والبرق الحمل ، ومن أنشد أموان فقد غلط لأنه يحتج بقولهم: حمل وحملان ، وفلق وفلقان وهذا إنما يحمل على ما كان معتلاً مثل أخ وأخوان وتحدث المبرد عن الاسم الثلاثي المعتل وكان بسبب الحديث كلمة (أموان) أصلها: (أمة) على وزن فَعلة ،

---

(١) الكامل ص ٣٩/١-٤٠ .

(٢) العجاجة: الغُبار الذي تثيره حوافر الخيل: والعوار: كرمان الضعيف الجبان يرد إن ذلك الضرب ليس بضرب ضعيف ولا جبان .

وأوضح المبرد أن الأصول لكل اسم هي ثلاثة أحرف وأكد أن التصغير لا يلحق إلا الاسم الثلاثي ، ومن قاس أن (أموان) على نهج الأسماء الخمسة وهي: (أب : أخ : حم : هن : قم) منهم من قاس (أموان) على هذه الأسماء الخمسة كقولك: (أخوان: أبوان : حموان : هنوان) ومدار حديثنا هنا الاسم الثلاثي المعتل والأسماء الخمسة وقال المبرد[١]: فما بنيته من ذلك على (فَعْل) وجب في عينه الاقلاب وذلك قولك: دار – وباب – وساق – وما اشبهة ونجد أن المبرد في كتابه المقتضب قد تحدث عن الاسم المعتل وهو الذي وسطه حرف علة ، وحروف العلة هي: (الواو – الألف – اليا) يجمعها قولك : (وأى) ويمكن أن يكون حرف العلة في أول الكلمة كأضر – وأطر وقد يكون حرف العله في آخر الاسم الثلاثي كقولك: (جلا : طلا) وأما الأسماء الخمسة فهى (أبوك – أخوك – حموك – فوك – هنوك) وأضاف لها العلماء (ذو) إن أفادت الضحبة ونجد أن الامام الزمخشري قد تحدث عنها فقال[٢] :(والاسم المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل ، لفظاً بحركةٍ أو بحرفٍ أو محلاً ، فاختلافه لفظاً بحركة في كل ما كان حرف إعرابه صحيحاً أو جارياً مجراه ، كقولك: جاء الرجل ، ورأيت الرجل ، ومررت بالرجل واختلافه لفظاً بحركةٍ في ثلاث مواضعٍ في الأسماء السته مضافةٍ ، وذلك نحو: جاءني أبوه ، وأخوه ، وحموها ، وهنوه ، وفوه ، وذو مالٍ ، ورأيت أباه ، ومررت بابيه وكذلك الباقية ، وفي كلٍ مضافاً إلى مضمرٍ ، تقول: جاءني كلاهما ، ورأيت كلاهما ، مررت بكليهما وفي التثنية والجمع على حدها ، تقول:

جاءني مسلمان

ورأيت مسلمين .

ومررت بمسلمين .

وإختلافه محلاً نحو: العصا – وسُعدى – والقاضي .

في حالتى الرفع والجر وفي النصب كالضارب . .

---

(١) الكتاب المقتضب : ج١ : ص ١١١ : الناشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي.

(٢) متن المفصل في علم العربية: للإمام الزمخشري أبي القاسم محمود بن عمر : الناشر دار الجيل .

نجد هنا أن الامام الزمخشري ، وضع وذكر أحوال مجئ الاسم المعــرب ، وبين أحوال مجئ الأسماء الخمسة واضاف إليها (ذو) التي تفيد الصُحبة .

مثالها: جاءني أخوه ، ورأيت أباه ، ورأيت حماها ، وقبلت فاه والمرأة تقول: مصصت هنوه[١] وذكرها الامام ابن مالك في باب (المُعرب و المبنى)[٢] فقال:

من ذلك إن ذو وصُحبة أيانــا * والفـــم حيث الميم منه يانا**

أبٌ أخٌ حمٌ كذلك وهـــــن * والنقص في هذا الاخير أحسن**

وفي أب وتاليه ينـــــــدر * وقصرها مــن نقصهن أشهــر**

وشرحها العلامة ابن عقيل[٣] فقال فيها: فترفع بالواو ، وتنصب بــالألف ، وتجر بالياء ، نحو: (هذا أبوه وأخوه ، وحموها ، ورأيت أباه وأخــاه وحماهــا ، ومررت بأبيه وأخيه وحميها) وهذه هي اللغة المشهورة في هذه الثلاثــة ويــذكر المنصف في هذه الثلاثة لغتين أخرتين وأمــا (هُــن) فالفصــيح فيــه أن يعــرب بالحركات الظاهرة على النون ولا يكون في آخره حرف علة ، نحو: هذا هن زيدٍ ، ورأيت هن زيد ، ومررت بهن زيد ، وإليه اشار بقوله: (والــنقص فــي هــذا الأخير أحسن) . أي النقص في (هن) أحسن من الإتمام ، والاتمام جائز لكنه قليل جداً ، نحو: (هذا هنوه ، ورأيت هناه ، ونظرت إلى هنيه ونظــرت إلــى هنيــه) وأنكر الفراء جواز إتمامه ، وهو محجوج بحكايه سيوبيه الاتمام من العرب ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ . وأشار المصنف بقوله: (وفي أب وتالييه ينــدر – إلى آخر البيت) إلى اللغتيين الباقيتين في (أب) وتالييه وهما (أخٌ – حمٌ) فاحــدى اللغتين النقص – وهو حذف الواو والألف والياء ، والإعراب بالحركات الظــاهرة على الياء والخاء والميم ، نحو: (هذا أبه – وأخه ، وحماها) ، ورأيت أية واخــه وحمها ، ومررت بابه وأخه وحمها ومنه قوله:

---

(١) موضع العورة من الرجل والمرأة .

(٢) متن الألفية : الناشر : دار الفكر .

(٣) شرح ابن عقيل : ج١ : الناشر المكتبة التجارية الكبرى : ص ٤٩ .

بابه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أَبَهُ فما ظلم**[1]

هذه اللغة نادرة في (أب : وتاليه) ولهذا قال: (وفي أبٍ وتاليه يندر) أي : يندر النقص ، واللغة الأخرى في (أي) وتاليه أن يكون : رفعاً – ونصباً . وجراً ونحو هذا أباه – أخاه – حماه – حماه – ورأيت أباه وأخاه وحماه ومررت بابــاه وأخاه وحماها وعليه قو الشاعر:[2]

إن أباها وأبـــا أبــاها * قد بلغا فى المجد غايتاها**

فعلامة الرفع والنصب والجر حركة مقدرة على الألــف كمــا تقــدر فــي المقصور فهذه اللغة أشهر من النقص وحاصل ما ذكره أن في (أب – أخ – حم) ثلاث لغات:

أشهرها أن تكون بالواو والألف والياء ، والثانية أن تكون بــالألف مطلقــاً ، والثالثة أن تحذف منها الأحرف الثلاثة ، وهذا نادر وأن في (هن) لغتين: أحــدهما النقص ، وهو الأشهر والثانية الاتمام وهو قليل . ونجد هنا أن الإمام بن عقيل: قد وضع احوال مجئ الأسماء الخمسة والنقص والاتمام في لفظها ولكن نجد أن لــم يتطرق (لذو) لأن ذو ملحقه بها . وأما الأساس في الموضوع هو الأسماء الخمسة ولها في الإعراب شروطاً أربعة وهي:

أ- أن تضاف : وفي هذه الحاله تعرب بالحركات الظاهرة نحو: هذا (أبٌ – ورأيتُ أبا – ومررت بأبٍ) .

ب- أن تضاف إلى غير ياء المتكلم: نحو: هذا أبو زيد وأخوه وحموه فــإذا أضفت أعربت بالحركات المقدرة: نح:(هذ أبى – ورأيت أبي – ومررت بأبي) .

ج- أن تكون مكبرة: نحو: هذا أبي زيد .

د- أن تكون مفردة : نحو هؤلاء أباء الزيدين فهذه شروط إعراب الأسماء الخمسة .

---

(١) هذا البيت لرؤبة بن العجاج من كلمة مدح بها عدى بن حاتم الطائي والبيت الذي قبله:

أنت الحليم والأمير المنتقم *** تحكم بالحق وتقى من ظلم

(٢) أختلف في نسبه هذا البيت منهم من نسبه لروية بن العجاج ومنهم من نسبه لابي النجم العجلى .

ونجد أن محمد الأنطاكى تحدث عنها فقال[١] : إعراب الأسماء الستة): وهذه هي الأسماء هي: (هنو) بمعنى صاحب– (هنو) وهو العضو التناسلي للذكر والأنثى وتعرب بالواو في حالة الرفع ، و الياء في حالة الجر وبالألف في حالة النصب (جاء أبو زيد – مررت بأبى زيد – رأيت أبا زيد) ومررت بأبى زيد: فهذا مذهب جمهور البصرين . وأما سبيويه فذهب إلى أنها معربه بضمة مقدرة على الواو وفتحة مقدرة على الألف – وكسرة مقدرة على الياء وذهب جمهور الكوفين: إلى أنها معربه بعلامتين الواو والرفع ، والألف للنصب – وبالكسرة و الياء للجر .

وهنا نجد أن الامام المبرد قد انتهج مذهب الحذف في أب – وأخ حيث أوضح أن المحذوف هو الألف والنون أصلها: أبوان وأخوان وأنها من باب (فعلة) فهذا النهج انتهجه المبرد كما قال: (بنو الأموان) أصلها (بنو الأمة) فهذا ما اختاره المبرد في هذه القضية .

أما عن نهج المبرد في هذه القضية فقد استدل بأبيات القتال الكلابي في ديوانه[٢] ورد بصورة ورواية أخرى وهي :

أما الإماء فلا يدعونني ولد * إذا ترامي بنو الأموان بالعار

لا أرضع الله إلا ثري واضحة * لواضح الخد يحمي حوزة الجاز

من آل سفيان أو ورقاء يمنعها * تحت العجاجة[٣] ضرب غير عوار

يا ليتني والمنى ليست بنافعة * لمالك أو لحصن أو ليسار

طوال أنفية الأعناق لم يجدوا * ريح الإماء إذا راحت بأزفار

وهذه الأبيات استشهد بها سيبويه أيضاً[٤] .

---

(١) المحيط: ج١ : ص٢٩٩ : الناشر دار الشرق العربي .

(٢) ديوان القتال الكلابي ص (٥٤ – ٥٥) .

(٣) العجاجة : هي الغبار التي تثيره حوافر الخيل .

(٤) الكتاب لسيبويه ٢/٢٧٣.

وهذا الاستشهاد بهذه الأبيات في قضية إذا ترامـــى بنـــو الأمـــوان بالعـــار) والأموات جمع (مه) وهو يقصد الأمهات الغير حرائر .

ومن هنا نخلص أن نهج المبرد هنا هو تطبيق القاعدة على النص الشعري ، وبمعنى آخر هو استخلاص القاعدة من النص.

وكان نهج بعض العلماء هو وضع القاعدة أولاً قبل الأمثلة وأما هذه الطريقة هي وضع المثال ثم إجراء القاعدة عليه.

وقال الشاعر[1] :

المنغمون بنو حرب وقد حـــذقت * بي المنية واســـتبطأت أنصـــاري

(بنو حرب) عند الأخطل .

(بنو الأموان) جمعه أمه عند القتال الكلابي.

(١) البيت للأخطل من بحر البسيط .

٦ـ النعت [١]

(روى) المبرد في ذلك بيتاً مجزوء لذى الرمه فقال[٢]:

كأنـــــه من كلى[٣] مفرية ضـــــرب

لأنه اسم والأول مكسور نعت ، ويقبح وضع النعت في موضع المنعوت غير المخصوص ، قال أبو الحسن: (حق النعت أن يأتي بعد المنعـوت ولا يقـع فـي موقعه حتى يدل عليه فيكون خاصاً له دون غيره ، تقول: جاءني إنسان طويـل ، فإذا قلت: جاءنى طويل لم يجد لأن طويل أعم من قولك: إنسان فلا يـدل عليـه ، فإذا قلت جاءنى إنسان متكلم جاز لأنك تدل به على الإنسان فهـذا شـرح قولـه المخصوص . وتحدث الامام المبرد عن النعت والنعت فـي اللغـة هـو الصـفة وتحدث عن ذلك الامام السيوطى[٤] فقال: أنـه لا يجـوز الفصـل بـين الصـفه والموصوف أنهما شئ واحد بخلاف العطف والمعطوف وفي ذلك تحدث ابن هشام فقال: هو التابع الذي يكمل متبوعه بدلالته على معنى فيه أوفـى مـا يتعلـق بـه والمراد بالمكمل أي الموضح لما قبله مثلاً : جاء زيد التـاجر وأيضـاً: مـررت برجل قائمة أمه والأشياء التي ينعت بها أربعة: وهي:

١- المشتق: هو ما دل على حدثٍ وصاحبه: كضارب ومضروب .

٢- الجامد: الذي يشبه المشتق في المعنى كاسم الإشارة (ذى) .

٣- الجملة: والنعت فيها ثلاث شروط:

أ- شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة كقولـه تعـالى: **(وَاتَّقُـوا يَوْمًـا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ)**[٥] أو أن يكون المنعوت معنىً لا لفظاً .

---

(١) الكامل ٦٨٤/٣.

(٢) هذا البيت ما أورده إلا المبرد في الكامل ولم نقف له على ترجمة .

(٣) الكُلى : بالضم جمع كلية وهى لحمة حمراء لازقه لعظم الصلب عند الخاصرة والفرية القرية: تقول: فريت الشئ أفريه فرياً إذا شققته وقطته للاصلاح فهو مقرى وهي مقرية .

(٤) الأشباه والنظائر: ٢، ٢٩١ .

(٥) الآية (٢٨١) سورة البقرة) .

كقوله الشاعر:[1]

ولقد أمر على اللئيم يسبنى * فمضيت ثمت قلت: لا يعنيني**

وهناك شرطان في الجملة:

أ- أن تكون مشتمله على ضمير يربطها بالموصوف أو موجود ، أو مقدر كقوله تعالى: (وَاتَّقُوا يَوْمًا لا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا)[2] أى لا يجزى فيه .

ج- أن تكون الجملة خبرية: أي محتملة للصدق و الكذب .

٤- المصدر: هذا رجل عدل عند الكوفين على التأويل بالمشتق ، وعند البصريين على تقدير مضاف وكذلك إذا تعددت النعوت فإن إتحد معنى النعت استغنى بالتثنية والجمع عن تفريقه: مثلاً: **جاء رجلان فاضلان ، جاء رجال فضلاء .**

وكذلك يجوز كثرة حذف إن علم ، وكان النعت إما صالحاً لمباشرة العامل نحو: **إن أعمل سابقات** ويجوز أن يكون النعت بعض اسم متقدم مخفوض (بمن أو فى) كقولهم: متاظعن ومنا أقام أى منا فريق ظعن وفريق أقام .

قال الشاعر[3]:

لو قلت ما في قومها لم تيتم * يفضلها في حسب وميسم**

ويجوز حذف النعت إن علم كما في قوله تعالى: (يأخذ كل سفينة غصبا)[4] أى كل سفينه صالحة .

استشهد المبرد بمجزوء بيت شعري من نظم ذي الرمة حين قال :

(كأنه من كلي مقربة ضرب)

---

(١) نسبه سيبويه إلى رجل من بنى سلول في الكتاب وهو في شرح التصريح على التوضيح ١١/٢ وشرح شواهد المغنى .

(٢) سورة البقرة الآية (١٢٣) .

(٣) هذا البيت لحكيم بن معيَّة في خزانة الأدب ونسب لحميد الأرقط في الدرر ١٩/٦ ، زنسب لابى الأسود الحمانى في شرح المفصل (٥٩/٣ ، ٦١) ، والمقاصد النحوية ٧١/٤ ، ولابى الأسود الجمالى في شرح التصريح ١١٨/٢ .

(٤) سورة الكهف الآية (٧٩) .

وهذا البيت لم نجده إلا عند المبرد حين استشهد به في قضية النعت.

والكلبي جمع إليه وهي اللجمة للحمراء اللاصقة بمؤخرة الخاصرة ومهمتهـــا فرز البول من الموا المخلوطة به.

نجد أن المبرد هنا لا يتردد في إجراء القاعدة على النص الشعري حتى ولو كان شطر بين شعري موثق أو غير موثق فهو يجري عليه القضية ويستخلص منه القاعدة.

الفصل الثالث
القضايا النحوية العامة

١ـ تعدى الفعل بحرف الجر [١]

تحدث أبو العباس المبرد عن ذلك فقال: (ولا يجوز مررت زيداً وأنت تريد مررت بزيد لأنه لا يتعدى إلا بحرف الجر ، وذلك لأنه فعل الفاعل في نفسه وليس فيه دليل على المفعول ، وليس هذا بمنزلة ما يتعدى إلى مفعولين فيتعدى إلى أحدهما بحرف جرٍ وإلى الآخر بنفسه ، لأن قولك إخترت الرجال زيداً علم بذكرك زيداً أن حرف الجر محذوف من الأول) وتحدث المبرد هنا عن تعدى الفعل اللازم بحرف الجر والفعل اللازم يتعدى بثلاثة أشياء:

أولاً: يتعدى الفعل اللازم بالهمز:

أ- أضحك الناس زيد .

ب- أطعم القوم عمرو .

ثانياً: بالتضعيف:

أ- ضحّك الناس قيسٌ .

ب- عظَّم الرجل نفسه .

ثالثا: يتعدى الفعل اللازم بحرف الجر .

أ- ضحك بالناس عمرو .

ب- وشرب بالكوب زيد .

وهذا هو مدار حديثا: تعدى الفعل بحرف الجر في هذا الموضع تحدث المبرد عن عدم جواز حذف الجر وأثبت ذلك في المثال: مررت بزيد فلا يجوز: مررت زيداً ولا مررت القوم أصلها: مررت بالقوم وهذا يجرى على كل حروف الجر وهي عشرون حرفاً: قال العلامة ابن مالك[٢]

هاك حروف الجر وهي من إلى * حتى خلا حاشا عدا في عن على**

مذ منذ رب كى واو وتا * والكاف واللام والباو لعل ومتى**

---

(١) الكامل ٢٦/١ .

(٢) شرح ابن عقيل : ١/٢ .

ونجد هنا أن حذف حرف الجر أكثره في (رُب) وفي ذلك تحدث العلامة الصبان[١]عن حذف حرف الجر (رُب) واستدل ببيت الشعر[٢]

بل بلدٍ ملأ الفجاج قتمه * لا يشترى كتانه وجرمه**

وقال آخر[٣] :

بل بلدٍ ذى صُعدٍ وأضباب (أى رُب بلد)

وقال أمرؤ القيس[٤]:

فمثلك حبلى قد طرقت ومرضعاً * فألهيتها عن ذى تمائم محول**

التقدير (رُبَّ مثلك) وذكر الزوزني[٥] بذلك حققت مثلك يعنى أن مثلك مجرورة بحرف جر محذوف هو (رب) وأيضاً قد يظهر حرف الجر ولا يضمر: قال أمرؤ القيس[٦]

ورب يوم لك منهن صالح * ولا سيما يوماً بدارة جلجل**

نجد هنا قد ظهر حرف الجر ولم يضمر وأكثر ما يحذف حرف الجر ويكون في (رُب) ويحذف بعد الفاء وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل – ومع التجرد أقل ، والمراد كثرته مع الفاء وذكر ابن حيان[٧] : أن الجر يكون بالفاء وبل المقدرة وأما الواو المقدرة فذهب الكوفيون والمبرد أن الجر بها والصحيح أن الجر (برُبَّ) وقد يكون الجر بالحذف في غير (رُبَّ) وقد يكون الجر بغير (رُبَّ) المقدرة وفي ذلك قال ابن مالك[٨]

وقد يجر بسوى (رب) لدى * وبعضه قد يرى مطردا**

---

(١) حاشية الصبان: ٢/٢٣٧ .

(٢) البيت رؤبة بن العجاج .

(٣) من شواهد الأشمونى .

(٤) من معلقة أمرئ القيس المشهورة .

(٥) شرح المعلقات السبع: ص ١٢ .

(٦) شرح المعلقات السبع وهذا البيت ايضا لامرئ القيس في ديوانه ص ١٠ .

(٧) ارتشاف الضرب لابن حيان .

(٨) شرح ابن عقيل: ٢/٣٢.

الجر بغير (رب) على قسمين: مطرد وغير مطرد

١- المطرد: مثلاً: (بكم درهم اشتريت هذا) فدرهم مجرورة بمن محذوفه عند سيبويه والخليل وبالإضافة عند الزجاج .

٢- وغير المطرد: مثلاً: كيف أصبحت ؟ تقول: خير والحمدلله أصلها: على خير والحمد .

الخلاصة: أن الفعل لا يتعدى إلا بحرف الجر الظاهر مثلاً: مررت بزيدٍ ولا يجوز: مررت زيداً .

٢- إن وأن وكأن المخففة من الثقيلة [١]

(أورد المبرد بيت أمرئ القيس[٢] فقال:

وتعطو برخص غير شثن كأنه * أساريع ظبى أو مساويك إسحل**

وقال الشاعر[٣]:

ويوما توافينا بوجـــــه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم**

قال أبو العباس حدثنى التوزى عن أبي زيد سمعت العرب تنشد هذا البيت فتنصب الظبية وترفعها وتخفضها قال أبو العباس[٤]: (نص كلام المبرد) أما رفعها فعلى الضمير يريد كأنها ظبية ، وهذا شرط أن وكان إذا خففتا إنما هو على حذف الضمير وعلى هذا قوله تعالى : **(عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى)**[٥]. وهذا الكلم قد شرحناه في الكتاب المقتضب في باب إن وأن بجميع علله ومن نصب فعلى الضمير وعملها مخففة عملها مثقلة لأنها تعمل لشبهها بالفعل فإذا خففت عملت عمل الفعل المحذوف منه شئ كقولك: لم يك زيد منطلقا فالفعل إذا حذف منه شئ يعمل عمله تاماً فيصير التقدير: كأن ظبية تعطوا إلى وارق السلم هذه المرأة وحذف الخير لما تقدم من ذكره ، ومن قال: كأن ظبية جعل أن زائدة وأعمل الكاف أراد كظبية وزاد أن كما تزاد في قولك: لما جاءك زيد أكرمته ، ووالله لو جئتني (لاعطيتك) . وهنا تحدث المبرد عن (أنَّ وإنَّ وكأنَّ) المخففتين وبين أنها إذا خففت تعمل عمل الفعل المحذوف منه شئ كقولك لم يك زيد منطلقاً: أصلها: لم يكن زيد منطلقاً وتحدث عن ذلك في الكتاب المقتضب فقال[٦]: هذا باب (إنَّ وإنَّ) المخفضتين (اعلم أن (أنَّ) تكون في الكلام على أربعة أوجه):

---

(١) الكامل: ٥٥/١ .

(٢) من معلقتة المشهورة: قفا نبك من ذكرى حبيبى ومنزل *** بسقط اللوى بين الدخول فحومل .
البيت في ديوان أمرئ القيس ص ١٧ وجمهرة اللغة ص ٣٦٣ -٥٤٣ وشرح المفصل ٩٢/٦ .

(٣) هذا البيت لعلباء بن أرقم في الأصمعيات ص ١٥٧ ، و الدرر ٢٠٠/٢ ، وشرح التصريح ٢٣٤/١ .

(٤) هذا رايه الشخص ولم يحدث أحد به .

(٥) سورة المزمل الآية (٢٠) .

(٦) الكتاب المقتضب:ج٢ : ص ٣٥٨: الناشر لجنة إحياء التراث العربي.

أولاً: فوجه: أن تكون هي والفعل الذي تنصبه مصدراً نحو قولك: أريد أن تقوم يا فتى أى: أريد قيامك وأرجو أن تذهب يا فتى أى أريد ذهابك . فمن ذلك قول الله تعالى: **(وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ)**[١] أى والصيام خير لكم ومثله **(وَأَنْ يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَهُنَّ)**[٢].

ثانياً: ووجه آخر أن تكون مخففة من الثقيلة وذلك قوله عز وجل: **(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)** [٣] ، لو نصبت بها وهي مخففة جاز فإذا رفعت ما بعدها ، فعلى حذف الثقيل والمضمر في النية فكأنه قال : **(أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)** .

ثالثاً: أن تكون في معنى (أى): التي تقع للعبارة والتفسير ، وذلك قوله عز وجل: **(وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ)** [٤] ومثله بيت له الحديث: أن قد كان كذا وكذا تريد أي امشوا وأى: قد كان كذا وكذا .

رابعاً: ووجه رابع: أن تكون زائدة مؤكدة ، وذلك قولك: لما أن جاء زيد قمت ، ووالله أن لو فعلت لاكرمتك وتحدث المبرد هنا عن (أن) المخففة من الثقيلة المفتوحة وذكر بإنها لها أربعة أحوال فقال:

أولاً: أن تكون هي والفعل مصدر: ويقصد بذلك أن تجتمع هي مع الفعل لتكون مصدراً مثلاً : أريد أن تقوم أي: أريد قيامك .

ثانياً:أن تكون مخففة من الثقيلة مثال ذلك: **(وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)** [٥].

ثالثاً:أن تأتي بمعنى أي مثال ذلك: قال تعالى: **(وَانْطَلَقَ الْمَلأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ)** [٦] .

---

(١) سورة البقرة الآية (١٨٤) .
(٢) سورة النور الآية (٦٠) .
(٣) سورة يونس الآية (١٠) .
(٤) سورة ص الآية (٦) .
(٥) سورة يونس الآية (١٠) .
(٦) سورة ص الآية (٦) .

رابعاً:أن تكون زائدة ومؤكدة مثال ذلك: لما أن جاء زيد قمت وأيضاً تحدث المبرد عن (إن) المكسورة وذكر أنها لها أربعة أوجه مخالفة لحالات أن المفتوحة فقال: فمن ذلك إن للجزاء وذلك قولك: (إنَّ تأتنى آتك وهي أصل الجزاء كما أن الألف أصل الاستفهام وتكون في معنى (ما) لقول: إن زيد منطلقاً أي ما زيد منطلقاً وكان سيبويه لا يرى إلا رفع الخبر ، لأنها حرف نفي دخل على إبتداءٍ وخبره كما تدخل ألف الاستفهام ف تغيره وذلك مذهب بنى تميم في (ما) وغيره يجيز نصب الخبر على التشبيه بليس ، كما فعل ذلك في (ما) وهذا هو القول ، لأنه لا فصل بينهما وبين (ما) في المعنى ومن ذلك قوله عز وجل: **(إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ)**[1] وقال عز وجل **(إِنْ يَقُولُونَ إِلا كَذِبًا)** [2]

والموضع الثالث: أن تكون (إن) المكسورة المخففة من الثقيلة ، إذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر ولم يميز عند ذلك ، لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما) ، وإذا دخلت اللام عُلم أنها الموجبة لـ (لا) النافية وذلك قولك: إن زيد لمنطلق . على هذا قوله عز وجل: **(إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ)** [3]. وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً ، كما تقول: إن زيد لمنطلق .

الموضع الرابع: أن تدخل زائدة مع (ما) فتردها إلى الإبتداء كما تدخل (ما) على (إنَّ) الثقيلة ، فتمنعها عملها ، وتردها إلى الإبتداء في قولك: إنما زيد أخوك، **(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)**[4] . ومن هنا نحدد أن قصد المبرد في (إنَّ) المكسورة المخففة الثقيلة أربع نقاط وهي:

أولاً: أن تكون للجزاء مثل: إن تأتني آتك .

ثانياً: أن تكون في معنى (ما): مثل: إنَّ زيداً منطلقاً أصلها: ما زيد منطلقاً .

ثالثاً: أن تكون مخففة ويرفع ما بعدها ويدخل اللام على الخبر ومثال ذلك: (إن كل نفس لما عليها حافظ) .

---

(١) سورة الملك: الآية (٣٠)

(٢) سورة الكهف: الآية (٥) .

(٣) سورة الصافات الآية (١٦٧) .

(٤) سورة فاطر : الآية (٢٨) .

رابعـــاً: أن تكون زائدة مع (ما) : مثال ذلك : إنما زيد أخوك وقوله تعـــالى: **(إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ)** وقد تحدث عباس حسن في النحو الوافي: (إن وأنَّ وكأن ولكن) ويذكر أن هذه الأدوات إذا شددت مختصه بالدخول على الجمل الأسمية والفعلية ويرى عباس حسن عند تخفيف (إن) المثقلة وجواز الأهمال وفي ذلك قال: (وإهمالها أكثر في كلام العرب)[١] ثم يضع ضوابط لاعمالها مع الجملة الإسمية نذكر أهمها:

أ- أن تكون إسماً ظاهراً لا ضمير أو أن تشتمل جملة إسمها وخبرها علـــى لام الابتداء وهي اللام الفارقه بين (إن) المخففة وإن النافية ومثال ذلك قولـــك: أن زيد لرجل صالح حيث وقعت (إن) مخففة من الثقيلة ومهملة لأن الاســـم المرتفـــع بعدها ظاهر غير مضمر لأن الجملة بعدها مشتلمه على لام الابتداء الفارقة وأمـــا الجملة الفعلية في رأى عباس حسن فإنها يتوجب عند الدخول عليهـــا إهمـــال إن المخففة كما قال: (في الرأى الأشهر)[٢] وكما يتوجب أن يكون الفعل بعدها ناسخاً وقد ضرب عباس حسن بعض الأمثلة نحو قولك: (الحريـــة عزيـــزة وإن كانـــت لامنية النفوس الكبيرة حيث دخات إن على الفعل التاسع (كان مواضـــع اهمالهـــا حيث يمكن القول الحرية عزيزة وإن كانت أمنية النفوس الكبيرة) .

الحرف الثاني: (أن)

وأيضاً تحدث عباس حسن عن (أن) المثقلة وبين أنها يجوز فيهـــا التخفيـــف لتصير (أن) وقد جعل علامات يختم بها إعتبارها مخففة من الثقيلة فـــذكر أربعـــة علامات:

أولها: أن تقع بعد ما يدل على اليقين نحو: أيقن ، أو تقياً نحو: (لا شك) .

وثانياً : الدخول على فعل جامد .

وثالثها: أن يقع بعد ما فعل دعاء .

ورابعاً: أن تدخل على جملة أسمية سبقها جزء أساسي مـــن جملـــة أخـــرى بحيث يكون المصدر المؤل من أن المخففة وجملتها الأسمية مكملاً أساســـياً فـــي تكوين الجملة السابقة فمتى ما توفرت علامة من هذه العلامات تحتم إعتبار (إن) مخففة .

---

(١) النحو الوافي: عباس حسن: ج١ : ص ٦٧٣ : الناشر : دار المعارف .

(٢) النحو الوافي : ج١ : ص ٦٧٥ .

الحرف الثالث: (كأنَّ)

تحدث عباس حسن عن جواز تخفيفها من ترتيبها أمور ثلاثة على هذا التخفيف.

١- أن تظل عامله وجوبا دون تغير معناها .

٢- أن يكون أسمها في الغالب ضمير الشأن .

٣- وأن يكون خبرها من جملة ومن أمثلتها قوله تعالى : **(وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا)** حيث وقعت (كأن) مخففة عاملة عمل المثقلة بنفس معناها في التشبيه واسمها ضمير الشأن على التقدير (كأنه لم يسمعها) وخبرها هو جملة لم يسمعها .

واستدل المبرد بهذه الأبيات من نظم امرء القيس في معلقته

قال الشاعر [١]:

وتعطو برخص غير شثن كأنه * أساريع ظبى أو مساويك إسحل**

ثم استدل بعد ذلك بقول علياء بن أرقم

ويوما توافينا بوجـــــه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم**

٢ ـ ظن [١]

تحدث أبو العباس المبرد عن (ظن) حينما أورد خطبة سيدنا عمر بن الخطاب في رسالة أرسالها إلى أبي موسى الأشعري حينما ولاه القضاء فذكر فيها: (المسلمون عدول بعضهم على بعضٍ ، إلا مجلوداً في حدٍ ، أو مجرباً عليه شهادة زور أو ظنيناً في ولاء أو نسب) وقوله أو ظنيناً في ولاءٍ أو نسب فهو المتهم وأصله المظنون وهي ظنين التي تتعدى إلى مفعول واحد ، تقول: ظننت بزيد أو ظننت زيداً : إى : إتهمته ومن ذلك قول الشاعر:

---

(١) من معلقتة المشهورة: قفا نبك من ذكرى حبيبى ومنزل *** بسقط اللوى بين الدخول فحومل .

البيت في ديوان أمرئ القيس ص ١٧ وجمهرة اللغة ص ٣٦٣ -٥٤٣ وشرح المفصل ٩٢/٦ .

(٢) الكامل ١٢/١ .

فلا ويمين الله لا عن جناية * هجرت ولكن الظنين ظنين**

وفي بعض المصاحف: **(وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ)**[1] تحدث الإمام المبرد عن الفعل (ظن) وقال إنها تنصب مفعولاً واحداً وهذا رأى انفرد به ، ومثل له بقوله: (ظننت بزيد) أو (ظننت زيداً) وأوردها بصيغة المبالغة حينما قال: (أو ظنين) ، تقول: رجل ظنين ، ورجل كذيب بصيغة المبالغة وأيضاً رجل قتيل: (قتيل) . ونجد أن المبرد تحدث عنها بالقياس حينما تطرق لها في كتابه المقتضب[2] ناقلاً لرأى الإمام سيبويه وذلك في قولك أحسست : أحست ومن حسست : حست وتطرح حركتها على ما قبله ، وتتخذ فيها تشبيهاً بقولك : أردت وأقمت ، ولكن وبعت ، كما إستويا في باب رد وقام في الإسكان ونجد أن الإمام سيبويه ذكر فيها[3] فقال: (باب ما شد من المضعف فشبه أقمت وذلك قولهم: أحسست وأحسن يريدون أحسس وكذلك تبنى اللام من الفعل فيه على السكون ولا تصل إليها الحركة لذلك شبهوها بأقمت وإذا قلت لم أحس لم تحذف ، لأن اللام في موضع قد تدخله الحركة ولم يبنى على السكون ولا تناله الحركة ، فإذا قلت لم أحس لم تحذف لأن اللام في موضوع قد تدخله الحركة ولم يبنى على سكون لا تناله حركة) ونجد أن المبرد قد تحدث هنا عن الفعل المضعَّف وهو ما ضعف آخره .

إذن ما هو التضعيف؟

التضعيف هو إرداف حرف على حرف في التشديد للدلالة على الحرف المحذوف مثل قولك: (شد) أصلها (شدد) و (ردَّ) أصلها: ردد و (ظنَّ) اصلها (ظنن) بعد فك التضعيف وظن هنا من أفعال القلوب وفي ذلك قال الإمام ابن مالك[4] :

انصب بفعل القلب جزئ إبتدا * أعنى رأى خال حسبت وجدا**

---

(١) سورة التكوير الآية (٢٤) .

(٢) الكتاب المقتضب: ٢٤٥/٢ : الناشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي .

(٣) في الكتاب : ٤٠٠/٢ .

(٤) شرح ابن عقيل : ج١ : ص ٤١٦ : (٤١٦/١) : الناشر المتكبة التجارية الكبرى .

ظنت حسبت وزعمت مع عد * حجا درى وجعل اللذ كاعتقد**

وهب تعلم والتي كصيـــرا * أيضاً بها أنصب مبتدأ أو خبرا**

وهنا نجد أن أفعال القلوب تنقسم إلى قسمين:

١- ما يدل على اليقين: وهي: رأى ، علم ، وجد ، درى ، تعلم .

٢- ما يدل على الرجحان : وهي : ظن ، خال ، حسب ، زعـم ، وعـد ، حجا ، وجعل ، ووهب و (ظن) من أفعال القلوب التي تدل على الرجحان وقـد تدل على اليقين وقد تحمل معنى الرؤيا كما في قوله تعالى: (إنم يرونه بعيـداً)[١] أي بظنونه و (ظن) من أفعال القلوب المتصرفه ففي إستاجرها الماضـي تقـول: ظننت زيداً قائماً وكذلك في الأمر: ظن زيداً قائماً وإسم الفاعل: أما ظـآن زيـداً قائماً وإسم المفعول: زيد مظنون أبوه قائماً . والمصدر نحو: عجبت من ظنك زيداً قائماً ، وفي ذلك ذكر بن يعيش في باب أفعال القلوب[٢] فقال: مبحث أفعال القلوب وذكر أنها سبعة أقسام : وهي: ظننت – حسبت – علمتُ – علـتُ – رأيـتُ – وجدتُ) إذا كان بمعرفة الش على الصفة بمعنى معرفة الشئ على الصفة كقولك : علمت أخاك كريماً ، ورأيت أخاك حواداً ووجدت زيد ذا الحفاظ ، تـدخل علـى الجملة من المبتدأ أو الخبر إذا قصد مضاؤها على الشك واليقين فتنصب الجـزئين على المفعوليه وهما شرائطها وأقوالها في أصلها .

وخلاصة ذلك القول أن الأفعال التي تدل على الشك واليقين التـي ذكرهـا صاحب الكتاب أنها تنصب جزئ الجملة وهما المبتدأ والخبر وقال صاحب الكتاب في ذلك[٣] أن ظن تحمل معنى (رأى) تقول: أرى عمراً ذاهبـاً – أريـت زيـداً منطلقا – أين ترى عمراً ذاهباً . وذكر الإمام الزمخشري أن (أريـت) تسـتعمل وتحمل نفس معنى (ظن) ومثلاً: أريت زيداً منطلقاً – ظننت زيداً منطلقاً . ونجـد أن الإمام سبيويه ذكرها في باب الأفعال التي تنصب مفعـولين ، وجـوز فيهـا

---

(١) شرح ابن عقيل : (٤١٨/١) .

(٢) شرح المفصل : (٧٧/٢) .

(٣) الكتاب : (٤٠/٢) .

السكون تقول: (ظننت وكذلك : خلت وحسبت)[1] و(ظن) يجوز فيها القصر ، لأنها تحمل معنى (خلت ، وأرى) ويجوز أن تقول: (ظننت به رأى جعلته موضع الظن) وكذلك : نزلت به ونزلت عليه وذكر الإمام ابن هشام فقال: (هذا باب الأفعال الداخله بع استيفاء فاعلها على المبتدأ والجند تنصب مفعولين) أفعال هذا الباب نوعان:

أحدهما: (أفعال القلوب وأنها قال ذلك لأن معانيها قائمة بالقلب) ووضع الإمام ابن هشام أن الذي يتعدى وينصب مفعولين ينقسم إلى أربعة أقسام هي:

أ- القسم الأول والثاني يفيدان الرجحان .

ب- القسم الثالث يفيد اليقين والرجحان .

ج- القسم الرابع يفيد التردد والشك وهو: (ظن – حسب – حال) وفي ذلك قال الشاعر[2] :

ظننت إن شبت لظى الحرب صاليا * فعردت فيما كان فيها معردا**

الشاهد: (ظننته صاليا) فهنا تفيد معنى الرجحان وهنا تنصب مفعولين هما: ضمير المخاطب المتصل ، والفعل (صاليا) .

ومن العلماء من قال إن (ظن) هنا بمعنى اليقين وهو بعيد وفي ذلك تحدث الأنطاكى فقال[3] فذكر أن كل فعلٍ إستعمل في اللغة بمعنى (العلم – الظن) فهو من أفعال القلوب ووضح أن الأفعال التي بمعنى الظن لها شروط وهي:

أ- أن تكون بصيغة المضارع .

ب- أن تكون للمخاطب فقط .

ج- أن تسبق بأستفهام .

د- أن لا يفصل بينها وبين الاستفهام فاصل .

---

(١) اوضح المسالك : (٣٠/٢) .

(٢) لم يعرف له قائل: وإنما إستشهد به ابن هشام في أوضع المسالك (٣٠/٢) .

(٣) المحيط : ٤٦/٢ ، الناشر دار الشرق العربي .

ومما توفرت فيه الشروط: قال الشاعر[1]:

متى تقول القلص الرواسيا * يحملن أم قاسم وقاسما**

الشاهد في (متى تقول) ومن هنا نحلص أن (ظن) تفيد ثلاثة معان وهي:

أ- الرجحان .

ب- التردد .

ج- الظن .

ومن هنا نخلص أن للمبرد رأيا إنفرد به وهو ظن التي تنصب مفعولاً واحداً وهي التي بمعنى التردد والشك ويتضح ذلك في الشاهد: (أو ظنيناً في ولاءٍ أو نسب) وهذا ما أنفرد به المبرد .

نجد أن المبرد هنا قد انتهج نهج الاستدلال بالنثر العربي الإسلامي حيث أورد خطبة سيدنا عمر بن الخطاب الواردة في الرسالة التي ارسلها إلى أبي موسى الأشعري حينما ولاه القضاء على اليمن (المسلمون عدول بعضهم على بعض. إلا مجلوداً في حدٍ أو مجرباً عليه شهادة زور ، أو ظنيناً في ولاء أو نسب) عندما استشهد بالمبرد بهذا النص لأنه يدل على سنة من سنن الصحابة وهي تشريع ونجد أن المبرد هنا يستشهد بالثوابت من النصوص من شعر عربي وقرأت وقرآت ونهج الصحابة .

ثم استدل بقول الشاعر[2] :

فلا ويمين الله لا عن جناية * هجرت ولكن الظنين ظنين**

المبرد استدل بهذا البيت مع أنه لم يعرف له قائل لكن جاء في غاية الرصانة وقوة الألفاظ فهذا هو نهج المبرد في الاستدلال بالنصوص التي تحمل هدف الرواية وقوة الألفاظ .

---

(٢) البيت لهدبة بن خرشم في ديوانه ص ١٣٠ وتخليص الشواهد ص ٤٥٦ ، وخزانة الأدب ص ٣٣٦/٩.

(٢) لم يعرف له قائل

٤ـ الاستثناء [١]

قال لهذم [٢]:

بقبر ابن ليلى غالب غذت بعد ما * خشيت الردى أو أن أرد على قسر**

بقبر أمرى تقرى المئين عظامه * ولم يك إلا غالباً ميتاً يقرى**

فقال لى إستقدم أمامك إنما * فكاكك أن تلقى الفرزدق بالمصر**

قال المبرد:

وقوله: (لم يك إلا غالباً ميتاً يقرى) فإنه نصب غالباً لأنه إستثناء مقدم ، وإنما إنتصب الأستثناء المقدم لما أذكره لك وذلك أن حق الاستثناء إذا كان الفعل مشغولاً به أن يكون جارياً عليه لا يكون جارياً عليه لا يكون فيه إلا هذا ، تقول: ما جاءنى إلا عبد الله ، وما رأيت إلا عبد الله وما مررت إلا بعبد الله ، فإن كان الفعل مشغولاً بغيره فكان موجباً لم يكن في المستثنى إلا النصب نحو: جاءنى إخوتك إلا زيداً كما قال تعالى: **(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ)** ونصب هذا على معنى الفعل و (لا) على ذلك فإذا قلت: جاءني القوم ولم يؤمن أن يقع عند السامع أن زيداً أحدهم فإذا قال (إلا) زيداً فالمعنى لا أعنى فيهم زيداً ، أو أستثنى ممن ذكرت زيداً ، ولسيبويه فيه تمثيل والذي ذكرت لك أبين منه وهو مترجم عما قال غير مناقض له وإن كان الأول منفياً جاز البدل والبدل أحسن لأن الفعل الظاهر أولى بأن يعمل من المختزل الموجود بدليل ، وذلك قولك ما أتانى أحد إلا زيد وما مررت بأحد إلا زيد ، والفصل بين المنفى والموجب أن المبدل من الشئ يفرغ له الفعل فأنت في المنفى إذا قلت: ما جاءني أحد إلا زيد إذا حذفت على جمه البدل صار التقدير: ما جأنى إلا زيد لأنه بدل من أحد والموجب لا يكون فيه البدل ، لأنك إذا قلت: جاءني إخوتك إلا زيداً لم يجز ذف الأول ، لا تقول: جاءني إلا زيد ، وإن شئت أن تقول في النفى ، ما جاءنى أحد إلا زيداً: جاز ونصبه بالاستثناء الذي شرحت لك في الواجب و القراءة الجيدة (ما فعلوه إلا قليل ومنهم) . وقد

---

(١) الكامل : ٣٠٩/٢ – ٣١٠ .

(٢) لم نقف على ترجمته في المعجم .

قرئ (إلا قليلاً منهم) على ما شرحت لك في الواجب والقراءة الأول: (إلا قليلٌ منهم) إذا قدمت الاستثناء بطل البدل لأنه ليس قبله شئ يبدل منه فلم يكن فيه إلا وجه الاستثناء فتقول: ما جاءنى إلا أباك أحد ، وما مررت إلا أباك بأحدٍ وكذلك تنشد هذه الأشعار قال كعب بن مالك الأنصاري لرسول الله صلى الله عله وسلم:

الناس ألب علينا فيك ليس لنا * إلا السيوف وأطراف القنا وزر**[1]

وقال الكميت بن زيد:

فما لى إلا آل أحمد شيعة * وما إلا مشعب الحق مشعب**

تحدث الإمام المبرد عن الاستثناء وعن أحوال إعرابه وتحدث على الاستثناء (بـ إلا) و (إلا) هى من أدوات الاستثناء المعروفة ، ولكن للاستثناء أدوات كثيرة قال في ذلك الإمام ابن مالك[2]:

كلم يفى إلا أمرؤ إلا على * وحكمها في القصر حكم الأول**

وأستثنى مجروراً بغيرٍ معربا * بما لمستثنى بالإ نُسبا**

ولسوى سُوِّى سَوَاء اجعلا * على الأصح ما لغير جعلا**

واستثن ناصباً بليس وخلا * وبعدا وبيكون بعد لا**

وذهب إلى أن قال:

وكخلا حاشا ولا تصحب ما * وقيل حاش وحشا فاحفظهما**

فهنا ذكر أحوال إعراب المستثنى وأدواته فحكم المستثنى (بالإ) النصب إن وقع بعد تمام الكلام فمثلاً: جاء القوم إلا زيداً هذا في حال تقدم المستثنى منه على المستثنى (حال الاستثناء المألوفه) .

---

(١) هذا البيت منسوب لحسان ابن ثابت في ديوانه ص ٢٠٦ .

(٢) شرح ابن عقيل ٥٩٧/١ .

أما إذا حصل العكس بأن تقدم المستثنى على المستثنى منه: فالمختار فيه النصب قال الشاعر[1]:

ومالى إلا آل أحمد شيعه * ومالى إلا مذهب الحق مذهب**

وقد يعطف على المستثنى بالا نحو قولك مثلاً: قام القوم إلا زيداً و إلا عمراً أو: قام القوم إلا زيداً وعمراً . وقد يعطف على المستثنى باداة إستثناء واحدة وهي في ذلك روى في كتب الأدب أن إعرابياً غاب عن زوجته ثم جاء ووجدها نفساء فسألها في شكل حوار شعري فقال لها[2]:

لتقعدن مقعد القصى* منى ذى القاذروة المقلى**

أو تحلفى بربك العلى * أنى أبو ذيالك الصبى**

فردت عليه قائلة:

لا والذي ردك يا عدى * ما مسنى بعدك من انسى**

(غير) فتى فارس قوى * وآخران من بنى عدى**

وخمسةٍ يأتون بالعشى * و(غير): ذمى ونصرانى**

وعن ذلك تحدث الإمام أبو بكر السرَّاج[3]: وقال: أن المستثنى يشبه المفعول إذا أتى بعد استثناء الفعل بالفاعل وبعد تمام الكلام مثلاً: جاءني القوم إلا زيداً ، فجاءني القوم كلام تام فلما توسطت (إلا) حدث معنى الاستثناء ووصل الفعل إلى ما بعد (إلا) وذكر أن المستثنى لا يكون إلا بعضاً من كل ويكون المستثنى من جنس المستثنى منه. فلا يجوز جاءني محمد إلا (الدنانير).

والجدير بالذكر أنهم يحذفون المستثنى تخفيفا: ليس إلا : وفي ليس وغير أيضاً يجوز قولك: ليس إلا ذاك وليس غير ذلك وكذلك لابد من حمل الاسم على الموضع مثال ذلك: ما أتأنى من أحد إلا زيداً وما رأيت من أحد إلا زيداً .

---

(١) هذا البيت من قصيدة الكميت بن زيد الأسدى من قصيدة يمدح بها آل بيت رسول الله وأولها .

طربت وما شوقاً إلى البيض أطرب *** ولا لعباً منى وغد الشيب يعلب .

(٢) هذا البيت لرؤية في ملحق ديوانه ص ١٨٨ ، وشرح التصريح ٣١٩/١ .

(٣) الأصول في النحو: ٢٨١/١ .

ويستقبح أن نقول: ما أتانى إلا من زيدٍ ، وذكر ابن السراج أنه لا يجوز أن يعمل ما بعد (إلا) فيما قبلها مثال ذلك: ما أنا إلا زيد إلا ضارب وتريد بذلك: ما أنا ضارب إلا زيداً . وكما أنه لا يجوز استثناء النكرة من النكرات : مثلاً جاءنى القوم إلا رجلاً ، وكذلك تحدث ابن السرَّاج: على ما جاء ما يحمل معنى (إلا) في الاستثناء ومرادفاً لمعناه: (سوى ، غير) وألحقت بهم (غير) و (سواء) ففي إعراب ما مررت باحدٍ غير زيد : فتعرب غير إعراب زيد . وكذلك (إلا) لا يجوز أن تكون صفه إلا في موضع الاستثناء . وذكر ذلك سيبويه في استثناء الجنس[١] قال الشاعر[٢] :

(إنما يجزى الفتى غير الفتى)

فهنا الاستثناء وقع لجنس من جنس وكذلك: مررت بالقوم إلا زيداً .

قال الشاعر:[٣]

وإذا أقرضت قرضاً فاجزه * إنما يجزى الفتى غير الجمل**

وذكر البغداديون على أن ليس عاطفه وجاء ذلك فيما استشهد به سيبويه من قول الشاعر[٤]

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدةٍ * قليل بها الأصوات إلا بغامها**

والشاهد هنا وقوع (إلا) صفة ، وذكر سيبويه[٥] أتانى القوم سواك وحكى هو عن الخليل أن هذا كقولك أتانى القوم مكانك وكذلك ذكر سيبويه : أن (خلا) (عدا) لا يكونان صفة وذكر سيبويه أن الرفع جيد في قولك: أتونى إلا أن يكون زيداً

---

(١) الكتاب: ٣٧٠/١ .

(٢) البيت للبيد بن ربيعة في معلقته ه .

(٣) استشهد به المبرد في المقتصب أيضاً .

(٤) هذا البيت لذى الرُمة في ديوانه ص ١٠٠٤ وخزانة الأدب ٤١٨/٣ ، ٤٢٠ والدر ١٦٨/٣ وفي الكتاب ٣٧٠/١ .

(٥) الكتاب ٣٧٧/١ .

مثال الرفع أيضاً قوله تعالى: **(إِلا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ)**[١] ومنهم من نصب على وجه النصب في لا يكون . وفي ذلك ذكر سيبويه[٢]: ومن نصب (تجارة) وأنفرد بذلك من القراء عاصم وأما باقى القراء فيقرأون بالرفع كما ذكر أبو حيان[٣] وما جاء من الحروف حاملاً لمعنى (إلا) حاشا وحكى أبو عثمان عن أبى زيد[٤]: قال سمعت إعرابياً يقول: (اللهم أغفر لى ولمن سمع حاشا الشيطان وأباً الأصبع) وهو يريد إلا الشيطان وأبا الأصبع وهنا نصب (بحاشا) وأنكر ذلك سيبيويه[٥] : وقال أن حاشا حرف وليست فعل خلافا للمبرد[٦] الذي يجيز الأمرين وقال في ذلك: أما ما كان إسملاً فهو (غير – سوى – سواء) وما كان حرفاً سوى إلا (فحاشا وخلا) وذكر أبو العباس: أن حاشا بمعنى خلا وإنما هي من قولك: خلا : يخلو – حاشا : يحاشى وذهب المبرد إلى أن حاشا تكون فعل كما قال الشاعر[٧]:

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه * ولا أحاشى من الأقوام من أحد**

ومن الأستثناء : الاستثناء المنقطع من الأول: وأداته (لكن) مثال ذلك: مررت بعبد الله لكنى عمرو فهنا لابد من أن يكون الكلام الذي قبله قد دل على ما يستثنى منه . ومثال الاستثناء المنقطع قوله تعالى:**(لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ)**[٨] فالعاصم الفاعل ، من رحم ليس . لعاصم ولكنه دل على العصمه

---

(١) سورة النساء الآية (٣٧) .

(٢) الكتاب ٣٧٧/١ .

(٣) البحر المحيط .

(٤) هو سعيد بن ثابت الأنصاري الخزرجى من تلاميذ أبى عمرو بن العلاء ومن تلاميذ المفضل الضبى أيضاً .

(٥) الكتاب ٣٥٩/١ .

(٦) المقتضب ٤٩١/٤ .

(٧) البيت للنابغة يمدح به النعمان بن المنذر وورد في ديوانه ص ٢٠ وشرح المفصل ٨٥/٢ –٤٨/٨ وفي شرح الأشموني ٢٤٠/١ .

(٨) سورة هود الآية (٤٣) .

فالإستثناء في الآية منقطع إذا بقيت كلمة عاصم على معناه تكون : عاصم بمعنى معصوم وذلك

ذكره أبو حيان[١] وابن يعيش[٢] والرضى[٣] والزمخشري[٤] وأبى حيان[٥].

مسائل من الاستثناء:

المستثنى المضمر: مثلاً : ما مررت باحد يقول ذاك إلا زيدا وأيضاً: ما {ايت أحداً يقول ذاك إلا زيداً وذكر سيبويه[٦]: تقول: إن أحد لا يقول ذاك وهو خبيث ضعيف ، فمن أجاز هذا قال: إن أحد لا يقول هذا إلا زيداً .

وذكر ابن يعيش[٧]: فصل قال صاحب الكتاب ينقسم المستثنى في إعرابه على خمسة أضرب أحدهما منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه : ما أستثنى بالا من كلام موجب ، مثل: جاء القوم إلا زيداً . هناك ذكر المنصف أن للمستثنى خمسة حالات في الإعراب:

أولاً: ما هو منصوب أبداً وهو على ثلاثة أوجه نحو: جاءنى القوم إلا زيداً . ثم ذكر ما أستثنى بعد وخلا بعد كلام وبعضهم يجد بخلا وقيل بهما ولم يورد هذا القول سيبويه ولا المبرد ثم ذكر صاحب الكتاب أن: عدا – خلا – وليس النصب فقط .

ثانياً: أ يتقدم المستثنى على الستثنى منه: كقولك ما جاءنى إلا أخاك وتقول الكميت:[٨]

ومالى إلا آل أحدم شيعة * وما لى إلا مشعب الحق مشعب**

ثالثاً: ما كان المستثنى فيه منقطعاً: نحو: ما جاء أحد إلا حماراً .

---

(١) البحر المحيط ٢٢٧/٥ .
(٢) شرح المفصل ٨١/٢ .
(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢١٠/١ .
(٤) الكشاف ٢١٧/٢ .
(٥) التزيل والتكميل ٣٦٦/١ .
(٦) الكتاب ٣٦٩/١ .
(٧) شرح المفصل ٧٤/٢ .
(٨) هذه روايه أخرى .

- أما الوجه الثاني: من وجوه إعراب المستثنى إجمالاً : ما جاء فيه النصب والبدل وهو المستثنى من كلام تام غير موجب نحو قولك : ما جاء أحد إلا زيد .

- أما الوجه الثالث: ما جاء فيه الجد أبداً : وهو ما كان بغير مثلاً جاء على سوى أحمد .

- أما الوجه الرابع : ما جاز فيه الجر والرفع .

قال الشاعر[1]:

ولا سيما يوماً بدار جلجل

- الوجه الخامس: ما جاز إعرابه من قبل دخول كلمة الاستثناء نحو: ما جاءنى إلا زيد ، وما رأيت إلا زيداً ، وما مررت إلا بزيد .

والخلاصة: أن المستثنى (بالا) له ثلاث حالات وهي:

١- حضر الطلاب إلا زيداً واجب النصب على الاستثناء علىتقدير استثنىالجملة مثبته والمستثنى منه مذكور .

٢- لم يحضر الطلابُ إلا زيداً : جوازً النصب
   هل زيدٌ : الرفع على الارتباع جوازاً .

٣- لم يحضر إلا زيد - لا يجوز إلا الإتباع .
   هل الجملة غير مثبته والمستثنى منه غير مذكور .

والشئ الآخر:

هو تقدم المستثنى على المستثنى منه مثال ذلك قول الكميت:

ومالى إلا آل أحمد شيعة * ومالى إلا مذهب الحق مذهب**

أصلها: مالى شيعة إ لا آل أحمد - فتقدم المستثنى على المستثنى منه فصارت:

ومالى لى إلا آل أحمد شيعة .والقاعدة في ذلك وجوب النصب وفي ذلك قال ابن مالك[2]:

---

(١) البيت من معلقة أمرؤ القيس .

(٢) شرح ابن عقيل ٥٩٧/١ .

ما استثنت (إلا) مع تمام ينتصب *** وبعد نفى أو كنفى إنتخـــــــب

فالمستثنى له ثلاث حالات وهي:

أولاً: وجوب النصب : إذا وقع بعد تمام الكلام ســواء أكــان متصــلاً أو منقطعا مثل : أ- قام القوم إلا زيداً . ب- مررت بالقوم إلا زيداً .

ثانياً: جواز النصب إذا كان متصلاً نحو: لا يقم أحد إلا زيد وإلا زيداً .

ثالثاً: الاتباع: وهو اتباعه لما قبله من الإعراب وهو المختار إذا كان الكلام تاماً منفياً ولكن بشروط :

١- أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه نحو: ما زارنى إلا زيد أحد .

٢- أن يفصل بين المستثنى والمستثنى منه بفاصل طويل نحو لم تدرى أحد في مرضى مع القضاء زمن طويل إلا زيد .

٣- أن يكون الكلام جواباً لمن أتى كلام آخر يجب فيه نصــب المســتثنى نحو: نجح التلاميذ إلا علياً[١]

ومن هنا نخلص إلى نهج المبرد في هذه القضية بقول لهذم :

بقبر ابن ليلى غالب غذت بعد ما * خشيت الردى أو أن أرد على قسر**

بقبر أمرى تقرى المئين عظامــه * ولم يك إلا غالباً ميتاً يقـــــرى**

فقال لى إستقدم أمامـــــك إنما * فكاكك أن تلقى الفرزدق بالمصــر**

نجد أن المبرد استدل بهذه الأبيات في قضية الاستثناء لاستخلاص القاعــدة وتوضيح حالات الاستثناء والشاهد في قول الشاعر:

ولم يك إلا غالباً ميتاً يقري .

وقد اشتهد المبرد بقول كعب بن مالك لرسول الله ﷺ [٢]:

الناس ألب علينا فيك ليس لنا * إلا السيوف وأطراف القنا وزر**

---

(١) وتقول: ما نجحوا إلا علياً .

(٢) هذا البيت منسوب لحسان ابن ثابت في ديوانه ص ٢٠٦ .

٥ ـ النعت[١]

قال الأمام أبو العباس المبرد:

هذا ما كان من المؤنث على فعال مكسور الآخر وهو أربعة أضرب والأصل واحد وقال أبو العباس: إعلم إنه لا يبنى شئٌ من هذا الباب على الكسر إلا وهو مؤنث معرفة معدول عن جهته ، وهو في المؤنث بمنزله فعل نحو: عمر وقثم في المذكر ، وفعل معدول في حالة المعرفة عن فاعل وكان (فاعل) ينصرف فلما عدل عنه (فعل) لم ينصرف ، وفعال معدول عن فاعلة لا ينصرف في المعرفة فعدل إلى البناء لأنه ليس بعد ما لا ينصرف إلا المبنى وبنى على الكسر لأن في فاعلة علامة التأنيث وكان أصل هذا أن يكون إذا أردت به الأمر ساكناً كالمجزوم من الفعل الذي هو في معناه فكسرته لألتقاء الساكنين مع ما ذكرنا من علامة التأنيث والكسر مما يؤنث به فلم يخل من العلامة ، تقول للمرأة أنتِ فعلت بالكسر علامة التأنيث ، وكذلك إنك ذاهبة ، وضربتك يا امرأة ، فمما لا يكون إلا معرفة مكسوراً ما كان إسماً للفعل نحو: (نزال يا فتى) ومعناه إنزل ، وكذلك تراك زيداً أى أتركه فهما معدولان عن المتاركة والمنازلة وهما مؤنثان معرفتان بذلك على التأنيث والقياس الذي ذكرنا قال الشاعر تصديقا كذلك[٢]:

ولنعم حشو الدرع أنت إذا * دُعيت نزال ولج في الذُعر**

فقال: دعيت لما ذكرته لك من التأنيث وقال الشاعر [٣] :

وقد علمت سلامة أن سيفى * كريه كلما دُعيت نزال**

قال الشاعر[٤]:

تراكها من إبل تراكها * أما ترى الموت لدى أوراكها**

أى: أتركها

وقال آخر (هو رؤبة): حذار من أرماحنا حذار

---

(١) الكامل ٢/٢٩٥ .

(٢) لم يعثر على قائله .

(٣) نسبه المبرد لزيد الخيل .

(٤) لم يعثر على قائله .

وقال آخر هو (أبو النجم): نظار كي أركبه نظار

فهذا باب من الأربعة: ومنها أن يكون صفة تحل محل الاسم نحو قولهم للضيع جعاديا فتى ، وللمنية حلاق يا فتى لأنها حالقة ، والدليل على التأنيث بعد ما ذكرنا قوله:

لحقت حلاق بهم على أكسائهم[١] * ضرب الرقاب ولا يهم المغنم**

وتقول في النداء: يا فساق ويا خبات ويالكاع تزيد يا فاسقة وخبيته ويالكعاء لأنه في النداء في موضع معرفة ، كما تقول للرجل يا فسق ويا خبيث ويا لكع ، وهذا باب ثان: حكا ابن السرَّاج عن أبى عبيدة: فرس لكع للمذكر ولكعه للمؤنث ، وومن ذلك ما عدل عن المصدر نحو قوله: (هو المتلمس يذم الخمر):

جَماد لها جَمادِ [٢] ولا تقولى * طوال الدهر ما ذكرت حماد .**

وقال النابغة الذبياني[٣]:

إنا اقتسمنا خطيئتنا[٤] بيننا * فحملت برة واحتمل فجار**

يريد قول: لها جموداً ولا تقولى لها حمداً ؛ هذا هو المعنى ولكنه عدل مؤنثاً وهذا باب ثالث (برة اسم علم لجميع البر وفجار لجميع الفجور ولابن جني تخصيصه برة بفعلت وفجار بافتعلت مثل قوله تعالى: (لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت)[٥] فليس للخير وإكتسى للشر . والباب الرابع: أن تسمى إمرأة أو شيئاً مؤنثاً باسم تصوغه على هذا المثال: رقاش وحذام وقطام و ما أشبهة فهذا مؤنث معدول عن راقشة وحاذمة وفاطمة إذا سميت به وأهل الحجاز يجيذونه على قياس ما ذكرت لأنه معدول في الأصل ، وسمى به ننقل إلى المؤنث ، كالباب الذي كان قبله فلم يفيدوه فعلى ذلك قالوا: (إسق رقاش[٦] إنها سقايه) وقال آخر:

---

(١) الاكساء: جمع لشئ وهو مؤخر الشئ .

(٢) جماد لقطام: كلمة ذم ، حماد كقطام كلمة مدح ، خزانة الأدب ٣٣٩/٦ .

(٣) البيت للنابغة الذبياني في ديوانه .

(٤) الخطة بالضم: الحال ، والأمر والخطب .

(٥) سورة البقرة الآية (٢٨٥) .

(٦) هذا مثال يضرب في الإحسان إلى المحسن.

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام**

وينشدون (وأقفر من سلمى شراء[1] فيبذل).

تحدث المبرد هنا عن ما كان من المؤنث على وزن (فعال):

١- ما جاء على وزن (فاعله) وهو منصرف .

٢- وما جاء على وزن (فعل) فهو لا ينصرف .

٣- وما جاء على وزن (فعال) لا ينصرف .

٤- وما جاء على وزن (فاعلة) لا ينصرف .

ولما كان ذلك كان لابد من بيان حكم المؤنث إجمالاً: ففي ذلك قال ابن مالك[2]

علامة التأنيث تاء أو ألف * وفي اسم قدروا التاء كالكتف**

فالأصل في الأسماء التذكير والتأنيث فرع منه ولذا إفتقر التأنيث إلى علامة تدل عليه وهذه العلامات هي: التاء – الألف – التقدير : في العين والكتف وفي التقدير ترد التاء إذا صُفر الاسم تقول: نظرت إلى كتيفة وألفت التأنيث تكون مقصورة ومدودة

فالمقصورة: كحبلى وسكرى والممدوده: كحمراء وغراء . وعن ذلك تحدث أبو بكر السرَّاج[3] : إن المؤنث ينقسم إلى قسمين:

أ- قسم بعلامة .

ب- قسم بغير علامة .

(١) المؤنث الذي له علامة فعلامة تأنيثه الهاء و الألف مثل: حمدة وطلحة حمدة : اسم لأمراة ، طلحة : اسم لرجل .

أما الاسم المؤنث الذي فيه هاء التأنيث فتكون ألف التأنيث:

أ- ألف مفردة: مثل : بشرى وجحلى

ب- وألف قبلها ألف زائدة : نحو: صحراء وحوراء وخنفساء

---

(١) شراء كسحاي: جبل أو كمقام موضع: ويزيل بالضم : واو أو جبل .

(٢) شرح ابن عقيل ٣٣٥/٢ .

(٣) الأصول في النحو ٨٣/٢ .

وتحدث محمد بن قاسم الأنباري[1] عن تفصيل الأسماء والنعوت المؤنثة فقال:

إن الأسماء المؤنثة تنقسم إلى أربعة أقسام:

أولاً: ما يكون فيه علامة فاصله بين المذكر والمؤنث وهذه العلامة هي الهاء والياء .

مثل: خديجة وفاطمة (ما فيه الهاء) وليلي وسعدي (ما فيه الياء)

ثانياً: ما أنثى معنى التأنيث فيه عن العلامة مثل: زينب وندار وهند .

ثالثاً: أن يكون الاسم المؤنث مخالفاً للفظ مؤدياً لمعنى التأنيث مستغنياً فيه عن العلامة.

حمدى – عناق

حمل – رخل

حمار – أتان

رابعاً: أن يكون الاسم الذي يحمل علامة التأنيث يطلق على المذكر والمؤنث كقولهم: شاة للذكر وضيع للأنثى وضيعٌ يطلق على الأنثى وفي ذلك قال الشاعر[2]:

يا ضبعاً أكلت أيان أحمـــــــرة * ففي البطون وقد راحت قراقير**

هل غيـــــــر من الصديق فلا * تبكي عـــــدوكم منكم أظافير**

وقد تزاد تاء التأنيث للفظ فيطلق على المؤنث وتحذف منه فيطلق على المذكر مثل: حمار – حمارة . وذكر ابن الأنباري أن هناك أشياء في جسم الأنسان تذكر ولا تؤنث وهي[3]: العين–الأذن– الكبد – الأصابع وكبد فيها ثلاث لغات:كبدٌ– كِبدْ – كَبدٌ.

---

(١) المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٠٩/١.

(٢) البيت لجرير أنشده أبو زيد عن المفضل ، نسب أيضاً لرجلٍ من بنى ضبة في الحيوان ٤٤٧/٦ ، ونسب لجرير الضبي في لسان العرب ٣٦/٤ .

(٣) المذكر والمؤنث ٣٣٤/١ .

قال الشاعر[1]:

ولى كبد مقروحـــة من يعيرني * بها كبد ليست بـــــــذات قــروح**

أبا ويب إن الناس لا يشترونها * ومن ذا الذي يشترى دوى بصحيح**

وعن تأنيث اليد: قال الشاعر[2]:

ولن أنشد النعمان إلا بصالح * فإنه له عندى يداً وأنعما**

وعن تأنيث: الكف قال الشاعر[3]:

أرى رجلاً من أسيفاً كما * يضم إلى كشيح كفاً مخصبا**

تحدث ابن هشام عن العلم المؤنث فقال[4] فذكر له حكم البناء إذا كان علـــى وزن (فعال) وهو علم مؤنث: نحو: حذام وقطام ورقاش ورماح وللعرب فيه ثلاث لغات:

أولاً: البناء على الكسر: وهو لغة أهل الحجاز وفي ذلك قال الشاعر[5]:

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حزام**

ثانياً: بعض من بنى تميم اعربوها إعراب ما لا ينصرف .

ثالثاً: رأى الجمهور: وهو بالتفصيل :

إذا كان مختوماً بالرء فيمنع من الصرف مثل: (سفارِ – حضارِ)

قال الشاعر[6]

متى تردن يوماً سفاى تجد بها * أديم يرمى المستجير المعورا**

---

(١) هو عبيد الله من خثعم ودمينه أمه – الشعر والشعراء ٧٣١/٢ .

(٢) نسب هذا البيت لاثنين من الشعراء وهما:

١- خمدة ابن خمدة النهشلى

٢- للاعشى ميمون ابن قيس ذلك في الصبح المنير ص ٢٥٧ .

(٣) حكاه ابن الشجرى في أماليه ١٥٨/١ عن ابن على .

(٤) شذور الذهب في معرفة كلام العربي ص ٩٤.

(٥) البيت لرسم بن طارق .

(٦) البيت للفرزدق .

وتحدث الزمخشري عن ذلك فقال[١] ومن اصناف الاسم المذكر والمؤنث فجعل المصنف للمؤنث ثلاث علامات وهي: التاء : الألف : الياء وثم وضع أن التأنيث حقيقى ومجازى فالحقيقي كتأنيث المرأة والناقة وهي ذوات الفروج . والمجاز هو تأنيث من لا فرج له كالشمس ثم تحدث عن دخول تاء التأنيث وتقديرها فقال: (تقدر في العين والأذن) وهو الاسم الثلاثي وهي تقدر أيضاً في الاسم الرباعي – كعناق وعقرب وذكر أن المذكر والمؤنث يستويان في: فعول – مفعال – مفعيل – فعيل

مثلاً: هذه المرأة قتيل ، فلان وذكر أن الجمع لا يؤنث وتأنيثه غير حقيقي

قال الشاعر[٢]:

وإذا العذاري بالدخان تلفعت * واستعجلت نصب القدور فملت**

قال الشاعر[٣] :

ولنعم حشو الدرع أنت إذا * دُعيت نزال ولج في الذُعر**

وكذلك قال الشاعر[٤] :

ولقد علمت سلامة أن سيفي * كريه كلما دعيت نزال**

قال الشاعر[٥] :

لحقت حلاق بهم على أكسائهم * ضرب الرقاب ولا يهم المغنم**

وكذلك قال الشاعر[٦] :

جماد لها جماد ولا تقولي * طوال الدهر ما ذكرت حماد**

---

(١) من المفصل: ص ١٩٨ .

(٢) هذا البيت لسلمي بن ربيعة في خزانة الأدب ٣٦/٨ ونسب لعلباء بن أرقم في الاصمعيات ص ١٦٢ .

(٣) استشهد به المبرد في لكامل .

(٤) البيت لزيد الخيل

(٥) البيت للمتلمس يذم به الخمر .

(٦) البيت للنابغة الذبياني .

وكذلك قال الشاعر :

إنـــــا اقتسمنا خطئيتنا بيننا * فحملت برة واحتمل فجار**

وكذلك قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصدقوها * فإن القول ما قالت حذام**

نجد أن المبرد قد استشهد بهذه الابيات في قضية المؤنث وهي مـــن عيـــون الشعر وقوة رصانة وجزالة ثم بعد ذلك أجرى عليها القاعدة في قضـــية التأنيـــث وهذا يسمى منهج الاستنباط في استخلاص القضايا النحوية من النصوص الشعرية وهي قضية الاسم المصاغ من المؤنث على وزن (فعال) .

مثل جزام : قطام .

وهذا النهج تأثر به المحدثين من علماء النحو.

٦ – المثنى [١]

تحدث المبرد عن ذلك في مثل من أمثال العرب فقال: (فلان ينفض مذرويه وهما ناحيتاه) قال عنترة:

أحولى تنفض أستك مذرويها * لتقتلني فها أناذا عُمارا**

ولا واحد لها ولو أفردت لقلت في التثنية مذريان لأن ذوات الواو إذا وقعت فيهن الواو رأبعة رجعت إلى الياء ، كما تقول: في ملهى ملهيان ، وهو من لهوت ، وفي مغزى مغزيان وهو من غزوت . وإنما فعلت ذلك لأن (فعلة) ترجع فيها الواو إلى الياء إذا كانت رابعة فصاعدا نحو غزوت ، فإذا أدخلت فيها الألف قلت (لأغزيت) وكذلك غازيت وأستغزيت ، وإنما وجب هذا لانقلابها في المضارع نحو بغزى ويستغزى و يغازى ، وإنما إقلبت لانكسار ما قبلها ، فإن قال قائل: فما بال يترجى ويتغازى يكونان بالياء ونحوهما يتغازيان ويتراجيان فإنما ذلك لأنهما في الأصل : رجى يرجى وغازى يغازى ثم لحقت التاء بعد ثبات الياء والدليل على ذلك: أن التاء تلحقه على معناه وفقولك: مذروان لا واحد له لما أعلمتك وثبات الواو دليل على أن أحدهما لا يفرد من الآخر فلذلك جاء على اصله . تحدث المبرد هنا على كلمات لفظها لفظ المثنى ولكن لا واحد لها من أصلها ولفظها ، لأن في هذه الحالة لا تقلب الواو ياءً بخلاف ما كان أصله ياءً فإنه يرجع إلى أصله عند التثنيه إذا كانت الواو رابعة تقلب ياءً مطلقاً مثلاً كلمة (ملهيان) أصلها (ملهى) وهي من (لهوت) فعند التثنية يقال: (ملهيان) ولا يقال ملهوان أما مذروان فلا واحد لها من لفظها فلذلك تبقى الواو على كل حال وفي ذلك قال ابن هشام[٢] : (مما مفاده) : أن المثنى هو ما دل على أثنين نحو الزيدان والهندان إذا كل منهما دل على أثنين ومفردهما زيد وزيد زهند وهند .

وفي كلمة للحجاج قال فيها[٣]: (إنا لله محمد ومحمد في يوم) فالعلماء عدلوا عن ذلك كراهية التطويل .

---

(١) الكامل ٦٦/١ .

(٢) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ص (٥٧) .

(٣) من شواهد شذور الذهب .

ونجد أن ابن هشام قد وضح علامات إعراب المثنى فقال في ذلك: يرفع بالألف نيابة عن الضمة ، ويجر وينصب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة وذكر العلامة الأنطاكى في ذلك[1] : أن المثنى هو ما دل على مفردين بزيادة ألف نون أو ياء ونو وحدد معادلة للمثنى في هذه الصورة :

ولد + ولد : ولدين : ولدان

بينت + بينت : بيتين أو بنتان

وهذه المعادلة: ألحق بها جمع المذكر السالم وذكر هناك اشياء لا تقبل التثنية وهي:

١-المركب : مثل : سبيويه .

٢-المثنى : مثل : ولدان .

٣- الجمع : مثل : ليل وغنم .

٤-ما لا نظير له من لفظة: الشمس والقمر .

وإذا قيل الشمسان والقمران فمن باب التغليب وهناك ملاحظات مهمة لابد من الإشارة إليها وهي:

أ- الجمع مكان المثنى ومثاله: (أرفعوا رؤسكما) بدلاً من (إرفعا رأسيكما) .

ب- تثنية المنقوص: مثل: رجل - ظبى - دلو - القاض تصير: رجلان - ظبيان - دلوان - قاضبان .

ج- تثنية المقصور: فلها ثلاثة أوجه:

١- إذا كانت ألف المقصور ثالثة أصلها واو قلبت واو في التثنية مثل (عصا: عصوان) .

٢- إذا كانت ألف المقصور ثالثة قلبت في التثنية ياء مثل: (هدى هديان) .

٣- إذا كانت رابعة فما فوق قلبت ياء مطلقه حبلى : حبليان ، ذفرى ؛ ذفريان . مصطفى : مصطفيان .

أما عن تثنية المدود:

---

(١) المحيط : ٢٥١/١ .

أ- إذا كانت همزته أصليه تبقى على حالها مثل: قراء : قراءان .

ب- إذا كانت همزته مزيدة للتأنيث قلبت واواً مثل: حسناء : حسناوان .

إلا إذا كانت قبل ألف تأنيثته واواً ، فيجوز بقاء الهمزة .

ج- إذا كانت للإلحاق أو بدلاً من واو أو ياء جاز الوجهان كساء: كساوان، كساءان بناء: بناءان وبناوان .

د- تثنيته المحذوف مثاله:

أ- أبو زيد : أبوان .

ب- أخو زيد : أخوان .

إذا كان محذوف منه شئ في الإضافة لا يرد إليه في التثنية:

يد : يد زيد : يدان .

دم : دم زيد : دمان .

وبعد أن تحدثنا عن المثنى إجمالاً : نجد أن المبرد تحدث عن المثنى الذي لا مفرد له ولا واحد له من أصله ، ففي كلمة (ملهى) بالرغم من أن أصله واو من لهوت فإنه عند التثنية يقال ملهيان ولا يقال ملهوان .

أما مذروان لا واحد لها من أصلها فلذلك تبقى الواو .

نجد أن المبرد جاء بالمثل العربي وهو : (فلان ينفض مذرويه : وهما ناحيته) والمذوران : هما ظرفي الىلية التي يتوسطها الأست والأست هو : الفتحة الخلفية في جسد الرجل والمرأة التي تستخدم في استخراج الفضلات ويستقبح ذكرها أثناء الكلام .

ويستعمل الاست للفتحة الناحية الأمامية في الجسد وهي أيضاً تستخدم في استخراج الفضلات ولها جراء العملية التناسلية التي يكون بها حفظ شجرة بني الإنسان.

ففي ذلك قال الشاعر[1] :

أحولي تنفض أستك مذرويها * لتقتلني فها أناذا عمارا**

وهذا البيت ورد في قول الشاعر[2] :

هل غادر الشعراء من متردم * أم هل عرفت الدار بعد توهم**

---

(١) البيت لعنترة بن شداد .

(٢) هذا البيت في مطلع قصيدة معلقة عنترة بن شداد .

المجموع [1]

قال أبو العباس المبرد: حينما أورد أبياتاً شعريه لنبهان بن عكـــى العبشـــمي وقد كان نبهان هذا قد حن وإشتاق إلى مكان إقامه حبيبته فقال[2]:

يقر بعينى أن أرى من مكانـــــه * ذُرا عقدات الأبـــــرق المتقاودِ**

وأن أرد الماء الذي شربت بـــه * سليمى وقد مل السُرى كل واجدِ**

وألصق أحشـــائى ببرد ترابـــــه * وإن كان مخلوطاً بسم الأســـاود**

فقال: وقوله: (عقدات) هو ما انعقد وصلب من الرمل والواحدة عقدة والجمع عقدو اعقاد ، أيضاً : وعقدات وقوله: (وإن كان مخلوطاً بسم الأســـاودِ) ويريـــد جمع أسود سالخ ، وجمعه على أساود لأنه يجرى مجرى الأسماء وما كـــان مـــن باب: (أفعل) أسماً : فجمعه على أفاعل نحو أفكل وأفاكـــل ، والأكبـــر والأكـــابر وكذلك ما سميت به رجلاً : نحو: أحمد وأحامد وأسلم أسالم فإن كان نعتاً فجمعه على فعُل نحو: أحمر وحُمر ، وأصفر وصفر ، ولكن أسود إذا عنيت به الحيـــه ، وأدهم إذا عنيت به القيد ، وأبطح إذا عنيت به المكان المنبطح وأبرق إذا عنيت به المكان فهى مضارعة للأسماء لأنها تدل على ذات الشئ وإن كانت فـــي الأصـــل نعتاً ، وتقول: في جمعها : الأباطح والأبارق والأداهم والأســـاود وكـــذلك قـــال: الأشهب بن رميلة (قال أبو الحسن : رميلة اسم أمة) .

أسود شرى لاقت أسود خفية * تساقوا على حردٍ دماء الأساود .**

نجد أن المبرد هنا أوضح من صيغ الجموع ما هو على وزن أفاعل وذلـــك في قوله (أساود) وهو صيغة منتهى الجموع وهو جمـــــع الجمـــع ولكـــى نجـــد العلامة ابن مالك[2]

وضح صيغة جمع الكثرة العادية وقال فيها:

في فعل اسم مطلق الفا وفعل * له وللفعال فعلان حصـــل**

---

(١) الكامل : ١/٣٧-٣٨ .

(٢) لم يورد هذه الأبيات إلا المبرد مستدلاً بها على الجموع .

(٣) شرح ابن عقيل الجزء الثاني : ص ٣٦٤ : المكتبة التجارية الكبرى بمصر .

وشاع في حوت وقاع مع ما * ضاهاها ، وقل في غيرهما**

ومن أمثلة جمع الكثرة : فعولٌ ، وهو مطرد في اسم ثلاثي على فِعل نحو: (كبد وكبود ، ووعل ووعول) وهو ملتزم فيه غالباً واطرد فعول أيضاً في اسم على فعل – بفتح الفاء – نحو: (كعب وكعوب ، فلس وفلوس) أو على فِعل بكسر الفاء نحو: (حِمل وحمول ، ضرس وضروس) أو على فعل بضم الفاء نحو: (جند وجنود ، برد وبرود) وبحفظ فعول في فعل نحو: (أسد وأسود) ويفهم كونه غير مطردٍ "وفعل له) ولم يقيده باطرادٍ وذكر المبرد في كتابه المتقضب[1] فقال: (أما ما كان من الجمع على مثال: مفاعل ومفاعيل نحو: مصاحف ومحاريب وما كان على الوزن نحو: فعالل وفواعل ، وأفعال ، وأفاعيل ، وكل ما كان مما لم نذكره على السكون هذا وحركته وعدده ، فغير منصرف في معرفة ولا نكرة) . وهنا نجد أن كل من من ابن مالك والمبرد قد تحدثا عن موضوع الجمع لكن الإمام ابن مالك وضح الصيغة الأولى للجمع العاديه وليست المركبة والمركبة هي جمع الجمع وهو على وزن (أفاعل) والعادية على وزن (فعل) كقولك: أسد وأسود أما أساود فهي صيغة جمع الجمع . وأما المبرد في الكتاب المقتضب في ذكره للنص السابق تجد أنه وضح صيغ الجموع وبين أنها ممنوعه من الصرف لأنها على مثال لا يكون عليه الواحد ، والواحد هو الأصل وذكرها فقال:

مفاعل مثل: مصاحف

مفاعيل : كقولك : محاريب .

فعالل مثل : أدراهم

فواعل : كقولك : فواصل

وأفاعل : كأساود

وهذا هو مدار البحث والحديث وهنا نجد أن المبرد وضح ما جاء على صيغة أفاعل فهو ممنوع من الصرف وأقر أنها من صيغ الجموع المؤكدة وكذلك وضح الإمام أبو بكر السرَّاج في ذلك فقال: (في باب مسائل العطف ذكر ما ينصرف وما لا ينصرف) .

---

(١) الكتاب المقتضب : ج٣ ، ص ٣٢٧ ، الناشر : لجنة إحياء التراث الإسلامي .

فذكر منها: (وزن الفعل ، الصفه التى لا تنصرف ، التأنيث الألف والنون اللتان يضارعان ألف التأنيث التعريف ، العدل ، الجمع الذي لا ينصرف) وهو موضوع بحث هذه القضية وهو الذي تنتهي إليه الجموع ، ولا يجوز أن يجمع وإنها منع من الصرف لأنه جمع الجمع ، ولا جمع بعده إلا ترى أكلباً جمع كلب فإذا جمعت أكلباً قلت: أكالب فهذا قد جمع مرتين . و هنا نجد أن أبو بكرٍ السرَّاج وضع صيغة أفاعل : أكالب وأساود قد جمعت مرتين وفي – جمع لجمعٍ تقول: كلب : أكلب : أكالب ونجد أن محمد الأنطاكى[1] تحدث عن ذلك فقال: (صيغة منتهى الجموع – أوزان الجمع الأقصى – تبلغ) كما قلنا : تسعة عشر وزناً ، وهي: فعالل : دراهم ، فعاليل : دنانير ، أفاعل : أنامل : أفاعيل : أساليب ، تفاعل : تجارب ، تفاعيل : تسابيح ، مفاعل : مساجد ، مفاعيل : مصابيح ، يفاعل : يحامد ، يفاعيل: ينابيع ، فواعل: خواتم ، فواعيل : طواحين ، فاعل: صارف ، فاعيل : دياجير ، فعائل: صحائف ، فاعلى: عذارتى ، فعالى: تراقى ، فعُالى : سكارى) فَعالى : كراسي . ونجد أن الأنطاكى إستعمل عبارة (أوزان الجمع الأقص) وهو يقعد بها جمع الجمع ، وأوضح صيغة (أفاعل : أنامل) وبالقياس على ذلك أساود . وذكر الشيخ عبد الرحمن الأسيوطي في ألفيتة فقال[2]:

ويمنع الصرف باطلاق ألف * اثنين وزن منتهى الجمع عُرف**

وهو مفاعل مفاعيل وما * أشبهه ولو يصير علما**

فقال شارحاً لها : (صيغة منتهى الجموع: وهو الذي لا نظير له في الآحاد : المفاعل ومفاعيل ، ولا يشترط أن يكون في أوله ميم مزيدة بل أن يكون أوله حرفاً مفتوحاً ، أي حرفٍ كان ،ان يكون بعد ألف الجمع حرفاً مقصوداً لفظاً أو تقديراً : كأفاعل ، فواعل ، فعالل . ونجد أن الأسيوطي قال: (أن منتهى الجمع هو جمع الجمع وهو ممنوع من الصرف وأدرج صيغة (أفاعل) على وزن أساود

---

(١) المحيط: ج١ : ص ٢٦٤ : الناشر : دار الشرق العربي سوريا .

(٢) الفرائد الجديدة تحتوى على نظم الفريدة (يقصد بها ألفيته) و شرحها المطالع السعيدة وكلاهما للشيخ : عبد الرحمن الأسيوطي ج١: ص ٩٤ .

بياناً لمنعها من الصرف وتكونها جمع الجمع . ذكر ابن يعيش[١] في ذلك فقال: (فصل: قال صاحب الكتاب[٢]: ويجمع الجمع في كلٍ (أفعل : أفعله : أفاعل ، وفي كل إفعال : إفاعيل نحو: أكالب وأساود وأناغيم وقالوا جمائل وجمالات ورجالات وكلابات ، وبيوتات ، وجمدات وجزؤات وطرقات وعوذات ودورات ومصارين وحشاسين) . ونجد أن العلامة ابن يعيش وضح وبين أن صيغة أفاعل هي جمع الجمع مثل: أكالب وأساود .

ومن هنا نخلص ان في هذه القضية قد أتفق مع إمامنا المبرد: كل العلماء الذين أوردنا آراءهم ولم ينفرد المبرد براءٍ خاص به في هذه القضية وأنا أميل إلى رأى المبرد هنا ولابد أن نشيد إلى جمع من الجموع وهو جمع حشا أو حش وهو جمع قلة ونلاحظ أن الشاعر قد أشار في ذلك بقوله: (وألصق أحشائى ببرد ترابها) فجمع على أحشاء والمفرد منها (حشا) وفي جموع القلة قال ابن مالك[٣]:

أفعلة أفعل ثم فِعلة * ثمت أفعال جموع فَلُة**

وتكلم[٤]عن جمع القلة وهو ما دل حقيقة على ثلاثة هما فوقها إلى العشرة ، وجمع الكثرة ما دل على فوق العشرة إلى غير نهاية .

فكلمة (حشا) تجمع على (أحشاء) على وزن (أفعال) وهو جمع قلة .

استشهد المبرد هنا بأبيات شعرية من نظم نبهان بن عكي الهيثمي فقال:

يقر بعيني أن أرى من مكانه * ذرا عقدات الأبرق المتقاود**
وأن أراد الماء الذي شربت به * سليمي وقد مل السرى كل واجد**
وألصق أحشائي ببرد ترابه * وإن كان مخلوطاً باسم الأساود**

وأيضاً قال الأشهب بن رميلة :

أسود شرى لاقت أسود خفية *** تساقوا على حرد دماء الأساود

نجد أن المبرد هنا حلل النص تحليلاً صرفياً دقيقاً ثم استنبط منه القاعدة وهو ما صيغ من المجومع على وزن (أفاعل) وهي كلمة (أساود) .

وهذا هو منهج التحليل والاستنباط .

---

(١) شرخ المفصل: ج٥ : ص ٧٤ : الناشر : علم الكتب بيروت .

(٢) المقصود بصاحب الكتاب: الإمام الزمخشري .

(٣) شرح ابن عقيل : ج٢ : ٣٥٣ .

(٤) المقصود به ابن عقيل .

النسب [1]

قال أبو العباس المبرد في ذلك:

هذا باب النسب إلى المضاف إعلم أنك إذا نسبت إلى علم مضاف ، فالوجه أن تنسب إلى الاسم الأول وذلك قولك في عبد قيس عبدي وكذلك في عبد الله ابن دارم ، فإن كان الاسم الثاني أشهر من الأول جاز النسب إليه لئلا يقع في النسب إلنباس من اسم باسم ، وذلك في قولك في النسب إلى عبد مناف منافي وإلى أبي بكر بن كلا ب (بكرى) وقد يجوز وهو قليل أن تبنى له من الأسمين إسماً على مثال الأربعة لينتظم النسب ، وذلك في قولك في النسب إلى عبد الدار ابن قصى عبدري ، وفي النسب إلى عبد القيس عيقسى ، وإن كان المضاف غي علم فالنسب إلى الثاني على كل حال ، وذلك قولك في النسب إلى ابن الزبير زبيرى ، لأني ابن الزبير صار معرفة بالزبير ، وكذلك النسب إلى ابن رألانى[2] فلذلك قالوا في النسب إلى ابن الأزرق أزرقى ، وإلى ابن يهيس يهيسى ، فأما قولهم صفرى فإنها أرادوا الصفر الألوان فنسبوا إلى الجماعة ، وحق الجماعة إذا نسب إليها أن يقع النسب إلى واحدها كقولك مهلبى ومسمعى ولكن جعلوا صفر إسماً للجماعة كما تسمى القبيلة بالاسم الواحد ، ألا ترى أن النسب إلى الأنصار أنصاري لأنه كان علماً القبيلة وكذلك مدائني ، وتقول في النسب إلى الابناء من بنى سعد أبناوى ، لأنه اسم للجماعة ، فأما قولهم الأزارقة ، فهذا باب من النسب آخراً ، وهو أن يسمى كل واحد منهم بإسم الأب إذا كانوا إليه ينسبون ونظيرة المهالبة والمسامعة والمنافرة ، ويقولون جاءني النميرون والأشعريون ، جعل واحد منهم نمير أو أشعر فهذا يتصل في القبائل على ما ذكرت لك ، وقد تنسب للجماعة إلى الواحد على رأى أو دين ويكون له مثل نسب الولادة ، كما قالوا: أزرقى لمن كان على رأى ابن الأزرق ، كما تقول: تميمى وقيس لمن ولده تميم أو قيس ، ومن قرأ: (سلام على الياسين) : فإنما يريد الياس عليه السلام ومن كان على دينه كما قال: (**قدنى من نصر الخبيبين قدى**) يريد أبا خبيب ومن معه .

---

(١) الكامل : ٦١٦/٣ .

(٢) ابن رألان : هو جابر بن رألان الشاعر

تحدث الامام المبرد عن النسب إلى المضاف ومعنى ذلك أن المضاف هـو الاسم المركب من جزئين كما ذُكر في عبد الدار ، وعبد مناف ، وبعد ذلك وضح أنه قد ينسب إلى صدر الاسم إذا أمن اللبس وإذا خيف اللبس ينسب إلى عجز ذلك الاسم مثال: ذلك: عبد مناف : تصير : (منافى) ويكون النسب إلى عجز الاسم إذا لم يكن علماً وكذلك في النسب إلى ابن الزبير لا يكون وإنمـا تصـير (زبيـرى) وكذلك يكون النسب مفرداً إذا كان ذلك لقبيلة من القبائل مثل: الأنصـار تصـير أنصارى . ونجد أن الامام المبرد تطرق إلى نوع من النسب وهو النسـب إلـى الآباء مثال ذلك: المهالبة ، والمسامعه ، والمنافرة . ونجد أن المبرد قد طرق إلى النسب إلى المذاهب والمعتقدات الفكرية مثل: (الأشعرون) ، لمن كانـت عقيدتـه أشعرية وهي عقيدة أهل السنه ، كما بنى ذلك المبرد في قولـه: (وقـد تنسـب الجماعة إلىالواحد على رأى أو دين فيكون له مثل نسب الـولادة ، كمـا قـالوا: أزرقى لمن كان على رى ابن الأزرق) قد ينسب إلى من ولده تميم أو قيس يعنـى أنه يجوز نسب الأب إلى أبناءه فتقول: تميمى وقيسى ، وإستدل بذلك فـي قولـه تعالى: (سلام على الآل الياسين) فإنما يريد الياس عليه السلام ومن كان على دينه، وفي ذلك ذكر الامام ابن مالك فقال:[1]

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركـــب مـــزجاً ولثانٍ تمما**

إضافـــة مبدوءة بابن أواب * أو ماله التعـــريف بالثاني وجب**

لما سوى هـــذا إنسبن للأول * ما لم (يخف لبس كـ(عبد الأشهل)**

إذا نُسب إلى الاسم المركب ، فإن كان مركباً تركين جملة أو تركـب مـزج حذف عجزه ، والحق صدره ياء النسب فتقول في (تأبط شـراً) (تـأبطى) وفـي (بعلبك) (بعلى) وإن كان مركباً إضافة وإذ كان صدره ابنا أباً أو كـان معروفـاً فأبعجزه – حذف صدره وألحق عجزه ياء النسب فتقول في ابن الزبير (زبيـدى) وفي (أى بكر) (بكرى) وفي غلام زيد (زيدى) فإن لم يكن كذلك ؛ فإن لم يخـف لبس عند حذف عجزه ونسب إلى صدره فتقول في أمرئ القيس (أمرئـى) ، وإن

(١) شرح ابن عقيل: ج٢ : ص٣١٩ : الطبعة ١٤ : الناشر المكتبة التجارية الكبدى بمصر .

خيف لبس حذف صدره ونسب إلى عجزه فتقول في (عبد الأشهل وعبد القيس) (أشهلى وقيس) .

هنا نجد أن الأمام ابن عقيل وضح كيفية النسب إلى المضاف وإلى المركب فأوضح أن المركب يكون تركيب جملة .

•وتركيب مزج فتركيب المزج مثل: (تأبط شراً) تصير (تأبطى) فهنا كان النسب إلى صدره وتركيب الجملة في (بعلبك) فتصير في النسب (بعلى) وأوضح أنه يمكن النسب إلى الاسم المضاف في الصدر إذا أمن اللبس مثل: (أمرئ القيس) وتصير في النسب (أمرئى) . وإذا حذف اللبي نسب إلى عجزه مثال ذلك: عبد شهل فتصير (أشهلى) وعند القيس فتصير (قيس) . وأيضاً تحدث عن ذلك الإمام ابن هشام فقال[1] وقد قال في ذلك ابن هشام: ينسب إلى صدر المركب إذا كان التركيب إسنادياً: كتابطى وبرقى في: تأبط شراً ، وبرق نحره ، أو مزجياً كبعلى ومعدى أو معدوى : في: بعلبك ومعد يكرب ، أو إضافياً: كامرئى ومرئى ، في أمرئ القيس إلا إن كنيته كأبى بكر وأم بكلثوم أو معرفاً صدره بعجزه كأبن عمر وابن الزبير ، فانك تنسب إلى عجزه ، فتقول بكري وكلثومي وعمرى وربما ألحق بهما ما خيف فيه لبس كقولهم في عبد الأشهل أشهلى وفي عبد مناف: منافى . ونجد أن الإمام ابن هشام: قد وضح صور النسب إلى المركب وفصلها تفصيلاً محكماً فقال:

أولاً: ينسب إلى صدر المركب إذا كان التركيب الإسنادى: (كتابطى وبرقى) في تأبط شراً أو برق نحره) فالنسب هنا يكون للصدر .

ثانياً: إذا كان التركيب مزجياً : في بعلبك ومعد يكرب تنسب إليها فتقول (بعلى – معدى) .

ثالثا: وكذلك إذا كان التركيب إضافياً في حالة النسب لامرئ القيس: تقول: أمرئى ومرئى . ومن هنا نستنبط تعريفاً لهذه المصطلحات فتقول:

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك ج٣: ص ٢٨٠ ، الطبعة الثامنة : الناشر : دار إحياء التراث العربي (بيروت – لبنان) .

أولاً: تعريف التركيب الإسنادي:

هو ما كان لصفة الازمة الشخص مثلاً: تأبط شبراً تعبد (تـــأبطى) . أي أن هذا الشخص في كل حالاته يبحث عن الفتن فهذه صفةً ملازمه له . وبرق نحره : يصير برقى أى أن هذا البرق حالة ملازمة للنحر .

ثانياً: تعريف التركيب المزجى:

مثل: معدى وبعلى في (بعلبك ومعد يكرب) فهو ما أفاد إلحاق المركب بقبيلة معينة أو بلد .

ثالثاً: التركيب الإضافي:

هو ما أفاد إلحاق صفة بالمركب مثلاً: أمرئ القيس (أى أن هذا الرجل شبيه بالقيس في قوته وصلابته ومثلاً: أحمد الماء فهو شبيه بالماء في نفعه .

وأيضاً قال الشاعر :[1]

ويسقط عينهما المرئى لغواً * كما ألقيت في الدية الحوارا**

إذا المـــرئى شب له بنـــات * عقـــــدن براسه إبة وعارا**

ومن هنا نخلص أن رأى ابن هشام ينســـب إلـــى صـــدر الاســـم المركـــب الإضافي.

وفي ذلك تحدث الإمام سيبويه فقال: (هذا باب الإضافة الى المضـــاف مـــن الأسماء)[2] فقال: (اعلم أنه لابد من حذف أحد الاسمين في الإضافة والمضاف في الإضافة يجرى في كلامهم على ضربين فمنه ما يحذف من الاسم الآخر ومنه مـــا يحذف الأول ، وإنما لزم الحذف أحد الأسمين لأنهما إسمان قد عمل أحدهما فـــي الآخر وإنما تريد أن تضيف إلى الاسم الأول ، وذلك المعنى تريد ، فإذا لم تحذف الآخر صار الأول مضافاً إلى مضاف إليه ، لأنه لا يكون هو الآخر إسماً واحداً ، ولا تصل إلى ذلك كما لا تصل إلى أن تقول: أبو محمدين وأنت تريد أن تثنـــى

---

(١) ذكره ابن هشام في أوضح المسالك: ج٣ ، ص ٢٨٠ وهو لذى الرُمه في ديوانه ص ١٣٨٩ .

(٢) كتاب سيبويه: ج٢ ص ٨٧ ، الطبعة الأولى ، ناشره المطبعة الكبرى الاميرية بيولاق ، مصر سنة ١٣١٧هـ .

الأول ، وقد يجوز أبو عمرين إذا لم ترد أن تثنى الأول وأردت أن تجعله أما عمرين أثني فالإضافة تفرد للاسم ، فأما ما تحذف منه الأول فنحو ابن كراع وابن الزبير تقول: زبيرى وكراعى ، تجعل ياء الإضافة في الاسم الذي صار به الأول معرفة ، فهى بين وأشهر إذا كان به صار معرفة ولا يخرج الأول من أي يكون المضافون إليه وله . ومن ثم قالوا في رأى مسلم مسلمي: لأنهم جعلوه معرفة بالآخر كما فعلوا ذلك في ابن كراع ، غيره أنه يكون غالباً حتى يصير كزيد وعمرو كما صار ابن كراع غالباً ، أبو فلان عند العرب كابن فلان . وأما ترى أنهم قالوا: في أبي بكر بن كلاب (بكرى) كما قالوا في أبي دعلج ، (دعلجى) فوضعت الكنيه عندهم موضع ابن فلان ، وعلى هذا الوجه يجدى في كلامهم وذلك يعنون ، وصار الآخر إذا كان الأول معرفة بمنزلته لو كان علماً مفرداً ، وأما ما يحذف منه الآخر فهو الاسم الذي لا يعرف بالمضاف إليه ولكنه معرفة كما صار معرفة بزيد ، وصار الأول بمنزلته لوكان علماً مفرداً ، لأن المجرور له يجعل الاسم الأول به معرفة لأنك لوجلت المفرد إسمه صار به معرفة كما يصير معرفة إذا أسميته بالمضاف فمن ذلك عبد القيس وأمرئ القيس فهذه الأسماء علامات كزيد وعمرو ، فإذا أضفت قلت: عبدى وأمرئي ومرئى : فكذلك هذا وأشباهه ، وسألت الخليل عند قولهم في عبد مناف: منافي ، فقال: أما القياس فكما ذكرت لك ، إلا أنهم قالوا: منافي : مخالفة الإلتباس ، ولو فعل ذلك بما جُعل إسماً من شئين جاز لكراهية الالتباس ، قد يجعلون في النسب في الإضافة إسماً بمنزلة (جعفر) ويجعلون فيه من حروف الأول والآخر لا يخرجونه من حروفها ليعرف كما لو قالوا سيطر ، فجعلوا فيه حروف السيط إذا كان المعنى واحد ، وسنرى ببيان ذلك إن شاء الله ، فمن ذلك عبشمى وعبدرى وليس هذا بالقياس . وإنما قالوا هذا كما قالوا: علوى وزبانى فهذا اليس بقياس كما أن علوى ونحو علوى ليس بقياس ويرى أن الأمام سيبويه قد تحدث عن الإضافة وهو يقصد بذلك الحديث عن النسب فالإضافة عند العلماء الأوائل يختلف إسمها عند العلماء المحدثين فعند الأوائل هي النسب وعند المحدثين هي إسقاط: نوناً الاعراب ونون التنوين وتكون بمعنى (في واللام ومن) وبيان ذلك قول ابن مالك:

نوناً تلى الاعراب أو تنوينـــــا * مما تضيق احذف كطورسينا**

والثاني اجدرو أنو من أو في إذا * لم يصلح الا ذاك واللام خذا**

أما الإضافة عند سيبويه فهي النسب كما قال فيها: (هذا باب الإضافة إلـــى المضاف من الأسماء) وهو يقصد بذلك ما هـــو مركـــب مـــن الأســـماء مثـــل: أمرئ القيس وعبد شمس فهذا هو موضوع النقاش .

ففي الإضافة إلى أمرئ القيس وعبد القيس تقول: أمرئى وعبدى كمـــا ذكـــر الإمام سيبويه أنه سأل الإمام الخليل عن الإضافة إلى عبد مناف فاجابـــة قـــائلاً: تصير (منافى) وذلك مخافة اللبس لكثرة استعمال هذه الكلمة ولبيان المقصود مـــن إلحاق كلمة عبد: كعبد شمس – عبد قيس – عبد نار فإذا قلنا عبدى فهي صحيحة ولكن يكون هناك لبس على السامع أى من العباد المقصود وفي ذلك ذكر الإمـــام رضى الدين الأستراباذى[1]:

فقال: (وإذا نسبت إلى المركب الإضافي حذف أحد الجزئين للاستثنى قـــال: ولأنك إذا أبقيتها الحقت ياء النسب بالمضاف إليه فإن انتقل إعراب الاسم المنسوب إليه ياء النسب النسب كما في (كوفي وبصري) . وهنا ذكر الاسترأباذى أنه لابـــد من حذف الجزئين عند الإضافة للمركب فتقول في عبد شمس: شمسي ، وأنت هنا حذفت عبد وأبقيت شمس واضيفت ياء النسب بعد ذلك وبذلك ذكر ابن الحاجب[2]: (لا ينسب إلى المركب إلا مع العلمية كابن الزبير وأمرئى القيس) ونجد أن ابـــن الحاجب قد نبه أنه لا ينسب إلى المركب إلا إذا كان علماً فهذا شرط ذكره عند ابن الحاجب ندى .

وهنا نرى أن كل أراء العلماء التي ذكرناه لم تختلف بل هي قريبة ومتحـــدة من رأي امامنا المبرد وكما نرى أن الإمام سبيويه قد شرح وتحـــدث فـــي هـــذا الموضع بنظرية فلسفية عالية ومع أنه من أوائل العلماء نجد أن العلماء المحـــدثين قد شرحوا رأى سبيويه ويتضح ذلك جلياً في كلام إمامنا المبرد الذي ذكرناه فـــي أول نقاش هذه القضية .

---

(١) شرح شافيه ابن الحاجب ج٢ ، ص٧٢ ، الناشر ، مطبعة خجازي بالقاهرة .

(٢) نفس المرجع السابق : ص ٧١ .

نجد أن المبرد في قضية النسب لم يستدل ببيت شعري ولا آيــة قرآنيــة ولا مثل عربي ولا حديث شريف ولكنه أورد كلام العرب وما يجري عليه من صــفة نسب ثم استنبط منها القاعدة .

من جاء من ذلك على صيغة المفرد ولاسيما إن كان مركباً مثل : عبدالله بن دارم فإذا كان الاسم الأول أشهر من الثاني وأومن اللبس نسب إليه تقول (عبــدي) وهذا نهج انتهجه المبرد لأنه مدرسة قائمة بذاتها.

الباب الثالث
الصرف في الكتاب الكامل

الباب الثالث

الصرف في الكتاب الكامل

تمهيد :

في هذا الباب تناول الباحث قضايا الصرف والتعريف في الكتاب الكامل واشتمل هذا الباب على ثلاث فصول وهي :

الفصل الأول : قضايا الصرف والتعريف إجمالاً بعد استخلاصها من الكتاب الكامل قبل مناقشتها .

الفصل الثاني : القضايا الصرفية وفيه انتهج الباحث هذا النهج .

أولاً : كتابة القضية بالنص من الكتاب الكامل .

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : مقارنة القضية بآراء العلماء القدماء والمحدثين .

رابعاً : بيان القاعدة التي ترمي إليها القضية .

خامساً : توضيح منهج المبرد في القضية .

الفصل الثالث : قضايا صرفية عامة :

وفيه اتبع الباحث هذه الخطوات :

أولاً : كتابة القضية الصرفية بالنص من الكامل .

ثانياً : توضيح المراد من القضية .

ثالثاً : مقارنة القضية بآراء العلماء .

رابعاً : توضيح القاعدة التي نوقشت القضية من أجلها.

خامساً : إبراز منهج المبرد في القضية .

والباحث هنا لا يدعي الكمال بل على سبيل المثال لا على الحصر.

والله الموفق ،،،

الباب الثالث

الصرف في الكتاب الكامل

وفيه ثلاثة فصول

الفصل الأول : القضايا الصرفية إجمالاً : قبل المناقشة .

الفصل الثاني : قضايا الصرف والتصريف

الفصل الثالث : قضايا صرفية عامة.

الفصل الأول

القضايا الصرفية إجمالاً

١ـ الاسم المقصور [١]

قال الشاعر[٢]:

تدارك ما قبل الشباب وبعـده * حـــــوادث أيـام تمر وأعفل**

يسر الفتى طول السلامة والبقا * فكيف يرى طول السلامة يفعل**

يردُ الفتى بعد اعتدال وصحـة * ينوء إذا رام القيـــام ويحمل**

يقول المبرد قصر البقاء ضرورة ، وللشاعر إذا اضطر أن يقصـر المـدود وليس له أن يمد المقصور ، وذلك أن الممدود قبل آخره ألف زائدة فـإذا احتـاج حذفها لأنها ألف زائدة ، فإذا حذفها رد الشيء إلى أصله ، فلو مد المقصور لكان زائداً في الشئ ما ليس منه وقال الشاعر[٣]:

فرغتم لتمرين السياط وأنتم * يشن عليكم بالقنا كل مربع**

فقصر الفنا وهو مدود .

٢ـ الاسم المقصور والممدود [٤]

قال الشاعر[٥]:

تبكى على المنتوف بكربن وائل * وتنهى عن إبنى مسمع من بكاهما**

غلامان شبا في الحروب وأدركا * كرام المساعى قبل وصل لحاهما**

والبكاء: يمد ويقصر فمن مد فإنما جعله كسائر الأصوات ولا يكون المصدر في معنى الصوت مضموم الأول إلا ممدوداً لأنه يكون على فعال ، وقلما ما يكون المصدر على فعَل ، وجاء في حروف نحو الهدى والمسرى وما أشبهه وهو يسير فأما الممدود نحو: العواء والدعاء والرعاء والثغاء وكذلك البكـاء ونظيـره مـن الصحيح الصراخ والنباح ومن قصر فإنما جعل البكاء كالحزن .

وقال الشاعر[٦] :

بكت عينى وحق لها بكاها * وما يغنى البكاء ولا العويل**

---

(١) الكامل ١٣٣/٢.

(٢) البيت للنمر بن ثولب من شواهد المبرد في الكامل .

(٣) البيت ليزيد بن عمرو بن الصعق في الكامل .

(٤) الكامل ١٣٥/١ .

(٥) البيت لم يعرف قائله .

(٦) البيت لحسان بن ثابت .

٣ـ في حروف المضارعه [١]

قال المبرد: وقال عثمان بن عفان ﷺ : (إن الله ليزع بالسلطان ما لا يــزع بالقرآن) ، قوله: يزع: إى يكف ، يقال وزع يزع إذا كف وكان أصله يزع مثــل يعد فذهبت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وأتبعت حروف المضارعة اليــاء لــئلا يختلف الباب وهي: الهمزة والنون والتاء والياء نحو: أعد. نعد. تعد . يعد ، ولكن انفتحت في يزع من أجل العين لأن حروف الحلق إذا كن في موضع عين الفعــل ولامه فتحت في الفعل الذي ماضيه فعل وإذا وقعت الواو مما هي فيه فاء في يفعل المفتوحة العين في الأصل صح الفعل نحو وحل يوحل . ووجل يوجل ، ويجــوز في هذه المفتوحة ياحل وياجل وييحل وييجل وكل هذا كراهية للــواو بعــد اليــاء فتقول ، وزغته وكففته وأوزعته حملته على روب الشئ وهيأته وهو مــن الله عز وجل توفيق ، ويقال أو زعك الله شكره: إى وفقك الله لذلك .

٤ـ أ ـ المصدر [٢]

قال: (العزازة): العز: والمصادر تقع على فعاله للمبالغــة ، يقــال عــزازاً وعزازة كما يقال الشراسة والصرامة ، كما قال تعالى: (يقوم ليس بهى ســفاهة) وفي موضع آخر (بي ظلالة) .

بـ المصدر [٣]

تحدث الأمام المبرد عن المصدر في كلمة (الجدى) فقال: (أصابتنا مطــرة كانت جدى على الأرض) . فهذا الاسم إذا أردت المصدر تقــول: فــلان كثيــر الجداء ممدوداً ، كما تقول: كثير الغناء تدل مدوداً ، هذا هو المصدر فــإذا أردت الاسم الذي هو خلاف الفقر قلت: (الغنى) يكسر أوله وقصرت .

---

(١) الكامل ج١ ، ص ١٦٥ .

(٢) الكامل ج١ ، ص ١٠٤ .

(٣) الكامل ج١ ، ١٥١ .

ج- المصدر[1]

قال الشاعر:

ألم ترنى عاهــدتُ ربى وأننى * ليبين رتـــاج قائما ومقـــــام**

على حلقةٍ لا أشتم الدهر مسلما * ولا خــارجاً من في زور كلامى**

وقال الشاعر:

أطعتك يا أيلبس تسعين حجةً * فلما انقضى عمرى وتم تمامى**

رجعت إلى ربى وأيقنت أننى * ملاق لأيــام المنـــون حمامى**

قوله: ليبن رتاج: فالرتاج علق الباب ، ويقال باب مرتج أي مغلقاً ، ويقــال ارتج على فلان أي أغلق عليه الكلام وقول العامه إرتج عليه ليش بشــئٍ ، إلا أن التوزى حدثنى عن أبى عبيدة قال: يقال: ارتج عليه أى وقع فــي رجــة أى فــي اختلاجا وهذا معنى بعد جداً ، وقوله: (ولا خارجاً) إنما وضع اسم الفاعــل فــي موضع المصدر ، أراد لا أشتم الدهر مسلماً ، ولا يخرج خروجاً في زور كــلام لأنه على ذا أقسم ، والمصدر يقع في موضع اسم الفاعل ، يقال: مــاء غــور أي غائر وكما قال عز وجل: **(إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)**[2] ، ويقــال رجــل عــدل أى عادل ، ويوم غم أى غام وهذا كثير جداً فعلى هذا جاء المصدر على فاعل ، كما جاء اسم الفاعل على المصدر ، يقال قم قائماً فيوضع في موضع قولك: قم : قياماً. وجاء من المصدر على وزن فاعل حروف منها: فلج فالجــا ، وعــوفى عافيــة وأحرف سوى ذلك بسيرة . وجاء على مفعول نحو: رجل ليس له معقول ، وقــد ميسورة ودع معسورة ، لدخول المفعول على المصدر ، يقال: رجل رضــا: أى : مرضى ، وهذا درهم ضرب الأمير أى مضروبه وهــذه دارهــم وزن ســعة أو موزونة .

---

(١) الكامل ج١ ، ص ٧٧ .

(٢) سورة الملك الآية ٣٠ .

د- المصدر [1]

تحدث أبو العباس المبرد عن ذلك فقال: قال العجَّاج :

ناجٍ طواه الأين مما وجفا * طى الليالـــــي زلفاً فزلفا**

سماوة الهلال حتى أحقوقفا

تاج: سريع ، الأين : الأعياء ، الوجيف : ضرب من السير ونصـــب طـــى الليالي لأنه مصدر من قوله طواه الاين ، وليس بهذا الفعل ، ولكنه تقديره طـــواه الأين طيأ مثل طى الليالي .

٤- التضعيف [2]

روى المبرد في ذلك: أنما يريد أيما واستقل التضعيف فأبدل الياء من أحـــد الميمين وينشد بيت أبى ربيعة:

رأت رجلاً أيماً إذا الشمس عارضت * فيضحى وأيما بالعشى فيخصـــر**

٥- أ- الإعلال والإبدال [3]

في ذلك ذكر والإمام المبرد: (فإن قال قائل: " إنما هذا لأن الفعل المتعـــدى تحذف منه الواو فإن كان غير متعدٍ تثبت فقد قال: أقبح قول لأن التعـــدى وغيـــر التعدى لا يحدث في أنفس الأفعال شيئاً ولو كان كما يقول لأثبت الواو في وهـــن يهن لأنك لا تقول: وهن زيداً جاز ، وكذلك: ورم يرم ، ووكف البيـــت يكـــف ، وونم الذباب ينم وهو أكثر من أن يحض ، فإن لم تكن بعد الواو أو كســـرة لـــم تحذف نحو وحل يوحل ، ووجل يوجل ، ووجع الرجل وجع وقـــد يجـــوز ييجـــع وياجع لما تذكره إذا جرى ذكر هذه المفتوحة إن شاء الله وأما الحذف فلا يكـــون فيها فإن قال قائل: فما بال بطأ ويسع حذفت منه الواو ومثلهما تثبت فيه الواو فإنما ذلك لأنه كان فعل يفعل مثل: ولى يلي: وورم يرم ففتحته الهمزو العين والأصـــل

---

(١) الكامل ج١ ، ص ٩٥ .

(٢) الكامل ٤٨/١ .

(٣) الكامل ٥٧/١ .

الكسر وانما تحذف الواو مما يلزم في الأصل ، أما ترى أنك تقول: ولغ السبع يلغ فهذا فعل يفعل ، وحروف الحلق ستة الهمز والهاء والعين والغين والحاء والخاء ، وهن بفتحة إذا كن في موضع الغين واللام ، وأما العين فنحو: سأل يسأل وذهب يذهب وأمَّا اللام فمثل فؤ يقرأ ، وضع يضع وسائر هذا الباب مما وصفته لك .

بـ الإعلال والإبدال [١]

أسود شرى لاقت أسود كريه * تساقوا على حرد دماء الأساود**

فاجراه مجرى الأسماء نحو الأصاغر والأكابر . وقوله: لعمرك ما أشبهت وعلة في الندى شمائله بإنه جعل شمائله بدلاً من وعلة والتقدير ما أشبهت شمائل وعله والبدل على أربعة أضرب فواحد منها أن يبدل أحد اسمين من الآخر إذا رجعا إلى واحد ، ولا تبالى (معرفتين كانا أم معرفة ونكرة ، تقول مررت بأخيك زيد لأن زيداً هو الأخ وكذلك مررت برجل عبد الله فهذا واحد من الأضرب) . والضرب الآخر أن يبدل بعض الشئ منه نحو ضربت زيداً رأسه لما قلت ضربت زيداً أردت أن تبين موضع الضرب منه فمثل الأول قوله تبارك وتعالى: **(اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ * صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ)**[٢] وقوله: **(وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ * صِرَاطِ اللَّهِ)**[٣] **(لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)**[٤] . ومثل البدل الثاني: قوله تعالى: **(وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا)**[٥] من في موضع خفض لأنها بدل من الناس ومثله إلا أنه أعيد حرف الخفض . **(قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ)**[٦] والبدل الثالث مثلما ذكرنا في البيت أبدل شمائله وهو غيره لاشتمال المعنى عليها ونظير ذلك أسألك عن زيد أمرة ، لأن السؤال عن الأمر وتقول على هذا سلب

---

(١) الكامل ج٢ ، ص ٤٥٤ .
(٢) سورة الفاتحة الآية (٦) .
(٣) سورة الشورى الآية (٥٣) .
(٤) سورة العلق الآية (١٥) .
(٥) سورة آل عمران الآية (٩٧) .
(٦) سورة الأعراف الآية (٧٥) .

زيد ثوبه فالثوب غيره ولكن به وقع السلب كما وقعت المسألة من خبر زيد ونظير ذلك من القرآن **(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ)**[1] لأن المسألة إنما كانت من القتال هل يكون في الشهر الحرام . قال الشاعر وهو (الأخطل):

إن السيوف غدوها ورواحها * تركت هوازن مثل قرن الاعضب**

وبدل رابع: لا يكون مثله في القرآن ولا في الشعر وهو أن يغلط المتكلم فيدرك غلطه أو ينسى فيذكر فيرجع إلى حقيقة ما يقصد له وذلك قولك: مررت بالمسجد دار زيد . أراد أن يقول مررت بدار زيد فإما نسى وإما غلط فاستدرك فوضع الذي قصد له موضع الذي غلط فيه. وقوله (يجو) فهي قضية اليمامة . وقوله (تضيقته يوماً) وهي تفعلته من الضيافة ، يقال: ضفت الرجل إي نزلت به وأضافنى إي أنزلني وقوله: أصفدني إى أعطاني وهو الاصفاد ، والصفد الاسم والاصفاد المصدر قال: النابغة:

فلم أعرض ابيت اللَّعن بالصفَد

ويقال صفدت الرجل فهو مصفود من القيد ولا يقال في القيد أصفدت ولكن صفدته صفداً ، واسم القيد الصفد . قال عز وجل **(مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ)**[2] كقولك: جمل وأجمال وصنم وأصنام .

٦ـ الممنوع من الصرف [3]

روى الإمام أبو العباس المبرد أن رجلاً من العرب قال:

خليلي عوجا باركك الله فيكما * على قبر أهبان سقته الرواعد**

فذاك الفتى كل الفتى كان بينه * وبين المزجى نفنف متباعدُ**

إذا نازل القوم الأحاديث لم يكن * عيياً ولا عيئا على من يقاعد**

قوله: (على قبر أهبان) فهذا اسم علم كزيد وعمر ، وإشتاقه من وهب يهب وهمز الواو لاتضمامها كقوله تعالى: (وإذا الرسل إقتت) فهو فعلت من الوقت ، وقد مضى تفسير همز الواو وإذا أنضمت فهو لا ينصرف في المعرفة وينصرف

---

(١) سورة البقرة الآية (٢١٧) .

(٢) سورة ص الآية (٣٨) .

(٣) الكامل ١٥٧/١ .

في النكرة وكل شيء لا ينصرف فعرفة في الشعر جائز ، لأن أصله كان الصرف فلما إحتيج إليه رد إلى أصله فهذا قول البصريين . وزعم قوم أن كل شيء لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز إلا أفعل الذي معه منك نحو أفضل منك وأكرم من . وزعم الخليل وعليه أصحابه أن هذا إذا كانت معه منك بمنزلة أحمد لأنه إنما كمل أن يكون نعتاً بمنك وأحمد لا يحتاج إليها فهو مع منك بمنزلة أحمد وحده ، قال والدليل على أن منك ليست بما نعته من الصرف أنه إذا زال عن بناء أفعل انصرف نحو قولك: مررت بخير منك وشر منك فلو كانت منك هي المانعة لمنعت هاهنا فهذا قول بين جداً.

٧ ـ التصغير [١]

وفي ذلك قال الإمام المبرد (وكذلك إذا صغرت قلت دنينر وقريريط) .

٨ـ هذا باب (فُعَل) [٢]

قال المبرد في ذلك:

(إعلم أن كل اسم على مثال فعُل فهو معروف في المعرفة والنكرة إذا كان إسماً أصلياً أو نعتاً ، فالأسماء نحو صرُد ونعُر وجُعل وكذلك إذا كان جمعاً نحو ظلم وتحذف وإن سميت بشئ من هذا رجلاً انصرف في المعرفة والنكرة وأما النعت فنحو رجل حُطم كمال قال: (قد لفها الليل بسواق حُطم) وكذلك مال لبد من قوله عز وجل: (**أَهْلَكْتُ مَالا لُبَدًا**)[٣] فإن كان الاسم على فعل معدولاً عن فاعل لم ينصرف إذا اسم رجل في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك نحو: عُمر وقثم ، لأنه معدول على عامر وهو الاسم الجاري على الفعل فهذا مما معرفته فعل نكرته، فإذا أريد به مذهب المعرفة جاز أن تبنيه في النداء من كل فعل لأن المنادى مشار إليه ، وذلك في قولك: يا فسق ويا خبث تريد يا فاسق وبا خبث وإنما قالت: (بيدى ملحاة قدر) في غير النداء للضرورة فنقلته معرفة من النداء ثم جعلته نكرة لخروجه عن الإشارة فنعتت به ملحادة كما قال الحطيئه:

أجول ما أجول ثم آوى * إلى بيت قعيدته[٤] لكاع**

---

(١) الكامل ص ٤٨/١ .

(٢) الكامل ص ٦١٦/٣ .

(٣) سورة البلد الآية (٦) .

(٤) المرأة التى تلازم الرجل في قعوده وأضافها إلى البيت لأنها تلازمه فيه ، فعيل بمعنى فاعل ولكاع كحطام (لئيمة) .

هذا لا يقع إلا في النداء ، ولكن للشاعر نقله نكرة و نقله معرفة على حد ما كان له في النداء فليحق قوله غُدر بقوله: رجل حطم ومال لبد وما أشبهه وفعال في المؤنث بمنزلة فعُل في المذكر ولو سميت رجلاً حطماً لعرفته من قوله هذا سائق حُطم لأنه قد وضع نكرة غير معدول فهو في النعوت بمنزلة صُرد في الأسماء .

٩ـ باب ما يجوز فيه (يفعل) فيما ماضيه (فعل) مفتوح العين [١]

قال الإمام المبرد في ذلك: (إعلم أن فعل على فعُل[٢] فهو غير متعدى إلى مفعول لأنه فعل الفاعل في نفسه وتأويله الانتقال وذلك قولك: كرم عبد الله وظرف عبد الله ، وتأويل قول انتقال إنما هو انتقال من حال إلى حال ، تقول: ما كان كريماً وقد كرم وما كان شريفاً ولقد شرُف لهذا تأويله[٣] ، فأما قولهم كدت أكاد فإنما كدت متعرضه على أكاد ، وما كان من فعل صحيح فإنه يفعل نحو: شرب يشرب وعلم وفرق ويكون متعدياً وغير متعدٍ تقول: حذرت زيداً ، وعلمت عبد الله ، ويكون فيه مثل سمنت وبخلت غيره متعدٍ وكله على يفعل نحو: بسمت ويبخل ويعلم ويطرب ، فأما قولهم في الأربعة من الأفعال يحسب وينعم ويبئس ويبس فهى متعرضه على يفعل تقول في جميعها يحسب وينعم ويبيئس ويبس وما كان على فعل فبابه: يفعُل ويفعلُ نحو قتل يقتل وضرب يضرب وقعد يقعد وجلس يجلس فقد أنباتك أنه يون متعدٍ وغير متعدٍ ، وأما يأبى ويقلى فلهما عله تبين عندما أذكره لك أن شاء الله ، ولا يكون فعل يفعل إلا أن يكون يعرض له حرف من حروف الحلق الستة في موضع العين أو موضع العين أو موع اللام وإن كان ذلك الحرف عيناً فتح نفسه وإن كان لاماً فتح العين ، وحروف الحلق: الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء ، وذلك قولهم: قرأ يقرأ يقرأ يا فتى وقرأ وسأ يسأل، وجبه يجبه وذهب يذهب ، وتقول: ضع يضع وظعن يظعن وضبح بضح [٤]

---

(١) الكامل ص ٣٨٤/٢ .

(٢) على فعُل بضم العين: وأكثر ما يكون في الغرائز فإن ضمن معنى المتعدى كسر نحو: سة زيد رأيه والأصل سفة رأى زيد ، وشذ رحيتك الدار ، وكفلت بالمال وسنحو فلان بماله في رواية من ضم ، الثلاثة .

(٣) فأما قولهم كدت أكاد الخ ؛ فهذا كلام ليس صله بما قبله ولا أدرى أى شئ يريديه .

(٤) وضع يضيع: يقال: ضبحت الخيل تضبح ، من باب منع أسمعت من أفواهما صوقاً ليس بصهيل ولا حمحمه .

وكذلك فرغ يفرغ ويسلخ يسلخ وقد يجوز أن يجئ الحرف على أصله وفيه أحد الستة ، يجوز زأر يزئر وفرغ يفرغ وصيغ يصيغ ، إلا أن الفتح لا يكون فيما ماضيه فعل إلا واحد هذه الحروف فيه . وأما رأى قله علة وأما يقلى فليس يثبت ، وسيبويه يذهب في بابي إلى أنه إنما انفتح من أجل أن الهمزة في موضع فائه ، والقول عندى على ما شرحت لك من أنه إذا انفتح حدث فيه حرف من حروف الحلق فإنما انفتح لأنه يصير إلى الألف وهي من حروف الحلق ولكن لم نذكرها لأنها لا تكون أصلاً إنما تكون زائدة أو بدلاً ولا تكون متحركة فإنما هي حرف ساكن ، ولا يعتمد اللسان به على موضع فهذا الذى ذكرت لك أن يسع ويطأ حدهما فعل يفعل في المعتل كحسب بحسب من الصحيح ولكن فتحتها العين والهمزة كما تقول: ولغ الكلب يلغ ، ولا أصل يلغ فحرف الحلق فتحه .

١٠ـ الاسم الذي على وزن (فعال)[١]

يقال: هذا قوام الأمر وملاكه لا غير ، وتقول فلان من القوام مفتوحاً تريد بذلك الشطاط[٢] لا يكون إلا ذاك ، وقواماً: إذا كان اسماً لم تلقب واوه ياءً من أجل الكسرة لأنها متحركة إلا أن يكون جمعاً قد كانت لواو في واحدة ساكنة فتنقلب في الجمع ياءً لأن حركتها تقول: سوط وسياط وثوب وثياب وحوض وحياض ، فإن كانت الواو في الواحد والمفرد) متحركة ثبتت في الجمع نحو طويل وطوال ، وكذلك فعال إذا كان مقدراً جمع إذا جمع فعله واعتل فعله ، فلما كان مصدراً لفاعلت فهو فعال صحيح نحو قاولته قوالاً ولاوذته لواذاً[٣] كقول الله عز وجل **(قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا)** إى ملاوذة ، وإذا كان مصدر فعلت واعتل لاعتلال الفعل فقلت: قمت قياماً ونمت نياماً ولذت لياذاً وعزت عياذاً .

---

(١) الكامل ص ٤٢٤/٢ .

(٢) الشطاط بالفتح: الطول وحسن القوام .

(٣) اللواذ: المراوغة .

١١ـ الصفة التي على وزن (فعْال) [١]

روى المبرد بيتا لطرفه بن العبد فقال: قال طرفة:

أُسود غيل إذا ما شربوا * وهبوا كل أمونٍ وطمر**

وقد أملينا جميع ما في الفيل والفيل . وقوله: (تطول القصار والطوال تطولها) . طال يكون على ضربين: أحدهما على تقديره: فَعُل ، وهو ما يقع في نفسه انتقالاً لا يتعدى إلى مفعول نحو: ما كان كريماً فكرم ومكان وضيعاً ولقد وضع ، ما كان شريفا ولقد شرف وكان الشيء صغيرا فكبر وكذلك كان قصيراً فطال ، وأصله طول وقد أخبرنا بقصة الياء والواو إذا إنفتح ما قبلها وهما متحركتان ، وعلى ذلك يقال في الفاعل فعيل نحو شريف وكريم وطويل فإذا قلت: طاولنى فطلته أى فعلونه طولاً فتقديره فعل ، نحو خاصمني وخصمته وضارنى فضربته ، وفاعله طائل كقولك . ضارب وخاصم . وفي الحديث: (كان رسول الله فوق الربعة وإذا امشى مع الطوال طالهم) .

---

(١) الكامل ص ٤٣٤/٢ .

الفصل الثاني

قضايا الصرف والتصريف

١ـ المصادر [١]

تحدث أبو العباس المبرد في ذلك فقال:

قال العَّجاج:

ناجٍ طواه الأين مما وجفا * طى الليالي زلفاً فزلفا**

سماوة الهلال حتى أحقوقفا

ناج: سريع ، والاين: الاعياء ، والوجيف: ضرب من السير .

ونصب: طى الليالي لأنه مصدر من قوله: طواه الأين ، وليس بهذا الفعل لكنه تقديره طواه الأين طياً مثل طى الليالي) . وفي موضع آخر تحدث عن المصدر[٢]:

قال الشاعر[٣]:

ألم ترنى عاهدتُ ربى وأننى * لبين رتاج قائماً ومقام**

على حلفةٍ لا أشتم الدهر مسلماً * ولا خارجا من فىَّ زور كلام**

قال الشاعر[٤]:

أطعتك يا أبليس تسعين حجة * فلما انقضى عمرى وتم تمام**

رجعت إلى ربي وأيقنت أنني * ملاق لايام المنون حمام**

قوله: لبين رتاج فالرتاج فالمقصود به علق الباب ، ويقال: باب مرتج أي مغلق وقال: ارتج على فلان أى أغلق عليه الكلام .

وقول العامة ارتج عليه ليس بشئٍ ، إلا أن التوزى حدثني عن أبي عبيدة قال: يقال: إرتج عليه ومعناه وقع في رجةٍ أي في اختلاط وهذا معنى بعد جداً ، وقوله: (ولا خارجا) إنها وضع اسم الفاعل في موضع المصدر أراد لا أشتم الدهر مسلماً ولا يخرجخروجاً في زور الكلام لأنه على ذا أقسم ، والمصدر يقع

---

(١) الكامل : ٩٥/١ .

(٢) الكامل ٧٧/١ .

(٣) لم يعثر على قائله .

(٤) " " " " .

في موضع اسم الفاعل ، يقال: ماء غور أي غائر كما قال عز وجل: **(إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)**[1] ، ويقال: رجل عدل عادل ويوم غم أي غام وهذا كثير جداً فعلى هذا جاء المصدر على فاعل كما جاء اسم الفاعل على المصدر ، يقال ق: قائماً فيضوع في موضع قولك: قم قياماً وجاء من المصدر على وزن فاعل حروف منها: فلج: قايماً وعوفى عافية وأحرف سوى ذلك يسيرة . وجاء على مفعول نحو: رجل ليس له معقول ، وخذ ميسورة ودع معسورة لدخول المفعول على المصدر يقال: رجل رضا: أي مرضي ، وهذا درهم ضرب الأمير: أي مضروبه وهذه دراهم وزن سعة أى موزونه. وتحدث ايضا عن المصدر في موضع آخر[2]: فقال: (العزازة) العز: والمصادر تقع على فِعالة للمبالغة يقال: عزازاً وعزازة: كما يقال الشراسة والصرامة كما قال تعالى **(لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ)** [3]. وفي موضع آخر[4] (بي ضلالة) وتحدث الإمام المبرد عن المصدر في كلمة (الجدى) فقال: يقال: (أصابتنا مطرة كانت على جدى) فهذا الاسم أردت المصدر قلت: فلان كثير الجداء ممدوداً ، كما تقول: كثير الغناء عنك ، مدوداً ، هذا المصدر . فإذا أردت الاسم الذي هو خلاف الفقر: قلت: (الغنى) بكسر أوله وقصرت ونجد أن الإمام المبرد تحدث عن المصدر في أكثر من أربعة مواضع ففي الموضع الأول: تحدث عن الفعل طوى: يطوى فهو طاوٍ ويبنى الفاعل فيصير (طواه) طوى: يطوي : طيا . وفي الموضع الثاني: تحدث عن موضع اسم الفاعل في موضع المصدر وبين أن المصدر يقع في موضع اسم الفاعل: فمثال ذلك:

- ماء غور أى غائر .
- ورجل عدل أي عادل .

وفي الموضع الثالث: تحدث عن المصدر الذي على وزن فِعالة للمبالغة: فقال: يقال: رجل عزازاً وعزازة ومن ذلك الشراسة والصرامة . وفي الموضع الرابع: تحدث عن مصدر الاسم المدود وهو (الجداء) فمثال ذلك: فلان كثير الجداء مدوداً ومن هذا نذكر أراء العلماء في قضية المصدر الذي هو (فاعل

---

(١) سورة الملك الآية (٣٠) .

(٢) الكامل ١٠٤/١.

(٣) سورة الأعراف الآية (٦٧) .

(٤) الكامل ١٥١/١ .

ومفعول) : الذي بمعنى فاعل ومفعول ففي ذلك ذكر ابن السراج فقال: (المصادر الأصول والأفعال وأسماء الفاعلين[1] المصادر الأصول والأفعال مشتقة منها ، وكذلك أسماء الفاعلين ، وقد تكون أسماء في معاني المصادر لم يشتق فيها فعل ، ولا يجوز فعل أن يتقدمه مصدر فإذا نطق بالفعل وجى المصدر الذي أخذ منه ، نصب اسم الفاعل ، ولو كانت المصادر مأخوذة من الفعل ، كاسم الفاعل لما أختلفت ، كما لا يختلف اسم الفاعل ، ونحن نذكر أربعة أشياء: المصدر – الصفة – الفعل – ما أشتق منه: فالفعل ينقسم إلى قسمين: ثلاثي ورباعي ، والثلاثي ينقسم إلى قسمين:

- فعل بغير زيادة
- فعل بزيادة

وانقسام المصادر في المصادر غير كانقسام الأفعال . ونجد أن ابن السرَّاج قد وضع مصادر الأول وذكر أنه لا يجوز للفعل أن يتقدمه مصدره . وذكر هنا أربعة أشياء حكمها حكم المصدر وهي: المصدر – الصفة – الفعل – ما أشتق منه وأوضح أن مصدر الفعل ينقسم إلى قسمين: ثلاثي ورباعي والثلاثي ينقسم إلى قسمين: ثلاث مزيد وثلاثي مجرد . ولكن موضوع القضية الآن هو: ما جاء من المصدر على وزن (فاعل ومفعول) وفي ذلك ذكر ابن السراج[2] قال: القسم الثاني من الثلاثي هو الذي لا يتعدى وهو ينقسم إلى قسمين عمل وغير عمل ونحن نبدأ بذكر ما هو عمل: إعلم أن هذا الفعل على أبنية المتعدى واسم الفاعل في الثلاثي على وزن المتعدى ، على (فاعل) والمصدر الذي يكثر فيه (فعول) وعليه يقاس (فعل – يفعل) فعول: وهو كثير الجلوس مثل (جلوس) ، فعِلُثٌ مثل: خَلِقٌ فضعُلٌ مثل عَجُزٌ .

(فعل: يَفعُلاً)

وفَعَل يفعل

غير متعد: أكثر من (فَعَلَ : يفعِلُ)

وهما أختان ، فعول وهو الأكثر الذي يقاس عليه نحو: قعود

---

(١) الأصول في النحو: (لأبي بكر السرَّاج محمد بن سهل: النحو البغدادي المتوفى سنة ٣١٦هـ ، ج٣ ص ٨٧ : الناشر مؤسسة الرسالة (ناشرون) .

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ص ٨٨ ج٣.

فَعَال: نحو تُبات .

فَعْل : نحو: سكت سكاتاً .

فَعَل : نحو سكت : وشعل نحو: فُعُل .

فعلٌ نحو: فسق .

فَعِالة : نحو : عمارة .

فعَلَ : يفعَلُ : فَعْلٌ : حرد : يحرد : حرداً وهو حارد

وقولهم فاعلٌ : يجدل على أنهم جعلوه من هذا الباب (فعل)

وأما كان غير عمل فقد تجئ هذه لأبنية فيه إلا أنه يخص فَعُلُ وهذا البناء لا يكون في المتعدى البنيه وهنا في هذا الموضوع تحدث ابن السراج عن المصدر الثلاثي الغير متعدى ، وأوضح أنه ينقسم إلى قسمين عمل – غير عمل . وأما ما جاء من الثلاثي المتعدى على وزن (فاعل) والمصدر الذي يكثر فيه (فعول) مثل: رجل: عادل وعدول – ورجل : قاتل وقتول . وأيضاً تحدث عباس حسن في ذلك فقال: اسم الفاعل : اسم المفعول والصفة المشبه : تعريف كل وصوغه وإعماله .

اسم الفاعل تعريفه: (اسم مشتق يدل على معنى مجرد حادث ، على فاعله) .

فلابد أن يشتمل على أمرين معاً: المعنى المجرد الحادث فاعله مثل كلمة (زاهد) وكلمة (عادل) في قول القائل: (جئنى بالنمر للزاهد أجئك بالمستبد العادل) فكلمة زاهد تدخل على أمرين معاً هماً : الوهد مطلقاً والذات التي فعلته و ينسب إليها . وكذا كلمة (عادل) تدل على أمرين معاً (هما العدل) مطلقاً والذات ، التي فعلته أو ينسب إليها ومثلها (كلمتى: واش : وسائل) .

في قول المعرى:

أعندى وقد مارست كل خفية * يصدق واشٍ أو يخيب سائل**

ودلالة اسم الفاعل على المعنى المجرد الحادث أغلبية لأنه قد يدل قليلاً على المعنى الدائم ، أشبه الدائم – نحو: دائم وخالد – (مستمد ومتديم) .

ودلالته على المعنى المجرد مطلقة (أي لآ تفيد النص على أن المعنى قليل أو كثير) وصيغته الأساسية محتملة لكل واحد منهما إلا وجدت قرينة تعين أحدهما دون الآخر صوغه:

– يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي : المتصرف على وزن (فاعل) بأن تأتي بهذا المصدر مهما كان وزنه وتدخل عليه من التغير ما يجعله على وزن (فاعل) ولا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم ، ولا يبن مفتوح العين ومكسورها ومضمومها نحو: (فتح / يفتح / فتحا) فهو (فاتح) وقعد يقعد قعوداً فهو: (قاعد) وحسب – يحسب – حسابا فهو (حاسب) . ونعم (ينعم نعماً فهو ناعم) (كرم – يكرم – كرماً) فهو (أكارم) . (حسن – يحسن – حساناً فهو حاسن) ويشترط أن يكون الكرم الحسن أمرين طارئين لا دائمين وكذلك بقيه المعاني السابقة حتما يكون المراد النص على حدوث المعنى الدائم أو شبه الدائم ولا يشتق منه ما يدل نصاً على الحدوث وعدم الدوام وهو اسم فاعل وإنما يشتق من ذلك المصدر شيء آخر يدل على الدوام أو شبيه كالصفة المشبه ولها صيغ متعددة يتعدد العبارات المختلفة وأحكام خاص بها. ومما وجدته في مجمع الهوامع[1] قال (ص)[2] هو اصل الفعل والوصف وقال الكوفية : الفعل: وابن طلحة : كل أصلٌ وقوم الفعل أصل الوصف .

(ش)[3] مذهب أكثر البصريين أن المصدر اصل والفعل والوصف فرعان مشتقات منه ، لأنهما يدلان على معنى مت تضمنته من معنى الحدث ، وزيادة الزمن ، والذات التي قام بها الفعل وذلك شأن الفرع أن يدل على ما يدل عليه الأصل وزيادة هي فائدة الاشتقاق ، ومذهب الكوفيين: أن الفعل أصلٌ والمصدر مشتق منه ، لأن المصدر مؤكد للفعل ، والمؤكد قبل المؤكد ، ولأن المصدر يعتل باعتلال الفعل ، ويصح بصحته ، وذلك شأن الفروع أن تحمل على الأصول . وذهب ابن طلحة : أن كل من المصدر ، والفعل أصل بنفسه ، وليس أحد مشتق من الآخر وذهب بعض البصريين: أي المصدر أصل الفعل، والفعل أصل الوصف، ما في الفعل من الدلالة على زمن معين ، فيطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر وقال أبو حيَّان هذا الخلاف لا يحدى كثير منفعه .

ومن هنا نخلص أن هناك خلاف في أصل المصدر ، ولكن ما أخذه علماؤنا في البصرة الذي منهم المبرد هو أن المصدر هو أصل الفعل والفعل أصل

---

(١) مجمع الهوامع في شرح: جمع الجوامع /ج٣ : ص ٩٥ الناشر دار البحوث العلمية .

(٢) المقصود به الإمام السيوطي

(٣) مقصود به الشارح .

الوصف . وذكر أبي حيَّان الأندلسي[١] : المصدر على انه فاعل فأثبته الفراء والأخفش وأنكره سيبويه وأما على وزن فاعل وفاعلة فقيل منه: (الفالج واللاغية ، القافية ، والكاذبة والدالة ، وقم قائماً قيل بمعنى اللغو والفصل والقعود والكذب والدلالة والقياد) . وهنا ذكر أبو حيَّان أن المصدر الذي على وزن مفعول أثبيته الأخفش والفراء وأنكره سيبويه كقولك فالج وعاطبب فهو غير مثبت عند سيبويه .

استدل المبرد بأبيات من نظم العجاج[٢] وهي :

ناج طواه الأين مما وجفا * طى الليالي زلفاً فزلفا**

سماوة الهلال حتى أحقوقفا

الشاهد فيه : (نصب طي الليالي) لأنها مصدر واستدل به ابن منظور[٣] في (حقق) .

وأيضاً استدل بقول الشاعر[٤] :

ألم ترنى عاهدتُ ربى وأننى * لبين رتاج قائماً ومقام**

على حلفةٍ لا أشتم الدهر مسلماً * ولا خارجا من فىَّ زور كلامى**

قال الشاعر[٥]:

أطعتك يا أبليس تسعين حجة * فلما انقضى عمرى وتم تمامى**

رجعت إلى ربي وأيقنت أنني * ملاق لايام المنون حمام**

وكذلك استدل بقوله تعالى : **(أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا)** [٦] جعل المصدر في موقع اسم الفاعل.

وأيضاً استدل بقوله تعالى : **(قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ)** [٣] والمصدر هنا على وزن فعالة.

نجد أن المبرد هنا استدل بهذه الأبيات الشعرية ثم دعمها بهاتين الآيتين ليوضح لنا قضية المصدر وهي قضية صرفية في قلب علم التصريف الذي يبحث في بنية الكلمة وهذا المنهج يسمى المنهج الاستنباطي التطبيقي.

---

(١) إرتشاف الضرب ج١ : ص٢٢٢ : ناشره ومحققه الدكتور مصطفي احمد النماس .

(٢) في ديوان العجاج جص ص ٢٣٢ .

(٣) لسان العرب ج٢ ص ٥٢ .

(٤) لم يعرف له قائل .

(٥) لم يعثر على قائله

(٦) سورة الملك ، الآية (٣٠) .

(٣) سورة الأعراف ، الآية (٦٧) .

٢ـ التضعيف [١]

(روى المبرد في ذلك): (أيما) يريد (أما) وأستثقل التضعيف فأبدل الياء من أحد الميمن وينشد بيت أبن أبى ربيعة :

رأت رجلاً إيما إذا الشمس عارضت * فيضحى وإيما بالعشى قيحضر**

وهذا يقع وإنما يابه أن تكون قبل المضاعف كسرة فيما يكون على (فِعَّال) فيكرهون التضعيف والكسر فيبدلون من المضعف الأول الياء للكسرة وذلك قولهم: دينار وقيراط وديوان وما أشبه ذلك ، فإن زالت الكسرة وأنفصل أحد الطرفين من الآخر رجع التضعيف فقلت: دنانير وقراريط ودواوين . وهنا تحدث المبرد عن التضعيف ووضح أنه لابد أن يكون قبل حرف التضعيف كسرة وذلك ما كان على وزن (فعال) مثل (قِتال) و (ضراب) ، فتصير (قتال) و(ضراب) وذلك مثل (ينار) و (قيراط) و (ديوان) . وأصل التضعيف هو إرداف حرفين من جنس واحد وأكثرة يكون في آخر الكلمة مثل: مَّد : مدد ، هدَّ : هدد . وعن ذلك تحدث الأستاذ عبده الراجحى فقال:[٢] فذكر أن الفعل المضعف نوعان:

أ- مضعف الثلاثي ومزيده : وهو أن تكون عينه ولامه من جنس واحد:

مدّ : استمد

مدّ : استمد

لم : ألمَّ

ب- مضعف الرباعي ومزيده : وهو أن تكون فاؤه ولامه الأولى من جنس وعينه ولامه الثانية من جنس مثل:

دحرج : تدحرج

زلزل : تزلزل

وأما الفعل المهموز هو أن يكون أحد أصوله همزة كانت فاءً أو عيناً أم لاماً

أكل – سأل – قرأ

---

(١) الكامل ٤٨/١ .

(٢) التطبيق الصرفي ص (٢٣) .

وتحدث الإمام المبرد عن ذلك فقال[1] ما شبه من المضاعف بالمعتل وذكر فيه: أن قولك : أحسست:

أصلها : أحستُ

ومسست : مستُ

فهنا جاء الحذف تشبيهاً بقولك: أردت – وأقمت – وكلت – وبعت ، كما إستويا في باب (ردَّ) وأستويا في التصحيح في باب (فُعَل) و (فِعَل) .

مثل: درَّ : درر

قدَّ : قدد

وفي حسبَّ ومسى : أحسب وأمس لا يلزم فيه السكون بل التضعيف أولى قال الشاعر[2]:

خلا أن العتاق من المطايا * أحسن به فهن إليه شوس**

فهنا أسند الفعل المضعف إلى الضمير وذكر المبرد استثقال التضعيف فقال: واعلم أن التضعيف مستثقل وإن رفع اللسان عنه مرة واحدو ثم العودة إليه ليس لرفع اللسان عنه والحرف الذي من مخرجه ولا فصل بينهما فلذا وجب .

هنا تحدث المبرد عن التضعيف وهو إرداف حرفين الأول ساكن والآخر متحرك في حرفٍ واحد مع التشديد مثلاً: ردَّ : هدَّ أصلها : ردد : هدد .

لابد من الإشارة إلى جواز دخول الياء بدلاً من الحرف الأول الساكن الذي ضعف في حالة ما إذا كان على وزن فِعَّال .

•التضعيف أحياناً مثلاً :

أملَّ : أملل : أمليت

تسدَّ : تسدد

وأحياناً قد ينظر الشاعر إلى الإبدال والحرف في التضعيف مثلاً :

---

(١) المقتضب ٢٤٦/١ .

(٢) من شواهد المبرد في المقتصب .

قال الشاعر[١]

لها أشارير من لحم تمزقه *** من الثعالي ووخذ من أرانيها

الشاهد: في كلمة (أشارير) جمع أشرارة فحصل الإبدال بالياء ومن ثم التضعيف.

وقال آخر[٢]:

ومنهل ليس له حواذق * ولضفادى جمه نقانق**

استدل المبرد الشاعر[٣] :

رأت رجلاً إيما إذا الشمس عارضت * فيضحى وإيما بالعشى قيحضر**

الشاهد : (إيما) يريد (أما) واستثقل التضعيف فأبدل الياء من أحد الميمين.

وهذا البيت من بحر الطويل حيث أن المبرد بحث في بنية الكلمة (أيما) و (أما) وناقش قضية التضعيف من هذا المنطلق.

٣ـ الإعلال والإبدال [٤]

في ذلك ذكر والإمام المبرد:

(فإن قال قائل: " إنما هذا لأن الفعل المتعدى تحذف منه الواو فإن كان غير متعدٍ تثبت فقد قال: أقبح قول لأن التعدى وغير التعدى لا يحدث في أنفس الأفعال شيئاً ولو كان كما يقول لا ثبت الواو في وهن يهن لأنك لا تقول: وهن زيداً ، وكذلك: ورم يرم ، ووكف البيت يكف ، وونم الذباب ينم وهو أكثر من أن يحض، فإن لم تكن بعد الواو أو كسرة لم تحذف نو وحل يوحل ، ووجل يوجل ، ووجع الرجل وجع وقد يجوز ييجع وياجع لما تذكره إذا جرى ذكر هذه المفتوحة إن شاء الله .

---

(١) من شواهد سيبويه من الكتاب ٣٤٤/١ ونسبه إلى أبى كاهل اليشكرى .

(٢) من شواهد سبيويه ٣٤٤/١ (الكتاب) ولم يعثر على قائله .

(٣) البيت في ديوان عمرو بن أبي ربيعة ص ٩٤ ، وشرح شواهد المغني ص ١٧٤، الدر ج٥ ص ١٠٨.

(٤) الكامل : ٤٥٤/٢ .

وأما الحذف فلا يكون فيها فإن قال قائل: فما بال يطأ ويسع حذفت منه الواو ومثلهما تثبت فيه الواو فإنما ذلك لأنه كان فعل يفعل مثل: ولى يلـــي: وورم يـــرم ففتحته الهمزو العين والأصل الكسر وإنما تحذف الواو مما يلزم في الأص ، أمـــا ترى أنك تقول: ولغ السبع يلغ فهذا فعل يفعل ، وحروف الحلق سته الهمز والهاء والعين والغين والحاء والخاء ، وهن بفتحت إذا كن في موضع الغين واللام ، وأما العين فنحو: سأل يسأل وذهب يذهب وأمَّا اللام فمثل فؤ يقرأ ، وضع يضع وسائر هذا الباب مما وصفته لك).

تحدث المبرد هنا عن الفعل (أعط – أهن) وأصلهما: أوهن – أوعط ولكنى حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة وكل فعل فاؤ همزة فهو معتل .

تحدث في ذلك محمد الأنطاكى فقال:[1] الإعلال هو إحدى ظـــواهر التبـــدل الصوتي وحروف العلة هي (الألف – الواو – الياء) .

وللإعلال ثلاثة أحوال:

أ- الإعلال بالحذف: مثلاً: ورث : يرث .

ب- الإعلال بالقلب: في قول: قال

ج- الإعلال بالاسكان: وهو إسكان الياء في (يمشئ) فتغير (يمشئ) .

ثم نوضح بالتفصيل حاله كل منها:

١- الإعلال بالحذف له ثلاث حالات:

أ- أن يكون هناك حرف مدٍ ملتقياً بساكن (قام – يقوم – قوم – قم) .

ب- أن تكون فاؤه واو مسكورة العين في المضارع (وعد- يعد- عد).

ج- أن تكون العلة لام مضارعة أو لام أمر مجزوم لم تصل بها شـــئ مثل لازم – لم يدم .

والإعلال احوال هى: يكون الإعلال بالتسكين والمراد به شيئن:

١- حذف حرف العلة .

٢- نقل هذه الحركة إلى الساكن قبله وله ثلاث أحكام .

---

(١) المحيط ١٥٠/١ .

أحكام:

١-إذا تطرفت الواو والياء بعد حرف متحرك حذفت حركتها إذا كانت ضمة أو كسرة مثل: (يدعو: يرمى) .

٢-إذا ترتب على ذلك ساكنين مثل:

يرمى - يرميون - يرمون

٣- إذا كانت الواو والياء عيناً في كلمة وكانتا متحركتين وكان ما قبلها صحيحاً ساكناً وجب نقل حركة الواو أو الياء إلى الساكن قبلها مثل: يقومُ : تقوم

وأما الإعلال بالقلب فله سته عشر حاله تذكر منها:

١- إذا تحركت الواو أو الياء وانفتح ما قبلها قلبت ألفاً مثل: دعا: يدعو

٢- إذا سبقت الواو بكسرة أو ياء ساكنة قلبت ياءً ميوعا : ميعاد .

٣- إذا اجتمعت الواو والياء والسابقة منها ساكنه قلبت الواو ياءً وأدغمت في الياء التى معها مثل (مرموى - مرمى) .

٤- إذا إجتمع واو أن في الطرف قلبت ياءً مشددة شريطة أن تكون الكلمة جمعاً فإن مفردة فلا قلب (عتا : عتوأ - نما : نمواً) .

٥- إذا وقعت الواو عين كلمة في جمع على وزن (فعل) قلبت الواو المشددة ياءً مشددة (صائم - صوم صيَّم) .

وتحدث عباس حسن في ذلك فقال[1]:

وكان مدار حديثه الإعلال بنقل الحركة فقال: هو نقل الحركة من حرف عله متحرك إلى حرف عله سليم مثال ذلك: (يصوم - يقوم - يعود) نقلت الضمة إلى الساكن قبلها أصلها (يصوُمُ) والإعلال بالنقل له أربعة حالات:

أولاً: أن يكون حرف العله عيناً متحركة لفعل مثل: يصوُل : يغيب الأصلها ضم الواو وكسر الياء .

ثانياً: ما بين ما صيغه البيع أو القول: تبيع وتقيل

---

(١) النحو الوافى: ٤/٧٩٤ .

ثالثاً: أن يكون حرف العلة عيناً متحركة في فعل مصدر معتل العين شريطة أن يكون فعله على وزن أفعل نحو: أقام : إستقام .

رابعاً: أن يكون حرف العلة المتحرك عيناً في صيغة مفعول كصوغ مفعول من قال وباع: (مقول – مبيوع) .

أما الإعلال بالحذف عند عباس حسن فله أربعة حالات:

١- الهمزة الزائدة في أول الماضى الرباعي تحذف في مضارعه واسم فاعله واسم مفعوله أكرم : يكرم مكرم

٢- واو (فعل) مثل (وعد) يجب فيه حذف الواو في المضارع فتصير: (بعد – عد – عدة) .

٣- الفعل الماضى الثلاثي مكسور العين وكانت عينه ولامه من جنس واحد فيجوز فيه ثلاثة أوجه:

الحذف – الأسناد إلى ضمير – الرفع المتحرك – الابقاء

مثل: ظللت

٤- أن يكون حرف العله عيناً في اسم المفعول: وذلك في صام: يصوم : اسم المفعول منه : مصووم وذكر ابن يعيش في ذلك:[١] أن حروف العله هي: الألف – الواو – الياء وتدخل على الاسماء والحروف والأفعال وذكر أن حكم الياء مثل حكم الواو مثل: (ومق : يمق) . وذكر أن من العرب من يقلب الواو الياء في مضارع (إفتعل) ألفاً فيقول: (وجل: يوجل وياجل : وبييجل) . وذكر أن اسم الفعل تقل عينه همزة في قال وباع: قائل وبائع .

ومن هنا نخلص أن الامام المبرد تحدث في هذه القضية عن القلب والحذف في: أوهن لتصير أهن فحذف وقلب لالتقاء الساكنين في كلمة واحدة .

المبرد لم يستدل بأي بيت شعري ولا آية قرآنية ولا مثل عربي، وإنما جاء بالأمثلة اللفظية فقط وأجرى عليها الشرح واستنبط منها القاعدة.

---

(١) المفصل ٥٤/١٠ .

٤ـ الممنوع من الصرف [١]

روي الإمام أبو العباس المبرد أن رجلاً من العرب قال[٢]:

خليلي عوجـــا بارك الله فيكما ** على قبر أهبانِ سقته الرواعد

فذاك الفتى كل الفتى كان بينه ** وبين المزجى نفنف متباعدُ

إذا نـازل القوم الاحاديث لم يكن عيياً ولا عبئا على من يقاعدُ**

قوله: (على قبر أُهبان) فهذا اسم علم كزيد وعمر واشتقاقه من وهب يهـــب وهُمز الواو لانضمامه كقوله تعالى: (وإذا الرسل أقتت) فهو فعلتى من الوقت وقد مضى تفسير همز الواو إذا انضمت وهو لا يصرف من المصرفه وينصرف في النكرة كل شئ لا ينصرف فصرفه في الشعر جائز لأن أصله كان الصـــرف ، إلا أفعل الذي معه منك" نحو: أفضل منك وأكرم منك ، وزعم الخليل وعليه أصحابه أن هذا إذا كانت معه منك بمنزلة أحمد ، لأنه إنما كما أن يكون نعتاً بمنك وأحمـــد لا يحتاج إليها فهو مع منك بمنزلة أحمر وحده ، قال: والدليل على أنه منك ليست بما نعته من الصرف أنه إذا زال عن بناء أفعل إنصرف نحو: قولـــك: (مـــررت بخير منك وشر منك ، فو كانت منك هي المانعه : لمنعت هاهنا فهذا قـــول بـــين جداً) .

تحدث الإمام أبو العباس المبرد عن كلمة (على قبر أهبان) وبين أنه اسم علم كزيد وعمرو وذكر أنه من باب وهب: يهب الذي هو من باب فـــتح يفـــتح فهـــو مفتوح العين في الماضي والمضارع .

ويقصد الإمام المبرد من قوله: (همز الواو) أي قلب الواو إلى همزة لتصير: وهي : وهب يهب . ومثل لها بقول الله تعالى: **(وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ)** وهنا أكد أنه إذا بنى للمتكلم المفرد: (أهي أنا) أنه لا ينصرف . ويبين أنه ينصرف في النكرة دون المعرفة.

---

(١) الكامل: ١/١٥٧ .

(٢) لم يعثر على قائله .

وخلاصة الأمر أنه لا ينصرف إلا في الشعر ويمكن صرفه إذا جاء مقروناً بفعل تفضيل نحو: أفضل منك وأكرم منك أو إذا أفاد المعيه نحو:

مررت بخير منك وشر منك

فيمكننا أن نتطرق إلى الممنوع من الصرف هنا وتعريف الصرف وموضوعه ومباحثه بشيء من التوسع لكن في الخلاصة سنبين أراء العلماء في ذلك.

ذكر الإمام ابن هشام أن الأصل في الأسماء أن تكون متصرفة أي منونة تنوين التمكين وهو من لوازم الاسم كما ذكر الإمام ابن مالك[1]:

بالجر والتنوين والنداء وأل * ومسند للاسم تميز حصل**

والتنوين هو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً وهناك علتان من عللٍ تسع تمنع الاسم من الصرف:

أولهما: التأنيث بالألف: سواء أكانت هذه الألف مصورة مثل (بُهمى) أو مدودة مثل: (صحراء) .

ثانهما: الجمع الذي لا مفرد له في الآحاد .

أولاً: ما جاء على وزن مفاعل: مثل: مساجد .

ثانياً: ما جاء على وزن مفاعيل

مثل: مصابيح ودنانير

ومما يمنع من الصرف:

ما اجتمعت فيه العلمية والعجمة والتراكيب والزيادة مثل: أذربيجان والتأنيث ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

أولاً: لفظي ومعنوي: مثل فاطمة .

ثانياً: لفظي لا معنوي: زينب .

ثالثاً: معنوي لا لفظي مثل: طلحة

---

(١) شرح ابن عقيل ،

وأما بقية العلل فأنها: تمنع تارة مع العلمية و تارة الصفة مثال: العلل التي تمنع الصرف مع العلمية: مثل عمر وزفر وزحل وجمع ودُلف وأيضاً ما منع من الصرف ما جاء على وزن (فعال) مثل (أُحاد وموحد) و (ثناء ومثنى) و (ثلاثي ومثلث) وأيضا ما منع من الصرف الصفة التي على وزن (أفعل) مثل (أحمد وأفضل) (التي هي بصدد التماشي) ومثال الزيادة مع العلمية: ما جاء على وزن (فعلان) مثل: سلمان وعمران وعثمان وأصبهان وهناك أمران يتعلقان بالصفة:

أولاُ: أن تكون أصلية مثل: (هذا قلب صفوان) بمعنى قاسي (وهذا رجل أرنب) بمعنة ذليل أي ضعيف .

ثانياً: عدم قبول الصفة للتاء مثل: ندمان وأرمل .

كقولهم ندمانة وأرملة: قال الشاعر:[1]

وندمان يزيد الكأس طيباً * سقيت وقد تقورت النجوم**

ولابد أن نشير إلى العُجمة ونثبت شروطها: فيشترط في العجمة أمران:

أحدهما: علميتها في اللغة إلا عجمية مثل: لجام وفيروز .

ثانيها: الزيادة على الثلاثة أحرف مثل: لوط وهود

وذكر عباس في ذلك:[2]

التصريف

يراد به التغير الذي يتناول صيغة الكلمة وبنيتها لاظهار الحروف الأصلية من أصالة أو زيادة أو حذف أو ضمة أو إعلال أو إبدال أو غير ذلك من التغير الذي لا يتصل باختلاف المعاني .

تحدث عباس حسن عن بيان علم الصرف إجمالاً وذكر أنه يتناول صيغة الكلمة وبنيتها لاظهار الحروف الأصلية في الكلمة والأصل والقصد من ذلك البحث في بنيت الكلمة عكس البحث في أواخر الكلم وهو علم النحو وليس من

---

(١) هذا البيت للبرج ابن مسهد ، وفي كتاب الأغاني ذكر أنه للبرخ ابن الخلاس الطائي .

(٢) النحو الوافي: ٧٤٧/٢: الناشر: دار المعارف .

التصريف عند جمهرة النحاة تحويل الكلمة إلى أبنية مختلفة لتؤدي معاني مختلفة كالتصغير والتكسير والتثنية والجمع .

وذكر عباس حسن: أن علم الصرف يبحث في الأسماء العربية المتمكنه والأفعال المنصرفة .

ووضح أن التصريف لا يوجد في كلمة تقل حروفها عن الثلاث أحرف .

ثم نجد أن عباس حسن قد تحدث عن المجرد والمزيد من الأسماء والأفعال وبين المنصرف والممنوع من الصرف فقال: مبتدأ بالأسماء:

فقال: (ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد ، فالمجرد ما كانت أحرفه أصلية ليس فيها شيء من أحرف الزيادة التي يجمعها قولك: (سألتمونيها)

مثال: نصر : استنصر

غفر : استغفر

ثم تحدث عن المزيد فقال:

هو ما أشتمل على أحرف الزيادة السالفة الذكر .

وبين أن الزيادة تدخل على الأسماء الجامدة المقصورة . وهذا في غالب سماع العرب.

أما الفعل: فمجرده إما ثلاثي: نحو: خرج : وهب (الذي نحن بصدده) وإما رباعي نحو: دحرج وليس للرباعي وزن آخر ومزيد الثلاثي يأتي على نمط زيادة حرف مثل: خارج أو حرفين نحو: تخارج ، أو ثلاثة نحو: يتخارج .

ثم تحدث بعد ذلك عن أبنية الاسم الثلاثي فيكون مفتوح الأول أو مسكوره أو مضمومه ولا يكون ساكناً .

ثم تحدث عن الفعل الماضي المجرد الثلاثي الذي منه (ضرب – نصر – وهب) فذكر أن أبنيته أربعة: لأن أوله مفتوح دائماً إلا حين بنائه للمجهول ، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مكسورة أو مضموماً .

فالثلاثة المبنية للفاعل هي: (فعل: كنظر ووهب) .

و(فعل : كعَلِم) و (فَعُلَ : حَسُن : كَرُمَ) .

وأما الصيغة المبنية للمجهول هي: (فُعِلُ : كعُرِفَ) وفي ذلك ذكر الإمام السيوطي[1] : فقال: (باب التصريف)

مسئلة

الزائد يوزن بلفظة وزيادة التضعيف توزن بالأصل قال أبو حيان والفرق أن زيادة التضعيف مخالفة لزيادة حروف (سألتمونيها) من حيث أدها عامة لجميه الحروف ففرقوا بينها بالوزن ، وجعلوا حكم المضاف حكم ما ضيوعوا واضعفوه في الوزن ، فلو نطقوا في الوزن باحدى دالين فردد لم يتبين من الوزن كيف زيادتها فلما لم ترد منفردة أصلاً ثم يجعلوها منفردة في الوزن .

ومن هذا كله نخلص إلى أن (أهبان) ممنوعه من الصرف لأنها صفة على وزن (فعلان) فنجد أن نقاش الأئمة قد طال وكُثر واختلف في الممنوع من الصرف ولكن ما يهمنا هنا أن عبارة (على قبر أهبان) هي ممنوعة من الصرف لأنها على وزن جوعان وعطشان و لكنها حذفت في البيت للضرورة الشعرية إذا كل ما لا ينصرف يمكن صرفه في الشعر ولأنها صفة على وزن (فعلان).

المبرد هنا استدل بقول الشاعر[2] :

خليلي عوجا بارك الله فيكما ** على قبر أهبانِ سقته الرواعد

فذاك الفتى كل الفتى كان بينه ** وبين المزجى نفنف متباعدُ

إذا نازل القوم الاحاديث لم يكن عيياً ولا عبئا على من يقاعدُ**

الشاهد : (أهبان) فهي صفة على وزن فعلان وهو ممنوعة من الصرف (لوزن الصفة) ، وهذا هو منهج الاستنباط من الشواهد الشعرية.

---

(١) الاشباه والنظائر: ٢/٢٨٠ : الناشر: دار الحديث للطباعة والنشر .

(٢) البيت من شواهد المبرد ولم يعثر على قائله .

الفصل الثالث

قضايا صرفية عامة

١ـ التصغير [١]

قال المبرد في ذلك: (وكذلك إذا صغرت قلت: قريريط ودنينير) وتحدث عن تصغير: قيراط ودينار وهو الاسم الخماسي والتصغير إما أن يكون: للتعظيم أو للتحقير وفي ذلك تحدث الامام الزمخشري[٢]: أن الاسم المتمكن إذا ضم صُدره وفتح ثانيه والحقت ياء ساكنه ثالثة فلذلك لا يتجاوز الاسم المصغر ثلاث أوزان :

هي: فعيل – فعيعل – فعيعيل

فعيل : فليس : فُلّيس

فعيعل: كدريهم

وفعيعيل: دنينير .

ثم تحدث عن ذو الحرفين من الأسماء وذكر أن التصغير يرده إلى أصله: مثل: عدة : تصير : عديه : فعيلة وتحدث عن ما يبقى بعد الحذف من الاسم: مثل: مين : ميين وتحدث عما حذفت لاميه وقال: لابد من رد اللام وتحرك الفاء عن الهمزة

وفي ذلك : ابن – بُنى . وفي أخت وبينت وهن تقول: اخيه وبيه وهذية هنا ردت اللام وأنثت وذهبن التاء اللاحقه وذكر أن البدل غير لازم وفي ذلك:

ميزان : موزين

متعد : مويعد

ومتسر : ميسر

وكذلك الواو إذا وقعت ثالثة في أسودً وجدول تقبل ياء أسيد وجديل وكذلك الواو إذا وقعت لاماً صحت أو علت فإنها تقلب ياء مثل: عروة – رضوى – عشواء – عصا : تصير عديه – رضيه : عضيه – عصية وإذا اجتمعت ياء اى مع التصغير حذفت الأخيرة وصار المصغر على مثا فعيل:

---

(١) الكامل : ٤٨/١ .

(٢) متن المفصل ص ٢٠٣ .

عطا – إداوة – غاوية

عطية – وأديه – غوية

أما تصغير الاسم المثبت فيه تاء التأنيث ظاهرة كانت أو مقدرة فالظاهرة ثابته أبداً والمقدرة تبث في كل ثلاث إلا ما شذ عن نحو: عريس وعريب ولا ثبت في الرباعي إلا من نحو: قد يديمه وريئة ويصغر جمع القلة :

أكلى واجريه

أكلبى – اعبيريه

وتحدث الزمخشري[١] عن ذلك فقال: عن تصغير ما جاء على غير واحد كانسان ورويجل وقد يصغر الشئ للتحقير: مثل: أسيد أو لم يبلغ مرتبة العظمة والسيادة وفي المركب يصغر صدره حضرموت : حضير موت .

وأما عن تصغير الترخيم لابد من أخذ الزوائد من أحرف الزيادة وإرجاع الاسم إلى اصله: مثل: جارث : حديث

مقعينس : قعيس

وفي الأسماء التي لا تصغر الضمائر ، وقد يصغر الاسم الموصول

مثل: الذين : اللذيون

اللذيات

وفي ذلك قال ابن مالك[٢]:

وصغروا شذوذاً الذي التي * وذا مع الفروع منها تاوتى**

فأسماء الموصول وأسماء الإشارة وفروعها تصغر شذوذاً وتحدث الامام جلال السيوطى في ذلك فقال[٣]: باب التصغير وتحدث عن تصغير أرؤس إذا سميت به إمرأة وتعضيد هند فقال لابد من إرجاعها إلى أرس وهند إذا صغرت تقول: فيها هنيدة.

---

(١) المفصل : ج٢ ، ص ٢٠٣ .

(٢) شرح ابن عقيل ٣٨٢/٢ .

(٣) الأشباه والنظائر ٣٠٧/٢ .

وتحدث كما سبق الإمام جلال الدين السيوطى فقال عن ذلك[1]: فقال: قال: أبو حيان أرؤس إذا سميت به إمرأة ثم خفضت الهمزة بحذفها ونقل حركتها إلى الراء فقيل (أرس) وصغرتها قلت: أريس ولا تدخل الهاء وإن كان قد صار ثلاثياً، و إذا صغرت هند قلت: هنيدة بالهاء ، والفرق بينهما أن تخفيف الهمزة بالحذف والنقل عارض فالهمزة مقدرة في الأصل وكأنه رباعي لم ينقص منه شيء فإن قلت لم تلحقه بتصغير سماء ، إذا قلت: سمية أليس الأصل مقدراً ، قلت : لا يشبهه تصغير سماء لأن التخفيف جائز في أرؤس عارض بخلاف سماء فإن الحذف لها لازم فيصير على ثلاثة أحرف إذا صغرت فتلحقها الهاء ، وبهذا الفرق بين أرؤس وسماء ، أجاب أبو إسحاق الزجاج بعض أصحاب أبى موسى الحامفى حين سُئل أبا إسحق عن ذلك وكان أبو موسى الحامفى قد دس رجلاً لقناً فطناً على أبى أسحاق فسأله مسائل فيها غموض هذه المسأله منها ، وكان في هذا المجلس المشوق الشاعر: فأخذ ورقةً وكتب من وقته يمدح أبا إسحق ويذم من يحسده من أول عصره .

فقال[2]:

صداً أبا إسحق عن قدرة * خذوا النهى يمتثل الصدا**

وأعجب من الدهر وأوغاده * فإنهم قد فضحوا الدهرا**

لاذنب للدهر ولكنهم * يستحسنون المكر والعذرا**

نبئت بالجامع كلتا لهم * بنبح منك الشمس والبدرا**

والعلم والحلم ومحض الحجا * وشامع الاطواد والبجرا**

والديمة وطفاء في شحها * إذا الربا اضحت بها خضرا**

فتلك أواصل افك بين الورى * يأبين والتيه لها الكبدا**

يظن جهلاً والذي دسه * أن يلمسوا العيوق والغفرا**

فارسلوا النذر إلى غامر * وبحمدنا يستوعب النذرا**

---

(١) الأشباه والنظائر : ٢٥٨/٢ .

(٢) لم يرد إلا في الأشباه والنظائر عند السيوطي ٢٥٨/٣.

فأله أبا إسحاق عن جـــاهل * ولا تضيق منك به صـــدرا**

ومن خشا عذراً في الـــورى * خطيهم من فيـــه يخـــدا**

مسألة

قال: أبو حيان: فأن قلت: لا يجوز إثبات همزة الوصل في نحو: استضراب إذا صُغر وأن كان ما بعدها متحركاً لأن هذا التحرك عارض بالتصغير فلم يعتـد بهذا العرض فلم يعتد بهذا العرض كما لم يعتد به قولهم الحمـد بإثبـات همـزة الوصل مع تحريك الكم بحركة النقل فالجواب أن بين العرضـين فرقـاً وهـو أن عارض التصغير لازم لا يوجد في لسانهمتانى مصغر غير متحرك ولا عـارض الحمد غير لازم لأنه يجوز أن لا تحذف الهمزة ولا تنقل الحركة فيقـال: الأحمـد ولا يمكن ذلك في المصغر في حال من الأحوال .

وخلاصة ذلك أن أرؤس إذا سميت به امرأة تم خفضت الهمزة بحذفها ونقـل حركتها إلى الراء تصير (أرس) وتصغر على (أريس) .

المبرد هنا استنبط قاعدة التصغير من الأمثلة وليس من بيت شعري ولا مثل عربي وهذا هو المنهج التحقيقي في استنباط القواعد الصرفية.

٢ـ هذا باب (فُعَل) [١]

قال الإمام المبرد في ذلك: (إعلم أن كل على مثال فعل فهو معرف في المعرفة والنكرة ، إذا كان اسماً أصلا أو نعتاً فالأسماء نحو: صُرد ونعُر وجُعل ، وكذلك إن كان نحو: ظلم وعرف وإن سميت به شيئاً من هذا رجلاً إنعرق في المعرفة والنكرة ، وأما النعت فنحو: رجل حطم كما قال: قد لفها الليل سواق حطم وكذلك مال ليد من قوله: جل جلاله: (أهلكت مالاً لبدا) فإن كان الاسم على فعل معدولاً عن فاعل لا ينصرف إذا كان اسم رجل في المعرفة وينصرف في النكرة وذلك نحو: عمر وقتم لأنه معدول على عامر وهو الاسم الجارى على الفعل فهذا مما لمعرفته قبل نكرته فإذا أريد به مذهب المعرفة جاز أن تبينه في النداء من كل فعُلٍ لأن المنادى مشار إليه وذلك قولك: يافسق وياخبثُ تريد يا فاسق وياخبيث ، وإنما قالت[٢] بيدى ملحاة غدر في غير النداء للضرورة فنقلته معرفة من النداء ثم جعلته نكرة لخروجه عن الإشارة فنعشت به ملحادة كما قال الحطيئه:

أطوف ما أطوف ثم آوى * إلى بيتٍ قعيدته لكاع[٣]**

وذا لا يقع إلا في النداء ولكن للشاعر بقله نكرةً ونقله معرفة على حد ما كان له في النداء فيلحق قوله غدر بقوله: رجل حطم ومال لبد وما أشبهه ، وفعال في المؤنث بمنزلة فعل في المذكراً ، ولو سميت رجلاً حطماً لعرفته من قولك: هذا سائق حطم لأنه وقع نكرة غير معدول فهو في النعوت بمنزلة صُرد في الأسماء . وتحدث الامام المبرد هنا على ما جاء على وزن (فُعَل) من الأسماء مثل: عُمر- قنم – حُطم – نعُر – جُعل . وذكر أنه معروفاً في المعرفة والنكرة على حد قوله ﷺ ولكن العلماء آراء في ذلك تذكر منها: قال في ذلك الامام ابن مالك: مبيناً لأحوال الصرف في الأسماء والأفعال .

---

(١) الكامل: ١٣٣/٣ .

(٢) أشار بقوله: وإنما قالت: إلى أم عمران ترنى ابنها عمران كما ورد في ص ٦١٣ من الكامل بقولها: يدعوه سرا وإعلانا ليرزقه شهادة بيدىْ مِلْحادة غُدَر .

(٣) القعيدة: المرأة التى تلازم الرجل في قعوده وأضافها إلى البيت لأنها تلازمه فيه ، فعيل بمعنى مفاعل ، وكاع لقطام لئيمة .

وغير آخر الثلاثي افتح وضم * واكسر وزد تسكين ثانيه تعم**

فهنا أوضح الإمام ابن مالك أن الثلاثي يجوز عند آخره الفتح وغير الكسر والضم والسكون أي كل حركات الإعراب . وفي ذلك ذكر النحاة[١]: أن العبرة في وزن الكلمة مما عدا الحرف الأخير منها ، وكذلك فالاسم الثلاثي إما يكون مضموم الأول – أو مكسورة – أو مفتوحة ، وذلك ينطبق في الحرف الثاني من الكلمة ولكن يخرج من هذه القاعدة اثنا عشر بناء الرى منها:(فُعَل): صُرُ – هُر – قُم : وهو ما ضمت فاؤه وفتحت عينه .

وإذا تطرقنا إلى بيان هذه الأسماء من الصرف: فنجدها ممنوعة من الصرف لأنها جمعت العلمية والصفه – والعدل (عُمر – قتم – رفر) .

قال في ذلك ابن هشام[٢]:

أجمع وزِن عادلاً إفتح بمعرفةٍ * ركب وزد عجمة فالوصف قد كمُلا**

هنا وضح الناظم أن موانع الصرف هي:

١- صيغة منتهي الجموع: مساجد .

٢- الوزى: عطشان : جوعان : على وزن (فعلان) .

٣- العدل : عُمر .

٤- التركيب المزجي: بعلبك : حضرموت .

٥- العجمة : إبراهيم .

وذكر الاسترأباذى في ذلك شارحاً لقول ابن الحاجب[٣] : (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامها):

عدل ووصف وتأنيث ومعرفة * وعجمة ثم جمع ثم تركيب**

والنون الزائدة من قبلها ألف * ووزن فعل وهذا القول تقريب**

---

(١) التوضيح على التكميل لشرح ابن عقيل ٢٠ ، ٤٦٥ .

(٢) شرح شذور الذهب: ص ٣٩٤ .

(٣) شرح كافية ابن الحاجب .

فهذا البيت يقصد بن المصنف أن الاسم غير المنصرف من هذه إما أن تكون عطشان من تسع علله أو عله واحدة تقوم مقام التسعة مثل: (عمر) سببي منعها من الصرف العدل والعلل التسع هي:

١- العدل : مثل : عمر .

٢- الوصف : أحمد .

٣- التأنيث: طلحة وزينب .

٤- المعرفة :

٥- العجمة إبراهيم .

٦- الجمع: مساجد (صيغة منتهى الجموع).

٧- التراكيب: معدى يكرب .

٨- النون الزائدة : عمران .

٩- وزن الفعل : ما جاء من الأسماء الاعلام على وزن أفعل أحمد .

الخلاصة:

أن الإمام المبرد صرف ما جاء على وزن (فُعَل) مثل (عمر) في المعرفة والنكرة وهذا ما أنفرد به .

استشهد المبرد بقول الشاعر[١]:

أطوف ما أطوف ثم آوى * إلى بيتٍ قعيدته لكاع[٢]**

واستشهد بها هنا على ما جاء على (وزن فعل) مثال ذلك : ومن الصفات

لبد : يقول تعالى : (يقول أهلكت مالاً لبدا)

ومثلاً : مثال ذلك : (لكلع) .

وهذا هو المنهج التطبيقي التفصيلي في إجراء واستنباط القواعد من النصوص.

---

(١) البيت لشاعر الهجاء الحطيئة في الكامل.

(٢) القعيدة: المرأة التى تلازم الرجل في قعوده وأضافها إلى البيت لأنها تلازمه فيه ، فعيل بمعنى مفاعل ، وكاع لقطام لئيمة .

٣ـ ما يجوز فيه فعل فيما ماضيه مفتوح العين [١]

قال الإمام المبرد في ذلك: (إعلم أن كل فعل على فعل[٢] فهو غير متعد إلى مفعول لأنه فعل الفاعل في نفسه وتأويله الانتقال وذلك قولك: كرم عبد الله وظرف عبد الله ، وتأويله قوله الانتقال إنما هو إنتقال من حال إلى حال . تقول: ما كان كريماً ولقد كرم وما كان شريفاً وقد شرف وهذا تأويله[٣] ، فأما قولهم: كدت أكاد فإنما كدت متعرضه على أكاد وما كان من فعل صحيح فإنه يفعل نحو شرب يشرب وعلم وفرق ويكون متعدياً وغير متعدٍ ، تقول: حذرت زيداً ، وعلمت عبدالله ، ويكون فيه مثل سمنت وبخلت غير متعدٍ وكله على يفعل نحو: يسمن ويبخل ويعلم ويطرب ، فأما قولهم في الأربعة من الأفعال: يحسب نعم وييئس ويبس فهي متعرضة على يفعل ، تقول في جميعها يمس وينعم وييئس ويبس ، وما كان على فعل فبابه يفعل ويفعل نحو: قتل يقتل وضرب يضرب وقعد يقعد وجلس يجلس فقد أنبأتك أن يكون متعدٍ وغير متعدٍ ، فأما يأبى ويقلى فلهما علة تبين عندما أذكرها لك إن شاء الله ولا يكون فعل يفعل إلا أن يكون يعرض له حرف من حروف الحلق الستة في موضع العين أو موضع اللاوم . فإن كان ذلك الحرف عيناً فتح نفسه ، وإن كان لاماً فتح العين ، وحروف الحلق: الهمزة والهاء والعين والحاء والعين والخاء وذلك قولهم: قرأ يقرأ وسأل يسأل وجبه يجبه وذهب يذهب ، وتقول: صنع يصنع وظعن يظعن ، وضح يضح[٤] . وكذلك فزع يفزع وسلخ يسلخ ، وقد يجوز أن يجئ الحرف على أصله وفيه أحد الستة ، ويجوز زأر يزئر ، وفرغ يفرغ وصبغ يصبغ إلا أن الفتح لا يكون فيه ماضيه فعل إلا واحد هذه الحروف فيه ، وأما رأى فله عله وأما يقلى فليس يثبت ، وسيبويه يذهب في رأى إلى أنه إنما يفتح من أجل أن الهمزة في موضع فانه ، والقول عند على ما

---

(١) الكامل : ٣٨٤/٢ .

(٢) على فعل يضم العين: وأكثر ما يكون في الغرائز فإن ضمن معنى المتعدى كسر: نحو سفه زيد رأيه والأصل سفه رأى زيد ، وشذرحيتك الدار وكفلت بالمال وتخير فلان بماله في روايه من ضم الثلاثة .

(٣) أما قولهم كرت أكاد الخ . ليس له صله بما قبله ولا أدرى أى شئ يريد به .

(٤) وضح : يضح .

شرحت لك من أنه إذا فتح حصل فيه حرف من حروف الحلق ، وإنما انفتح لأنه يصير إلى الألف وهى من حروف الحلق ولكن لم نذكرها لأنها لا يكون أصلاً إنما تكون زائدة أو بدلاً ولا تكون متحركة فإنما هي حرف ساكن ولا يعتمد اللسان بـــه على موضع فهذا الذي ذكرت لك من أن يسع ويطأ ، حدهما فعل يفعل في المعتل، كحسب يحسب من الصحيح ولكي فتح العين والهمزة كما تقول ولغ الكلب يلـــغ ، ولا أصل يلغ وحرف الحلق فتحة) .

تحدث الأمام المبرد هنا على ما جاء من الأفعال على وزن (يفعل) وفتحـــت عينه في الماضي ثم وضح دخول حروف الحلق عليه وهي: العين: العين : الهمزة : الحاء : الخاء : الهاء ووضح المتعدى وغير المتعدى منه ويجب أن نوضـــح أن هذا النوع من الأفعال مما فتحت عينه في الماضي فهو من باب: نصَر / ينُصـــر نصَر/ فعَلَ (فتحت عينه عند بناءه للماضي) .

وتحدث الأستاذ عبده الراجحى[1] عن أوزان الفعل الثلاثـــي المجـــرد فقـــال موضحا لأبوابه:

١- فعَلَ: يفعل : نصر ينصر .

٢- فعُل : يفعل : كرُم : يكرمُ .

٣- فعِل : يفعل : فرح : يفرح .

وتحدث الأستاذ/ عبد المنعم سيد عبد العال: فقال: لأنه تحـــدث عـــن الفعـــل المجرد فقال: أما ثلاثي ألأصول : كفرح ونصر أو رباعي الأصول: مثل دحرج . وأحرف الزيادة هي سألتمونيها مثلاً تقول: إستنصر الرجل . تدحرج الحجر وذكر أن الفعل الثلاثي المجرد له أوزان محددة للفعل الماضى أوله أربعة أوزان . فأوله مفتوح دائماً وثانية إما مفتوح أو مكسور .

المفتوح: نصر: ينصر

المكسور: فرح : يفرح

المضموم: كرم : يكرم

---

(١) التطبيق الصرفي ، ص ٢٧ .

وتحدث الإمام الزمخشري عن ذلك فقال[1]

فذكر أن للمجرد ثلاثة أبنية:

فعَل : نصر

فَعَل : كرم

فعِل : فرح

فذكر أن كل من نصر وفرح فعل متعد أما كرم فهو فعل غير متعد نصره : ينصره .

نجد أن المبرد هنا تحدث عن ما يجوز (فَعُلَ) مما هو مفتوح العين في الماضي مثال كرم : (كَرُمَ) .

مثلاً : كرُم عبدالله

ظَرُف عمرو .

والمبرد هنا لجأ لكلام العرب في استنباط هذه القاعدة ، وانتهج نهج التطبيق على النصوص.

(١) المفصل في علم العربية ، ص ٢٧٧ .

الباب الرابع
النحو في الكتاب المقتضب

الباب الرابع

النحو في الكتاب المقتضب

الفصل الأول : القضايا النحوية قبل المناقشة .

الفصل الثاني : المعارف والظروف والتوابع .

الفصل الثالث : بعض القضايا النحوية العامة .

الباب الرابع
النحو في الكتاب المقتضب

تمهيد :

في هذا الباب تناول الباحث شيئاً من النحو في الكتاب المقتضب لبيان منهج المبرد في قضايا محددة ، ظهر فيها رأيه .

وينقسم هذا الباب إلى ثلاثة فصول وهي :

الفصل الأول : بعض القضايا النحوية في الكتاب المقتضب إجمالاً قبل المناقشة دون تدخل من الباحث بشرح أو تعليق أو تصرف.

الفصل الثاني : بعض المعارف والظروف والتوابع .

في هذا الفصل تناول الباحث بعض المعارف والظروف والتوابع وفي مناقشة وبيان منهج المبرد في القضية اتبع هذه الخطوات :

أولاً : كتابة القضية بالنص من الكتاب المقتضب دون حذف أو أي إضافة.

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : مقارنة رأي المبرد بآراء العلماء في القضية المعنية .

خامساً : بيان رأي المبرد في الاتفاق والاختلاف مع العلماء .

سادساً : بيان نهج المبرد في القضية .

الفصل الثالث : بعض القضايا النحوية العامة :

في هذا الفصل تناول الباحث بعض القضايا النحوية العامة التي ظهر فيها رأي المبرد واضحاً وفي هذا الفصل اتبع الباحث هذه الخطوات في مناقشة كل قضية وهي :

أولاً : كتابة القضية بالنص من الكتاب المقتضب .

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : مقارنة رأي المبرد بآراء العلماء .

رابعاً : بيان الاتفاق والاختلاف بين العلماء بصفة عامة ومع المبرد بصفة خاصة.

خامساً : بيان الهدف والخلاصة من هذه القضية المناقشة .

سادساً : بيان نهج المبرد في القضية .

والباحث هنا لا يدعي الكمال وإنما كل ذلك على سبيل لا على سبيل الحصر، ونسأل الله التوفيق والسداد .

الفصل الأول

بعض القضايا النحوية من الكتاب المقتضب إجمالاً

الفصل الأول[1]

١ـ هذا باب
من للّهالذيللّه و للّهالتيللّه

ألَّفه النحويُّون فأدخلوا (الذي) في صلة (الذي) وأكثروا في ذلك

وإنما قياسه قياس قولك : "الذي زيد أخوه أبوك" فتصل "الذي" بالابتداء والخبر، وقولك : "أبوك" خبر "الذي" لأنه ابتداءٌ ، فتقول – إذا كان "الذي" غير مبتدأ – "أرأيت الذي أخو أبوك" ، فكأنَّك قلت : "رأيت زيداً" وقد أعلمتك أن "الذي" يوصل بالفعل والفاعل ، وبالابتداء والخبر ، والظرف ، ولابد في صلة "الذي" من راجع إليه يوضحه ، فإذا قلت : "رأيت الذي قام" فاسمه في "قام" وكذلك : "رأيت الذي في الدار" .

فإن كان الاستقرار والقيام لغيره ، قلت : "رأيت الذي في الدار أبوه" و "رأيت الذي قام صاحبه" على ذلك يجري ، كذلك : "رأيت الذي إن يأتني آته" لأن المجازاة جملة ، وفيها ما يرجع إليه .

وإذا وصلت "الذي بـ "الذي" فلا بد للثاني من صلة خبر ، حتى يكون في صلة الأول ابتداء وخبراً.

تقول : "الذي الذي في داره زيدٌ أخوك" فقولك "الذي" ابتداء، والثاني مبدأ في صلته، وقولك "في داره" فيه ضميران : مرفوع بالاستقرار ، ومخفوض بالإضافة. فالمرفوع يرجع إلى "الذي" الثاني ، والمخفوض يرجع إلى "الأول" و "زيد" خبر "الذي" الثاني، و "أخوك" خبر "الذي" الأول؛ لأن الثاني صار بصلته ، وخبره صلة للأول، فهذا مجرى هذا الباب.

وتقول : "الذي التي اللذان ضربا جاريتها أخواك عنده عبدالله" فـ "الذين ابتداء، و "التي" ابتداء في صلة "الذي"، و "اللذان" ابتداء في صلة "التي" وقولك "ضربا جاريتها" صلة "للذين" والهاء في "جاريتها" ترجع إلى "التي" ، و"أخواك" خبر "اللذين" فتمت صلة "الذي" وقولك "عبدالله" خبر "الذي" .

---

(١) الكتاب المقتضب ١٠٩/٣.

فإن أدخلت على هذا "كان" فالكلام على حالة إلا "الـــذي" و "عبـــدالله" فإنـــك جاعل أحدهما اسم "كان" والآخر خبره.

وتقول : "اللذان التي في الدار صاحبتهما أخواك" على ما شرحت لك.

فإن قلت : "الذي التي اللذان الذين التي في الدار جاريتهم منطلقـــون إليهمـــا صاحبهما أخته زيد" كان جيداً بالغاً .

تجعل "الذي" مبتدأ ، و "التي" ابتداء في صلة "الذي" و "اللذان" ابتداء في صلة "التي" و "الذين" ابتداء في صلة "اللذين" ، و "التي" في صلة "الذين" ، وقولك "فـــي الدار" صلة "التي" و "جاريتهم" خبر "التي" والضمير يرجع إلى "الذين" وقد تمـــت صلتهم؛ لأن "التي" وصلتها ابتداء ، و "جاريتهم" فقد تمت صلة "اللـــذين" وقولـــك "صاحبهما" ، وقولك : "منطلقون إليهما" خبر "الذين" فقد تمت صلة "اللذين" وقولك "صاحبهما" خبر "اللذين" ، فقد تمت صلة "التي" الأولى ، و "أختـــه" خبـــر "التـــي" الأولى، والهاء ترجع إلى "الذي" فقد تمت صلة "الذي" و "زيد" خبر "الذي" فقد صح الكلام.

٢ ـ هذا باب[١]
الإخبار عن الظروف والمصادر

فأما الظروف فهي أسماء الزمان والأمكنة .

وأما المصادر فهي أسماء الأفعال.

أعلم أن كل ظرف متمكن ، فالإخبار عنه جائز ، وذلك قولك – إذا قال قائل : "خلفك" – أخبر عن "خلف"، قلت : "الذي زيد فيه خلفك"، فترفعه؛ لأنه اسم، وقد خرج من أن يكون ظرفاً. وإنما يكون ظرفاً، إذا تضمن شيئاً؛ نحو : "زيد خلفك" لأن المعنى زيد مستقر في هذا الموضع، و "الخلف" مفعول به.

فإن قلت : "خلفك واسع" لم يكن ظرفاً، ورفعت : لأنك عنه تخبر.

وكذلك : "سرت يوم الجمعة" ، فـ "يوم الجمعة" ظرف لـ "سيرك" .

فإن قلت : "يوم الجمعة مبارك" أخبرت عن "اليوم"؛ كما تخبر عن سائر الأسماء، لأنه ليس بظرف . فهو كقولك : "زيد حسنٌ":.

وعلى هذا قال الشاعر [من الكامل] [٢]:

فَغَدتَ كِلاَ الفَرْجَيْنِ تَحْسِبُ أنَّهُ * مَوْلَى المَخَافَةِ خَلْفُهَا وأَمَامُهَا

فكل ظرف يستعمل اسماً ، فهذا مجازه ، وما كان لا يقع إلا ظرفاً ، فلا يجوز الإخبار عنه؛ لأنه لا يرتفع.

وكل ما خبرت عنه، فلابد من رفعه ، لأنه خبر ابتداءٍ .

فمن ذلك "عند" لو قلت : "زيد عندك" ، فقال قائل : أخبر عن قولك "عندك" لم يجز؛ لأنه كان يلزمك أن تقول: "الذي زيد فيه عندك" فترفع ما لا يجوز أن يقع مرفوعاً أبداً.

وكذلك : "ذات مرة" و "سوى" ، و "سواء" و "بعيدات بين" و "سحر" إذا أردت به "سحر يومك"، وقد مرت العلة في هذه الظروف في مواضعها.

---

(١) الكتاب المقتضب ١٧٨/٣ .

(٢) البيت لبيد بن ربيعة العامري في ديوانه وفي الكتاب لسيبويه .

وكل ما نصبته نصب الظروف، لم تخبر عنه، لأن ناصبه قائم، وإنما تخبر عنه إذا حولته إلى الأسماء .

وكذلك المصادر. كل ما تنصب منها نصب المصدر، لم تخبر عنه، فإن نصبته نصب الأسماء، فقد حكمت له بالرفع، والخفض في موضعها، وجعلته كسائر الأسماء، وذلك قولك : "سرت بزيد سيراً". ليس في قولك : "سيراً" إلا ما كان في قولك : "سرت" غلا أن تنعته، أو تصيره معرفة، أو تفرده ، أو تثنى فتقول: "سرت زيدا سيراً شديداً" أو "سيرة واحدة ، أو "سيرتين" ، أو "السير الذي تعلم" فإذا أوقعت فيه الفائدة ، فالباب فيه التصرف.

وتقول : "سير زيد سير شديد" و "سير يزيد سيرتان".

فإن قلت : ""سير زيد سيراً" فالنصب الوجه ، والرفع بعيد ، لأنه توكيد، وقد خرج من معاني الأسماء . قال الله عز وجل : **(فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ)**[1] فرفع لما نعت.

فإذا أخبرت عن "الصور" ، قلت : "المنفوخ فيه نفخة واحدة الصور" .

وإن أخبرت عن "النخفة" ، قلت : "المنفوخة في الصور نفخة واحدة" .

وتقول : "سير بزيد فرسخ" ، إذا أقمته مقام الفاعل.

فإن قيل : أخبر عنه، قلت : "المسير بزيد فرسخ" .

فإن قيل : أخبر عن "زيد"، قلت : "المسير به فرسخ زيد" .

وإن قلت : "سير بزيد فرسخاً" فنصبته نصب الظروف، ولم تقمه مقام الفاعل، لم يجز الإخبار عنه.

وكذلك "سير بزيد يوماً" و "سير بزيد سيراً" .

كل ما لم تجعله من مصدر ، أو ظرف اسماً فاعلاً أو مفعولاً على السعة، لم يجز الإخبار عنه ، لأن ناصبه معه؛ ألا ترى أنك إذا قلت : "سير بزيد سيراً" فجعلت قولك بـ "زيد" تماماً ، فإنما هو على قولك : "يسيرون سيراً" .

---

(١) سورة الحاقة ، الآية ١٣ .

وإنما يكون الرفع على مثل قولك : "سير بزيد يومان" و "ولد له ستون عاماً" فالمعنى : ولد لزيد الولد ستين عاماً ، وسير به في يومين ، وهذا الرفع الذي ذكرناه اتساع، وحقيقة اللغة غير ذلك ، قال الله عز وجل : **(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)**[1] ، وقال الشاعر [2]:

لقَدْ لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرَى * ونِمْتِ وما لَيْلُ المَطِيِّ بنائِمِ

وقال من الرجز [3]:

فنامَ لَيْلِي وتَقَضَّي هَمِّي

وقد استقصينا هذا في بابه ، وإنما نذكر منه شيئاً للإخبار.

فمن جعل اليوم ونحوه ظرفاً قال : "اليوم سرت فيه" لأنه قد شغل الفعل عنه، فرد إليه ضميره على معناه.

ومن جعله اسماً على الاتساع : قال : اليوم سرته" كما تقول : "زيد ضربته" فمن ذلك قوله [4]:

ويومٍ شَهِدْناهُ سُلَيْماً وَعَامِراً * قَليلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُهْ

فقال : "شهدناه" وإنما أراد : شهدنا فيه على ما ذكرت لك.

فإن قيل : "سير يزيد فرسخان يومين" فأنت مخير: إن نصبتهما الظروف، قلت : "فرسخين يومين" .

والاختيار : أن تقيم أحدهما مقام الفاعل، وإن نصبت "اليومين" نصب الظرف، قلت : "سير بزيد فرسخان يومين" .

فإن أخبرت عن "الفرخسين" ، قلت : "المسيران يزيد يومين فرسخان" .

فإن أخبرت عن "اليومين" وجعلتهما ظرفاً ، قلت : "المسير يزيد فيهما فرسخان يومان" .

---

(١) سورة سبأ ، الآية ٣٣ .

(٢) البيت لجرير في ديوانه ، وفي لسان العرب ٤٤٢/٢ .

(٣) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٤٢.

(٤) البيت لم يعرف له قائل.

وإن جعلتهما اسمين على السعة ، قلت : "المسير هما بزيد فرسخان يومان".

فإن جعلت الإخبار عن "الذي" وأخبرت عن "الفرسخين" ، قلت : "اللذان سيرا بزيد يومين فرسخان" .

فإن أخبرت عن "اليومين" ، وجعلتهما ظرفاً ، قلت : "اللذان سير بزيد فيهما فرسخان يومان" .

وإن جعلتهما مفعولين ، قلت : "اللذان سيرهما بزيد فرسخان يومان" ، وإنما توحد الفعل لتقدمه.

وتقول في الألف واللام : "المسيران" إذا أخبرت عن "الفرسخين" لأن الفعل لهما، وهو مردود إلى الألف واللام.

وفي "اليومين" توحد؛ لأن الألف واللام لهما، والفعل لـ "الفرخسين"، وأفردته لظهور فاعله بعده. ومثل ذلك قولك : "القائمان أخواك" لأنك تريد: اللذان قاما، ثم تقول : "القائم أبواهما أخواك" لأنك تريد :اللذان قام أبواهما، فتوحد الفعل، لظهور فاعله بعده.

فإن قدمت "الفرسخين" على ما شرطا في أصل المسألة ، قلت : "الفرسخان المسيران بزيد يومين".

وإن قدمت "اليومين" ، قلت : "اليومان المسير بزيد فيهما فرسخان". إن جعلتهما ظرفاً، وإن جعلتهما مفعولين، قلت : "المسير هما بزيد فرسخان" .

فإن قدمت "الفرسخين" ، و "اليومين" ، وجعلت "اليومين" مفعولين، قلت: "الفرسخان اليومان المسراهما بزيدهما" . بجعل "الفرسخين" و "اليومان" ابتداء ثانياً، " و "المسيراهما" ابتداء ثالثاً؛ لأن الألف واللام لـ "الفرسخين" ، فلا يكون خبراً عن "اليومين" وقولك "هما" ضمير "اليومين" على أنهما مفعولان.

فإن جعلتهما ظرفين ، قلت : "المسيران فيهما" وقولك "هما" خبر الألف واللام، والألف ، واللام ، وخبرهما خبر اليومين، و "اليومان" وما بعدهما خبر "الفرسخين" .

وهذا إذا تأملته في الفاعل، والمفعول مثل قولك : "الرجلان الجارية الضارباها هما" والتقدير : اللذان ضرباها هما.

فإن جعلت الألف واللام في معنى "التي" ، قلت : "الضاربها هما"؛ لأنك أردت: التي ضربها الرجلان، فـ "التي" خبر عنها، وقولك : "هما" إظهار الفاعلين، لأن الفعل جرى على غير من هو له . فعلى هذا تجري المسألة في "الفرسخين" .

وتقول : "زيد الضاربك أبوه" فإن أخبرت عن "زيد" ، قلت : "الذي هو الضاربك أبوه زيد" .

وإن أخبرت عن "الضارب" بغير "أبيه" فقلت : "الذي زيد هو أبوه الضاربك" لم يصلح ، لأنك كنت ترفع "أباه" بـ "الضرب" والمضير لا معنى لفعل فيه؛ فمن هاهنا بطل . ولكن لو قلت : "زيد صاحبه أبوه" على أن نتجعل "صاحبه" ابتداء، و "أباه" خبراً ، جاز ، فقلت : "الذي زيد هو أبوه صاحبه"؛ ألا ترى أنك لو قلت : "زيد صاحبه عمرو" أو "زيد عمرو أبوه" صلح، فاعتبر هذا بالأجنبي، كما وصف لك.

٣ ـ هذا باب [١]
الظروف من الأمكنة والأزمنة معرفة قسمها ، وتمكنها ، وامتناع ما يمتنع منها من التصرف ، ويقال من الصرف

أعلم أن الظروف متضمنة للأشياء فما كان منها معه فعل أو شيء في معنى الفعل فمجراه مجرى المفعول. فإن أطلقت الفعل عليه، نصبته؛ وإن جعلته لـــه أو شغلته عنه، رفعته؛ ونصبه – إذا انتصب – على أنه مفعول فيه.

وذلك قولك : "سرت يوم الجمعة" و "جلست خلف زيــد" و "دون عبــدالله" و "قدام أخيك" . فهذه كلها مفعول فيها بأنك جلست في هذه المواضع ، وسرت فـــي هذا الحين.

فإن شغلت الفعل ، قلت : "يوم الجمعة سرت فيه" و"مكانكم قمت فيه"؛ كمـــا تقول: "عبدالله تكلمت فيه" ، و "زيد شفعت فيه" ، و "أخوك مررت به" .

من رأى نصب هذا ، نصب الظروف بما سنذكره بعد هذا الباب إن شاء الله.

وذلك أن قولك : "زيد مررت به" ابتداء وخبر، و "ممرت به" فـــي موضـــع قولك : "منطلق" إذا قلت : "زيد منطلق" .

وكذلك : "مكانكم قمت فيه" ، "ويوم الجمعة سرت فيه" بمنزلة قولك : "يـــوم الجمعة مبارك" و "مكانكم حسن" .

وإذا كان الفعل له ، فكذلك . نقول : "مضى يوم الجمعة" و "حسن مكـــانكم"؛ لأنها أسماء كـــ "زيد" و "عمرو"، وإن كانت مواضع للأشياء.

فأما ما يكون في معنى الفعل، فينتصب به ، فنحو قولك : "المال لـــك يـــوم الجمعة"؛ لأنه معناه : تملك ، و "زيد في الدار يومنا هذا" ؛ لأن معناه الاســـتقرار، و "زيد صديق عبدالله اليوم"؛ لأن معناه أنه يؤاخيه في هذا اليوم.

واعلم أن الظروف في المكان تقع للأسماء والأفعال .

فأما وقوعها للأسماء ، فلأن فيها معنى الاستقرار.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٥١/٤ .

قول : "زيد خلفك" ، و "زيد أمامك" ، و "عبدالله عندكم" ؛ لأن فيه معنى : استقر عبدالله عندك .

فأما الظروف من الزمان ، فإنها لا تتضمن الجثث؛ لأن الاستقرار فيها لا معنى له.

ألا ترى أنك تقول : "زيد عندك يوم الجمعة" ، لأن معناه : زيد استقر عندك في هذا اليوم. ولو قلت : "زيد يوم الجمعة"، لم يستقم ، لأن "يوم الجمعة" لا يخلو منه "زيد" ولا غيره ، فلا فائدة فيه ، ولكن "القتال يوم الجمعة"، و "اجتماعكم يوم الجمعة"، "واجتماعكم يوم كذا" ، "وموعدكم اليوم يا فتى"؛ لأنها أشياء تكون في هذه الأوقات ، وقد كان يجوز أن تخلو منها.

ولو قلت : "زيد أخوك يوم الجمعة" ، وأنت تريد النسب ، لم يجز؛ لأنه ليس فيه معنى فعل، فلا يكون له وجه فائدة ، ولكن إن قلت : "زيد أخوك يوم الجمعة"، تريد به الصداقة، كان جيداً؛ لأنك قلت : يؤاخيك في هذا اليوم، فعلى هذا تجري هذه الأشياء.

واعلم أن هذه الظروف المتمكنة يجوز أن تعلها أسماء ، فتقول : "يوم الجمعة قمته" ، في موضع قمت فيه ، و"الفرسخ سرته" ، ومكانكم جلسته" ، وإنما هذا اتساع والأصل ما بدأنا به لأنها مفعول فيها، وليست مفعولاً بها. وإنما هذا على حذف حرف الإضافة.

ألا ترى أن قولك : "مررت بزيد" لو حذفت الباء، قلت : "مررت زيداً" إلا أنه فعل لا يصل إلا بحرف إضافة. وعلى هذا قول الله عز وجل : **(وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا)**[1] إنما هو – والله أعلم – من قومه. فلما حذف حرف الإضافة، وصل الفعل فعمل وقال الشاعر [2] :

مِنَّاً الذي اخْتيرَ الرجالَ سَماحةً * وَجْوداً إذا هَبَّ الرِياحُ الزعازعُ

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ١٥٥.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٤١٨/١ وكذلك رواه السيوطي في الأشباه والنظائر ٣٣١/٢ .

يريد من الرجال . وقال الآخر [1]:

أمَرتُكَ الخيرْ فافْعَل ما أُمِرْتَ بِـــه * فقـــدْ تركتـــك ذا مـــال وذا نَسَـــبِ

يريد : بالخير .

وقال الشاعر[2] :

أستَغْفِرُ الله ذَنْباً لســـتُ مُحصِـــيهُ * رَبَّ العِبادِ إليـــه الوَجْـــهُ والعَمَـــلُ

يريد : من ذنب . فهذا على هذا.

فمما جاء مثل وما وصفت لك في الظروف قول الشاعر[3]:

ويوم شـــهدْناه سُـــلَيْما وعـــامِراً * قليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهـــالِ نَوافِلُـــه

يريد : شهدنا فيه.

فأما قوله الله عز وجل : **(بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ)**[4] فإن تأويله – والله أعلم– بل مكركم في الليل والنهار، فأضيف المصدر إلى المفعول؛ كما تقـول : "رأيـت بناء دارك جيداً" فأضفت "البناء" إلى "الدار" وإنما البناء فعل الباني.

وكذلك : "ما أحسن خياطة ثوبك" ، والفعل إنما هو للفاعل ، وجازت إضافته إلى المفعول: لأنه فيه يحل، والمفعول فيه كالمفعول به، قال الشاعر [من الطويل]:

لقَدْ لُمْتني يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرَى * ونِمْـــتِ مـــا لَيْـــلُ المطـــئِّ بنـــائِمِ

والمعنى : بنائم المطئ فيه. وقال الشاعر[5] :

فنامَ لَيْلى وتَقَضِّي هَمِّي

ويروى "وتجلى" ، وقال الشاعر[6] :

أمَّا النَّهارُ ففـــي قَيْـــدٍ وسِلْسِـــلَةٍ * واللَّيلُ في جَوْفَ مَنْحُوتٍ مِنَ السَّاج

---

(١) البيت لعمرو بن معد يكرب في ديوانه ص ٦٣.

(٢) البيت بلا نسبة في المعجم ولكن أوره السيوطي في الأشباه والنظائر ١٦/٤ .

(٣) نسبه الزمخشري في المفصل لرجل من بني عامر ، أورده ابن منظور في لسان العرب .

(٤) سورة سبأ الآية ٣٣ .

(٥) الرجز لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٤٢.

(٦) البيت للجرنفش بن يزيد الطائي في شرح أبيات سيبويه ٢٣٧/١.

فهذه الظروف من الزمان والمكان ، ما كان يقع منها معرفة ونكرة، ويتصرف، فهو كـ "زيد" و "عمرو" يجوز أن تجعله فاعلاً ومفعولاً مصححاً، وعلى السعة.

فأما المصحح، فنحو قولك : "شهدت يوم الجمعة" ، و "وافيت يوم السبت ويوم الأحد" و "قاسيت يوماً طويلاً" .

وأما على السعة ، فقولك : "يوم الجمعة ضربته زيداً" تريد : ضربت فيه زيداً، فأوصلت الفعل إليه.

فإن أجريته – إذا جعلته مفعولاً – مجرى ما لم يسم فاعله ، قلت : "سير بزيد يومان" ، و "سير على فرسك ليلتان" . أقمت ذلك مقام الفاعل، كما تقول : "دخل بزيد الدار" .

وما أجريته من هذه الأسماء ظرفاً ، انتصب في هذا الموضع بأنه مفعول به، فقلت : "سير بزيد يومين"، لأنك أردت أن السير وقع في يومين، وأقمت بـ "زيد" مقام الفاعل، وإن كان معه حرف خفض؛ لأن قولك : "سير بزيد" بمنزلة قولك : "ضرب زيد" ولهذا موضع نذكره فيه سوى هذا إن شاء الله .

ما كان من هذا من أسماء المكان فذلك مجراه : نقول : "سير بزيد فرسخان" و "سير بزيد خلفك" ، و "سير بزيد أمامك" ، و "سير بزيد المكان الذي تعلم".

واعلم أن من هذه الظروف ظرفاً لا يجوز أن يكون العمل إلا في جمعيها، وإنما ذلك على مقدار القصد إليها.

فمما لا يكون العمل في بعضه دون بغض قولك : "صمت يوماً" لا يكون الصوم إلا منتظماً لـ "اليوم" لأنه حكم الصوم، وإنما معناه : أمسكت عن الطعام والشراب يوماً ، وكذلك : "سرت فرسخاً ، وميلاً" لأنك موقت ، وإنما تريد أن تخبر بمبلغ سيرك .

وتقول : "لقيت زيداً يوم الجمعة" ، فيكون اللقاء في بعض اليوم؛ لأنك لست بموقت، إنما أنت مؤرخ.

ولو قيل لك : "كم يوماً لقيت زيداً"؟ فقلت : "شهراً" لجرى جواباً لـــــ "كـــم"؛ لأن معناه ثلاثون يوماً . وإنما "كم" سؤال عن عدد.

وإن قيل : "متى لقيت زيدا"؟ فقلت : "شهراً" ، لم يجز؛ لأن اللقاء لا يكون إلا في بعض شهر. وإنما قال لك : "متى" لتوقت له فتعرفه. فإنما جواب ذلك : "يـــوم الجمعة" أو "شهر رمضان" ، أو ما أشبه ذلك.

و "أين" في المكان بمنزلة "متى" في الزمان، و "كم" داخلة على كل عدد؛ كما أن "كيف" مسألة عن كل حال.

فأما الظروف التي لا تتمكن ، فنحو : "ذات مرة" و "بعيدات بين" ، و "سحر" إذا أردت : "سحر يومك" ، و "بكراً" وكذلك : "عشية" ، و "عتمة" ، و "ذا صباح"، وكل ما كان من معنى "عشية" ، و "ضحوة" وكذلك : "أمس" .

ومن المكان نحو : "عند" ، و "حيث" وكل ما كان في معناهما مما لا يخـــص موضعاً وهذه جمل يؤتى على تفصيلها إن شاء الله.

فمثل "خلف" ، و "أمام" ، "وقدام" يجوز أن تقع أسماء غير ظـــروف، وذلـــك فيها قليل لما أذكره.

ومثل "اليوم" ، "والليلة" "والفرسخ" ، "والميل" ، "والنحو" "والناحية".

وما كان اسماً ليوم نحو : "الثلاثاء" ، و"الأربعاء" ، فأكثر تصرفاً في الأسماء لما أذكره لك إن شاء الله.

أعلم أن كل فعل – تعدى ، أو لم يتعد – فإنه متعد إلى ثلاثة أشياء:

إلى المصدر : لأنه منه مشتق وعليه يدل ، وذلـــك قولـــك : "قمـــت قيامـــاً" "وقعدت قعوداً" ، لأنك إذا قلت : "قمت قياماً" فإنما ذكرت أنك قد فعلت القيام فهـــو لا زم الفعل.

وإذا قلت : "قمت" لم تدل على مفعول؛ فلذلك لم يتعد.

ألا ترى أنك تقول : "ضربت" فتدل على أن لفعلك من قد وقع لـــه؛ فلـــذلك تعدى إلى مفعول، فالفعل لا يتعدى إلا بما فيه من الدلالة عليه. فكل فعل لا يخلـــو من مصدره.

ويلى المصدر الزمان : فكل فعل يتعدى إلى الزمان، وذلك أنك إذا قلت: "قمت" دللت على أن فعللك فيما مضى من الدهر.

وإذا قلت : "أقوم" ، و "سأقوم" دللت على أنك ستفعل فيما يستقبل من الدهر. فالفعل إنما هو مبني للدهر؛ فلذلك تقول : "سرت يوماً" ، و "سأسير يوم الجمعة" لأنه لا ينفك منه.

والمكان لا يخلو فعل منه، وهو أبعد الثلاثة ، لأن الفعل ليس بمبنى من لفظه، ولا للمكان ماض ومستقبل، فيكون الفعل لما مضى منه ولما لم يمض ، ولكنك إذا قلت : "فعلت" ، أو "أفعل" علم أن للحدث مكاناً؛ كما علم أنه في زمان.

فإن كان المكان مما لا يخلو الحدث منه، حصره حصر الزمان، وتعدى الفعل إليه.

وإن كان المكان مخصوصاً، لم يتعد إليه إلا كما يتعدى إلى "زيد" وعمرو".

فأما المكان مخصوصاً، لم يتعد إليه كما يتعدى إلى "زيد" و "عمرو" .

فأما المكان الذي لا ينفك الحدث منه فنحو "جلست مجلساً" و "قمت مكاناً صالحاً" لأنه لا يقوم في مكان ، وإنما نعته بعد أن أعمل فيه الفعل، ولا يجلس إلا في مجلس.

وكذلك : "سرت فرسخاً"؛ لأن "السير" لا يخلو من أن يكون "فرسخاً" أو بعضه.

و "جلست خلفك" لا ينفك منه شيء أن يكون خلف واحد، وإنما أضافه بعد أن كان مطلقاً ، وكذلك : "قمت أمامك" ، ونحوه.

فإن قال : "جلست الدار يا فتى"، أو "قمت المسجد" ، أو "قمت البيت" لم يجز؛ لأن هذه مواضع مخصوصة ليس في الفعل عليها دليل.

فكل ما كان في الجملة مما يدل عليه الفعل، فهو متعد إليه، وما امتنع من ذلك، فهو ممتنع منه.

فأما "دخلت البيت" فإن "البيت" مفعول. تقول : "البيت دخلته" فإن قلت: فقد أقول: "دخلت فيه" قيل " هذا كقولك : "عبدالله نصحت له ونصحته" ، و "خشنت

صدره" ، و "خشنت بصدره" فتعديه إن شئت بحرف، وإن شئت أوصلت الفعل؛ كما تقول : "نبأت زيدا يقول ذاك" و "نبأت عن زيد" فيكون "نبأت زيداً" مثل "أعلمت زيداً" و "نبأت عن زيدٍ" مثل : "خبرت عن زيد" .

ألا ترى أن "دخلت" إنما هو عمل فعلته، و "أوصلته إلى الدار" لا يمتنع منه ما كان مثل الدار . لقول : "دخلت المسجد" ، و "أدخلت البيت" ، قال الله عز وجل : **(لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ)**[1] . فهو في التعدي كقولك : "عمرت الدار" و "هدمت الدار" و "أصلحت الدار" لأنه فعل وصل منك إليها، مثل : "ضربت زيداً".

فعلى هذا تجري هذه الأفعال في المخصوص والمبهم.

فأما ما لا يتمكن من ظروف المكان والزمان ، فسأصف لك حروفاً تدل على العلة فيما جرى مجراها ، لتتناول القياس من قرب إن شاء الله.

فأما "عند" فالذي منعها من التمكن أنها لا تخص موضعاً، ولا تكون إلا مضافة، فإذا قلت : "جلست عند زيد" فإنما معناه : "الموضع الذي فيه زيد، فحيث انتقل زيد، فذلك الموضع يقال له "عند زيد" فهي بمنزلة : "حيث" في أنها لا تخص موضعاً، إلا أن "حيث" توضح بالابتداء والخبر، وبالفعل والفاعل، لعلة نذكرها إن شاء الله.

وهذه تضاف إلى ما بعدها ، ولا يجوز أن تدخل عليها من حروف الإضافة إلا "من" تقول : "حيث من عند زيد" ولا يجوز أن تقول : "ذهبت إلى عند زيد" لأن المنتهى غاية معروفة ، وليس "عند" موضعاً معروفاً.

و "من" للابتداء ، وليست للمستقر. فهذا أصل "عند" وإن اتسعت، واتساعها نحو قولك : "أنت عندي منطلق"؛ لأن "عند" للحضرة ، وإنما أراد : فيما يحضرني في نفسي.

وإنما هذا بمنزلة قولك : "على زيد ثوب" فإنما يريد أنه قد علاه ، ثم تقول: "عليه دين" ، تريد أنه قد علاه وقهره .

---

(١) سورة الفتح ، الآية ٢٧ .

وكقولك : "زيد في الدار" ، أي : يحل فيه، ثم تقول : "في زيد خصلة حسنة" فجعلته كالوعاء لها.

فلقلقة تمكن "عند" لا يجوز أن تجري مجرى الأسماء غير الظروف، لو قلت: "سير بزيد عندك"؛ كما تقول : "سير بزيد أمامك" لم يجز. ولا تقول : "إن عندك حسن" كما تقول : "إن مكانك حسن".

وكذلك "لدن" لأن معناها معنى "عند" ، فكل ما كان غير متمكن في بابه فغير مخرج منه على جهة الاتساع إلى باب آخر.

ألا ترى أن "خلف" ، و "أمام" و "قدام" ، ونحو ذلك يتصرفن؛ لأن الأشياء لا تخلو منها ، وليس الوجه مع ذلك رفعها حتى تضيفها، فتقول : "خلف كذا" و "أمام كذا" ، حتى تعرف الشيء بالإضافة.

ولو قلت : "سير بزيد خلف الدار"، أو "أمام للدار" ، جاز على بعد؛ لأنه نكرة، وإن كانت اللام توجب معنى الإضافة، ولكنك إذا قلت : "خلف لها" جعلته مبهماً ، ثم علقته بها ، كقولك : "هذا غلام لزيد" فقد علمنا أنه في ملك "زيد" وليس المعروف به ، فإذا قلت : "غلام زيد" فهو مثل : "أخو زيد" أي : المعروف به؛ كما قال الشاعر[1] :

فَغَدَتْ كِلا الفَرْجيْنِ تَحسَبُ أنَّه * مَوْلَى المَخَافَة خَلْفُهَا ، وأمَامُهَا

والأجود في هذا ألا يجري إلا ظرفاً لإبهامه وإن كان مضافاً.

فإذا قلت : "خلفك واسع"، فالرفع لا غير، لأنه ليس بظرف، وإنما خبرت عن الخلف؛ كما تقول : "زيد منطلق" .

وكذلك : "يوم الجمعة يوم مبارك" ، وإنما الظروف أسماء الأمكنة والأزمنة، فإن وقع فيها فعل ، نصبها، كما ينصب "زيداً" إذا وقع به، إلا أن "زيداً" مفعول له، وهذه مفعول فيها.

---

(١) البيت لبيد بن ربيعة العامري في معلقته المشهورة التي مطلعها :

عفت الديار محلها فمقامها بمنىً تأبد غولها فرجامها

فمدافع الريان عدي رسمها خلقاً لما ضمن الوحي سلامها

وتقول : "وسط رأسك دهن يا فتى"؛ لأنك خبرت أنه استقر في ذلك الموضع، فأسكنت السين ونصبت لأنه ظرف.

وتقول : "وسط رأسك صلب" لأنه غير ظرف، وتقول : "ضربت وسطه" لأنه المفعول به بعينه.

وتقول : "حفرت وسط الدار بئراً" إذا جعلت "الوسط" كله بئراً؛ كقولك : "خرب وسط الدار" .

وكل ما كان معه حرف خفض، فقد خرج من معنى الظرف، وصار اسماً، صح كقولك : "سرت في وسط الدار" ؛ لأن التضمن لـ "في" .

وتقول : "قمت في وسط الدار"، كما تقول : "قمت في حاجة زيد" فتحرك السين من "وسط" لأنها هنا ليست بظرف.

وتقول فيما كان من الأماكن مرسلاً : "أنت مني عدوة الفرس" ، "وأنت مني دعوة الرجل" ؛ لأنه أراد : بيني وبينك، ولم يرد : أنت في هذا المكان ، فإنما ينبئ عن هذا معناه.

وتقول : "موعدك باب الأمير" إذا جعلته هو الموعد، وتنصب إذا أردت أن تجعله ظرفاً كأنك قلت : "موعدك حضرة باب الأمير" أي : في ذلك الموضع، لأنك إذا أردت "حضرة" كانت شيئاً عاماً.

وكذلك ما كان من المصادر حيناً فإن تقديره حذف المضاف إليه، وذلك قولك: "موعدك مقدم الحاج" ، و "خوف النجم" ، و "كان ذلك خلافة فلان" فالمعنى في كل ذلك : "وقت خفوف النجم، وزمن مقدم الحاج، وزمن خلافة فلان. وعلى هذا قال الشاعر[1]:

وما هِي إلا في إزارٍ وَعِلْقَةٍ * مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلى حَيَّ خَثْعما

أي في هذا الوقت .

---

(١) البيت لحميد بن ثور الهلالي كما أورده الزمخشري في المفضل ١٠٩/٦.

فأما قولهم : "هو مني مقعد القابلة" ، "ومنزلة الولد" فإنما أراد أن يقرب ما بينهما.

وإذا قال : "هو مني مناط الثريا" فإنما معنى هذا أبعد البعد.

قال الشاعر [1]:

وإنَّ بَني حَرْبٍ كما قَدْ عَلِمْتُمُ * مَناطَ الثُّرَيَّا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُها

فجملة هذا الباب أنه : كل ما تصرف جاز أن يجعل اسماً، ويكون فاعلاً ومفعولاً، وكل ما امتنع من ذلك لم يزيدوا به على الظرف.

وأما قوله [2] :

فَوَرَدْنَ والعيُّوقُ مَقْعَدَ رَابئ الضْـ * ـرَباءِ خَلْفَ النَّجْمِ لا يَتَتَلَّعُ

فإنما أراد التقريب ، وأراد : مقعد رابئ الضرباء من الضرباء .

قال الشاعر[3] :

عزَمْتُ عَلى إقامةِ ذي صَباحٍ * لِشيءٍ ما يُسوَّدُ مَنْ يَسُودُ

فإنما اضطر ، فأجراه اسماً، ولو جاز مثله في الضرورة ، لجاز : "سير به ذو صباح" .

وأما قولنا في "حيث" : إنها لا تتمكن ، فإنها تحتاج إلى تفسير على حيالها.

فلذلك لأن "حيث" في الأمكنة بمنزلة "حين" في الأزمنة، تجري مجراها، وتحتاج إلى ما يوضحها؛ كما يكون ذلك في "الحين" إلا أن "حين" في بابها، وهذه مدخلة عليها؛ فلذلك بنيت، وذلك قولك : "قمت حيث زيد قائم" ولا يجوز "قمت حيث زيد" كما تقول : "قمت في مكان زيد" ، وإنما يوضحها ما يوضح الأزمنة، ألا ترى أنك تقول : "آتيك إذا قام زيد" ، "وجئتك إذ قام زيد" و "حين قام زيد" و "جئتك حين زيد أمير" ، "ويوم عبدالله منطلق" فهذا تأويل بنائها؟

---

(١) البيت لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ٥٢ .

(٢) البيت لأبي ذؤيب الهذلي كما أورده عبدالقادر بن عمر البغدادي في خزانة الأدب ٤١٨/١.

(٣) البيت لأنس بن مدركه كما أورده الحافظ في كتاب الحيوان ٨١/٣ وكذلك أورده البغدادي في خزانة الأدب ٨٧/١.

٤ ـ هذا باب[١]
ما كان من جمع المؤنث بالألف والتاء

فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بـــ "الواو" و "النون" في المذكر، لأنـــك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية.

والتاء دليل التأنيث ، والضمة علم الرفع، واستوى خفضـــه ونصـــبه، كمـــا استوى ذلك في "مسلمين" .

والتنوين في "مسلمات" عوض عن النون في قولك : "مسلمين" .

فإن سميت بـــ "مسلمات" رجلاً أو امرأة ، لحقه التنوين؛ لأنه عوض، فلذلك كان لازماً. وعلى ذلك قوله عز وجل : **(فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَـــاتٍ)**[٢] و"عرفـــات" معرفة؛ لأنه اسم موضع بعينه.

هذا في قول من قال : "هؤلاء مسلمون" و "مررت بمسلمين يا فتى" وكل مـــا كان على وزن "المسلمين" فالوجه فيه أن يجري هذا المجرى، وإن لم يكـــن فـــي الأصل جمعاً؛ كما أن "كرسياً" و "بحثياً" كالمنسوب ، وإن لم يكن فيه معنى نســـب إلى "حي" ولا إلى "أرض" ولا غير ذلك.

فمن ذلك "عشرون" ، و "ثلاثون" . قال الله عز وجل : **(كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ * وَمَا أَدْرَاكَ مَا عِلِّيُّونَ)**[٣] .

وتقول عن هذا "فيسرون" و "مررت بفسرين" ، و"هذه يبرون" ، و "مـــررت بيبرين".

ومن لم يقل هذا، وقال : "قنسرين" ، كما ترى ، وجعل الإعراب في النـــون، وقال : "هذه سنون" فاعلم ، فإنه يفعل مثل هذا بالمؤنث إذا كان واحداً، ويجيزه في الجمع؛ كما تقول : "هؤلاء مسلمين" فاعلم ، كما قال الشاعر [٤]:

ومـــاذا يَـــدَّرِي الشُّـــعَراءُ مِنِّـــي * وقَـــدْ جَـــاوَزْتُ حَـــدَّ الأَرْبَعِـــينِ

---

(١) الكتاب المقتضب ٢٧٤/٣ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٩٨ .

(٣) سورة المطففين ، الآيات ، ١٨ – ١٩ .

(٤) البيت لسحيم بن وثيل في أغلب كتب الأدب والنحو ، كما أورده البحتري في ديوان الحماسة .

قال الشاعر[1] :

إنِّـــي أبـــيٌ أبـــيٌّ ذُو محَافَظـــةٍ * وابْـــنُ أبـــيٍّ أبِـــيٍّ مِـــنْ أبِيِّـــينِ

وقال الله عز وجل فيما كان واحداً : **(وَلَا طَعَامٌ إِلَّا مِنْ غِسْـلِينٍ)**[2] فمن رأى هذا، قال : "هذه عرفات مباركاً فيها" .

وقال الشاعر[3] :

تَخيَّرهـــا أخُـــو عَانـــاتِ دَهْـــراً * [ورّجَّـــى أوْلَهـــا عامـــاً فعامَـــاً]

والوجه المختار في الجمع ما بدأت به ، وأما الواحـــد؛ نحـــو : "غســـلين" و "علين" فالوجهان مقولان معتدلان.

---

(١) البيت لم يعرف له قائل.

(٢) سورة سبأ الآية ٣٣ .

(٣) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٤٧.

٥ ـ هذا باب [١]
ما كانت آخره ألف مقصورة للتأنيث ، وللإلحاق

أما ما كانت ألفه للتأنيث ، نحو : "حبلى" ، و "سكرى" فقد تقدم قولنا فيه أنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة .

وأما ما كانت الألف فيه زائدة للإلحاق فمصروف في النكرة؛ لأنه ملحق بالأصول، وممنوع من الصرف في المعرفة؛ لأن ألفه زائدة كزيادة ما كان للتأنيث، فموضعه من "حبلى" وأخواتها كموضع "أفكل" من "أحمر" ، وكموضع "عثمان" من "عطشان" .

فمن ذلك "حبنطي" إنما هو من "حبط بطنه" ، فالنون والألف زائدتان؛ لتبلغ بهما بناء "سفرجل" ، وعلى هذا تقول للمرأة : "حبنطاة" ولو كانت الألف للتأنيث، لم تدخل عليها الهاء؛ لأنه لا يدخل تأنيث على تأنيث.

وكذلك : "أرطى" ملحق بـ "جعفر" ووزنه "فعلى" ملحق بـ "فعلل" ، وعلى ذلك تقول في الواحدة : "أرطاة" .

ومثله : "معزي" ملحق بـ "هجري" ، و "درهم" .

فأما ما كان مثل : "ذفرى" ، و "تترى" الذي يكون فيه الأمران : الإلحاق والتأنيث ، وما كان من بابه فسنذكره في موضعه إن شاء الله.

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٢٨١.

٦ ـ هذا باب[١]
تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً بأسماء الجمع

قد تقدم قولنا في جمع التكسير إنه بمنزلة الواحد. يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد، فإذا نقلت منه شيئاً ، فسميت به مذكراً ، فهو على تلك الحال، وذلك أنك إن سميت مذكراً "أنماراً" أو "كلاباً" انصرف؛ كما ذكرت ذلك في "أفعال"؛ لأن هذا المثال ينصرف في المعرفة والنكرة.

فإن سميته "أكلب" و "أكعب" ، لم ينصرف في المعرفة لزيادة الهمزة في أوله؛ لأنها على مثال "أعبد" و "أقتل" .

وينصرف هذا المثال في النكرة؛ لأنه ليس بنعت، وإنما الممتنع من الصرف من هذا المثال في النكرة "أفعل" الذي يكون نعتاً؛ لأنه لا يقع شيء مما على وزن الأفعال نعتاً إلا ما كان على "أفعل".

فإن سميته بـ "غلمان" لم ينصرف وكان كـ "سرحان" الذي هو واحد.

فإن سميته بـ "قضبان" فحاله كحال "عثمان" في الامتناع من الصرف في المعرفة ، وأنه ينصرف في النكرة لأنه ليس شيء من هذا المثال يكون له "فعلى" إلا ما كان على "فعلان" الذي هو في السكون والحركة، والزيادتين على مثال : "حمراء" فهذا يجمع هذا الضرب من الجمع.

فأما ما كانت فيه هاء التأنيث ، جمعاً كان أن واحداً، نحو : "طلحة" و "نسابة" و"أجربة" و"صياقلة" فقد أجملنا القول فيه أنه لا ينصرف في المعرفة،وينصرف في النكرة ، واحداً كان أو جمعاً ، قليل العدد كان أو كثيراً ، عربياً كان أو أعجمياً.

فإن سميت رجلاً بـ "مساجد" ، و "قناديل" فإن النحويين أجمعين لا يصرفون ذلك في معرفة ولا نكرة ، ويجعلون حاله هو اسم لواحد كحاله في الجمع.

وعلى هذا لم يصرفوا "سراويل" وإن كانت قد أعربت؛ لأنها وقعت في كلام العرب على مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٢٨٥.

فأما العجمة ، فقد زالت عنها بأنها قد أعربت ، إلا أبا الحسن الاخفش فإنه كان إذا سمي بشيء من هذا رجلاً أو امرأة ، صرفه في النكرة ، فهذا عندي هو القياس، وكان يقول إذا منعه من الصرف أنه مثال لا يقع عليه الواحد، فلما نقتله، فسميت به الواحد ، خرج من ذلك المانع.

وكان يقول : الدليل على ذلك ما يقول النحويون في "مدائني" وبابه أنه مصروف في المعرفة والنكرة.

و "صياقلة" أنه مصروف في النكرة ممتنع بالهاء من الصرف في المعرفة؛ لأنهما قد خرجا إلى مثال الواحد.

قيل له : فلم لم تصرف "مساجد" إذا كان اسم الرجل في المعرفة؟

فقال : إنه بناءه قد بلغ به مثال ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة، فهو عنده في هذا المثال بمنزلة الملحق بالألف مما فيه ألف التأنيث ، وبمنزلة "أفكل" وبابه، من "أحمر" وبابه ، وبمنزلة "عثمان" و "سرحان" من باب : "غضبان" و "سكران" .

فأما "سراويل" فكان يقول فيها : العرب يجعلها بعضهم واحداً ، فهي عنده مصروفة في النكرة على هذا المذهب.

ومن العرب من يراها جمعاً واحدها "سروالة" وينشدون[1]:

عليه من اللؤم سروالةٌ * [فليس يرقُّ لمستعطف]

فمن رآها جمعاً يقال له : إنما هي اسم لشيء واحد، فيقول : جعلوه أجزاء؛ كما تقول : "دخاريص القميص" ، والواحد "دخرصة" فعلى هذا يرى أنها بمنزلة "قناديل" لأنها جمع لا ينصرف في معرفة ولا نكرة ، ولكن إن سمي بها ، صرفها في النكرة كما وصف لك في غيرها.

وأعلم أن كل جمع ليس بينه وبين واحده إلا الهاء ، فإنه جار على سنة الواحد وإن عنيت به جمع الشيء؛ لأنه جنس.

---

(١) البيت لم يعرف له قائل .

من أنثه فليس إلى الاسم يقصد،ولكنه يؤنثها على معناه ؛ كما قال عز وجل: **(تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ)**[1]؛لأن النحل جنس. وقال:**(فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ)**[2]؛لأنه جمع "نخلة" فهو على المعنى جماعة.

ألا ترى أن "القوم" اسم مذكر! وقال عز وجل : **(فَقَدْ كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ)**[3] لأن التقدير – والله أعلم – إنما هو جماعة قوم نوح.

وذلك الجمع؛ نحو : "حصاة" و "حصى" ، و"قناة" و "قنا" و "شعيرة" و "شعير"، وكل ما كان مثل هذا فهذا مجازه .

ومن الجمع ما يكون اسماً للجمع ، ولا واحد له من لفظه ، فمجاز ذلك أن يكون مؤنثاً كالواحد يعني به الشيء المؤنث، إلا من كان لجماعة الآدميين ، وذلك نحو : "غنم" ، و"إبل" فإنك تقول في تصغيره : "غنيمة" ، و "أبيلة" ، كما تقول في تصغير "دار" : "دويره" وتصغير "هند" : "هنيدة".

وأما ما كان من الآدميين من ذلك فنحو : "رهط" و "نفر" و "قوم" ، لا تقول في تصغير شيء من ذلك إلا كما تقول في تصغير الواحد المذكر : "قويم" و "رهيط" ، و "نفير".

فإن سميت بشيء من جميع هذا المؤنث الذي ليس فيه علامة تأنيث ، ولا مانع مما ذكرت رجلاً ، فهو مصروف في المعرفة والنكرة، وذلك نحو : "عنوق" : جمع "عناق" .

وكذلك كل ما كان جمعه لمؤنث أو مذكر ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع الواحد، فهو مصروف إذا سميت به مذكراً.

فإنما ذلك لأن تأنيثه ليس بحقيقي ، إنما قلت : "هي الجمال" و "هي الرجال" على معنى هي جماعة الرجال، وجماعة الجمال.

ألا ترى أن المؤنث والمذكر يخرجان إلى اسم واحد ، فتقول : "هي أينق"؛ كما تقول : "هي الجمال"؛ فإنما تريد بها جميعاً : جماعة . فأما الواحد فتأنيثه وتذكيره واقعان له .

---

(١) سورة القمر ، الآية ٩ .

(٢) سورة الحاقة ، الآية ٧ .

(٣) سورة الحج الآية ٤٢؛ وص الآية ١٢؛ وغافر الآية ٥؛ والقمر الآية ٩.

والتأنيث والتذكير في الواحد على ضربين:

أحدهما : حقيقة ، والآخر : لفظ ، فهما في ترك الصرف سواء، لأن الصرف إنما هو للفظ ، وليسا في الإخبار عنهما سواء.

فأما الحقيقي فما كان في الرجل ، والمرأة ، وجميع الحيوان؛ لأنك لو سميت رجلاً "طلحة" ، لخبرت عنه كما يخبر إذا كان اسمه مذكراً.

ولو سميت امرأة ، أو غيرها من إناث الحيوان باسم مذكر ، لخبرت عنها كما كنت تخبر عنها واسمها مؤنث. وذلك نحو امرأة سميتها "جعفراً" فتقول : "جاءتني جعفر"؛ كما تقول : "جاءتني حمدة" ولا يجوز أن تقول : "جاءني"؛ لأن التأنيث حقيقة ، كما لا يجوز أن تقول : "جاءتني طلحة" ، وأنت تعني رجلاً .

والتأنيث الثاني ، والتذكير نحو قولك : "يوم" ، و "ليلة" و "بلدة" و "دار" و "منزل" فليس في هذا أكثر من اللفظ.

فلو قلت : "قصر ليلتك" ، و"عمر دارك" لجاز؛ لأن "الدار" و "المنزل" شيء واحد ليس في "الدار" حقيقة تصرفها عن ذلك ، وكذلك "البلد" و "البلدة" قال الله عز وجل : **(فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ)**[1] وقال : **(وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ)**[2] .

وقال في تأنيث الجمع : **(وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ)** [3]؛ لأن الإخبار ليس عن واحد.

فإن قال : "قام جواريك"، صلح ، ولو قال : "قام جاريتك" لم يجز، وكذلك لا يجوز : "قام مسلماتك" ، و "جاراتك" ولكن : "قامت" ؛ لأن هذا جمع حقيقي. لا يغير الواحد عن بنائه إلا أن يضطر شاعر كما قال الشاعر[4] :

لَقَدَ ولَدَ الأُخَيْطِلَ أُمُ سَوْءٍ

ولو قال في الشعر : "قام جاريتك" ، لصلح ، وليس بحسن حتى تذكر بينهما كلاماً ، فتقول : "قام يوم كذا وكذا جاريتك" ، ولا يجوز مثل هذا عندنا في الكلام. وهذا الجمع إنما هو على حد التثنية. فالألف والتاء في المؤنث كالواو والنون في المذكر.

---

(١) سورة البقرة الآية ٢٧٥

(٢) سورة هود الآية ٦٧ .

(٣) سورة يوسف ، الآية ٣٠ .

(٤) البيت لجرير في ديوانه ص ٤٣٩ وتمته :

لقد ولد الأخيطل أم سوءٍ *** على باب أستيها صلب وشام

٧ ـ هذا باب[١]
تسمية المؤنث

إعلم أن كل أنثى سميتها باسم على ثلاثة أحرف فما زاد ، فغير مصـــروف، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن ، مذكراً كان الاسم أو مؤنثاً ، وذلك نحو امرأة سميتها "قدماً" أو "قمراً" أو "فخذاً" أو "رجلاً" .

فإن سميتها بثلاثة أحرف أوسطها ساكن. فكان ذلك الاسم مؤنثاً أو مســتعملاً للتأنيث خاصة، فإن شئت صرفته ، وإن شئت لم تصرفه إذا لم يكن في ذلك الاسم علم التأنيث، نحو "شاة" فإن ذلك قد تقدم قولنا فيه . وذلك نحو امرأة سميتها بـــ "شمس" أو "قدر" فهذه الأسماء المؤنثة.

وأما المستعملة للتأنيث ، فنحو : "جمل" ، و "دعد" ، و"هند" فأنت في جميــع هذا بالخيار ، وترك الصرف أقيس.

فأما من صرف فقال : "رأيت دعداً" ، و "جاءتني هند" ، فيقول : "خفت هذه الأسماء؛ لأنها على الأقل الأصول ، فكان ما فيها من الخفة معادلاً ثقل التأنيث.

ومن لم يصرف قال : المانع من الصرف لما كثر عدته؛ نحو : "عقــرب" و "عناق" موجو فيما قل عدده؛ كما كان ما فيه علامة تأنيث في الكثير العدد والقليله سواء.

فإن سميت مؤنثاً باسم على هذا المثال أعجمي ، فإنه لا اختلاف فيه أنــه لا ينصرف في المعرفة، وذلك نحو امرأة سميتها بـــ "خش" أو بـــ "دل" ، أو بـــ "جاز" ؛ لأنه جمع مع التأنيث عجمة، فاجتمع فيه مانعان .

فإن سميت مؤنثاً بمذكر على هذا الوزن عربي ، فإن فيه اختلافاً .

فأما سيبويه والخليل والاخفش والمازني ، فيرون أن صرفه لا يجوز؛ لأنــه أخرجه من بابه إلى باب يثقل صرفه، فكان بمنزلة المعدول. وذلك نحــو امــرأة سميتها "عمراً" .

---

(١) الكتاب المقتضب ٣/٢٩٠.

ويحتجون بأن "مصر" غير مصروفة في القرآن؛ لأن اسمها مذكر عنيت وذلك قوله عز وجل : **(أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ)**[1] فأما قوله عز وجل : **(اهْبِطُوا مِصْرًا)** [2] فليس بحجة عليه؛ لأنه مصر من الأمصار ، وليس "مصر" بعينها. هكذا جاء فيفيه . والله أعلم.

وأما عيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب، وأبوعمر الجرمي وأحسبه قول أبي العلاء فإنهم كانوا إذا سموا مؤنثاً بمذكر على ما ذكرنا ، رأوا صرفه جائزاً ، ويقول نجيز صرف المؤنث إذا سميناه بمؤنث على ما ذكرنا. وإنما أخرجناه من ثقل فالذي إحدى حالتيه حال خفة ، أحق بالصرف؛ كما أنا لو سمينا رجلاً ، أو غيره باسم مؤنث على ثلاثة أحرف ليس له مانع لم يكن إلا الصرف. وذلك أنك لو سميت "قدماً" أو "فخذاً" أو "عضداً" لم يكن فيه إلا الصرف؛ لخفة التذكير.

وكذلك لو سميته باسم أعجمي على ثلاثة أحرف متحركات ، جمع ، أو سميت الأوسط لكان مصروفاً ، لا يجوز إلا ذلك ؛ لأن الثلاثة أقل الأصول، والأبواب.

فكل مذكر بثلاثة أحرف ، فمصروف إلا أن تكون فيه هاء التأنيث؛ نحو "ثبة" فقد قلنا في الهاء، أو تكون فيه زيادة فعل، نحو : "يعد" و "يضع"؛ أو يكون المعدول : كـ "عمر" و "قثم" ، أو يكون على ما لا تكون عليه الأسماء، نحو : "قتل" ، وقد تقدم قولنا في هذا.

فأما ما كان من المذكر المسمى باسم مؤنث على أربعة أحرف فصاعداً ، على هذه العدة فغير منصرف في المعرفة؛ وذلك لأنه إنما انصرف فيما كان من المؤنث ثلاثة أرف مما ذكرت لك؛ لأنها الغاية في قلة العدد، فلما خرج عن ذلك الحديث المؤنث من الانصراف.

والأعجمي المذكر يجري مجرى العربي المؤنث في جميع ما صرف فيه.

---

(١) سورة الزخرف ، الآية ٥١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٦١ .

ألا ترى أن "نوحاً" و "لوطاً" اسمان أعجميان وهما مصروفان في كتاب الله عز وجل! فأما قوله عز وجل : **(وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ)**[١] ، وقوله : **(أَلا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ)**[٢] ، و **(وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا)**[٣] فإن "ثمود" اسم عربي، وإنما هو "فعول" من "الثمد" فمن جعله اسما لأب أو حي ، صرفه، ومن جعله اسماً لقبيلة أو جماعة ، لم يصرفه ، ومكانهم من العرب معروف؛ فلذلك كان لهم هذا الاسم.

وعلى ذلك اسم "صالح" .

فأما الأسماء المشتقة غير المغيرة ، فهي تبين لك عن أنفسها.

واعلم أن الشاعر إذا اضطر ، صرف ما لا ينصرف. جاز له ذلك؛ لأنه إنما يريد الأسماء إلى أصولها.

وان اضطر إلى ترك صرف ما ينصرف ، لم يجز له ذلك؛ وذلك لأن الضرورة لا تجوز اللحن، وإنما يجوز فيها أن ترد الشيء إلى ما كان له قبل دخول العلة، نحو قولك في "راد" إذا اضطررت إليه : "هذا رادد" لأنه "فاعل" في وزن "ضارب" ، فلحقه الإدغام ، كما قال الشاعر[٤] :

مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّيْتِ مِنْ خُلُقِي * أَنِّي أَجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا

لأن "ضن" إنما هو "ضنن"، فلحقه الإدغام وذلك قوله [من الرجز] :

يشكو الوَجَى مِنْ أَظْلُلٍ وأَظلُلِ

وعلى هذا قال الشاعر[٥]:

فَلْتَأتِيَنْكَ قَصَائِدٌ ولْيَرْكَبَنْ * جَيْشٌ إليك قَوادِمَ الأَكْوارِ

---

(١) سورة الفرقان ، الآية ٣٨ .

(٢) سورة هود الآية ٦٨ .

(٣) سورة هود الآية ٦١.

(٤) نسبه أبي الفرج الأصفهاني صاحب الأغاني لأبي النجم ١٥٧/١.

(٥) الرجز للعجاج في ديوانه ٢٣٦/١.

ونحو ذلك إلا ترى أنه ما كان من ذوات اليـــاء فـــإن الرفـــع والخفـــض لا يدخلانه؛ نحو : "هذا قاض" فاعلم ، و "مررت بقاض" ، فلما احتاج إليه الشـــاعر، رده إلى أصله فقال.

قال الشاعر[١] :

لا بارَكَ اللهُ فـــي الغَـــوَانِي هَـــل * يُصْـــــبِحْنَ إلاَّ لَهُـــــنَّ مُطَّلَـــــبُ

وقال الشاعر [٢] :

فيوماً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ مَاضيٍ * ويوماً تُرَى مِـــنهُنَّ غُـــولٌ تَغُـــولُ

فعلى هذا إجراء ما لا يجري لما وصفت لك.

---

(١) البيت لعبيد بن قيس الرقيات في لسان العرب ١٣٨/١٥.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ١٤٠.

٨ ـ هذا الباب[١]
المعرفة والنكرة

وأصل الأسماء النكرة ، وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء من أمته. لا يخص واحداً من الجنس دون سائره ، وذلك نحو : "رجل" ، و "فرس" ، و "حائط" ، و "أرض" . وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه فغير مميز منه؛ إذا كان الاسم قد جمعهما.

والمعرفة تدخل على أضرب. جماعها خمسة أشياء.

فمن المعرفة الاسم الخاص؛ نحو : "زيدٌ" و "عمرو" لأنك إنما سميته بهذه العلامة؛ ليعرف بها من غيره، فإذا قلت : "جاءني زيد" علم أنك لقيت به واحداً ممن كان داخلاً في الجنس لبيان من سائر ذلك الجنس.

فإن عرف السامع رجلين ، أو رجالاً كل واحد منهم يقال له "زيد" فصلت بين بعضهم وبعض بالنعت، فقلت : "الطويل" ، و "القصير" ؛ ليميز واحداً ممن تعرفه، فتعلمه أنه المقصود إليه منهم.

فإن كان هناك طويلان، أبنت أحدهما من صاحبه بما لا يشاركه صاحبه فيه. وهذا نوع من التعريف.

ونوع آخر وهو ما أدخلت عليه ألفاً ولاماً من هذه الأسماء المشتركة؟ وذلك قولك: "جاءني الرجل" و "لقيت الغلام"؛ لأن معناه : الرجل الذي تعلم، والغلام الذي قد عرفت.

وما أضفته إلى معرفة ، فهو معرفة. نحو قولك : "غلام زيد" و "صاحب الرجل" وإنما صار معرفة بإضافتك إليه إلى معروف.

ومن المعرفة الأسماء المبهمة ، وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين: إما كانت الإشارة ، نحو : "هذا" و "ذاك" ، و "تلك" و "أولئك" ، و "هؤلاء".

أما ما كان مما يدنو منك من المذكر، فإنك تقول فيه : "هذا" ، والأصل : "ذا"، و "هما" للتنبيه.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥١٨/٤ .

وتقول للأنثى : "ذه" ، و "ته" ، و "تا" .

فإن ألحقت التنبيه ، قلت : "هذه" ، و "هاتا" ، و "هاته" كما قال الشاعر[١]:

ونَبَّأتُمَاني أنَّمَا المَـوْتُ بـالقُرَى * فَكَيـفَ وهاتَـا هضْـبةٌ وقَليـبُ

وكما قال الشاعر[٢] :

ولَـيْسَ لَعَيْشـنا هَـذاَ مَهـاهٌ * ولَيْسَـتْ دَارُنـا هاتَـا بِـدَارِ

وما كان من هذا متراخياً عنك من المذكر فهو "ذاك" و "ذلك" ، و "الكاف" لا موضع لها، وهذا يذكر في بابه :

وما كان من المؤنث فهو "تلك" ، "وتيك" ، و"هاتيك" ، و "هاتلك" .

فإن ثنيت ، أو جمعت ، قلت : "هذان" ، وفي المؤنث ، "هاتان" .

ومن قال في الواحدة "هذه" ، لم يجز أن يثنى إلا على قولك "هاتـا" ، لـئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

وتقول في الجمع الحاضر : "هـؤلاء" ، و "أولاء" و "هـؤلاء" و "أولا" يمـد جميعاً ويقصر ، والمد أجود ، نحو قوله عز وجل : **(هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تُـدْعَوْنَ)**[٣] ، وكقوله **(هَؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ)**[٤] والقصر يجوز، ولـيس هـذا موضـع تفسيره.

قال الشاعر[٥] :

هاؤلا ثُـمَّ هـؤلا كُـلاًّ أعطيـ * ـت نِعـالاً مخـذُوَّةٌ بمثَـالِ

و "ها" في جميع هذا زائدة .

والمتراخي تقول فيه : "أولئك" ، ومن قصر "هـؤلاء"، قـال : "أولاك" لأن الكاف" إنما تلتحق للمخاطبة على ما كان للحاضر؛ لتكون فضلاً بينهما.

---

(١) البيت لكعب بن سعد الغنوي في الأصمعيات ص ٩٧.

(٢) البيت لعمران بن حطان في ديوانه ص ١١٢.

(٣) سورة محمد الآية ٣٨ .

(٤) سورة الكهف الآية ١٥.

(٥) البيت للأعشى في ديوانه ص ٦١.

وإنما صارت هذه معارف بما فيها من الإشارة.

ومن المعرفة المضمر ، نحو: "الهاء" في "ضربته" و"مررت به" ، و "الكاف" في "ضربتك" "ومررت بك" ، و "التاء" في "قمت" ، و "قمت" و "قمت يا امرأة" .

وما لحقته التثنية من جميع ما وصفناه، نحو: "مررت بكما" و "مررت بهما"، و "مررت بها"، و"ضربتها"،و "ضربتهما" ، وكذلك : "مررت بهم" ، و "ضربتهم" .

والمنفصل في قولهم : "هو" ، و "هما" ، و"إياك" ، و"إياكما" ، و "إياكم" ، و"إياه" و "إياهما" ، و"إياها" ، و "إياهم" ، و"إياها" ، و "إياهنَّ" .

و "مررت بها" ، و"مررت بهما" ، و "بهن" .

والمضمر الذي لا علاقة له ، نحو قولك : "زيد قام" ، و "هند قامت" ، وهو الذي يظهر الألف في تثنيته ، فتقول : "قاما" ، و "قامتا" والواو في "قاموا الرجال"، والنون في "قمن النساء" والياء في قولك : "أنت تقومين" ، وما أشبه هذا.

وإنما صار الضمير معرفة لأنك لا تضمره إلا بعد ما يعرفه السامع ؛ وذلك أنك لا تقول : "مررت به" ، ولا "ضربته" ، ولا "ذهب" ، ولا شيئاً من ذلك حتى تعرفه وتدري إلى من يرجع هذا الضمير؟

وهذه المعارف بعضها أعرف من بعض، ونحن ميزو ذلك إن شاء الله؛ كما أن النكرة بعضها أنكر من بعض.

فـ "الشيء" أعم ما تكلمت به ، و "الجسم" أخص منه، و "الحيوان" أخص من "الجسم" ، و "الإنسان" أخص من "الحيوان" ، و "الرجل" أخص من "الإنسان" ، و "رجل ظريف" أخص من "رجل.

واعتبر هذا بواحدة : بأنك تقول "كل رجل إنسان" ولا تقول : "كل إنسان رجل" .

وتقول : "كل إنسان حيوان" ولا تقول : "كل حيوان إنسان" .

وما كان من النكرات لا تدخله الألف واللام ، أقرب إلى المعارف، نحو قولك : "هذا خير منك" ، وأفضل من زيد ، وسنذكر هذا مبيناً إن شاء الله.

فعلى قدر هذا المعارف ، وكلما كان الشيء أخص ، فهو أعرف.

فأخص المعارف بعد ما لا يقع عليه القول إضمار التكلم؛ نحو "أنا" والتاء في "فعلت" ، والياء في "غلامي" ، "وضربتني" ؛ لأنه لا يشركه في هذا أحد، فيكون لبساً ، وقد يكون بحضرته اثنان ، أو أكثر ، فلا يدري أيهما المخاطب؟

فالمضمرة لا تنعت؛ لأنها لا تكون إلا بعد معرفة لا يشوبها لبس.

وما كان من الأسماء علماً فهو ينعت بثلاثة أشياء :

ينعت بما فيه الألف واللام ، نحو : "الظريف" ، و "العاقل" . تقول : "ممرت بزيد العاقل" ، و "رأيت زيداً الكريم" .

وبما كان مضافاً ، نحو قولك : "مررت بزيد أخيك" و "بعبدالله ذي المال".

وبالأسماء المبهمة ، نحو : "رأيت زيداً هذا" ، و "مررت بعمرو ذاك" .

وما كان مضافاً إلى غير ما فيه الألف واللام ، فكذلك نعته. تقول : "مررت بأخيك الطويل" ، و "جاءني غلام زيد العاقل" ، و "مررت بأخيك ذي المال" ، و "رأيت أخاك ذا الجمة" ، و "جاءني أخوك هذا" .

وما كان من المبهمة ، فبابه أن ينعت بالأسماء التي فيها الألف واللام، ثم بالنعوت التي فيها الألف واللام ، إذا جعلتها كالأسماء ، ولا يجوز أن تنعت بالمضاف لعلة نذكرها.

وذلك قولك : "مررت بهذا الرجل" ، و "رأيت هذا الفرس يا هذا" ، فـ "الفرس" وما قبله بمنزلة اسم وحد وإن كان نعتاً له؛ لأنك إذا أومأت ، وجب أن تين، فالبيان كاللازم له.

وتقول : "مررت بهذا الظريف"، إذا جعلت "الظريف" كالاسم له؛ لأنه إنما ينبغي أن تبين عن النوع الذي تقصده؛ لأن هذا يقع على كل ما أومأت إليه.

ولا يجوز أن تنعتها بما أضيف إلى الألف واللام، لأن النعت فيها بمنزلة شيء واحدٍ معها. فلما كانت هذه لا تضاف؛ لأنها معرفة بالإشارة لا يفارقها التعريف، لم يجز أن تضاف ، لأن المضاف إنما يقدر نكرة حتى يعرفه أو ينكره ما بعده.

فلذلك لا تقول؛ "جاءني هذا ذو المال" ، و "رأيت ذاك غـــلام الرجـــل" ، إلا على البدل، أو تجعل : "رأيت" من رؤية القلب. فتعديها إلى مفعولين.

وأما الأسماء التي فيها الألف واللام ، فتنعت بما كان فيه الألف واللام، وبما أضيف إلى ما فيه من الألف واللام ، وذلك قولك : "مررت بالرجـــل النبيـــل" ، و "بالرجل ذي المال" .

والمضمر لا يوصف به؛ لأنه ليس بتحلية ولا نسب.

ولا يوصف لأنه لا يضمر حتى يعرف، ولأن الظاهر لا يكون نعتاً له؛ كمـــا لا ينعت به، ولكنه يؤكد ، ويبدل منه.

وزعم سيبويه أن الشيء لا يوصف إلا بما هو دونه في التعريف، فإذا قلت : "هذا" فقد عرفته المخاطب بعينه وقلبه. وإذا قلت : "الرجل" ، أو "الظريف" ، فإنما تعرفه شيئاً بقلبه دون عينه.

وأما الأسماء التي هي أعلام؛ نحو: "زيد" و "عمرو" فلا ينعت بهـــا؛ لأنهـــا ليست بتحلية ولا نسب ، ولا يكون النعت إلا بواحد منهما، أو بما كان في معناه.

ونحن مفسرون ذلك حرفاً حرفاً في هذا الباب، إن شاء الله.

إذا قلت : "مررت برجل عاقل، أو طويل" فمن الفعل أخذته، فحليته به.

فإذا قلت : "مررت برجل مثلك" ، أو "حسبك من رجل" ، أو "مررت برجـــل إيما رجل" ، فمعنى "مثلك" إنما هو يشبهك . و "أيما رجل" معناه : "كامل" ، وقولك "حسبك" إنما معناه : "يكفيك" ، يقال : "أحسبني الأمر" ، أي : كفاني، وقوله عـــز وجل : **(عَطاءً حِساباً)**[1] أي كافياً .

فهذا ما كان من التحلية التي لا تكون إلا عن فعل، وما ضارع ذلك فراجـــع إلى معناه.

وأما النسب فقولك : "مررت برجل تميميٍّ ، وقيسي" وكذلك نسب القرابـــة ، نحو : "مررت بزيد أخيك" ، "ويزيد بن عبدالله".

---

(١) سورة النبأ الآية ٣٦.

٩ ـ هذا باب[١]
تبيين الحال في العوامل التي في معنى

الأفعال، وليست بأفعال، وما يمتنع من أن تجري معه الحال

تقول : "هذا لك كافياً:، فتنصب الحال، لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى "لك" معنى : تملكه.

فإن أردت أن تلغي "تلك" ، قلت : "هذا لك كافٍ يا فتى" ، تريد : هذا كافٍ لك، فتجعل "كافياً" خبر الابتداء، وتجعل "لك" ظرفاً للكفاية .

والآية تقرأ على وجهين : **(قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**[٢] و "خالصة" على ما ذكرنا.

وتقول : "هذا عبدالله قائماً" فتنصب "قائماً" لأن قولك : "ها" للتنبيه ، فالمعنى : انتبه له قائماً . وقال الله عز وجل : **(هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً)**[٣] ، و **(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)**[٤] .

فإن قلت : "هذا زيد قائم" ، صلح من أربعة أوجه.

منها أنك لما قلت : "هذا زيد" ، استغنى الكلام بالابتداء ، وخبره ، فجعلت قولك: "قائم" خبر ابتداء محذوف. كأنك قلت : "هو قائم"، أو "هذا قائم" . فهذا وجه.

ويجوز أن تجعل "زيداً" من "هذا" ، أو تبييناً له ، فيصير المعنى : زيد قائم.

ويجوز أن تجعل "زيداً" و "قائماً" كليهما الخبر، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا، كما تقول : "هذا حلو حامضٌ" تخبر أنه قد جمع الطعمين ، ولا تريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة.

فهذه أربعة أوجه في الرفع.

تقول : "زيدٌ في الدار قائماً" ، إذا جعلت "في الدار" الخبر فمعناه : استقر.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٣٦/٤.

(٢) سورة الأعراف ، الآية ٣٢ .

(٣) سورة هود ، الآية ٦٤ .

(٤) سورة هود ، الآية ٧٢ .

فإن قلت : "زيد أبوك قائم". فلا معنى لنصب "قـــائم" إذا أردت بـــــ "أبيـــك" النسب، لأنه ليس ها هنا فعل، ولا معنى فعل، فلست تخبر أنه "أبوك" فـــي حـــال دون حال.

فإن أردت معنى التبني ، جاز النصب، فقلت: "زيد أبوك قائماً"، أي : يتبناك في هذه الحال ، ولا تبال بأيهما كان القيام.

والمسألة الأولى تقول فيها : "زيد أبوك قائم" . تجعل "الأب" نعتاً لـــ "زيد" أو بدلاً منه.

وكذلك "أخوك" ، إذا أردت النسب كان كـــ "الأب" .

وأن أردت الصداقة ، دخل معنى الفعل ، وصلح النصب.

وإن جعلت "الأخ" نعتاً ، أو بدلاً ، كان الرفع في "قائم" لا غير. فعلى هذا وما أشبهه تصلح الحال ، وتمتنع .

١٠ ـ هذا باب[١]
ما كانت الحال فيه مؤكدة لما قبلها
وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفِعْل

تقول : "زيد أبوك حقاً" ، وهو "زيد معروفاً" ، و"أنا عبدالله امراً واضحاً" . وذاك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها؛ لأنك إذا قلت : "هو زيد ، وأنا عبدالله" ، فإنما تخبر بخبرين ، فإذا قلت : "معروفاً" ، أو "بيناً" ، فإنما المعنى أني قد بينت لك هذا وأوضحته ، وفيه الإخبار لأنه عليه يدل.

ولو قلت : "أنا عبدالله منطلقاً" لم يجز؛ لأن المنطلق لا يؤكدني.

ألا ترى أنك لو قلت : "أنا عبدالله منطلقاً"، لكان المعنى فاسداً؛ لأن هذا الاسم لا يكون لي في حال الانطلاق ويفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول : "أنا عبدالله" مصغراً نفسك لربك ، ثم تقول : "آكلاً كما يأكل العبيد" ، و "شارباً كما يشرب العبيد"؛ لأن هذا يؤكد ما صدرت به .

وكذلك لو قلت مفتخراً ، أو موعداً : "أنا عبدالله شجاعاً بطلاً" ، و "هو زيدٌ كريماً حليماً" أي : فاعرفه بما كنت تعرفه به ، كان جيداً.

وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه، فكل ما صلح به المعنى، فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٣٨/٤.

١١ ـ هذا باب[١]
ما يكون من المصادر حالاً لموافقته الحال

وذلك قولك : "جاء زيد مشياً" ، إنما معناه ماشياً ، لأن تقديره : جاء زيد يمشي مشياً ، وكذلك : "جاء زيد عدواً ، وركضاً" ، و "قتاً صبراً" لما دخله من المعنى؛ كما أن الحال قد تكون في معنى المصدر ، فتحم لعليه ، وذلك قولك : "قم قائماً" إنما المعنى : قم قياماً.

وتقول : "هنيئاً مريئاً" وإنما معناه : "هنأك هناء ، ومرأك مراء، ولكنه لما كان حالاً ، كان تقديره : وجب ذلك لك هنيئاً . وثبت لك هنيئاً.

ومثله قول الشاعر[٢] :

أَلَم تَرَني عَاهَدْتُ رَبِّي وإنَّني * لبين رِتَاحٍ قائماً ، ومَقام
على حَلْفَةٍ لا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً * ولا خَارَجاً مِنْ فيَّ زُورُ كَلامِ

وإنما التقدير : لا اشتم شتماً ، ولا أخرج لخروجاً؛ لأنه على ذلك أقسم. فهذا وجه صحيح يصح عليه معنى هذا الشعر.

وأما عيسى بن عمر فإنه كان يجعل "خارجاً" حالاً ، ولا يذكر ما عهد عليه، ولكنه يقول : عاهدت ربي وأنا غير خارج من في زور كلام.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٣٩/٤ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢١٢/٢.

١٢ ـ هذا باب[١]
الإضافة إلى الاسم الذي يكون آخرُه
ياءً مُشَدَّدةً والأخيرةُ لامُ الفِعْل

إِعلم أنك إذا نسبت إلى شيءٍ من ذلك ، فإن الوجه أن تحذف من الاسم الياء الخفيفة التي كانت تحذفها من "حنيفة" و "ثقيف" ، فإذا فعلت ذلك ، انقلبت الياء فيها ألفاً ، ثم انقلبت واواً ليائي النسبة؛ كما تجب في لامات الفعل.

فمن ذلك قولك في "عدي" : "عدوي"؛ لأنك لما حذفت الياء التي تزيد في "فعيل" صارت "عد" ، فاعلم ، على وزن "عم" ، فذهبت بـ "فعل" إلى "فعل" لما ذكرت لك قبل هذا الباب ، فقلت : "عدوي"؛ كما قلت : "عموي".

ومثل ذلك النسب إلى "أمية" تقول : "أموي" . تحذف ياء التصغير ، فيصير كأنك نسبت إلى "فعل" .

وكذلك "قصي" . تقول في النسب إليه ك "قصوي" .

فعلى ما ذكرت لك فأجر هذا الباب.

---

(١) البيت المقتضب ١١٧/٣.

١٣ ـ هذا باب[١]
الأسماء التي يَلْحَقُها ما يَلْحَقِ
الأسماء المضافة من النصْب لما يُضَمُّ إليه

تقول : "يا خيراً من زيد أقبل" ، و "يا حسناً وجهة" ، و "يا عشرين رجلاً" و "يا ضار زيداً" ، و "يا قائماً في الدار" ، و "يا ضارباً رجلاً" .

أما كون هذه الأسماء نكرات ، فقد قلنا في النكرات ، وكيف يجب فيها النصبُ.

وإنما نذكر هذه الأسماء إذا كانت معارف، وإنما تكون معارف على ضربين:

أما سميت به رجلاً ، وإما دعوتها في مواضعها على حد قولك : "يا رجل أقبل" أما قولك : "يا ضارباً زيداً" فإنما أردت : "يا أيها الضارب". فلما حذفت الألف واللام ، لحق التنوين للمعاقبة ، فرده إلى الأصل ، لأنك لم تنون مضطراً كما قال الشاعر[٢] :

سَلامُ الله يا مَطَرٌ عَلَيْهَا * وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلام

فيكون دخول التنوين هاهنا كدخوله على اسم مرفوع لا ينصرف، ولكنه دخل لأن من بعده من تمام الاسم الذي قبله ، فصار التنوين كحرف في وسط الاسم. فلم يكن إلا النصب بما دخل الاسم من التنوين والتمام.

وكذلك إن سميت رجلاً "ثلاثة وثلاثين" ، لقلت "يا ثلاثة وثلاثين أقبل" ، وليس بمنزلة قولك للجماعة : "يا ثلاثة وثلاثون أقبلوا"؛ لأنك أردت : يا أيها الثلاثة، ويا أيها الثلاثون.

ولو قلت : "يا ثلاثة والثلاثين"؛ لجاز الرفع والنصب ، مثل : "يا زيد والحارث ، والحارث" ولكنك أردت : يا من يقال له ثلاثة وثلاثون. فكل ما لحق هذه الأسماء من تنوين ، أو اسم يضم إليها ، فهو بمنزلة الإضافة.

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٤٧٨ .

(٢) البيت للأحوص في ديوانه ص ١٧٨.

وكذلك لو سميت رجلاً بقولك : "زيد وعمرو" ، لقلت : "يا زيداً وعمراً، أقبل" ولو سميته "طلحة وزيدا" ، قلت : "يا طلحة وزيداً أقبل" .

فإن أردت بـ "طلحة" الواحدة من الطلح ، قلت : "يا طلحة وزيداً ، أقبل" لأنك سميته بهما منكورة ، ولم تكن جميع الاسم ، فيصير معرفة. إنما هي من حشو الاسم، كما كانت فيما نقلتها عنه.

فأما قولك : "يا زيد منطلق" ، إذا سميته بقولك : "زيد منطلق" فلا يجوز غيره؛ لأن "زيداً" مبتدأ ، و "منطلق" خبره. فقد عمل "زيد" في "منطلق" عمل الفعل، لا يجوز أن يدخل عامل على عامل، ولكنك تحكيه ، كما أنك لو سميت رجلاً "قام زيد" لقلت : "يا قام زيد" ، و "جاءني قام زيد" كما قال الشاعر[1]:

كَذَبْتُمْ وبَيْتِ اللهِ لا تأخُذُونَها * بني شَابَ قَرْنَاها تَصُرُّ وتَحْلُبُ

والفصل بين هذا وبين ما قبله أن قولك : "زيد منطلق" كلام تام ، وقولك : "طلحة وزيد" ، و "ضارب رجلاً" و "خير منك" ، بمنزلة قولك " زيد" يحتاج إلى خبر أو فعل حتى يتم.

وقولك : "يا خيراً من زيد"، إذا أردت المعرفة على معنى : "يا رجل" يكون على ضربين:

إن شئت ، قلت : "يا خير من زيد" ، فنونت وأنت تريد الألف واللام ، كما كان ذلك فيما قبله.

وإن شئت قلت : "يا خير أقبل" ، وذلك لأن قولك؛ "زيد أفضل من عمرو" ، "من" وما بعدها تعاقبان "الألف" و "اللام" كما تفعل الإضافة. فمن لم يقل : "هذا خير من زيد" قال : "هذا الأخير قد جاء" ، و "هذا الأفضل" ، ما أشبهه . ومن لم يقل: " يا أفضل من زيد" ، قال : "يا أفضل أقبل" على معنى : "يا أيها الفضل" ، فعلى هذا يجري "أفعل" الذي معه "من" كذا.

وقولك : "يا حسن الوجه" ، إذا لم ترد النكرة إنما معناه : "يا أيها الحسن" . فهو – وإن كان مضافاً – في تقديره : (يا حسناً وجهه" ، إذا أردت : "يا أيها الحسن وجهه" ، كما وصفت لك في بابه في أول الكتاب.

---

(١) نسبه ابن منظور في لسان العرب ٣٣٣/١٣ للأسدي .

١٤ـ هذا باب[١]
الاستثناء

والاستثناء على وجهين:

أحدهما : أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء.

وذلك قولك : "ما جاءني إلا زيد" ، و "ما ضربت إلا زيدا" و "ما مررت إلا بزيدٍ" فإنما يجري هذا على قولك : "جاءني زيدٌ" و "رأيت زيداً" و "مررت بزيد" وتكون الأسماء محمولة على أفعالها.

وإنما احتجت إلى النفي والاستثناء؛ لأنك إذا قلت : "جاءني زيد" فقد يجوز أن يكون معه غيره ، فإذا قلت : "ما جاءني إلا زيدٌ" نفيت المجيء كله إلا مجيئه، وكذلك جميع ما ذكرنا.

والوجه الآخر : أن يكون الفعل أو غيره من العوامل مشغولاً ، ثم تأتي بالمستثنى بعد. فإذا كان كذلك ، فالنصب واقع على كل مستثنى، وذلك قولك : "جاءني القوم إلا زيداً" و "مررت بالقوم إلا زيداً" .

وعلى هذا مجرى النفي. وإن كان الأجود فيه غيره؛ نحو : "ما جاءني أحد إلا زيدٌ" و "ما مررت بأحد إلا زيد" ، وذلك لأنك لما قلت : "جاءني القوم" وقع عند السماع أن "زيداً" فيهم ، فلما قلت : "إلا زيداً" كانت "إلا" من قولك : "أعني زيداً" ، و "استثنى فيمن جاءني زيداً" ، فكانت بدلاً من قولك : "أعني زيداً" ، و "استثنى فيمن جاءني زيداً" فكانت بدلاً من الفعل.

وهي حرف الاستثناء الأصلي ، وحروف الاستثناء غيرها ما اذكره لك:

أما ما كان من ذلك اسماً فـ "غير" و "سوى" ، و "سواء" .

وما كان حرفاً سوى "إلا" فـ "حاشا" ، و"خلا" .

وما كان فعلاً فـ "حاشا" و "خلا" وإن وافقا لفظ الحروف ، و "عدا" ، "ولا يكون" .

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٩٥/٤.

١٥ ـ هذا باب[١]
المستثنى من المنفيِّ

تقول : "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ" ، و "إلا زيداً" .

أما النصب فعلى ما فسرت لك، وأما الرفع، فهو الوجه لما أذكره لك إن شاء الله.

تقول : "ما جاءني أحد إلا زيدٌ" فتجعل "زيد" بدلاً من "أحد" فيصير التقدير "ما جاءني إلا زيدٌ" لأن البدل يحل محل المبدل منه.

ألا ترى أن قولك: "مررت بأخيك زيدٍ"، إنما هو بمنزلة قولك: "مررت بزيد"؛ لأنك لما رفعت "الأخ"، قام "زيدٌ" مقامه. فعلى هذا قلت : "ما جاءني أحدٌ إلا زيدٌ" .

فإن قال قائل : فما بال "زيد" موجباً، و "أحدٌ" كان منفياً . ألا حل محله؟

قيل : قد حل محله في العامل، و"إلا" لها معناها.

ولو قلت : "جاءني إخوتك إلا زيداً" لم يجز إلا النصبُ؛ لأنك لو حذفت "الإخوة" بطل الكلام ، وذلك أنه كان يكون : "جاءني إلا زيد" . فلا يقع الاستثناء على شيء ، فمن ثم بطل لفظ "إلا" من النصب لفساد البدل.

فمن ذلك قول الله عز وجل : **(مَا فَعَلُوهُ إِلا قَلِيلٌ مِنْهُمْ)**[٢] لأنك لو قدرته على حذف الضمير، وهو الواو في "فعلوه" ، لكان : ما فعله إلا قليل منهم.

وقال في الإيجاب : **(فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلا قَلِيلًا مِنْهُمْ)**[٣] ، وقال : **(فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ)**[٤] .

وأما قوله عز وجل: **(وَلا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلا امْرَأَتَكَ)**[٥] وامرأتك ، فالوجهان جائزان جيدان.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٩٧/٤.

(٢) سورة النساء ، الآية ٦٦ .

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢٤٩ .

(٤) سورة الحجر ، الآية ٣٠ ، ٣١ .

(٥) سورة هود ، الآية ٨١.

فمن قال : "إلا امرأتك" فهو مستثنى من "يلتفت" ، وكأنه قال : "ولا يلتفت إلا امرأتك" .

ويجوز النصب على غير هذا الوجه، وليس بالجيد ، على ما أعطيتك في أول الباب.

جودة النصب على قوله : **(إِلا امْرَأَتَكَ)**[1] "إلا امرأتك". فلا يجوز إلا النصب على هذا القول لفساد البدل لو قيل : "أسر إلا بامرأتك" ، لم يجز . فإنما باب الاستثناء، إذا استغنى الفعل بفاعله ، أو الابتداء بخبره ، النصب، إلا أن يصلح البدل، فيكون أجود، والنصب على حالة في الجواز ، وإنما كان البدل أجود؛ لأنه في اللفظ المعنى، والنصب بالاستثناء إنما هو للمعنى لا للفظ.

وبيان ذلك أنك إذا قلت : "جاءني إخوتك إلا زيداً" و "زيدٌ" أحد إخوتك ، أوقعت عند السامع من قبل الاستثناء أنه فيمن جاء. فإذا قلت : "إلا زيداً" ، فإنما وقعت في موضع. "لا أعنى زيداً منهم" ، أو "استثنى زيداً منهم" ، فهذا معنى.

وإذا قلت : "ما جاءني أحد إلا زيداً"، فإنما رفعت، وإنما نحيت "أحداً" عن الفعل، وأحللت "زيداً" بعد الاستثناء محله، فصار التقدير : "ما جاءني إلا زيدٌ" فكل موضع صلح فيه البدل فهو الوجه، وإذا لم يصلح البدل، لم يكن إلا النصب، كما يجوز فيما صلح فيه البدل النصب على الاستثناء.

---

(١) سورة هود الآية ٨١.

١٦ ـ هذا باب[١]
ما لا يجوز فيه البدل

وذلك الاستثناء المقدم : نحو : "ما جاءني إلا زيداً أحدٌ" و "ما مررت إلا زيداً بأحدٍ" .

وإنما امتنع البدل؛ لأنه ليس قبل "زيد" ما تبدله منه، فصار الوجه الذي كان يصلح على المجاز لا يجوز هاهنا غيره.

وذلك أنك كنت تقول : "ما جاءني أحد إلا زيد" ، وتجيز "ما جاءني أحد إلا زيداً" فلما قدمت المستثنى ، بطل وجه البدل، فلم يبق إلا الوجه الثاني.

ومثال هذا قولك : "جاءني رجل ظريف" ، فتجعل "ظريفاً" نعتاً لـ "رجل" ويجوز : "جاءني رجل ظريفاً" ، على الحال. فإذا قلت : "جاءني ظريفاً رجل" بطل الوجه الجيد، لأن "رجلاً" لا يكون نعتاً ، فصار الذي كان هناك مجازاً ، لا يجوز غيره. فمن ذلك قوله [من البسيط] :

الناسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فِيكَ لَيْسَ لَنَا * إلاَّ السُّيوفِ وأَطْرافَ القَنَا وَزَرُ

وقال [من الطويل] :

وما لِيَ إلاَّ آلَ أحْمَدَ، شِيَعَةٌ * وما لِيَ إلاَّ مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعبُ

وتقول : "من لي إلا أباك صديقٌ" إذا أردت أن تجعل "صديق" خبراً لـ "من". كأنك قلت : من صديق لي؟ .

فإن أردت غير هذا الوجه ، قلت : "من لي إلا أبوك صديقاً"، جعلت "من" ابتداء، وقولك : "أبوك" خبره ، وجعلت "صديقاً" حالاً.

وإن شئت ، قلت : "من لي إلا أبوك صديق؟" جعلت "الأب" بدلاً من "من" فصار التقدير : أبوك لي صديق ، لأن "من" اسم مستفهم عنه، فتقديره : أحدٌ إلا أبوك لي صديق. فإذا أبدل ، طرح "أحداً" ، وجعل "أباك" بدلاً منه. صار تقديره: مالي إلا أبوك صديق.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٩٩/٤.

وتقول في باب منه ، وهو أن تؤخر صفة الأول ، تقول : "ما جاءني أحد إلا زيد خير منك" . ما جاءني أحد خير منك إلا زيدٌ .

فأنت في هذا مخير : إن شئت نصبت "زيداً" ، لأن الأول بمنزلة المتأخر لتأخر نعته، فلما تقدم المستثنى لتبدله من شيء، لم يتم إذا كان لا يعرف إلا بوصفه، فقد صار صفة بمنزلة ما هو موصول به.

ألا ترى أنك لو قلت : "رأيت زيداً الأحمر" ، وهو لا يعرف إلا بهذا النعت، لم يكن قولك : "رأيت زيداً" مغنياً.

وأما من أبدل منه، فيقول : الوصف تابع مستغني عنه، وإنما أبدل من الموصوف لا من وصفه ، وليس المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام إنما أبدلت للتبيين ، ولم تقل إنه نعت لأنه جوهر لا ينعت به.

ولو كان البدل يبطل المبدل منه ، لم يجز أن تقول : "زيد مررت به أبي عبدالله"؛ لأنك لو لم تعتد بالهاء ، فقلت : "زيد مررت بأبي عبدالله" كان خلفاً؛ لأنك جعلت "زيداً" ابتداء ، ولم ترد إليه شيئاً ، فالمبدل منه مثبت في الكلام.

وإنما سمي البدل بدلاً؛ لدخوله لما عمل فيه ما قبله على غير جهة الشركة.

وكان سيبويه يختار : "ما مررت بأحدٍ إلا زيدٍ خيرٍ منك"؛ لأن البدل إنما هو من الاسم لا من نعته ، والنعت فضلة يجوز حذفها.

كان المازني يختار النصب ، ويقول : "إذا بدلت من الشيء، فقد أطرحته من لفظي، وإن كان في المعنى موجوداً ، فكيف أنعت ما قد سقط؟

والقياس عندي قول سيبويه؛ لأن الكلام إنما يراد لمعناه.

والمعنى الصحيح أن البدل والمبدل منه موجودان معاً ، لم يوضعا على أن يسقط أحدهما إلا في بدل الغلط، فإن المبدل منه بمنزلة ما ليس في الكلام.

وتقول : "ما منهم أحد اتخذت عنه يداً إلا زيد كريم" ، على البدل من "أحد" وإن شئت خفضت "زيداً" فأبدلته من الهاء التي في "عنده" لأن المعنى : ما اتخذت يداً عن أحد منهم كريم إلا عند زيد ، فهذا يدلك على جميع البدل.

١٧ ـ هذا باب[١]
لا التي للنفي

أعلم أنَّ "لا" إذا وقعت على نكرة ، نصبتها بغير تنوين؛ وإنما كان ذلك لما أذكره لك : إنما وضعت الأخبار جوابات للاستفهام. إذا قلت : "لا رجل في الدار" لم تقصد إلى رجل بعينه، وإنما نفيت عن "الدار" صغير هذا الجنس وكبيره. فهذا جواب قولك : "هل من رجل في الدار؟"؛ لأنه يسأل عن قليل هذا الجنس وكثيره.

ألا ترى أن المعرفة لا تقع هاهنا؛ لأنها لا تدل على الجنس، ولا يقع الواحد منها في موضع الجميع ، فلو قلت : "هل من زيد؟" كان خلفاً. فلما كانت "لا" كذلك، كان دخولها على الابتداء والخبر كدخول "إن" وأخواتها عليهما، فأعملت عمل "إن" .

فأما ترك التنوين ، فإنما هو لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد لـ "خمسة عشر" .

فإن قيل : أيكون الحرف مع الاسم أسماً واحدا؟

قيل : هذا موجود معروف. تقول : "قد علمت أن زيداً منطلق" ، فـ "أن" حرف، وهي وما عملت فيه اسم واحد، والمعنى : "علمت انطلاق زيد" ، وكذلك : "بلغني أن زيداً منطلق" . فالمعنى : "بلغني أن زيداً منطلق" فالمعنى : بلغني انطلاق زيد.

وكذلك "أن" الخفيفة مع الفعل إذا قلت : "أريد أن تقوم يا فتى" إنما هو : أريد قيامك، وكذلك يسرني أن تقوم، معناه : يسرني قيامك.

فـ "لا" والاسم الذي بعدها المنكور بمنزلة قولك : "يا ابن أم" جعل اسماً واحداً؛ كما جعل "خمسة عشر" ، و "الثاني" في موضع خفض بالإضافة ، وكذلك : "لا رجل في الدار" . "رجل" في موضع نصب منون، إلا أنهما جعلا اسماً واحداً بمنزلة ما ذكرت لك.

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٢٢٤.

والدليل على أن "لا" وما عملت فيه اسم قولهم: "غضبت من لا شيء يا فتى وجئت بلا مال" كقول الشاعر[1] :

حنَّتْ قَلُوصِي حِينَ لا حِينَ مَحــنْ

جعلها اسماً واحداً.

ولا يجوز أن يكون هذا النفي إلا عاما. من ذلك قول الله عز وجل : **(لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ)**[2] ، وقال : **(لا رَيْبَ فِيهِ)**[3] . وقال : **(لا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلا إِلَيْهِ)**[4] .

فإن قدرت دخولها على شيء قد عمل فيه غيرها، لم تعمل شيئاً، وكان الكلام كما كان عليه؛ لأنك أدخلت النفي على ما كان موجباً، وذلك قولك : "أزيد في الدار أم عمرو"؟ فتقول : "لا زيد في الدار ولا عمرو" .

وكذلك تقول : "أرجل في الدار أم امرأة؟" فالجواب : "لا رجل في الدار ولا امرأة" لا تبالي معرفة كانت أم نكرة.

وعلى هذا قراءة بعضهم **(لا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ)**[5] ومن قرأ : (لا خوفَ عليهم) فعلى ما ذكرت لك.

وأما قوله : **(وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ)**[6] فلا يكون "هم" إلا رفعاً؛ لأن "لا" لا تعمل في المعارف. وسأبين لك هذا إن شاء الله .

وكذلك إن جعلتها جواباً لقولك : "رجل في الدار" أو "هل رجل في الدار" قلت : "لا رجل في الدار" .

وهذا أقل الأقاويل ، لأنها لا تخلص لمعرفة دون نكرة، ولا نكرة دون معرفة إذ كان التكرير والبناء أغلب.

---

(١) البيت لم يعرف له قائل.

(٢) سورة هود ، الآية ٤٣.

(٣) سورة البقرة ، الآية ٢، وآل عمران الآية ٩ ، ٢٥ ، وغيرها.

(٤) سورة التوبة ، الآية ١١٨.

(٥) سورة البقرة ، الآية ١١٢ .

(٦) سورة البقرة ، الآية ١١٢.

فالتكرير : "لا زيد في الدار ولا عمرو" و "لا رجل في الدار ولا امرأة" .

والبناء : "لا رجل في الدار ولا امرأة" على جواب من قال : "هل من رجل أو امرأة في الدار" ؟ فمما جاء على قوله : (لا رجل في الدار" كما قال الشاعر[١]:

وأَنْتَ امْرُؤٌ مِنَّا خُلِقْتَ لغَيْرِنَا * حَياتُك لا نَفْعٌ ومَوْتُكَ فَاجِعُ

وقوله [٢]:

مَنْ صَدَّ عَنْ نيرانها * فأنا ابن قيس لا براح

فإن كانت معرفة ، لم تكن إلا رفعاً؛ لأن "لا" لا تعمل في معرفة، ذلك قولك : "لا زيد في الدار" . إنما هو جواب : "أزيد في الدار"؟ فمن ذلك قوله [٣]:

قضَتْ وطَرّا واسْتَرْجعتْ ثُمَّ أذَنَت * رَكائبُها أنْ لا إلينا رُجُوعُها

واعلم أن "لا" إن فصلت بينها وبين النكرة ، لم يجز أن تجعلها معها اسماً واحداً؛ لأن الاسم لا يفصل بين بعضه وبعض.

فتقول : "لا في الدار أحدٌ" و "لا في بيتك رجل" . وقوله عز وجل : **(لا فِيهَا غَوْلٌ)**[٤] لا يجوز غيره؛ لأن "لا" وإن لم تجعلها اسماً واحداً مع ما بعدها، لا تعمل لضعفها إلا فيما يليها.

ألا ترى أنها نتدخل على الكلام فلا تغيره ، ولو كانت لـ"إن" وأخواتها ، لأزالت الابتداء ، ولا تعمل إلا في نكرة البتة، ولو كانت كغيرها من العوامل ، لعملت في المعرفة؛ كما تعمل في النكرة.

فإن قلت : فما قوله [من الوافر]:

أرَى الحَاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْبٍ * نكِدْنَ ولا أُمَيَّةَ في البلاد

---

(١) نسبه الزمخشري للضحاك بن هشام ، ١١٢/٢.

(٢) نسبه السيوطي لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ١٠٩/٨.

(٣) البيت لم يعرف له قائل.

(٤) سورة الصافات الآية ٤٧.

فقد عملت في "أمية" وكذلك قوله : [من الرجز] :

لا هَيْـــــثَم اللَّيْلَـــــةَ للمَطِـــــيِّ *

فليس كما قال؛ لأن الشاعر إنما أراد : لا أمثال أميَّة، ولا من يسد مســـدها، والمعنى: ولا ذا فضل . فدخلت "أمية" في هؤلاء المنكورين.

وكذلك "لا هيثم الليلة"، أي : لا مجرى ولا سائق كسوق هيثم.

ومثل ذلك قولهم في المثل : "قضية ولا أبا حسن لها" أي قضية ولا عالم بها، فدخل علي – ﷺ – فيمن يطلب لهذه المسألة.

١٨ ـ هذا باب[١]
ما ينعت من المنفي

أعلم أنك إذا نعت اسماً منفياً، فأنت في نعته بالخيار: إن شئت نؤنته ، فقلت : "لا ماء بارداً لك" ، " ولا رجل ظريفاً عندك" ، وهو أقيس الوجهين وأحسن.

وإن شئت جعلت المنفي ونعته اسماً واحداً ، فقلت : "لا رجل ظريف عندك"، "ولا ماء بارد لك" .

فأما ما لم يرد أن يجعله اسماً ، فحجته أن النعت منفصل من المنعوت مستغني عنه ، فإنما جاء به بعد أن مضى الاسم على حاله، ولم لم يأت به ، لم تحتج إليه.

وحجة من رأى أن يجعله من المنعوت اسماً واحداً أنه يقول : لما كان موضع يصلح فيه بناء الاسمين اسماً واحداً ، كان بناء اسم مع اسم أكثر من بناء اسم مع حرف وكل قد ذهب مذهباً.

إن قلت : "لا رجل ظريفاً عاقلاً" فأنت في النعت الأول بالخيار. فأما الثاني، فليس فيه إلا التنوين؛ لأنه لا يكون ثلاثة أشياء اسماً واحداً.

وكذلك المعطوف. لو قلت : "لا رجل وغلاماً عندك" لم يصلح في "الغلام" إلا التنوين من أجل واو العطف؛ لأنه لا يكون في الأسماء مثل "حضرموت" اسماً واحداً ، إذا كانت بينهما واو العطف، فعلى هذا يجري هذا الباب.

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٥٧٩.

١٩ ـ هذا باب[١]
ما كان من المندوب مضافاً إليك

ففي ذلك أقاويل :

أما من قال في النداء : "يا غلام أقبل" فإنه يقول في الندبة : "يـــا غلامـــاه"، وذلك لأن الألف " لحقت هذه الميم المكسورة ، فأبدلت من كسرتها فتحة الألـــف؛ كما أنك أبدلت من ضمة "زيد" فتحة في قولك : "يا زيداه" .

ومن رأى أن يثبت الياء ساكنة فيقول : "يا غلامي أقبل" ، فهو فيها بالخيار: إن شاء قال : "واغلامياه" فحرك لالتقاء الساكنين ، وأثبت اليـــاء لأنهـــا علامـــة، وكانت فتحتها ها هنا مستخفة ، كفتحة "الياء" في "القاضي" ونحوه للنصب.

وإن شاء حذفها لالتقاء الساكنين؛ كما تقول : "جاء غلام العاقل". ومـــن رأى أن يثبتها متحركة ، قال : "ولا غلامياه" ليس غير.

فإن أضفته إلى مضاف إليك وندبت ، قلت في قول من جعل للندبة علامة : "وا غلام غلامياه" لا يكون إلا ذلك ، وكذلك : "وانقطاع ظهرياه" لابد مـــن إثبـــات الياء كما ذكرت لك في النداء؛ لأنه الموضع الذي ثبت في التنوين في "زيد" .

وإنما كان موضع يثبت في التنوين، لم يكن إلا إثباتها.

ولو لم ير أن يجعل للندبة علامة قال : "يا غلام غلامي" ، "ويا غلامي" وإن شاء قال : "يا غلام" وهو الوجه؛ لأنه لم يجعل للندبة علامة جعلها بمنزلة النـــداء الصحيح.

وهذا البيت ينشد على وجهين قال الشاعر[٢] :

بكـــاءَ ثَكْلَـــى فقـــدتْ حَمِيمـــاً * فهـــي تَرَثَّـــى بـــأبي وابنيمـــا

---

(١) الكتاب المقتضب ٥١٣/٤.

(٢) البيت لرؤبة بن العجاج في ديوانه ص ١٨٥.

٢٠ ـ هذا باب[١]
النُّدْبة

وهو يجري في الكلام على ضربين:

أما من أراد أن يفصلها من النداء، وألحق في آخرها ألفاً ، وألحق الألف في الوقف هاء لخفاء الألف ، فتبينها بالهاء ، كما تبين بها الحركة، فإن وصل ، حذفها.

والوجه الآخر : أن تجري مجرى النداء البتة ، وعلامته "يا" و "واو" ولا يجوز أن تحذف منها العلامة؛ لأن الندبة لإظهار التفجع ومد الصوت.

واعلم أنك لا تندب نكرة ولا مبهماً ولا نعتاً ، لا تقول : "يا هذه" ، ولا طـ يا رجلاه" إذا جعلت "رجلاً" نكرة ، ولا "يا زيد الطريفاه"؛ لأن الندبة عذر للتفجع، وبها يخبر المتكلم أنه قد ناله أمر عظيم، ووقع في خطب جسيم.

ألا ترى أنك لا تقول : "وا من لا يعنيني أمره" ولا : "وا من لا أعرفه" وذلك قولك : "وا زيداه" فإن اتبعته النعت، قلت : "وا زيد الظريف" ، سقطت الهاء؛ لأنك قد اتبعته كلاماً.

وأنت في "الظريف" مخبر : إن شئت، رفعت ، وإن شئت ، نصبت؛ لأنه نعت للمنادى.

وتقول : "و غلام زيداه" ، و "وا عبداللهاه"؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً ، وسقط التنوين من "زيد"؛ لأن ألف الندبة زيادة في الاسم ، والتنوين زيادة، فعاقبت التنوين.

فأما من أجرى المندوب مجرى للمنادى، فإنه يقول : "وا غلام زيد"؛ لأنه إذا لم يكن أحدهما ، كان الآخر ، وكذلك كل متعاقبين.

وتقول : "وا زيداه وا عمراه" . تلحق "الهاء" بعد الذي تقف عليه لما ذكرت لك.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥١٢/٤.

٢١ ـ هذا باب[١]
تبيين الحال في العوامل التي في معنى

الأفعال، وليست بأفعال، وما يمتنع من أن تجرى معه الحال

تقول : "هذا لك كافياً" فتنصب الحال، لما في الكلام من معنى الفعل لأن معنى "لك" معنى : تملكه.

فإن أردت أن تلغي "لك" ، قلت : "هذا لك كافٍ يا فتى" ، تريد : هذا كافٍ لك، فتجعل "كافياً" خبر الابتداء ، وتجعل "لك" ظرفاً للكفاية.

والآية تقرأ على وجهين **(قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ)**[٢] و "خالصة" على ما ذكرنا.

وتقول : "هذا عبدالله قائماً" فتنصب "قائماً" ، لأن قولك : "ها" للتنبيه ، فالمعنى : انتبه له قائماً ، وقال الله عز وجل : **(هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً)**[٣] ، و **(وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا)**[٤] .

فإن قلت : "هذا زيدٌ قائمٌ" ، صل من أربعة أوجه:

منها أنك لما قلت : "هذا زيدٌ" استغنى الكلام بالابتداء وخبره ، فجعلت قولك: "قائمٌ" خبر ابتداء محذوف. كأنك قلت : "هو قائم" أو "هذا قائمٌ" . فهذا وجه.

ويجوز أن تجعل "زيداً" بدلاً من "هذا" أو تبييناً له ، فيصير المعنى : زيدٌ قائم.

ويجوز أن تجعل "زيداً" و "قائماً" كليهما الخبر، فتخبر بأنه قد جمع ذا وذا، كما تقول : "هذا حلوٌ حامضٌ" تخبر أنه قد جمع الطعمين، ولا تريد أن تنقض الحلاوة بالحموضة.

فهذا أربعة أوجه في الرفع.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٣٦/٤.

(٢) سورة الأعراف ، الآية ٣٢ .

(٣) سورة هود ، الآية ٦٤ .

(٤) سورة هود ، الآية ٧٢ .

تقول : "زيد في الدار قائماً" . إذا جعلت "في الدار" الخبر فمعناه : استقرّ.

فإن قلت : "زيدٌ أبوك قائمٌ" فلا معنى لنصب "قائم" إذا أردت بـ "أبيك" النسب، لأنه ليس ها هنا فعل، ولا معنى فعل، فلست تخبر أنه "أبوك" في حال دون حال.

فإن أردت معنى التبني ، جاز النصب ، فقلت : "زيد أبوك قائماً" أي : يتبناك في هذه الحال، ولا تبال بأيهما كان القيام.

والمسألة الأولى تقول فيها : "زيدٌ أبوك قائمٌ" تجعل "الأب" نعتاً لـ "زيد" أو بدلاً منه.

وكذلك "أخوك" إذا أردت النسب كان لـ "الأب" .

وإن أردت الصداقة ، دخل معنى الفعل، وصلح النصب.

وإن جعلت "الأخ" نعتاً ، أو بدلاً ، كان الرفع في "قائم" لا غير. فعلى هذا وما أشبهه تصلح الحال وتمتنع.

٢٢ ـ هذا باب[١]
ما كانت الحال فيه مؤكدة

لما قبلها ، وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل

تقول : "زيد أبوك حقاً" ، و "هو زيد معروفاً" ، و "أنا عبدالله أمراً واضحاً". وذاك لأن هذه الحالات إنما تؤكد ما قبلها؛لأنك إذا قلت : "هو زيد" ، وأنا عبدالله" ، فإنما تخبر بخبرين ، فإذا قلت : "معروفاً" ، أو "بيناً" ، فإنما المعنى أنى قد بينت لك هذا وأوضحته ، وفيه الإخبار لأنه عليه يدل.

ولو قلت : "أنا عبدالله منطلقاً" ، لم يجز؛ لأن المنطلق لا يؤكدني.

ألا ترى أنك لو قلت : "أنا عبدالله منطلقاً" ، لكان المعنى فاسداً؛ لأن هذا الاسم لا يكون في الحال الانطلاق ويفارقني في غيره، ولكن يجوز أن تقول : "أنا عبدالله" مصغراً نفسك لربك ، ثم تقول : "آكلا كما يأكل العبيد" ، و "شارباً كما يشرب العبيد" ؛ لأن هذا يؤكد ما صدرت به.

وكذلك لو قلت مفتخراً : أو موعداً : "أنا عبدالله شجاعاً بطلاً" و "هو زيد كريماً حليماً" ، أي : فأعرفه بما كنت تعرفه به ، كان جيداً .

وهذا باب إنما يصلحه ويفسده معناه ، فكل ما صلح به المعنى، فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فمردود.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٣٨/٤.

٢٣ ـ هذا باب[١]
إعراب ما يعرف من الأفعال

وذكر عواملها ، والإخبار عما بني منها

أعلم أن الأفعال أدوات للأسماء ، تعمل فيها؛ كما تعمل فيها الحروف الناصبة والجارة ، وإن كانت الأفعال أقوى من ذلك.

وكان حدها ألا يعرب شيء منها؛ لأن الإعراب لا يكون إلا بعامل. فإذا جعلت لها عوامل تعمل فيها ، لزمك أن تجعل لعواملها عوامل، وكذلك لعوامل عواملها إلى ما لا نهاية.

فهذا كان حدها في الأصل.

والأفعال ثلاثة أضرب : فضرب منها يعرب لعلة سأذكرها لك أوجبت له الإعراب.

وضربان لا يعربان ، بل يجريان على ما يجب في الفعل قبل أن تلحق النوع الثالث العلة التي أوجبت له الإعراب.

فأما ما كان ماضياً من الفعل، فنحو : "ضرب يا فتى" و "ذهب" ، و "انطلق"، و "حمد" ، و "مكث" ، وما كان معناه "فعل" من غير هذه الأبنية ، فهذا النوع مبني على الفتح.

والضرب الثاني : وهو المعرب، ما لحقته في أوله زائدة من الزوائد الأربع : "الهمزة" ، و "الياء" ، و "النون" ، و "التاء" . وذلك قولك : "أفعل أنا" ، و "تفعل أنت أو هي" ، و "نفعل نحن" ، و "يفعل هو" .

وإنما أعربت هذه الأفعال بعد أن كان حدها على ما وصفت لك، لمضارعتها الأسماء. ومعنى المضارعة : أنها تقع في مواقعها ، وتؤدي معانيها ، فمن ذلك قولك : "زيد يضرب" . فيجوز أن تريد أنه يضرب فيما يستقبل. ولم يقع منه ضرب في حال خبرك؛ كما تقول : "زيد ضارب الساعة" ، و "ضارب غداً" قال

---

(١) الكتاب المقتضب ٣٧٤/٤.

الله عز وجل : **(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ)**[1] أي : حاكم ، فدخلتها اللام على معنى دخولها في الاسم .

والأسماء تكون معرفة ونكرة . وهذه الأفعال المعربة تقع لا يعرف وقتها ما كان منه في الحال، وما يكون منه لما يستقبل.

فإن أدخلت على الأسماء الألف واللام ، صارت معرفة.

وإن أدخلت على هذه الأفعال "السين" أو "سوف" صارت لما يستقبل، وخرجت من معنى الحال، وذلك قولك : "سأصطرب" ، و "سوف أضرب" ، فلما وقعت موقع الأسماء في المعنى، ودخلت عليها الزوائد للفصل؛ كما دخلت الزوائد على الأسماء، أعربتها كما تعرب الأسماء.

وغيرها من الأفعال لا علة مما يوجب له الإعراب.

والنوع الثالث من الأفعال : ما كان يقع من الأمر للشاهد المخاطب؛ نحو : "أضرب" ، و "أذهب" ، و"انطلق" . فهذا مبني على الوقف.

وكذلك كل فعل كان في معنى "أفعل" من غير هذه الأبنية.

فإن قلت : "ما بالك بنيت هذا على الوقف، وبنيت ما كان معناه "فعل" على الفتح، هلا حركت ذاك وأسكنت ذاك؟

فالفصل بينهما ك "أنك إذا قلت : "ضرب" ، وما أشبهها ، فقد تصف بها الأسماء؛ كما تصف بالمضارعة ، نحو قولك : "مررت برجل ضربنا" .

وتقع في موقع المضارعة في الجزاء ، نحو قولك : "من أتاني أتيته" ، و"إن أعطيتني أكرمتك". فقد وقع في موقع : "من يأتين آته" ، و "إن عطني أكرمك" .

فلما ضارعت المضارعة ، بنيت على الحركة، وجعلت لها مزية على ما لم يقع هذا الموقع.

ألا ترى أن كل ما كان معناه "أفعل" ، لم يوصف به ، ولم يقع في موقع المضارعة ، فلما لم يجاوز ، لم يزد على السكون. وسنبين ما يبنى على الحركة

---

(١) سورة النحل الآية ١٢٤.

لتصرفه، وما يلزمه السكون لامتناعه من التصرف في موضع المبنيات إن شـــاء الله.

فإعراب المضارع الرفع، والنصب، والجزم:

فالرفع بضمة حرف الإعراب، والنصب بفتحته ، والجزم بحـــذف الحركـــة منه.

وذلك قولك في الرفع ك "هو يذهب ما يفتى" وفي النصب ، "لـــن يـــذهب" ، وفي الجزم : "لم يذهب".

فإذا ثنيت الفاعل في الفعل المضارع، ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع، ولم تكـــن هذه الألف كالألف في تثنية الاسم لأنها علامة للإضمار والتثنية ، والنون علامـــة الرفع.

فإذا أردت جزمه ، حذفت هذه النون، والنصب داخل هنا على الجزم؛ كمـــا دخل في تثنية الاسم على الجر؛ لأن الجزم في الفعل نظير الجر في الاسم.

وكانت النون مكسورة كحالها في الاسم ، والعلة واحدة فيهما.

وذلك قولك : "هما يضربان" ، وفي الجزم : "لم يضربا" ، والنصـــب : "لـــن يضربا" .

فإن جمعت الاسم في الفعل، ألحقته واواً ونوناً في الرفع، وكان الواو علامة الإضمار والجمع، كالألف في التثنية.

وكانت النون مفتوحة كحالها في الاسم.

فإن أردت جزمه ، حذفت النون ، وكان النصب كالجزم، كما كان النصـــب كالجر في جمع الأسماء.

وذلك قولك في الرفع : "هم يضربون" وفي الجزم : "لـــم يضـــربوا" وفـــي النصب " لن يضربوا" .

وكذلك المؤنث الواحدة في المخاطبة . تقول : "أنت تضربين" ، أثبت النـــون في الرفع، وحذفتها في الجزم والنصب؛ كما وصفت لـــك مـــن اجتماعهمـــا فـــي المعنى.

وفتحت النون لأنها بمنزلة الأسماء المجموعة في النصب والجـر، نحـو : "مسلمين" والعلة واحدة.

فإن جمعت المؤنث ، ألحقت لعلامة الجزم نوناً ، فقلت : "أنتن تفعلن" و "هن يفعلن" ، فتحت هذه "النون"؛ لأنها نون جمع ، لم حذفها في الجزم والنصب؛ لأنـه العامة إضمار وجمع.

ألا ترى أنك لو قلت : "يفعل" في الجزم ، لزالت علامـة الجمـع، وصـار كالواحد المذكر.

ولو قلت في التثنية ، أو جمع المذكر : "لم يقوموا" و "لم يقوما" ، لعلـم بـ "الألف" وبـ "الواو" المعنى ، ولم تحتج إلى "النون" .

فهذه الأفعال مرفوعة لمضارعتها الأسماء، ووقوعها مواقعها ، ولها عوامل تعمل فيها ؛ كما كان ذلك للأسماء .

فمن عواملها التي تنصبها "أن" و "لن" ، و "كي" واللام المكسورة، و "حتى"، و "إن" ، و "إذن" ، وما كان من الجواب بالفاء والواو ، فإنه يذكر في موضـعه ، وكذلك : "إذن" ، و "حتى" .

فأما "أن" ، و "لن" و "كي" ، و "إذن" ، فيعملن فيها.

وأما سائر ما ذكرنا لك ، فإنما ينتصب ما بعدها من الأفعـال بإضـمار "أن" وسنفسر ما وقع فيه الضمير بتمثيله وحججه في موضعه إن شاء الله.

وأما ما يجزمها فـ "لم" ، و "لما" و "لام الأمر، ، نحو " ليقم زيد" و "لا" في النفي، نحو "لا يقم زيد" ، وحروف المجازاة ، وما صار معناه إليها من جـواب الأمر، والنهي، والاستفهام ، ونحو ذلك .

فهذا ما يجزمها وينصبها .

تقول : "أردت أن تقوم يا فتى" ، و "أن تقوما" ، "وأن تقوموا" ، و "أن تقومي يا امرأة" و "لن تضربا" ، و "جئتك كي تضرب زيداً" .

وفي الجزم : "لم يقم" ، و "لم يقوما" ، و "لم تقومي يا امرأة" ، و "ليقم عبدالله ، و "لا يقعد زيد" . إذ أردت الأمر والنهي.

٢٤ ـ هذا باب [١]
الفعل المتعدي إلى مفعول

واسم الفاعل والمفعول فيه لشيءٍ وواحد

وذلك الفعل : "كان" و "صار" ، و "أصبح" ، و "أمسى" ، و "ظل" ، و "بات" ، و "أضحى" ، و "ما دام" ، و "ما زال" ، و "ليس" ، وما كان في معناهن.

وهذه أفعال صحيحة كـ "ضرب" ، ولكنا أفردنا لها باباً ، إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد.

وذلك أنك إذا قلت : "كان عبدالله أخاك" فـ "الأخ" هو "عبدالله" في المعنى.

وإنما مجاز هذه الأفعال، ومجاز الأفعال التي تقع للعلم والشك، وباب "إن" مجاز الابتداء والخبر.

وذلك أنك تقول : "ظننت زيداً أخاك" ، فإنما أدخلت "ظن" على قولك : "زيدٌ أخوك" ، وكذلك : "علمت" و "حسبت" وجميع هذا الباب.

وكذلك قولك : "إن زيداً منطلق" و "لكن عبدالله أخوك" .

و "كان" بهذه المنزلة ، إنما دخلت على قولك : "زيد منطلق" ؛ لتوجب أن هذا فيما مضى ، والأصل الابتداء والخبر، ثم تلحقها معان بهذه الحروف.

و "كان" فعل متصرف يتقدم مفعوله ويتأخر ويكون معرفة ونكرة، أي ذلك فعلت صلح. وذلك قولك : "كان زيد أخاك" و "كان أخاك زيد" و "أخاك كان زيدٌ" وكذلك جميع بابها في المعرفة والنكرة.

وتقول : "كان القائم في الدار عبدالله" ، و "كان الذي ضرب أخاه أخاك" ، وكذلك : "ليس منطلقاً زيدٌ" .

فإن قال قائل : أما "كان" ، فقد علم أنها فعل بقولك : "كان" ، و "يكون" و "هو كائن" ، وكذلك " "أصبح" ، و "أمسى" ، و "ليس" لا يوجد فيها هذا التصرف، فمن أين قلتم إنها فعل؟

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٥٧٨.

قيل له : ليس كل فعل متصرفاً ، وإنما علينا أن نوجدك أنها فعل بالدليل الذي لا يوجد مثله إلا في الأفعال، ثم نوجدك العلة التي منعتها من التصرف.

أما الدليل على أنها فعل ، فوقوع الضمير الذي لا يكون إلا في الأفعال فيها، نحو : "لست منطلقاً" و "لست" ، و "لستما" ، و "لستم" ، و "لستن" ، و "ليست أمة الله ذاهبة"

وأما امتناعها عن التصرف، فإنك إذا قلت : "ضرب" ، و "كان" دللت على ما مضى ، فإذا قلت : "يضرب" و "يكون" ، دللت على ما هو فيه ، وما لم يقع.

وأنت إذا قلت : "ليس زيداً قائماً غداً ، أو الآن" ، أردت ذلك المعنى الذي في "يكون" . فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها، ولذلك لم يبن بناء الأفعال من بنات الياء مثل : "باع" وسنذكر علتها مع أخواتها في الفعل الذي لا ينصرف نحو : "نعم" ، و "بئس" ، في باب التصريف.

وإنما هذا موضع جمل ، ثم نذكر بعده المسائل .

أعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة ، فالذي يجعل اسم "كان" المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك.

ألا ترى أنك لو قلت : "كان رجل قائماً" وكان إنساناً ظريفاً ، لم ينفد بهذا معنى، لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان ، وأنه مما يكون ، وإنما وضع الخبر للفائدة.

فإذا قلت : "كان عبدالله" ، فقد ألقيت إلى السامع اسماً يعرفه، فهو يتوقع ما تخبره عنه.

وكذلك لو قربت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف، لجاز أن تخبر عنها، ووكان فيها حينئذ فائدة؛ نحو قولك : "كان رجل من بني فلان فارساً" ، وكان رجل من أهل البصرة شجاعاً. وذلك لأن هذا يجوز ألا يكون، أو يكون فلا يعلم. فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف هو الذي له هذا الموضع.

تقول : "كان منطلقاً عبدالله" ، و "كان منطلقاً اليوم عبدالله" ، و "كان أخاك صاحبنا" و "زيد كان قائماً غلامه" .

وكذلك أخوات "كان" ، فمن ذلك قول الله عز وجل : **(وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ)**[١]، وقال : **(أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا)**[٢] ، لأن قوله : **(أَنْ أَوْحَيْنَا)** إنما هو وحياً .

فإن كان الاسم والخبر معرفتين ، فأنت فيها بالخيار، تقول : "كان أخوك المنطق" ، و "كان أخاك المنطلق" .

وتقول : "من كان أخاك"؟ إذا كانت "من" مرفوعة ، و "من كان أخوك"؟ إذا كانت "من" منصوبة.

وكذلك : "من ضرب أخاك"؟ و "من ضرب أخوك"؟

والآيات كلها تقرأ على هذا : **(فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلا أَنْ قَالُوا)**[٣] و **(مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلا أَنْ قَالُوا)**[٤] كأنه قولهم : وإن شئت رفعت الأول.

وهذا البيت ينشد على وجهين قال الشاعر[٥] :

فقَدْ شَهِدَتْ قَيْسٌ فَما كانَ نَصْرُهَا * قُتَيْبَةَ إلاَّ عَضُّها بالأباهِمِ

فإن قلت : "فقد تقول في النفي : "ما كان أحد مثلك" ، وما "كان أحد مجترئاً عليك" فقد خبرت عن النكرة.

فإنما جاز ذلك لأن "أحداً" في موضع "الناس" ، فإنما أردت أن تعلمه أنه ليس في الناس واحد فما فوقه يجترئ عليه. فقد صار فيه معنىً بما دخله من هذا العموم.

ومن ذلك قول الله عز وجل : **(وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ)**[٦] فلم يكن الخبر إلا نكرة كما وصفت لك.

---

(١) سورة الروم ، الآية ٤٧ .

(٢) سورة يونس ، الآية ٢ .

(٣) سورة النمل ، الآية ٥٦ ، والعنكبوت ، ٢٤ ، ٢٩ .

(٤) سورة الجاثية ، الآية ٢٥ .

(٥) البيت للفرزدق في ديوانه ٣٣١/٢.

(٦) سورة الإخلاص الآية ٣

وقال الشاعر[١]:

لَتَقَـــــرُبِنَّ قَرَبـــــاً جُلْـــــذيّاً * مـــا دامَ فِـــيهنّ فَصِـــيلٌ حَيَـــا

فقد أفادك معنى بقوله : "فيهن" . ولو حذف "فيهن" لكان ها هنا معنى آخـــر وهو معنى "الأبد" قولك : "لا أكلمك ما طار طائر".

وأعلم أن الشعراء يضطرون ، فيجعلون الاسم نكرة ، والخبر معرفة.

وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحـــد، فمن ذلك قول الشاعر[٢] :

كـــأَنَّ سُـــلافَةَ مِـــنْ بَيْـــتِ راسٍ * يَكُـــونُ مِزَاجَهـــا عَسَـــلٌ ومـــاءُ

وكان المازني يروى : "يكون مزاجها عسلاً وماءُ" يريد : وفيه ماء.

قال الشاعر[٣]:

أَسكْرَانُ كانَ ابْنَ المَراغَةَ إذْ هَجَا * تَمِيما بجَـوْفِ الشـــامِ أمْ مُتســـاكِرُ

وقال الشاعر[٤] :

قفِي قَبْـلَ التَّفَـرُّق يـا ضُـباعَا * ولا يَـكُ مَوْقِـفٌ مِنْـكِ الوَداعـــا

وقال الشاعر[٥] :

فإنَّـــكَ لا تُبـــالي بَعْـــدَ حَـــولٍ * أظبْـــيٌ كـــانَ أمَّـــكَ أمْ حِمـــارُ

ولـــ "كان" موضع آخر لا يحتاج فيه إلى خبر ، وذلك قولك : "أنا أعرفه مذ كان زيد" ، أي : مذ خلق ، ونقول : "قد كان الأمر" ، أي : وقع.

فمن ذلك قول الله عز وجل : **(إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ)**[٦] فمن رفع .

---

(١) الرجز لابن ميادة في ديوانه ص ٢٣٧.

(٢) البيت لحسان بن ثابت في ديوانه ص ٧١.

(٣) نسبه ابن منظور للفرزدق في لسان العرب ٣٧٣/٤.

(٤) البيت للقطامي في ديوانه ص ٣١؟

(٥) البيت لخراش بن زهير في خزانة الأدب ٢٨٩/٩.

(٦) سورة النساء الآية ٢٩.

قال الشاعر [1] :

فِدى لبنى ذهْلِ بْنِ شَيبان نــاقَتي * إذَا كان يَــوْمٌ ذُو كَوَاكِــبَ أشْــهَبُ

ومرة تكون بمنزلة "استيقظ" ، و "نام" فإنما هي أفعال.

وقد يكون لفظ الفعل واحداً وله معنيان أو ثلاثة معانٍ ، فمن ذلك : "وجــدت عليه" ، من "الموجدة" ، "وجدت" تريد : "وجدت الضالة" ، ويكون من "وجدت" في معنى "علمت" . وذلك قولك : "وجدت زيداً كريماً" .

وكذلك : "رأيت" : تكون من "رؤية العين" ، وتكون من "العلم" ، كقوله عــز وجل : (أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ)[2] .

وقال الشاعر [3]:

رَأَيْــتُ الله أَكْبَــرَ كُــلِّ شَــيءٍ * مُحافَظَــــة وأَكْثَــــرُهمْ جُنُــــودا

وهذا التصرف في الأفعال أكثر من أن يحصى، ولكن يؤتى منه ببعض مــا يستدل به على سائره إن شاء الله.

---

(١) الكتاب المقتضب ٥٣٨/٤.

(٢) نسبه ابن منظور لمقاس العائذ في لسان العرب ٣٦٦/١٣.

(٣) نسبه الأشموني لخراش بن زهير في شرح الألفية ١٥٥/١.

٢٥ ـ هذا باب[١]
من مسائل باب للّهكانللّه وباب للّه إنّللّه
في الجمع والتفرقة

تقول : "إن القائم أبوه منطلقةٌ جاريته" نصبت "القائم" بـــ "إنَّ ورفعـــت "الأب" بفعله وهو القياس ، ورفعت "منطلقة" لأنها خبـــر "أن" ورفعـــت "الجاريـــة" بـــــ "الانطلاق" ويجوز أن تكون "الجارية" مرفوعة بالابتداء ، وخبرها "منطلقة" فيكون التقدير : إن القائم أبوه جاريته منطلقة، إلا أنك قدمت وأخرت.

فإن جعلت هذه المسألة في باب "كان"، قلت على القول الأول : "كان القـــائم أبوه منطلقة جاريته" .

وعلى القول الثاني : "منطلقة جاريته" ؛ لأنك تريد : كان القائم أبوه جاريتـــه منطلقة.

وتقول : "إن القائم وأخوه قاعد" . فترفع "الأخ" بعطفك إياه على المضمر في "قائم" فهذا جائز. والوجه – إذا أردت أن تعطفه على مضمر مرفوع : – أن تؤكد ذلك المضمر فتقول : "إن القائم هو وأخوه قاعد" وإنما قلت : "قاعد" لأن "الأخ" لم يدخل في "إن" وإنما دخل في صلة "قائم" ، فصار بمنزلة قولك : "إن الذي قام مع أخيه قاعدٌ" .

ونظير هذا قولك : "إن المتروك هـــو وأخـــوه مريضـــين صـــحيح" ، و"إن المختصم هو زيد جالس" .

ولو أردت أن تدخل في "إن" : "الأخ" ، لقلت : "إن المتروك مريضاً وأخـــاه صحيحان" ، و "أن المخاصم عمراً وأخاه قائمان" .

فعلى هذا تلخيص هذه المسائل ، وإنما حالها في "كان" و "إن" في الاحتجـــاج والاستغناء حال الابتداء.

ونقول : "إن زيداً كان منطلقاً" نصبت "زيداً" بـــ "أن" وجعلت ضـــميره فـــي "كان" و "كان" وما عملت فيه في موضع خبر "أن" .

---

(١) الكتاب المقتضب ٣٩٨/٤.

وإن شئت رفعت "منطلقاً" . فيكون رفعه على وجهين:

أحدهما : أن تجعل "أن" زائدة مؤكدة للكلام؛ نحو قول العرب : "ولدت فاطمة بنة الخرشب الكملة من بني عبس، لم يوجد كان مثلهم" ، على إلغاء "كان" ومثله قول الشاعر[1] :

فكيف إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ * وجِيْرانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ

والقوافي مجرورة . وتأويل هذا سقط "كان" على "وجيران لن كرام" في قول النحويين أجمعين.

وهو عندي على خلاف ما قالوا من إلغاء "كان" . وذلك أن خبر "كان" : "لنا"، فتقديره : وجيران كرام كانوا لنا .

وقوله : **(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)**[2] إنما معنى "كان" هاهنا التوكيد.

فكان التقدير – والله أعلم – : كيف نكلم من هو في المهد صبياً ، ونصب "صبياً" على الحال. ولولا ذلك لم يكن عيسى بائناً من الناس، ولا دل الكلام على أنه تكلم في المهد؛ لأنك تقول للرجل : "كان فلانٌ في المهد صبياً" فهذا ما لا ينفك منه أحد أنه قد كان كذا ثم انتقل ، وإنما المعنى : كيف نكلمه وهو الساعة كذا.

والوجه الآخر في جواز الرفع في قولك : "إن زيداً كان منطلق" على أن تضمر المفعول في "كان" ، وهو قبيح ، كأنك قلت : "إن زيداً كأنه منطلق" وقبحه من وجهين:

أحدهما : حذف هذه "الهاء" كقولك : "إن زيداً ضرب عمروٌ" وليس هذا من مواضع حذفها ، وسنذكر ما حذفها فيه أحسن من إثباتها ، وما يجوز من الحذف وليس بالوجه ، في موضعه ، إن شاء الله.

---

(١) البيت للفرزدق في ديوانه ٢/٢٩٠.

(٢) سورة مريم ، الآية ٢٩ .

وقبحها من الجهة الأخرى : أنك تجعل "منطلقاً" هو الاسم وهو نكرة، وتجعل الخبر الضمير وهو معرفة، فلو كان : "أن زيداً كان أخوك" كان أسهل، وهو مع ذلك قبيح لحذف "الهاء" .

فأما قولهم : "كأنني أخوك" ، و "كنت زيداً" فمحال أن أردت به الانتقال، وأنت تعني أخاه في النسب. ولكن لو قلت : "كنت أخاك" أي : صديقك ، و "أنا اليوم عدوك" ، و "كنت زيد وأنا الساعة عمروٌ" أي : غيرت اسمي – كان جائزاً.

وجائز أن نقول : "كنت أخاك" وإن كان أخاه الساعة ، تريد أن تعلمه ما كان، ولا تخبر عن وقته الذي هو فيه لعلم المخاطب ذاك، ولأن للقائل – إذا كانت الأخبار حقاً ، أن يخبر عنها بما أراد ، ويترك غيره. فمن ذلك قول الله **(وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا)**[1] ، **(وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا)**[2] فقول النحويين والمفسرين في هذا واحد، إن معناه – والله أعلم – أنه خبرنا بمثل ما يعرف من فضله ، وطوله ، ورحمته ، وغفرانه ، وأنه علام الغيوب قبل أن نكون ، فعلمنا ذلك ، ودلنا عليه بهذا وغيره.

ومثل ذلك قوله : "**(وَالأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ)**[3] ونحن نعلم أن الأمر أبدً لله.

وتقول : "كان القائم القاعد أبواه إليه منطلقة جاريته"

رفعت "القائم" بـ "كان" ، ورفعت "القاعد" بـ "القائم" ، ورفعت "أبويه" بـ "القاعد"، ولولا قولك : "إليه" لم تجز المسألة؛ وذلك أن تقديرها : كان الذي قام الرجل الذي قعد إليه أبواه. فلابد من ضميرين يرجع أحدهما إلى ألألف واللام في "قاعدة" والآخر إلى الألف واللام في "القائم" .

وتقول : "إن الراغب فيه أبواه كان زيداً كان الراغب فيه أبواه ضاربه" .

ولو قلت : "كان عبدالله زيد يضربه"؛ جعلت أيهما شئت فاعلاً.

---

(١) سورة النساء ، الآية ٩٦ ، والفرقان ، الآية ٧٠ ، والأحزاب الآية ٥٠ .

(٢) سورة النساء ، الآية ١٤٨ .

(٣) سورة الانفطار ، الآية ١٩ .

ولو قلت : "كان عبدالله زيد ضاربه"، فجعلت الضارب "زيداً" كان جيداً. فإن جعلت الضارب "عبدالله" ، قلت : "ضاربه هو" ؛ لأن "ضارباً" اسم ، فإذا جرى صفة أو حالاً أو خبر لغير من هو له ، فلابد من إظهار الفاعل والخبر فيه.

والفعل يحتمل أن يجري على غير من هو له ؛ لما يدخله من الضمير المبين عمن هو له.

ألا ترى أنك تقول : "زيد تكرمه"، فيكون جيداً، ولو قلت : "زيد مكرمه" ، فتضعه في موضع "تكرمه" ، لم يجز حتى تقول : "أنت" وكذلك : "عبدالله زائره أنا" وتفسير هذا وإجراء المسائل مستقصي في باب الابتداء إن شاء الله.

وتقول : "إن أفضلهم الضارب أخاه كان زيداً" .

ينصب "الضارب" ، ففي هذا وجوه:

إن شئت أجريتها على هذا اللفظ ، فجعلت "الضارب" نصباً صفة، وجعلت "كان" وما عملت فيه الخبر.

وإن شئت ، رفعت "الضارب" ، فجعلته خبراً ، وجعلت "زيداً" بدلاً من فرفعته وجعلت "كان" زائدة على ما كنت شرحت لك.

وإن شت ، رفعت "زيداً" على هذه الشريطة ، وجعلته هو الضارب لـ "الأخ" وكأنك قلت : "إن أفضلهم الذي ضرب أخاه زيدٌ" .

وإن شئت رفعت "الأخ" ، ونصبت "زيداً" وترفع "الضارب" .

ولو قلت : "إن أفضلهم الضارب أخاه كان زيداً". ترفع "الضارب" على أن تجعل "كان" صفة لـ "الأخ"؛ لم تجز؛ لأن "الأخ" معرفة، والأفعال مع فاعليها جمل، وإنما تكون الجمل صفات للنكرة، وحالات للمعرفة؛ لأن "مررت برجل يضرب زيداً" كما تقول : "مررت برجل ضارب زيداً" .

وتقول : "مررت بعبد الله يبني داره" ، فيصير "يبني" في موضع نصب لأنه حال؛ كما تقول : "مررت بعبدالله بانياً داره" .

ولكن لو قلت في هذه المسألة : "إن أفضلهم الضارب أخاً له" كان جيداً أن تصفه بـ "كان" ، إذا جعلته نكرة.

فإن قلت : "فأجر "كان" بعد المعرفة، وأجعلها حالاً لها فإن ذلك قبيح، وهو على فتحه جائز في قول الأخفش ، وإنما قبحه أن الحال لما أنت فيه، و "فعل" لما مضى، فلا يقع في معنى الحال.

ألا ترى أنك إذا قلت : "مررت برجل يأكل" ، قلت على هذا : "مررت بزيد يأكل" ، فكان معناه : "مررت بزيد آكلاً" .

وإذا قلت : "أكل" ، فليس يجوز أن نخبر بها عن الحال؛ كما تقول : "هو يأكل" ، أي هو في حال أكل. فلما لم يجز أن يقع وهو على معناه في موضع الحال، امتنع في هذا الموضع.

وقد أجاز قوم أن يضعوا "فعل" في موضعها ، كما تقول : "إن ضربتني ضربتك" ، والمعنى : إن تضربني أضربك.

وهذا التشبيه بعيد؛ لأن الحروف إذا دخلت حدثت معها معانٍ تزيل الأفعال عن مواضعها.

ألا ترى أنك تقول : "زيد يضرب غداً" فإذ أدخلت "لم" قلت : "لم يضرب أمس" فبدخول "لم" صارت "يضرب" في معنى الماضي. وتأولوا هذه الآية في القرآن على هذا القول ، وهي قوله : "**(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)**[1] .

وليس الأمر عندنا كما قالوا : ولكن مخرجها – والله أعلم إذا قرئت كذا– الدعاء؛ كما تقول : "لعنوا قطعت أيديهم" وهو من الله إيجاب عليهم.

فأما القراءة الصحيحة فإنما هي : **(أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَةً صُدُورُهُمْ)** [2] .

---

(١) سورة النساء ، الآية ٩٠ .

(٢) ما ذهب إليه المبرد مستهجن ، إي يؤدي إلى اعتبار قراءة "حصرت" بالتاء الممدودة ، غير صحيحة، وهي قراءة اتفق عليها القراء السبعة ، ولم يقرأ بها إلا عاصم ، والحسن ، وقتادة ، ويعقوب، والمهدوي ، وحفص. انظر : إتحاف الفضلاء ص ١٩٣ ؛ والإعراب للنحاس ٤٤٣/١ ؛ والإملاء للعكبري ١١٠/١؛ والبحر المحيط ٣١٧/٣؛ وتفسير الطبري ٢٢/٩ ؛ وتفسير القرطبي ٣٠٩/٥ ، والكشاف للزمخشري ٢٨٨/١ ، والمعاني للأخفش ٢٤٤/١ ؛ والمعاني للفراء ٢٨٢/١ ؛ والنشر في القراءات العشر ٢٥١/١ .

ومثل هذا من الجمل قولك : "مررت برجل أبوه منطلق" ، ولو وضعت في موضع "رجل" معرفة، لكانت الجملة في موضع حال. فعلى هذا تجري الجمل.

وإذا كان في الثانية ما يرجع إلى الأول، جاز ألا تعلقه به بحرف العطف، وإن علقته به فجيد.

وإذا كان الثاني لا شيء فيه يرجع إلى الأول فلابد من حرف العطف، وذلك قولك : "مررت برجل زيد خير منه" ، و "جاءني عبدالله أبوه يكلمه" .

وإن شئت ، قلت : "وزيد خير منه" ، و "أبوه يكلمه" بالواو، وهي حرف عطف. فأما إذا قلت : "مررت بزيد عمرو في الدار" ، فهو محال إلا على قطع خبر واستئناف آخر. فإن جعلته كلاماً واحداً ، قلت : "مررت بزيد وعمرو في الدار" .

وهذه "الواو" التي يسميها النحويون : "واو الابتداء" ومعناها "إذ" . ومثل ذلك قوله : **(يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ)**[1] والمعنى – والله أعلم – : إذ طائفة في هذه الحال ، وكذلك قول المفسرين .

---

(١) سورة آل عمران ، الآية ١٥٤ .

٢٦ ـ هذا باب[١]
المسند والمسند إليه
وهما لا يستغنى كل واحد من صاحبه

فمن ذلك " قام زيدٌ" والابتداء وخبره ، ما دخل عليه نحو "كـــان" ، و "إن" ، وأفعال الشك والعلم والمجازاة .

فالابتداء نحو قولك : "زيد" . فإذا ذكرته فإنما تذكره للســـامع ، ليتوقـــع مـــا تخبره به عنه، فإذا قلت : "منطلق" أو ما أشبهه ، صح معنى الكلام، وكانت الفائدة للسامع في الخبر؛ لأنه قد كان يعرف "زيداً" كما تعرفه ، ولولا ذلك لم تقـــل لـــه: "زيد" ولكنت قائلاً له : "رجل يقال له زيد" ، فلما كان يعرف "زيداً" ويجهـــل مـــا تخبره به عنه ، أفدته الخبر، فصح الكلام؛ لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح حدث معنى، واستغنى الكلام.

فأما رفع المبتدأ فالابتداء ، ومعنى الابتداء : التنبيه والتعرية عـــن العوامـــل غيره، وهو أول الكلام وإنما يدخل الجار والناصب والرافع سوى الابتـــداء علـــى المبتدأ.

والابتداء والمبتدأ يرفعان الخبر ، وسنبين هذا بالاحتجاج في موضع إن شاء الله.

فإذا قلت : "عبدالله أخوك" ، و "عبدالله صالح" ، لم تبل أكان الخبر معرفة أو نكرة؟ لكل لفظة منهما معناها.

فأما المبتدأ فلا يكون إلا معرفة ، أو قارب المعرفة من النكرات.

ألا ترى أنك لو قلت : "رجلٌ قائمٌ" ، أو "رجلٌ ظريفٌ" لم تفد السامع شـــيئاً؛ لأن هذا لا يستنكر أن يكون مثله كثيراً ، وقد فسرنا هذا في باب "إن" وباب "كان" . ولو قلت : "خير منك جاءني" ، أو "صاحب لزيـــد عنـــدي" ، جـــاز وإن كانـــا نكرتين، وصار فيهما فائدة؛ لتقريبك إياهما من المعارف.

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٤٠٤.

وتقول : "منطلقٌ زيدٌ" فيجوز إذا أردت بـــ "منطلق" التأخير؛ لأن "زيداً" هـــو المبتدأ وتقول على هذا "غلام لك عبدالله" ، و "ظريفان أخواك" ، و "حسانٌ قومك".

واعلم أن خبر المبتدأ لا يكون إلا شيئاً هو الابتداء في المعنى؛ نحو : "زيـــد أخوك" ، و "زيد قائم" .

فالخبر هو الابتداء في المعنى، أو يكون الخبر غير الأول، فيكون لـــه فيـــه ذكر. فإن لم يكن على أحد هذين الوجهين، فهو محال.

ونظير ذلك : "زيد يذهب غلامه" ، و "زيد أبوه قائمُ" و "زيد قام عمروٌ إليـــه" ولو قلت : "زيد قام عمرو" ، لم يجز؛ لأنك ذكرت اسماً ، ولم تخبر عنه بشـــيء، وإنما خبرت عن غيره.

فإذا قلت : "عبدالله قام" ، فـــ "عبدالله" رفع بالابتداء، و "قـــام" فـــي موضـــع الخبر، وضميره الذي في "قام" فاعل.

فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع "عبدالله" بفعله، فقد أحال من جهات:

منها أن "قام" فعل، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك؛ نحو : قام عبدالله وزيد" فكيف يرفع "عبدالله" ، وضميره؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بأن لك ، وذلك قولك : "عبدالله قام أخوه" فإنما ضميره في موضع "أخيه" .

ومن فساد قولهم أنك تقول : "رأيت عبدالله قام" ، فيدخل على الابتـــداء مـــا يلزمه، ويبقى الضمير على حاله.

ومن ذلك أنك تقول : "عبدالله هل قام"؟ فيقع الفعل بعـــد حـــرف الاســـتفهام، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله.

ومن ذلك أنك تقول : "ذهب أخواك" ، ثم تقول : "أخواك ذهبا" . فلـــو كـــان الفعل عاملاً كعمله مقدماً ، لكان موحداً ، وإنما الفعل في موضع خبـــر الابتـــداء رافعاً للضمير كان ، أو خافضاً أو ناصباً . فقولك : "عبدالله قائم" ، بمنزلة قولك : "عبدالله ضربته" ، وزيد : "مررت به" .

ولو قلت على كلام متقدم "عبدالله" ، أو "منطلقٌ" ، أو "صاحبك" ، أو ما أشبه هذا، فجاز أن تضمر الابتداء إذا تقدم من ذكره ما يفهمه السامع.

فمن ذلك أن ترى جماعة يتوقعون الهلال، فقال قائل منهم : "الهـــلال والله" ، أي : هذا الهلال.

وكذلك لو كنت منتظراً رجلاً ، فقلت : "زيد" جاز على ما وصفت لك.

ونظير هذا الفعل الذي يضمر ، إذا علمت أن السامع مستغن عن ذكره، نحو قولك – إذا رأيت رجلاً قد سدد سهماً فسمعت صوتاً – : "القرطـــاس والله" ، أي : أصاب القرطاس ، أو رأيت قوماً يتوقعون هلالاً ، ثم ســـمعت تكبيـــراً ، قلـــت : "الهلال والله" ، أي : رأوا الهلال قلت : "هو زيدٌ" . وعلى هذا قول الله عز وجل : **(بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ)**[1] وتقول : "البئر بخمسين" ، و "السمن منوان" فتحذف "الكر" و "ألدرهم" لعلم السامع، فإنهما اللذان يسعر عليها.

ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم : "لا عليك" إنما يريـــدون " لا بأس عليك. وقولهم "ليس إلا" و "ليس غير" إنما يريدون : ليس إلا ذلك.

ويقول القائل : "أما بقى لكم أحد فإن الناس ألب عليكم"، فتقول : "إن زيـــداً" وإن عمرا" أي : لنا . قال الشاعر[2] :

إنَّ محَـــــــلاًّ وإنَّ مُـــــــرْتَحَلاً * وإنَّ في السَّـــفْر إذْ مَضَـــى مَهَـــلا

ويروى : إذ مضوا.

والمعرفة والنكرة هاهنا واحد. وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تغني بـــأن تقدم له خبراً ، أو يجري القول على لسانه كما وصفت لك.

فمن المعرفة قول الشاعر [3] :

خَلاَ أنَّ حيَاً مِنْ قُـــرَيْشٍ تَفَضَّـــلُوا * على النَاسِ أوْ أنَّ الأكَـــارِم نَهْشَـــلا

والبيت آخر القصيدة.

---

(١) سورة الحج ، الآية ٧٢ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣.

(٣) البيت للأخطل في خزانة الأدب ٤٥٣/١٠.

وتقول : "النازل في داره أخواك غلامك" ، و "الضارب أبواه أخويه عبدالله".

ولو قلت : "أنا الذي قمت" ، "أنت الذي ذهبت" ، لكان جائزاً ولم يكن الوجه وإنما وجه الكلام. "أنا الذي قام" ، "وأنت الذي ذهب"؛ ليكون الضمير في الفعل راجعاً إلى "الذي" .

وإنما جاز بالتاء إذا كان قبله "أنا" و "أنت" ؛ لأنك تحمله على المعنى.

ولو قلت : "الذي قمت أنا" ، لم يجز، وهذا قبيح. وإنما امتنع أن تحمل على المعنى، لأنه ليس في جملة "الذي" ما يرجع إليه.

فمما جاء من هذا المعنى قول الشاعر[1] :

وأنَا الـذِي قَتَلْـتُ بَكْـراً بالقَنَـا * وتَرَكْـتُ تَغْلِـبَ غَيْـرَ ذَات سَـنام

وقال الشاعر[2]:

يا أيُّها الذَّكَرُ الذي قـد سُـؤتَني * وفَضَـحْتني ، وطَـردْتَ أمَّ عِياليـا

فإنما يصلح هذا بالمقدمات التي وصفت لك.

وتقول "زيد في الدار قائم" إذا جعلت قولك : "قائم" مبنياً على "زيد" إن جعلت "في الدار" مبنياً على "زيد" نصبت "قائماً" على الحال.

وتقول : "زيد يوم الجمعة قائم". لا يكون إلا ذلك؛ لأن ظروف الزمان لا تضمن الجثث. ألا ترى أنك تقول : "زيد في الدار" فيصلح وتفيد به معنى، ولو قلت : "زيد يوم الجمعة" ، لم يصلح ؛ لأن الزمان لا يخلو منه زيد ولا غيره، ولكن إن كان اسم فيه معنى الفعل، جاز أن تكون أسماء الزمان ظروفاً له ، نحو قولك : "القتال يوم الجمعة" و "مقدم الحاج"، و "المحرم يا فتى" لأنك تخبر أنه في هذا الوقت يقع . فهاهنا فعل قد كان يجوز أن يخلو منه هذا الوقت. فعلى هذا تجري الظروف من الأزمنة والأمكنة في الإخبار.

---

(١) البيت لم يعرف له قائل .

(٢) نسبه البغدادي لأبي النجم في خزان الأدب ٢٤٩/١١.

وتقول ؛ "عبدالله زيد الضاربة" . إذا كانت الألف واللام والفعل لـــ "زيـــد" . فـــ "عبدالله" ابتداء، و "زيد" ابتداء ثان، و "الضارب" خبر عن "زيد" وهما خبر عن "عبدالله" و "الهاء" التي في "الضاربة" راجعة إلى "عبدالله" .

فإن جعلت "الألف" و "اللام" والفعل لـــ "عبـــدالله" ، قلـــت : "عبـــدالله زيـــد الضاربه هو" تجعل "الضارب" ابتداء ثالثاً؛ لأنه لا يكون خبراً عـــن "زيـــد" لأنـــه غيره، وتجعل "هو" خبر "الضاربه" والهاء المنصوبة ترجع إلـــى "زيـــد" ، وهمـــا جمعياً خير عن "زيد" ، و "زيد" وما بعده خبر عن "عبدالله".

فإن جعلت "الألف" و "اللام" لـــ "زيد" والفعل لـــ "عبدالله" قلت : "عبدالله زيد الضاربة هو" . فـــ "هو" هاهنا إظهار الفاعل؛ لأن الألف واللام لـــ "زيـــد" ، فقـــد صار خبراً عنه؛ وصار الفعل جارياً على غير نفسه، فأظهرت الفاعل كإظهـــارك إياه لو كان غير الأول؛ نحو قولك : "عبدالله هند الضاربها أبوه" .

فـــ "هو" في موضع "أبيه" هذا، والألف واللام في "الضـــارب" فـــي معنـــى "التي"؛ لأنها لـــ "هند.

فإن كانت "الألف" و "اللام" لـــ "عبدالله" والفعل لـــ "زيد" قلت : "عبدالله زيـــد الضاربة هو هو" . وذاك لأن "الألف" و "اللام" لـــ "عبدالله" ، فقد صار ابتداء ثالثاً، وجرى الفعل على غير من هو له، فجعلت "هو" الأولى إظهار الفاعـــل، والثانيـــة خبر الابتداء، وسنأتي على بقية هذا الباب في باب الألف واللام.

٢٧ ـ هذا باب [١]
اسم الفاعل الذي مع الفعل المضمر

وذلك نحو قولك : "هذا ضارب زيداً" . فهذا الاسم إن أردت به معنى ما مضى، فهو بمنزلة قولك : "غلامٌ زيدٍ" .

تقول : "هذا ضارب زيدٍ أمسِ ، و "هما ضاربا زيدٍ" ، و "هم ضاربو عبدالله" ، و "هن ضاربت أخيك" ، كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز فيه إلا هذا؛ لأنه اسم بمنزلة قولك : "غلام زيد" و "أخو عبدالله" .

ألا ترى أنك لو قلت : "هذا غلاٌ زيداً" كان محالاً .

فكذلك اسم الفاعل إذا كان ماضياً ، لا تنونه؛ لأنه اسم ، وليست فيه مضارعه الفعل.

ولا يجوز أن تدخل عليه الألف واللام وتضيفه؛ كما لم يجز ذلك في "الغلام" فهو كالأسماء التي لا معنى للفعل فيها.

وتقول : "هؤلاء حواج بيت الله أمس" ، و "مررت برجل ضارباه الزيدان" ، و "مررت بقوم ملازموهم إخوتهم" ، فتثنى وتجمع؛ لأنه اسم؛ كما تقول : "مررت برجل أخواه الزيدان وأصحابه إخوتك" .

فإن جعلت اسم الفاعل في معنى ما أنت فيه ولم ينقطع ، أو ما تفعله بعد؛ ولم يقع، جرى مجرى الفعل المضارع في عمله وتقديره؛ لأنه في معناه، وقد مضى تفسير هذا وذلك قولك : "زيد آكل طعامك الساعة" إذا كان في حال أكل ، و "زيد آكل طعاماً غداً" ، كما تقول : "زيد يأكل الساعة ، إذا كان في حال أكل، و "زيد يأكل غداً.

وتقول على هذا : "أخواك آكلان طعاماً" و "قومك ضاربون زيداً" ، و "أخواتك ضاربات عمراً" .

وتقول : "مررت برجل ضارب زيداً" ، فتصفه به ؛ لأنه نكرة مثله؛ كما تقول : "مررت برجل يضرب زيداً" .

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٤٢٢.

ولو قلت ذلك في اسم الفاعل – إذا أردت ما مضى – لم يقع ذا الموقع، وذلك أنك لا تقول : "مررت برجل ضارب زيد" إلا على البدل؛ كما لا تقول : "مررت برجل غلام زيد" .

وتقول : "مررت بزيدٍ ضارباً عمراً" إذا أردت التي تجري مجرى الفعل. فإن أردت الأخرى ، قلت : "مررت بزيد ضارب عمرو"؛ كما تقول : "مررت بزيد غلام عمرو" .

واعلم أنه قد يجوز لك أن تحذف النون والتنوين من التي تجري مجرى الفعل ، لا يكون الاسم إلا نكرة وإن كانا مضافاً إلى معرفة؛ لأنك إنما تحذف النون استخفافاً ، فلما ذهب النون ، عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله عز وجل : **(هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ)**[١] فلو لم ترد التنوين ، لم يكن صفة لـ "هدى" وهو نكرة.

ومن ذلك قوله تعالى : **(هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا)**[٢] ، و **(ثَانِيَ عِطْفِهِ)**[٣] ؛ لأنه نصب على الحال، لا تكون الحال إلا نكرة.

ومن ذلك قول الله عز وجل : "**(إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ)**[٤] ، فإنما هذا حكاية قول الله عز وجل قبل إرسالها.

وكذلك : **(إِلا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا)**[٥] و**(كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)**[٦] ومن نون قال : **(آتٍ الرَّحْمَنِ عَبْدًا)**[٧] و**(ذَائِقَةُ الْمَوْتِ)**[٨]؛ كما قال عز وجل :

---

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٥ .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية ٢٤ .

(٣) سورة الحج ، الآية ٩ .

(٤) سورة القمر ، الآية ٢٧ .

(٥) سورة مريم ، الآية ٩٣ .

(٦) سورة آل عمران الآية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت الآية ٥٧.

(٧) سورة مريم ، الآية ٩٣.

(٨) سورة آل عمران الآية ١٨٥ ، وسورة الأنبياء ، الآية ٣٥ ، وسورة العنكبوت ، الآية ٥٧.

(وَلا آمِّينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ)[1] وهذا هو الأصل، وذاك أخف وأكثر، إذ لم يكن ناقضاً لمعنى ، وكلاهما في الجودة سواء. قال الشاعر[2] :

يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمُ * لاَقَى مُباعَدةً مِنْكُمْ وَحِرْمانَا

فـ "رب" لا تقع إلا على نكرة ، وإنما حذف التنوين استخفافاً، وهو يريد : "رب غابط لنا. قال الشاعر[3] :

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دينارٍ لحاجَتِنا * أَوْ عبدَ ربٍّ أخّا عَوْنِ بنِ مِخْراق

أراد : باعثٌ ديناراً ، لأنه إنما يستفهمه عما سيقع.

ونصب الثاني لأنه أعمل فيه الفعل. كأنه قال : "أو باعثٌ عبد رب" . ولو جره على ما قبله كان عربياً جيداً مثل النصب.

وذلك لأن من شأنهم أن يحملوا المعطوف على ما عطف عليه، نحو : "هذا ضارب زيدٍ ، وعمرو غداً" وينصبون "عمراً" إلا أن الثاني كلما تباعد من الأول، قوى النصب، واختير ، نحو قولك : "هذا معطي زيد الدراهم" ، و "عمراً الدنانير"، والجر جيد بالغ.

ولو قلت : "هذا معطي زيد اليوم الدراهم" و "غداً عمراً الدنانير" لم يصلح في "عمرو" إلا النصب، لأنك لم تعطف الاسم على ما قبله، وإنما أوقعت العطف على الظرف، فلم يقو الجر.

إلا ترى أنك تقول : "مررت بزيد وعمرٍ" ولا تقول : "مررت أمس بزيدٍ واليوم عمروٍ" ، فإذا أعملته عمل الفعل، جاز؛ لأن الناصب ينصب ما تباعد منه.

ألا ترى أنك تقول : "هذا ضاربٌ اليوم زيداً وغداً عمراً"؟ كما تقول : "هذا يضرب اليوم زيداً وغداً عمراً" .

وكذلك تقول : "هذا ضاربك زيداً غداً" لما لم يجز أن تعطف الظاهر على المضمر المجرور حملته على الفعل : كقول الله عز وجل : **(إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ)**[4] كأنه قال : و "منجون أهلك" ولم تعطف على الكاف المجرورة.

---

(١) سورة المائدة ، الآية ٢.

(٢) البيت لجرير في ديوانه ص ١٦٣ .

(٣) نسب هذا البيت لعدد من الشعراء مثل جابر بن الأن ونسب أيضاً لجرير ونسب لتأبط شراً .

(٤) سورة العنكبوت ، الآية ٣٣.

ومما تنشده العرب نصباً وجراً لاشتمال المعنى عليهما جميعاً قول الشاعر[١]:

فإنْ لمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ والِداً * ودُونَ معــدٍّ، فَلْتَزَعْــكَ العَــوَاذِلُ

ينصبون "دون" ويجرونها، وقال الشاعر[٢] :

قُعُودٌ لَدَى الأَبوابِ طُلاَّبُ حاجــة * عوانٍ من الحاجَاتِ أو حَاجةُ بكــراً

وقال الشاعر[٣] :

جِيئُوا بِمِثْلِ بَنــي بَــدْرٍ لِقَــومِهِمُ * أوْ مِثْلَ أَسْرَةِ مِنْظُــورِ بــنِ سَــيَّارِ

يجرون "مثل" ، وينصبونها ، فمن جر ، فعلى الأول، ومن نصب، فعلــى : "أو هاتوا مثل أسرة"؛ لأن هذا إذا أضمر ، لم يخرج من معنى الأول. ومــن قــال هذا: "خشنت بصدرك وصدر زيد" على الموضع.

وعلى نحو من هذا أجازوا : "مررت بزيدٍ وعمــراً"؛ لأن معنــاه : "أتيــت" فحمله على المعنى؛ إذ كان قولك : "بزيد" بعد "مررت" في موضع نصب. وقــال الشاعر [٤] :

ألاَ حَيَّ نَدْمَاني عُمَيْرَ بْــنَ عَــامِرٍ * إذَا مَا تَلاقَيْنَا مِــنَ اليَــوْمِ أوْ غَــداً

كأنه قال : أو تلاقينا غداً .

واعلم أن اسم فاعل إذا كان لما مضى، فقلت : "هذا ضــارب زيــد أمــس وعمرو" ، و "هذا معطي الدراهم أمس وعمرو" جاز لك أن تنصب "عمراً" علــى المعنى لبعده من الجار. فكأنك قلت : و "أعطى عمراً" فمن ذلــك قــول الله عــز وجل: **(وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا)**[٥] على معنــى : "وجعــل" ، فنصب.

---

(١) البيت للبيد بن ربيعة العامري في ديوانه ص ١٥٥.

(٢) (أ) منصوب لذي الرمة في ملحق ديوانه ص ١٨٧.

(ب) منسوب للفرزدق في ديوانه ١٨٨/١.

(٣) البيت لجرير في ديوانه ص ٢٣٧.

(٤) نسبه سيبويه لكعب بن نفيل ٦٨/١.

(٥) سورة الأنعام الآية ٩٦.

٢٨ ـ هذا باب[١]
في مسائل الفاعل

تقول : "مررت برجل قائم أبوه" ، فترفع "الأب" ، بفعله، وتجري "قائماً" على "رجل"؛ لأنه نكرة وصفته بنكرة، فصار قولك : "مررت برجل يقوم أبوه" .

فإن قال قائل : "قد علمنا أن القيام لـــ "الأب" ، فكيف يجوز أن يجري علـــى "رجل"؟ .

قيل له : "لأن قولك : "قائم أبوه" ، إنما هو صفة لـــ " الرجل" في الحقيقة.

ألا ترى أنك قد حليت "الرجل" بقيام أبيه؛ كما تحليه بفعله، وفصـــلت بهـــذه الصفة بينه وبين رجل لم يقم أبوه؛ كما أنك إذا قلت : "مـــررت برجـــل قـــائم" ، فصلت بينه وبين من لم يقم. ولو قلت : "مررت برجل قائم أبوه". تريد بـــ "قـــائم" التأخير ، كأنك قلت : "مررت برجل قائمان أبواه" ، لأنك تريد : "أبواه قائمان.

وعلى القول الأول – وهو الأجود – "مررت برجل أبوه قائم" ، ثـــم قـــدمت على هذه الجهة ، كان جيداً ، وكنت تقول على هذا الشرط : "مررت برجل قـــائم أبواه" و "قائم آباؤه" ؛ لأنه بمنزلة الفعل المقدم.

وتقول : "مررت بزيد ضارباً عمراً أخواه" و "مررت بجاريتك قائمـــاً إليهـــا أبواك" ، و "هذا رجل ملازمه إخوته" ، أردت : ملازم لـــه إخوتـــه ، فطرحـــت التنوين استخفافاً على ما وصفت لك في الذي قبله.

وتقول : "زيداً عمرو ضارب"؛ كما تقول : "زيداً عمرو يضرب".

ولو قلت : "زيداً عمرو الضارب" لم يجز؛ لأن الفعل صار في الصلة.

ولو قلت : عبدالله جاريتك أبوها ضاربٌ" كان بين النحويين فيها اخـــتلاف ، وذلك أن بعضهم يقول :

إذا قلت : "عبدالله زيد ضارب" ، فإنما نصبت "عبدالله" بـــ "ضارب" الذي هو خبر "زيد" فكأنك قلت : "زيد يضرب عبدالله" ، و "زيد ضارب عبدالله" .

---

(١) الكتاب المقتضب ٤/٤٢٧.

فإذا قلت : "عبدالله جاريتك أبوها ضارب" فـ "الجارية" ابتداء، و "أبوها" ابتداء ثانٍ ، و "ضارب" خبر أبيها ، وهما جميعاً خبر "الجارية" ، فقد تباعد آخر الكلام من أوله.

وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء ، وذاك لأن "ضارباً" يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل، فالتقديم والتأخير في الفعل، وما كان خبراً للأول، مفرداً أو مع غيره – فمجراهما واحد.

وإنما يكره الفصل بين العامل والمعمول فيه بما ليس منه . نحو قولك : "كانت زيداً الحمى تأخذ" ، فتنصب "زيداً" بـ "تأخذ" ، و "تأخذ" خبر "كان" وتفصل بـ "زيد" بين اسم "كان" وخبرها، وليس "زيد" لها باسم ولا خبر. فهذا الذي لا يجوز.

أو يكون العامل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل، نحو : "عندي عشرون اليوم بسببه ، فعمله فيه كعمله إذا وليه، وقد فسرنا مثل هذا فيما مضى.

ومثل ذلك من المصادر : "أعجبني اليوم ضرب زيد عمراً" . إن جعلت "اليوم" نصباً بـ "أعجبني" ، فهو جيد.

وإن نصبته : "الضرب" كان محالاً ، وذلك لأن "الضرب" في معنى "أن فعل"، و "أن يفعل، فمحال أن ينصب ما قبله، لأن ما بعده في صلته ، ولا يعمل إلا فيما كان من تمامه، فيصير بعض الاسم ، ولا يقدم بعض الاسم على أوله.

فإن لم يكن في معنى "أن" وصلتها ، أعملته عمل الفعل إذ كان نكرة مثله ، فقدمت فيه وأخرت. وذلك قولك : "ضرباً زيداً" وإن شئت قلت : "زيداً ضرباً"؛ لأنه ليس في معنى "أن" إنما هو أمر.

فقولك : "ضرباً زيداً" ينتصب بالأمر ، كأنك قلت : "أضرب" ، إلا أنه صار بدلاً من الفعل لما حذفته.

ألا ترى أن قولك : "سقياً" بمنزلة "سقاك الله" و "مرحباً" بدل من قولك : "رحبت بلادك" فعلى هذا يجري ما وصفت لك في الأعمال ، والتقديم والتأخير.

٢٨ ـ هذا باب
تسمية السور والبلدان[١]

تحدث المبرد هنا عن تسمية سور القرآن فقال: "أما قولك : "هــذه هــود" و "هذه نوح" فأنت مخير.

إذا أردت هذه سورة نوح وهذه سورة هود فحذفت "سورة" على مثــال مــا حذف من قوله عز وجل : (واسئل القرية) [٢] فمعروف ، تقول : "هذه قرية نــوح" و "هذه قرية هود" .

وأما "نوح" فهو اسم أعجمي ، لا ينصرف إذا كان اسماً لمؤنث كما ذكــرت لك قبل هذا . فأمن يونس وإبراهيم فغير مصروفين، للسورة جعلتها أو للــرجلين؛ للعجمة ويدلك على ذلك أنك إذا قلت : "هذه يونس" تريد صورة يونس أو أنك تريد : هذه صورة يونس ، فحذفت كما أنك تقول : "هذا الرحمن" .

وأما "حا ميم" فإنه اسم أعجمي لا ينصرف، السورة جعلته أو للحــرف، ولا يقع مثله في أمثلة العرب.

لا يكون اسم على "فاعيل" فإنما تقديره تقدير "هابيل" وكذلك "طس" و "يــس" فيمن جعلها اسماً ، كما قال لما جعله اسماً للسورة [من الطويل]

يذكرني حا ميم والــرمح شــاجر * فهلا تــلا حــا مــيم قبــل التقــدم

وقال الكميت [من الطويل] :

وجدنا لكم مــن آل حمــيم آيــة * تأولهــا مــن تقــي ومعــرب

وأما قوائح الصور فعلى الوقف، لأنها حروف مقطعة ، فعلى هذا تقول: "ألم ذلك الكتاب) ، لأن حق الحروف في الهجي التقطيع كما قال [من الرجز] :

أقبلت من عنــد زيــاد كــالخرف * تخــط رجــلاي بخــط مختلــف

تكتبان في الطريق الألف

---

(١) الكتاب المقتضب ج٣ ص ٢٩٤.

(٢) سورة يوسف الآية ٨٢.

فهذا مجاز الحروف:

فأما "نون" في قولك: "قرآن نونا يا فتى" . فأنت مخير إذا أردت "سورة نون" وجعلته اسماً للسورة ، جاز فيها الصرف فيمن صرف هذا أو تدع ذلك " في قول من لم يصرفها .

وكذلك "صاد" و "قاف" ، وهذه الأسماء التي تأتي على ثلاث أحرف أوسطها ساكن إنما هي بمنزلة امرأة سميتها داراً"

فأما البلاد ، فأنها تأنيثها على أسمائها ، تذكيرها على ذلك، تقول : "هذا بلد" و "هي بلدة" وليس يتأتى الحقيقة وتذكيره كالرجل والمرأة .

فكل ما عينت به من هذا "بلداً" ، ولم يمنعه من الصرف ما يمنع "الرجل" فاصرفه.

وكل ما عينت به من هذا "بلدة" منعه من الصرف ما يمنع "المرأة" وصرفه ما يصرف اسم المؤنث ، على أن منها ما يغلب عليه أحد المذهبين والوجه الآخر فيه جائز والأصل ما ذكرت لك.

وذلك نحو : "أفلج" و "مجد" و "قباء" و "جراء" فأما "المدينة" و "البصرة" و "الكوفة" و "مكة" فحذف الفائين يمنعها.

وأما "بغداد" ونحوها فالعجمة تمنعها.

و "عمان" و "دمشق" في الأكثر فيهما التأنيث ، يراد البلد ثان والتذكير جائز ، يراد البلدان .

كما أن "واسطاً" الأغلب عليه التذكير لأنه اسم مكان وسط البصرة والكوفة، فإنما هو نعت سمي به؛ ومن أراد البلدة لم يصرفها، وجعلها كالمرأة سميت "ضارباً" ألا ترى أنه لما جعل قرأ اسماً لبقعة ، لم يصرفه وقال في الوافر

ستعلم خير قديماً * وأعظمنا ببطن مراء نار

فأصل هذا ما نقصد به إليه.

ألا ترى أنه يقول [من الرجز] [1] :

مــن كــان ذا شــك فهــذا فلــج * مـــــاءٌ وراء وطريـــــق نهـــــج

فقال : "فهذا" ولم يقل " فهذه" لأنه أراد بلدة.

وهذا باب الأحياء والقبائل[2]

فجاز هذا مجاز ما ذكرنا قبل البلدان ، تقول : "هذه تميم" و "هــذه أســد" إذا أردت هذه قبيلة ت ميم ، أو جماعة تميم فتصرف؛ لأنك تقصد قصد تميم نفسه.

وكذلك : لو قلت : "أنا أحب تميماً" ، أو "أنت تهجو أسداً" إذا أردت ما ذكرنا، أو جعلت كل واحد منهما اسماً لخبر.

فإذا جعلت شيئاً من ذلك اسماً للقبيلة ، لم تصرفه على ما ذكرنا قبل تقــول : "هذه تميم" فاعلم و "هذه عامر قد أقبلت" .

وعلى هذا نقول : "هذه تميم ابنة مرة" وإنما تريد القبيلة كما [من الوافر] [3]

لو لا فوارس تغلب ابنــة وائــل * نــزل العــدو عليــك كــل مكــان

وكما قال عز وجل : **(كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ)** [4] ، لأن المعنى الجماعــة وعلى هذا **(كَذَّبَتْ عَادٌ)** [5] و **(كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ)** [6] لأنه عنى القبيلة والجماعة.

فأما ما كان من هذا اسماً لا يقع عليه (بنو كذا) فإن التذكير على وجهين:

على أن تقصد قصد "الحي" ، أو تعمد "لأب" الذي سمي به القبيل، وذلك نحو "قريش" و "ثقيف" تقول : "جاء قريش يا فتى" إنما تريد "حــي قــريش وجماعــة قريش، فهي بمنزلة ما قبلها إلا فيما ذكرنا من أنك لا تقول : "بنو قريش" كما تقول : "بنو تميم" ، لأنه اسم للجماعة ، وإن كانوا إنما سموا بذلك لرجل منهم.

---

(١) البيت لجرير في الكتاب ج٣ ص ٢٤٥ .

(٢) الكتاب المقتضب ج٣ ص ٢٩٨.

(٣) البيت للفرزدق ٣٤٥/٢ .

(٤) سورة الشعراء الآية ١٠٥.

(٥) سورة الشعراء ، الآية ١٢٣.

(٦) سورة القمر ، الآية ٢٣ .

وقد اختلف الناس في هذه التسمية لأي معنى وقعت" إلا إذا التي عندنا إنما وقعت لقص بن كلاب ، وكذلك قال اللهبي [من الخفيف] (١)

وبنا سميت قريشاً قريشاً

و "تضيف" كذلك إنما هو تلقيب القبيلة أو الحي، المقصود في ذلك أبوها قسي بن منبه بن بكر بن هوزان .

ومن جعل هذه الأسماء واقعة على قبائل أو جماعات ، لم يعرفه كما قال [من الكامل] (٢) :

غلب المساميح الوليد سماحة * وكفى قريش المعضلات وسادها

جعله اسماً للقبيلة ، كما قال الأعشى من [من الطويل] (٣) :

ولسنا إذا عدا الحص باقلة * وإن مهد اليوم مور ذليلها

جعل "معد" اسماً للقبيلة ، يدلك على ذلك قولك : "مود ذليلها" على أنه قد يجوز أن يقول : مود ذليله" لو أراد أبا القبيلة وأن ذليلها على ذلك جاء .

فإذا قلت "ولد كلاب كذا" "ولد تميم كذا" فالتذكير والصرف لا غير، لأنك الآن إنما تقصد الآباء .

وأما قوله [من الطويل] (٤) :

بكى للخز من خوف وانكر جلدةٍ * وعجت عجيجاً من حذام المطارف

وأما قولك : "هذه رقاش" يا فتى على مذهب بني تميم و "هذه رقاش" في قول أهل الحجاز ، ورقاش امرأة ، وأبوالقبيلة عمرو بن شيبان بن ذهل بن ثعلبة و "كذلك سلول" و "سدوس" فليس من هذا مصروفاً إلا في النكرة ، وإنما ذلك بمنزلة "باهلة" ، و "خندف" وإن كان في "باهلة" علامة التأنيث.

---

(١) البيت للمشمرج بن عمر الحميري والشطر الآخر : وقريش هي التي تسلي البحر بها سميت قريش قريشاً.

(٢) البيت لعدي بن الرقاع في ديوانه ص ٤٠ .

(٣) البيت للأعشى في شرح أبيات سيبويه ٢٣٨/٢٢.

(٤) البيت لحميدة بنت النعمان .

هذا باب[1] تسمية الرجال والنساء بأساء السور والأحياء والبلدان.

اعلم إذا سميت رجلاً باسم شيء من ذلك على ثلاثة أحرف فيه مانع قدمنا ذكره ، فهو مصروف وإن وقع في الأصل مؤنثاً ، كما ذكرت لك في رجل يسمى "هنداً" أو "قدماً" أو "فخذاً"

فإن سمي بشيء على أربعة أحرف أو أكثر، وكان عربياً مذكراً فهو مصروف.

وإن كان أعجمياً أو مؤنثاً ، لم ينصرف. وذلك قولك في رجل يسمى "حاميم" : "هذا حاميم مقبلاً" ، لأنه أعجمي على ما وصفت لك.

فإذا سميته "صالحاً" أو "شعيباً" ، وذلك الاسم اسم لسورة انصرف، لأنه في الأصل مذكر، وإن علقته على مؤنث فإنما ذلك بمنزلة "غزال" و "سحاب" سميت بواحد منهما امرأة ثم سميت بذلك الاسم رجلاً ، فإنها ترده إلى أصله وإنما ذكرنا أن "هذا" و "دعداً" و "جملاً" أسماء مؤنثة لأنها مشتقة للتأنيث فكانت بمنزلة ما أصله التأنيث إذا كان المختص بها.

ومن ثم لا يصرف عند أكثر النحويين "أساء بن خارجة" لأن أسماء قد اختص به النساء حتى كأن لم يكن جمعاً قط، والأجود فيها الصرف، وأن ترك إلى حالته التي كان فيها جمعاً للاسم ، وعلى ذلك صدق هؤلاء النحويين "ذراعاً" اسم رجل لكثرة تسمية الرجال به ، وأنه وصف للمذكر في قولك : "هذا حائط ذراع والأجود ألا يصرف اسم رجل، لأن الذراع في الأصل مؤنثة.

فإن سميت السورة أو الرجل أو غير ذلك بفعل ، أجريته مجرى الأسماء، وذلك أنك تقول إذا أضفت إلى **(اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ)**[2] "قرأت سورة اقتربت" لأنك إذا سميت بفعل فيه تاء تأنث صارت في الوقف هاء، لأنك نقلته إلى اسم، فصار آخر كافر (حمدة) لأنه في الأصل مدرج بالتاء، والتاء علامة التأنيث، وإنما تبدل منها في الوقف "هاء" وتقطع ألف الوصل كما أنك لو سميت رجلاً

---

(١) الكتاب المقتضب ج٣ ص ٣٠٣.

(٢) سورة القمر ، الآية ١.

بقولك "أضرب" في الأمر قطعت الألف حى تصير كالغات الأسماء، فتقول : هــذا أضرب قد جاء" ، فتصير بمنزلة "أثمد" فعلى هذا قلت : "هذه سزرة اقتربة" فــإذا وصلت قلت هذه "سورة اقتربت الساعة" لأنه الآن فعل رفعــت بــه الســاعة ، و سميت به جماعة جميعا، كما أنك لو سميت رجلاً "قام زيد" لقلت : "هذا قام زيــد" لأنك سميت بفعل وفاعل.

الفصل الثاني
بعض المعارف والظروف والتوابع

المبحث الأول

اسم الإشارة

في ذلك ذكر المبرد في كتابه المقتضب[١] : فقال : [ومن المعرفة الأسماء المبهمة، وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين : أما كانت للإشارة نحو "هذا" و "ذلك" و "تلك" ، "أولئك" ، "هؤلاء" أما ما كان يدنو منك من للمذكر للتنبيه، وتقول للأنثى : "هذا" ، و للأصل "ذا" ، و "ما" للتنبيه ، وتقول للأنثى "ذه" ، و "ته" و "تا" .

فإذا ألحقت التنبيه ، قلت: "هذه" ، "هاتا" ، "هاته"

قال الشاعر[٢]:

وخير تماني أنما الموت بالقرى * فكيف وهاتا هضبة وقليب

وقال الشاعر[٣] :

ولـيس ليعشنا هذا مهاة * وليست دارنا هتا بدار

وما كان من هذا متراخياً عنك من المذكر فهو "ذاك" و "ذلك" ، و "الكاف" ، لا موضع لها وهذا يذكر في بابه ، وما كان من المؤنث ، فهو "تلك" ، "تيك" و "هاتيك" ، "هاتك" فإن ثنيت أو جمعت قلت : "هذان" ، وفي المؤنث "هاتان" ومن قال في الواحدة "هذه" لم يجيز أن تثنى إلا على قولك : "هاتا" لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث.

وتقول : في الجمع الحاضر "هؤلاء" ، و "أولاء" ، و"هؤلاء" و "أولاء" يمد جمعاً أو لقصر والمجد أجود ، نحو قوله تعالى : **(هَا أَنْتُمْ هَـؤُلاءِ تُـدْعَوْنَ)**[٤] و **(هَـؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ)**[٥] ، والقصر يجوز .

---

(١) الكتاب المقتضب ٣ / ٥١٨ .

(٢) البيت لكعب بن سعد الغنوي ، أورده ابن منظور في لسان العرب ، ج١٥ ، ص ٤٥٤ .

(٣) البيت لعمر بن قطان في كتاب سيبويه ج٣ ، ص ٤٨٨.

(٤) سورة محمد ، الآية (٣٨) .

(٥) سورة الكهف الآية (١٥) .

وفي ذلك قال الشاعر[1] :

هؤلاء ثم هــؤلاء كــلاً أعطيــت * نعـــــالاً محـــــذوة بمثـــــال

و "ها" في جمع هذا زائدة :

والأفضل أن تقول فيه "أولئك" ومن قصر "هؤلاء" قــال : "أولاك" لأن "الكــاف" إنما تحلق المخاطبة على ما كان للحاضر ، لتكون فصلاً بينهما ، وإنما صارت هــذه المعارف بما فيها .

نجد أن المبرد هنا قد تحدث عن أسماء الإشارة وفي ذلك وضع أنه يشار للداني المذكر "بهذا" في حالة الإفراد ، أما في حالة التثنية يشار إليه "بها" و "إذا" وأمــا فــي حالة الإشارة للمفرد المؤنث ، يشار إليه "بذي ، وذه، وتا" ، أما إذا أردت التثنية قلت " هذه" و "هاتا" و "هاته" ويشار للمفرد المذكر "بذاك" و "ذلك" ، ويشار للمفرد المؤنث "تلك" و "تيك" و "تيك" و "هاتيك" و "هاتلك" .

إذا أردت الإشارة للمثنى أو الجمع المذكر تقول : "هذان" وفي المثنى أو الجمــع للمؤنث تقول : "هاتان" وإذا أردت الإشارة "بهذه" لا يجوز التثنية بأن "تقول" "هاتــا" لأنه يجعل له مع المذكر المؤنث.

وفي الإشارة إلى جمع الحضور "هؤلاء" و "أولاء" و "هؤلاء" و "أولاء" يقول الله تعالى : **(هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تُدْعَوْنَ)** وكقوله تعالى : **(هَؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ)** .

قال الشاعر :

هاؤلاء ثم هــؤلاء كــلا أعطيــت * أعطيــت نعــالاً محــذوره بنعــالٍ

والضمير لها في كل زائد.

وفي ذلك قال ابن مالك[2] :

بـــذا لمفـــرد مـــذكر أشـــر * بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصــر

---

(١) البيت للأعشى في ديوانه ص ٧٤.

(٢) متن الألفية ، الناشرون مكتبة ابن القيم.

وذان تـــين للمثنـــى المرتفـــع * وفي سواه ذين تـــين اذكـــر تطـــع

وبـــاؤلى أشـــر لجمـــع مطلقـــا * والمد أولى ولـــدى البعـــد انطقـــا

بالكـــاف حرفـــاً دون لام أو معـــه * والـــــلام إن قـــــدمتها ممتنعـــــه

وبهنـــا أو هاهنـــا أشـــر إلـــى * دان المكـــان وبـــه الكـــاف صـــلا

في البعد في البعد أو بثم فه أو هنـــا * أو بهنـــــاك انطقَّـــــا أو هنـــــا

نجد أن الإمام ابن مالك بين وذكر حالات حذف الإشارة "ذا" وقال إنه يشار بـــه للمفرد المذكر مثلاً : ذا أحمد حضر .

وذكر أن : "ذا" و "ذه" و "تي" و "تا" يشار به إلى المفرد المؤنث.

ويشار "بذان و تان" للمثنى القريب يشار "بذين وتين" ويشـــار للجمـــع المـــذكر والمؤنث "بأولى" و "هنا" و "هاهنا" يشار به إلى المكان القريب و "هنالك" يشـــار بهـــا للمكان البعيد.

ونجد أن المبرد استدل بقوله تعالى : **(هَؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً لَـــوْلا يَأْتُونَ عَلَيْهِمْ بِسُلْطَانٍ بَيِّنٍ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا)**[1] .

فالشاهد هنا "هؤلاء" إذ يشار بها إلى القريب قال في ذلك العلامة الطبطـــائي[2]: "كان أهل الكهف في مجلس الملك فصدر لهم الأمر بعبادة الأوثان والكفر فلذلك قـــال الفتية : "هؤلاء قومنا" بمعنى هؤلاء أهلنا وعشيرتنا ومجلس الملك كفروا بـــالله عـــز وجل.

فمن هنا يتضح أن "هؤلاء" يشار بها للمفرد المذكر وكذلك في ذلك ذكر العلامة ابن كثير أن هذه المحاورة كانت عن قرب لان عن بعد وهذا يـــدل علـــى أن اســـم الإشارة "هؤلاء" يشار به للجماعة القريبة.

ومن هنا نلخص إلى نهج المبرد في هذه القضية هو نهج ثنائي.

---

(١) سورة الكهف ، الآية ١٥ .

(٢) الميزان في تفسير القرآن ج٣ ص .

أولها : هو الاستدلال بالآيات القرآنية وظهور ذلك في موضعين في قوله تعالى

أ/ : **(هَؤُلاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ آلِهَةً)** .

ب/ **(هَا أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تُدْعَوْنَ)**[1] .

تحدث في ذلك الصاوي فقال[2] : "ها للتنبيه وأنتم مبتدأ وهؤلاء مناوى وحـــرف النداء محذوف قدره المفسر وتدعوان خبر وجملة للنداء معترضة بين المبتدأ والخبر.

نجد أن الصاوي وضح لنا أن "هؤلاء" اسم إشارة منادى والتقدير "يا كفار مكة" ، والجملة الاسمية في محل رفع فاعل.

ثانياً : الاستدلال بالأبيات الشعرية.

قال الأعشى في ذلك :

هؤلاء ثم هــؤلاء كــلاً أعطيــت * نعـــــالاً محـــــذوة بنعـــــال

فهنا انتهج المبرد نهج الاستدلال بالآيات القرآنية والأبيات الشعرية.

واتبع طريقة الاستنباط في تحقيق وتأكيد القاعدة.

---

(١) سورة الكهف، الآية ١٥ .

(٢) سورة محمد ، الآية ٣٨ .

المبحث الثاني

الضمائر[1]

ذكر المبرد "ومن المعرفة المضمر نحو "الهاء" في "ضربته" و "مررت به" و "الكاف" في "ضربتك" و "مررت بك" و "التاء" في قمت " وقمن".

والمضمر المنفصل نحو : "هو" و "أنت" و "إياه" و "إياك" وما لحقته التثنية من جمع ما وصفنا ، نحو : "مررت بكما" "ومررت بهما" و "مررت بهما" و "ضربتهما" و "ضربتها" وكذلك : "مررت بهم" ، و "ضربتهم" .

والمنفصل في قولهم : "هو" ، و "هما" و "إياك" و "إياكما" و "إياكم" ، و "إياه" و "إياهما" و "إياهن" و "مررت بها" و "مررت بهما" و "بهن" .

نجد أن المبرد تحدث عن الضمائر المنفصلة والمتصلة فمثلاً الضمير "الهاء" هو من الضمائر المتصلة مثال ذلك : "لضربته" ، و "إينما ممررت به" و "كذلك من الضمائر المتصلة "الكاف" في قولك : "ضربتك" و "غدرتك" و "لمحتك" و نجد الضمائر المتصلة التاء مثل "قمت" و "قمت" يقول في ذلك ابن مالك :

بتا فعلت وأنت ويا افعلي * ونون أقبلن فعلي ينجلي

فالضمائر المتصلة مثل : "تاء فعلت: وهي تاء الفاعل "كالتي" و "ضربت" وتمتاز التاء المفتوحة مثل "تباركت" .

التاء المكسورة للمخاطبة نحو : "أكلت وشربت" .

ومن ذلك أتت تاء التأنيث الساكنة مثل : "نعمت وبئست" ومن هنا تأتي : ياء أفعلى : وهي ياء الفاعلة نحو "تأكلين" و "تضربي" .

ونون التوكيد : مثل : "خرجت ، أقبلت" ، فهذه كلها ضمائر متصلة.

يقول ربنا عز وجل : **(لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِنَ الصَّاغِرِينَ)**[2] .

---

(١) الكتاب المقتضب

(٢) سورة يوسف ، الآية ٣٤ .

قال الطبطبائي[1] في ذلك : (ومن هنا جاء فعل السجن مؤكد بنون التوكيد المتصلة للاعبتارين : أولاً :

في الآية السابقة قال الله تعالى : **(مَا جَزَاءُ مَنْ أَرَادَ بِأَهْلِكَ سُوءًا إِلا أَنْ يُسْجَنَ أَوْ عَذَابٌ أَلِيمٌ)**[2] .

كان هنا تردد بين البعث والعذاب ، أما في الآية "ليسجنن وليكونن من الصاغرين" تأكيد حقيقي.

ثانياً :

امرأة العزيز أكدت الفعل بنون التوكيد المتصلة لأنها قامت بإصدار الحكم بنفسها ولم يصدره زوجها فهذه هي الضمائر المتصلة ومنها : "الكاف" مثل "ضربتك" و "الهاء" و "النون" الثقيلة والخفيفة ، ومنها ما هو مضمر مثل : "هو" ، و "أنت"، "إياه" ، "إياك" .

فهذا المفرد المذكر مثل : أين إياه .

والمثنى : "إياكما" "هما" .

مثل : ضربت إياكما ، ضربتهما فهي ضمائر متصلة أما الضمائر المنفصلة مثل : "هي : هو : هم" إلى غير ذلك مما تعرض له المبرد.

الأمثلة :

أ/ رأيته هو .

ب/ ضربتهما هي .

ج/ هم الذين أكلوا .

فهذه هي ضمائر منفصلة والضمير دائماً أن يكون فاعلاً نجد أن المبرد هنا انتهج منهج الموافقة في هذه القضية إذ أنه لم ينفرد برأي ولم يتعصب لمدرسة معينة.

---

(١) الميزان في تفسير القرآن : ج١١ ، ص ١٥١ .

(٢) المدارس المقصودة : هي البصرية والكوفية مع أن المبرد زعيم المدرسة البصرية.

المبحث الثالث

النداء

قال المبرد في ذلك : "هذا باب النداء"[١].

(إعلم أنك إذا دعوت مضافاً نصبته ففي قولك : يا عبدالله لأن "يا" بدل من قول: (إدعو عبدالله) .

وكذلك كل ما كان نكرة نحو : يا رجلاً صالحاً ويا قوماً منطلقاً .

وكذلك قوله تعالى : **(يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ)**[٢].

وكذلك قول الشاعر[٣] :

أدارأ بجزوى هجت العين عبدة * فما الهوى يرفض أو يترقرق

الشاهد : نصب المنادى النكرة المقصود بالنداء .

وكذلك الشاعر[٤] :

لعلك يا تسياً نزا في مديدة * تعذب ليلى أو تراني أزورها

الشاهد : "يا تيساً نزافي مديدة" .

وكذلك تحدث السيوطي في الأشباه والنظائر عن النداء وأورد هذا البيت[٥]:

فيا راكباً إما عرضت فبلغن * نداماى من نجد أن لا تلاقياً

الشاهد : "فيا راكباً" دخلت ياء النداء على اسم الفاعل وقد ياء النداء على المضاف[٦] :

فالمنادى المفرد يكون مبنياً على الضم .

---

(١) الكتاب المقتضب ج٤ ص ٤٦١.

(٢) سورة يس ، الآية ٣٠ .

(٣) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ٤٥٦ .

(٤) البيت ل بن الحميد في شرح أبيات سبيويه ٦٠٣/١.

(٥) البيت لعبدالله بن يغوث بن وقاص في الأشباه والنظائر.

(٦) سورة الأحقاف ، الآية ٣١ .

وللمنادى أحكام :

أولاً : الرفع : يا زيدٌ صحب عمرو.

ثانياً : المضاف والمضاف (لأل) .

مثلاً : يا زيد الكريم الأب (هذا المنادى مرفوع) .

أو : يا زيد الظريف يجوز هنا الرفع النصب.

وحكم جملة العطف والتوكيد المنادى حكم الصفة التي تتبع الموصوف تقــول : "يا رجل زيدٌ" .

وإذا كان المنادى مصحوب "بأل" يجوز فيه الرفع والنصب:

يا زيدٌ الغلامٌ (بالرفع والنصب) .

وقد تدخل "ياء النداء" على اسم الإشارة فنقول : يا هذا الرجل.

وقد يضاف المنادى إلى ياء المتكلم وله خمسة أحوال :

أولاً : حذف الياء والاستغناء بالكسرة "يا عبدِ" .

ثانياً : إثبات الياء ساكنة "يا عبديْ" .

ثالثاً : قلب الياء ألف وحذفاً و الاستغناء عنها بالفتحة "يا عبدَ" .

رابعاً : قلبها ألفاً وإبقائها وقلب الكسرة فتحة "يا عبدا" .

خامساً : إثبات الياء محركة بالفتحة "يا عبد" .

أما إن أضيف المنادى إلى مضاف إلى ياء المتكلم وجب إثبات ياء النداء:

وورد في النداء : يا أبتي ويا أمي .

وهناك أسماء لازمت النداء مثل :

"يا قل" معناه يا رجل.

"تالومان" معناه يا رجل كثير اللوم .

"تا نومان" معناه بالكثير النوم.

"تا جيات" في سب المرأة الخبيثة ويا فيساق ويا لكاع.

وكذلك "فُعَلِ" التي لسب الرجال نحو : يا كع يا خيث .

ومن هنا نخلص إلى أن المبرد استشهد بالأبيات الشعرية في هذه القصيدة وهــو منهج الاستنباط.

المبحث الرابع

باب "إن" و "كان"

في ذلك قال المبرد[١] :

هذا باب من مسائل "كان" و باب "إن" في الجمع والتفرقة.

قال المبرد : "تقول : إن القائم أبوه منطلقةٌ جاريته" نصب القائم "بأن" ورفع الأب بفعله فإن جعلت هذه المسألة في باب كان تقول : "كان القائمُ أبوه منطلقة جاريته" .

وتقول : "إن زيداً كان منطلقاً" .

فهنا كان وما عملت خبر إن .

قال الشاعر[٢] :

فكيف إذا رأيت ديار قوم * وجيد أن لنا كانوا كرام

لضرورة القافية قدرت "جيران لنا كرام" حيث أنه فصل بين الصفة والموصوف.

قال تعالى : **(كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا)**[٣] .

نجد أن المبرد تحدث عن "كان" و "إن" في وقت واحد بمبتدأ بكان:

"كان" ترفع المبتدأ أو يسمى اسمها وتنصب للخبر ويسمى خبرها.

تقول : كان عمرٌ سيداً .

الإعراب :

كان : فعل ماضي مبني على الفتح .

عمرُ : اسم كان مبتدأ.

---

(١) الكتاب المقتضب ٣٩٨/٤ .

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ٢٩٠/٢.

(٣) سورة مريم الآية ٢٩.

سيداً : خبر المبتدأ وخبر كان في آن واحد.

ومن أخواتها :

كان – ظل – بات – أصبحا – أمسى – صار – ليس – زال – يبرحا – فتى – انفك – دام .

وأفعال كان ما تستعمل للنفي أو لشبهة فمثال الذي يسبقه النفي لفظاً أو تقديراً أو شبه النفي وهو أربعة : زال – برح – فتى – اتفك .

مثلاً : ما زال زيد قائم .

مثال تقدير النفي "قال تعالى : **(قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ)**[1] أي لا تفتــؤ ولا يحذف النافي معها قياساً إلا بعد القسم .

وقد شذ الحذف بدون القسم كقول الشاعر[2] :

وابـــرح ومـــا دام الله قـــومي *

الشاهد : "أبرح" بدون نفي أو شبهه ، بحمد الله منطلقاً مجيداً .

أما مثال شبه النفي : "لا تزال قائماً" .

أما "أن" :

فعملها عملين : عمل "كان" تماماً فهي تنصب المبتدأ أو ترفع الخبر ولها أخوات وهن : إن – أن ، ليت – لكن – لعل – كأن .

مثلاً :

كأن زيداً أعلم بأني كفؤ .

لكني ابنه ذو حقن .

وهناك مواضع تكسر فيها همزة إن :

---

(١) سورة يوسف ، الآية ٨٥ .

(٢) البيت لخراش بن زهير شرح ابن عقيل ج١ ص ١٦٤.

وهي : أولاً : في الابتداء أي في بداية الكلام .

مثلاً : إن السماء ممطرةٌ .

ثانياً : وفي بداية جملة صلة الموصول : مثلاً : قال تعالى : **(إِنَّ الَّـذِي فَـرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ)**[1] .

ثالثاً : إذا جاءت بعد صيغة القسم .

مثلاً : تا لله لاقتلنك .

رابعاً : إذا جاءت بعد القول : قال عليٌ إن الأكل شهي.

خامساً : إن حله محل الحال

نحو ذرته وأني ذو أمل فيه.

فهذه هي المواضع التي تكسر فيها همزة "إن" .

نجد أن المبرد هنا استنبط الحكم من الأبيات الشعرية لكنه دمع "إن" و "كان" .

مثلاً :

إن زيداً كان محسناً .

وجعل كان وما عليه خبر إن هذا مما يشوش على طلاب العلم.

---

(١) سورة القصص الآية ٨٥ .

المبحث الخامس

الفاعل[1]

في ذلك قال المبرد : هذا باب مسائل الفاعل تقول : "مررت برجل قائم أبــوه"، فترفع "الأب" بفعله ، وتجري "قائماً" على "رجل" ، لأنه نكرة وصفته بنكرة، فصـــار كقولك : "مررت برجل تقوم أبوه" .

ألا ترى أنك قد حليت الرجل بقيام أبيه ، كما تعليه بفعله.

وتقول : "مررت بزيد ضارباً عمراً أخواه" .

"ومررت بجاريتك قائماً إليها أبواك" .

وتقول : "زيداً عمرو ضاربٌ" .

كما تقول : "زيد عمرو يضرب" .

ويكره الفصل العامل والمعمول فيه بشيء ليس له فيه كقولــك : "كانــت زيــداً الحمى تأخذ" : بنصب زيداً بتأخذ وتأخذ خبر كان.

أو بكون العامل غير متصرف فلا يجري مجرى الفعل نحو : "عندي عشــرون اليوم درهماً" .

وإذا كان العامل متصرفاً ، ولم يفصل بينه وبين المعمول بشيء ليس منــه، ولا بسببه ، فعمله فيه كعمله إذ وليه.

أما عن قولك : "اضربا زيداً" ينصب بالأمر كأنك قلت : "أضرب" .

ألا ترى أن قولك : "سقيا" بمنزلة "سقاك الله" ومرحباً بمنزلة : "رحبة بلادك" .

قال العلماء في تعريف الفاعل : هو الاسم المسند إليه فعل على طريقة فعل أن شبهه وحكمه الرفع، والمراد بالاسم ما شمل الصريح ، نحو "قام زيد".

والفاعل يتأخر عن رفعه دائماً ، وهو الفعل أو شبهه .

---

(١) الكتاب المقتضب ، ج٤/ ص ٤٢٧ .

نحو : قام الزيدان ، زيد قائم غلاماه .

أما إذا أسند الفعل إلى الظاهر – مثنى ، أو مجموع وجب تجريده من علامة "تدل على التثنية والجمع" .

فيكون كحاله إذا أسند لمفرد .

مثلاً : تقول : قام الزيدان.

ولا يجوز قاما الزيدان ولكنه ورد عند بني الحارث بن كعب أن الفعل يتبع الفاعل في التثنية والجمع ويجوز حذف الفاعل إذا دل دليل عليها.

مثلاً : "من قرأ" تقول : "زيدٌ" .

ويمكن أن تلي تاء التأنيث الفعل لتدل على تأنيث الفاعل مثال ذلك : ويكثر ذلك في الماضي.

اين هذا الطعام .

ومن ناحية أخرى : تلتزم "تاء التأنيث" الفعل الماضي في موضعين:

أولاً : أن يسند الفعل إلى ضمير مؤنث متصل ولا فرق في المؤنث الحقيقي والمجازي.

فتقول : هند قامت.

أو : الشمس طلعت.

ثانياً : أن يكون الفاعل : ظاهر حقيقي التأنيث نحو : قامت هند.

أما إذا إلين الفعل وفاعله للمؤنث الحقيقي بغير "إلا" جاز إثبات التاء وحذفها تقول:

أتى القاضي بيت الواقفي.

وأما إذا فصل بين الفعل والفاعل "بالا" لم يجز إثبات التاء عند الجمهور فتقول:

ما زكا إلا فتاة ابن العلاء

وتقول : ما قام إلا هند.

وما طلعت إلا الشمس:

قال الشاعر[1] :

طوى للخير والأجراز ما في عروضها * وما بقيت إلا الضلوع الجراشع

أمنزلتي من سلام عليكما * هل الأزمن اللائي معين رواجع

وهل يرجع للتكليف أو يكشف العمى * ثلاث إلا سامي واللين والتلاجع

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل وهو قليل جداً : "قال فلانة" .

قال الشاعر[2] :

لامزنة ودقت ودقها * ولا أرض أبقل ابقائها

الشاهد فيه : "ولا أرض أبقل" حيثما حذف تاء التأنيث .

أصلها : أرض أتعلت.

ومن ناحية أخرى لا يجوز اقتران الفعل بالتاء في جمع المذكر السالم فتقول:

قام الزيدون . ولا يجوز قامت الزيدون .

أما إذا كان جمع تكسير لمذكر أو لمؤنث أو جمع مؤنث سالم جاز إثبات التاء. مثلاً :

جمع التكسير : قامت الرجال.

جمع المؤنث : كالهند .

جمع المؤنث السالم : كالهندات .

الأصل في الفاعل أن يلي الفعل والأصل في المفعول أن يتأخر ولا مانع أن يجيء المفعول قبل الفعل.

---

(١) البيت لذي الرمة ، غيلان بن عقبة ، من شواهد ابن عقيل.

(٢) البيت لعامر بن جوين الطائي، في كتاب سيبويه ٢٤٠/١ .

مثلاً : ضرب زيد عمراً "على أن هذا هو الأصل" .

أما إذا جاء المفعول قبل الفاعل فعلى قسمين:

أولاً : (أ) إذا كان المفعول اسم شرط وجب تقديمه .

مثلاً : أيا تضرب "أضرب" .

(ب) إذا كان المفعول اسم استفهام : "أي رجل ضربت" .

(جـ) إذا كان المفعول ضمير منفصلاً لو تأخر لزوم اتصاله نحو : "إياك نعبد"، ولو تأخر المفعول لزم الاتصال.

في المضمرات تقول : "الدرهم أعطيتكه" و "إعطيتك إياه" .

ثانياً : ما يجوز تقديمه وتأخيره : مثلاً : أضرب زيد عمراً .

فتصير : عمراً ضرب زيداً .

ويجب تقديم الفاعل على المفعول إذا أخيف اللبس .

تقول : ضرب موسى عيسى.

إذ يحضر الفاعل والمفعول "بإلا" أو "إنما" وجب تأخيره.

مثلاً : إنما ضرب عمراً زيداً .

وقد يقدم المفعول المحصور "بإلا" نحو قولك : "ما ضرب إلا عمراً زيداً".

قال الشاعر[1] :

تزودت من ليلـــى يـــتكلم ســـاعة * ما زاد إلا ضعف ما بنـــي كلامهـــا

الشاهد : "فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها".

أولاً : مذهب أكثر البصرين ، وبعض الكوفيين وهم الغبراء وابـــن الأنبـــاري، وهو أن المحصور "بإلا" إما إن يكون فاعلاً أو مفعولاً ، فإن كان فاعلاً امتنع تقديمه.

فلا يجوز : ما ضرب إلا زيداً أعمداً .

---

(١) البيت لمجنون ليلى عامر بن قيس بن اللمح .

الثاني : وهو مذهب الكسائي :

أن يجوز تقديم المفعول "بإلا" فاعلاً أو مفعولاً .

الثاني : مذهب بعض البصرين : وهو لا يجوز تقدم المحصور فاعلاً أو مفعولاً.

ومن هنا نخلص أن الفاعل حينما تناوله المبرد فتناوله تناولاً لم يخالف فيه المتقدمين ولا المتأخرين بعض نحاة الكوفة وافقوا ذلك المنهج.

الفصل الثالث
القضايا النحوية العامة
القسم (جـ)

المبحث الأول

١ – المعرب والمبني[١]

تحدث في ذلك المبرد فقال :

هذا باب ما يحكى من الأسماء وما يعرب .

في ذلك قال المبرد : (فمن للحاجبة أن تسمى رجلاً ، أو امرأة بشيء قد عمل بعضه في بعض نحو : "تأبط شراً" و "ذرى مبا" و "برق نحرة" و "شاب قرناه" .

قال الشاعر[٢] :

كذبتم وبين الله لا تنكحوها * بني شاب قرناها تصر وتخلب

الشاهد : "بني شاب قرناه" .

وأيضاً قال الشاعر:

إن لها مركن أزربا * كأنه جبهة ذري فيها

الشاهد : "ذري مبها" تحولت إلى اسم لرجل تروى على الحكاية .

وقال الشاعر[٣] :

وجدنا في كتاب بني تميم * أحق الخيل بالتركفي المعاذ

الشاهد (أحمق الخيل).

وأيضاً قال الشاعر[٤] :

سمعت الناس ينتجعون * فقلت لصيدح أشجعي بلالاً

الشاهد : (سمعت الناس) حين جاءت الحكاية ملفوظة.

قال تعالى : **(فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ)**[٥] .

---

(١) الكتاب المقتضب ج٤ ص ٣٢٩ .

(٢) البيت للأسدي في لسان العرب ج١٣ ، ص ٣٣٣ .

(٣) البيت لبشر بن أبي حازم في ديوانه ص ٧٨ .

(٤) البيت لذي الرمة في ديوانه ص ١٥٣٥ .

(٥) سورة الذاريات ، الآية ١.

وهو ما شبه الروف ثم بعد ذلك نوع الشبه بالحروف ما ذكره ابن أبي الربيع أن بعض العلماء اختلفوا في سبب بناء بعض الأسماء.

فذهب جماعة إلى أن السبب متعدد ، وأن من الأسباب مشابهة الاسم بالمعنى بالفعل المبني ومثاله – عند هؤلاء – من الاسم (نزال وهيهات) وذهب ابن الحاجب إن من أسباب البناء عدم التركيب وعليه تكون الأسماء قبل تركيبها في الجملة مبنية وقال آخرون: أن من أسباب البناء أن يجتمع في الاسم ثلاث أسباب من موانع الصرف، وعللوه بأن السببين اللذان يمنعان من صرف الاسم ، وليس بعد منع الصرف إلا ترك الإعراب بالمرة ، ومثلوا لذلك بـ "خدام ، قطام" .

ووجه الشبه بين الاسم والحرف من ناحتين :

أولاً : شبه وضعي : كأن يكون الاسم موضوع على حرف واحد، كالتاء في ضربت وهذا في حرف واحد وقد يكون في حرفين كـ (نا) في (أكرمتنا).

وأشار بذلك للشبه في الحرفين (جئتنا) ووجه الشبه الثاني بين الاسم والحرف وهو ينقسم إلى قسمين:

أولاً : ما أشبه حرفاً موجوداً مثل (متى) .

الثاني : ما أشبه غير موجود مثل (هنا) .

وألحقوا به الثالث : وهو شبه للنيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل وذلك كأسماء الأفعال نحو : (دراك زيداً) .

فدراك : مبنى لشبهة بالحرف في كونه يعمل ولا يعمل فيه غيره ، كما أن الحرف كذلك .

الرابع : شبه الحرف في الافتقار اللازم ، كافتقار الصلة للموصول.

ومعرف الأسماء ما قد سلما من شبه الحرف كأرض وسما .

الاسم المعرف خلافاً للمبني وفي ذلك ينقسم المعرب إلى قسمين هما:

معتل ، وصحيح.

المعتل : هو ما سلم في آخره في حروف العلة وحروف العلة هي : (واي).

الصحيح : ما سلم آخره من حروف العلة (كأرض) وينقسم المعرب إلى:

١ – متمكن أمكن وهو المنصرف.

٢ – متمكن غير أمكي ، عند المتصرف.

ومذهب البصريين الإعراب أصل في الأسماء والبناء أصل في الأفعال.

وذهب الكوفيون أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال.

ورأى البصريين هو الأرجح.

وذهب ضياء بن العلج[١] ذهب بعض النحويين ذهب إلى أن بعضهم ذهب إلى أن الإعراب أصل في الأفعال والمبنى من الأفعال ينقسم إلى قسمين:

أولاً : ما اتفق على بنائه وهو الماضي وهو مبني على الفتح نحو : (ضرب وانطلق) .

ثانياً : ما اختلف في بنائه والراجح أنه مبني ، وهو فعل الأمر مثل : (أضرب) فهو عند البصرين مبني ومعرب عند الكوفيين ، وعندما أعربوه بتقدير (لا) في قولك (أضرب) وأصلها (لتضرب) وهذا فيه تكلف ظاهر.

والمعرب من الأفعال المضارع ، ولا يعرب إلا إذا لم يتصل به نون التوكيد أو نون الإناث : فمثال نون التوكيد المباشرة (هل ترضني) ، والفعل معها مبني على الفتح ولا فرق في ذلك بين الخفيفة والثقيلة .

وذكروا في (هل تضربان) أصلها : (هل ترضبان) .

وكذلك يعرف الفعل المضارع إذا فصل بينه وبين نون التوكيد وأو جمع أو ياء مخطابة مثل : هل ترضبني يا زيدون .

وهل ترضبن يا هند.

---

(١) شرح ابن عقيل ج١ ص ٣٧ .

وذهب الأخفش إلى أن الفعل المضارع يبنى مع نون التوكيد في حالة اتصال به أو عدم اتصاله به.

مثال ما اتصلت به نون الإناث على رأي الأخفش : الهندات يضربن .

والأصل في الحروف البناء والأصل في البناء أن يكون على السكون.

وأيضاً من الحروف ما هو مبني على الفتح وعلى الكسر والضم.

فمثال المبني على الفتح : أبني .

ومثال المبني على الكسر : أمسي ومنهم من بناه على الفتح ؟؟؟

قال الشاعر:

لقد رأيت عجباً مذ أمسا * عجائز أمثل للسعالي خمساً

باكلن ما في رخلهن همسا * ما ترك الله لي ضرسا

ولا لقين الدهر إلا تعساً

فهنا بنا (أمينا) على الفتح شذوذاً .

أما المبني على الضم : مثل : حيث.

وأما المبني على السكون : كم .

والرفع والنصب يكون للاسم والفعل مثال ذلك : أحذروا وأيضاً : لن أهابا ويختص الاسم بالجر وكذلك خصص الفعل بالجزم[1] .

ثم بعد ذلك تبين علامات الإعراب.

فذكر أن : علامة الرفع للضم ، وعلامة النصب الفتح ، وعلامة الجر الكسر.

ومثال ذلك : ذكر الله عبده يسر وللجزم علامة السكون ، مثال ذلك: جاء أخو بنو نمير.

---

(١) علامة الجزم السكون .

وقد يكون للنصب بالواو والنصب بالألف والجبر بالتاء ، وهذا كله في الأسماء الستة وهي : أب ، وأخ ، و حم ، وهن، فوه ، وذو مال و ذو) التي تفيد الصحبة.

قال الشاعر[1] :

بابه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

أنت الحليم والأمير المنتقم * تصدح بالحق وتنفي من ظلم

الشاهد فيه (بابه – يشابه به) .

جر الأول بالكسرة الظاهرة ونصب الثاني بالفتح الظاهرة وقال الشاعر[2] :

أي قلوص راكباً تراها * طاروا عليهن فشل علاها

وأشدد بمثنى معن حقواها * ناجية وناجياً إياها

إن عيناً باكياً وفاها * يتمن نرضى بها مولاها

الشاهد : (إن أباها وأبا أباها) .

فأبي الأولى والثانية إجراء القاعدة النحوية والجر بالياء ، أما (أيا) الأولى نصبها (بالألف) .

ولابد من إضافة الباء لهذه الأسماء تقول : جاء أخو أبيك.

لكن هناك شروط وضعها النحوين وهي :

أولاً : أن تكون مضافة : مثل : هذا أبٌ .

ثانياً : أن تضاف إلى غير ياء المتكلم مثل : هذا أبوزيد وأخوه وحموه.

ثالثاً : أن تكون مكبرة وغير مصغرة.

وإذا كان التصغير أعربت بالحركات الظاهرة مثل : هذا أبي زيد.

وهذا ذوي مال.

---

(١) البيت لرؤبة بن العجاج من كلمة مدح عدي بن حاتم الطائي.

(٢) من شواهد ابن عقيل .

الرابعة : أن تكون مفردة ولا تأتي مثناة أو مجموعة .

و (ذو) لا تستعمل إلا مضافة والمثنى المضاف يرفع بالألف مطلقاً.

أما في جمع المذكر السالم ويجر وينصب بالياء جمع : عامر : مذني نحو:

غامرون : مذنبون ، (في حالة الرفع) .

عامدين : مذنبين (في حالة الجر والنصب) .

والجمع يكون جامد وصفه.

فيشترط في الجامد : أن يكون علماً لمذكر عاقل خالياً من (تاء) التأنيث.

مثل : رجل : رجلون.

وتشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خالية من تاء التأنيث ليست من باب أفعل فعلاء ولا من باب فعلان فعلى.

وأيضاً من ما شابه جمع المذكر السالم مثل لفظا جمع أرضون والسنونا.

وأيضاً ما جمع بالألف والتاء وهو جمع المؤنث السالم ، يكسر في الجر وفي النصب.

وأيضاً الضمير (أولات) ، وما أحلق بجمع المؤنث السالم (كاذرعات).

قال الشاعر[1]:

تنورتها من أذرعان وأهلها * بيثرب ، أدنى دارها نظر عالي

الشاهد فيه : (أذرعان) وهي جمع مطلقاً.

والذي لا ينفرق يجر بالفتحة مطلقاً ما لم يضاف، أو تلحقه (أل) أداة التعريف مطلقاً وهناك نوع من الأفعال يعرب بالنيابة وهو ما جاء على هذا الوزن.

يفعلان ، تفعلان ، يفعلون ، تفعلون ، تفعلين .

---

(١) البيت من شواهد المبرد في المقتضب .

مثلاً :

الزيدان يفعلان .

البنتان تجريان .

الرجال يأكلون .

أما عن المعتل من الأسماء والأفعال مثل مصطفى مرتقى .

فالمصطفى : فمنقوص ويعمل فيه الرفع والجر ثم بعد ذلك نتناول الأفعال المعتلة وهي التي أخرها حرف علة .

فالفعل المختوم بالألف تعمل فيه كل الحركات عدا الجزم مثال ذلك : يدعو : يرمي.

نجد أن المبرد هنا نهج الاستدلال بالأبيات الشعرية ثم بعد ذلك استنبط الحكم من هذه الأبيات.

لكنه خلط بهذه القضية قضية المعرب والمبني تنبئ عن الحكاية وهذا مما يكون فيه ليس على طلاب العلم.

٢ – المبحث الثاني

المسند والمسند إليه[١]

ذكر المبرد في ذلك فقال : "هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغنى كل واحد عن صاحبه) .

فمن ذلك (قال زيد) : فالابتداء نحو قولك : "زيد" فإن تذكرته للسامع كان لابد من إخبار السامع عن زيد مثلاً تقول : "زيد منطلقٌ .

وفي ذلك ذهب الكوفيون أمن المبتدأ أيرفع بالخبر ومعنى الابتداء التنبيه والتعرية مثالاً :

إن قلت : "عبدالله قام" .

فعبدالله مرفوع بالابتداء ، و "قام" في موضع الخبر في ذلك قال الشاعر[٢]:

إن محلاً وإن مرتحلاً * وإن في السفر إذا مضى مهلا

الشاهد : "إن محلاً" حيث أن المبتدأ جاء اسم إن منصوب في هذه الحالة المبتدأ منصوب.

نجد أن المبرد هنا تحدث عن المسند والمسند إليه في شكل جملة المبتدأ أو الخبر وجاء بالمبتدأ المنصوب الذي هو اسم (إن) أما الإسناد : هو من لوازم الاسم ومن لوازم الاسم :

أولاً : الخبر : وهو دخول حروف الجر عليه .

ثانياً : التنوين : مررت بمحمدٍ .

تعريفه : هو نون تلحق آخر الاسم لفظاً وتفارقه خطاً .

ثالثاً : دخول (أل) على الاسم : قابلني إلا فاضل .

رابعاً : دخول (ياء) النداء عليه : يا علي قم .

---

(١) الكتاب المقتضب ج٤ ص ٤٠٤ .

(٢) البيت للأعشى في ديوانه ص ٢٨٣.

خامساً : الإسناد : وهو إسناد فعل الفعل إلى الاسم الفاعل.

وتجئ الصفة أو النعت : اسم فاعل ، اسم مفعول أو صفة مثبتة نحو قولك: "رأيت رجلاً قاتل" ، "مررت برجل مقتول" .

والوصف يمكن أن يكون بالمصدر مثل : رجل عدل .

النعت ذكره المبرد[١] حيث أنه أورد قول الشاعر:

ثنا بحسن ومعزاه يئط * ما زلط أسعى بينهم والشط

حتى إذا كان الظلام يختلط * جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط

الشاهد : "هل أنت وقعت صفة مزق" .

ولا توصف بالجمل إلا النكرات .

وقد يكون النعت حالاً مثل : "مررت برجل كثيرٌ عدوه.

والنعت يتبع المنعوت في الإفراد والتثنية والتعريف والتنكير والتثنية والتأنيث وهناك صفات يستوى فيها المذكر والمؤنث نحو : فعول ، وفعيل ، بمعنى مفعول أو مؤنثه تجري على المذكر نحو : علامة ، هلياجة ، ربعة ، يفعه ، ومن حق النعت أن يصحب المنعوت وفي ذلك قول الشاعر:

وعليهما مسرودتان قضاهما * رواد أوضع الصوابع تبع

الشاهد فيه : حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ومن حق الموصوف أن يون أحق من الصفة أو مساوي لها وبذلك امتنع وصف المصربة بالام المبهمة وبالمضاف إلى ما ليس معرفاً بالام كونها أحص منه : جاءني الرجل صاحب عمروُ .

ويمكن حذف الموصوف من الجملة :

قال الشاعر[٢] :

---

(١) ذكره المبرد في كتابه الكامل ، وذكر أن العرب تختصر التثنية وربما أو مأت به أيضاً .

(٢) البيت للمغلل واسمه مالك بن عمرو من قصيدة له مطلها : ما بال عبدنيك أمست لمعنى فضل. كما هو رب الأحزاق منتزل .

ربـــا شـــماء لا يـــأوى لقتلهـــا * إلا الســـحاب ولا الأوب والســـيل

الشاهد فيه : أنه حذف المنعوت عند القرينة .

وقال الشاعر :

كأنك مـــن جمـــال بنـــي أقـــيس * تقعقـــع بـــين رجليـــه بشـــن

الشاهد : حذف الموصوف للاستمناء به بدلالة الكلام .

وقال الشاعر[1] :

لو قلت ما في قومهـــا لـــم تيـــئم * بفضـــلها فـــي حســـب وميســـم

عفيف الحبيـــب حـــرام المحـــرم * من آل قيس في النصـــاب الأكـــرم

والشاهد فيه : أن جملة يفضلها وقعت صفة لموصوف محذوف.

في هذه القضية وهو منهج الاستنباط .

---

(١) البيت لنابغة من قصيدة يخاطب فيها عينه ابن حصن الفزاري .

٣ – المبحث الثالث

النكرة والمعرفة[١]

قال في ذلك المبرد [الأصل في الأسماء النكرة وذلك لأن الاسم المنكر هو الواقع على كل شيء، لا تخفي واحد من الجنس دون سائره ، وذلك نحو : (رجل) و (فرس) و (حائط) و (أرض) ، وكل ما كان داخل بالبنية في اسم صافيه فغير مميز منه، إذ كان الاسم قد جمعهما والمعرفة على أضرب جمعها خمسة أشياء[٢] :

فمن المعرفة الاسم الخاص ، نحو (زيدٌ) ، و (عمروٌ) لأنك إنما سميته بهذه العلامة ، ليعرف بها من غيره فإذا قلت (جاءني زيد) علم إنك لقيت به واحداً ممن كان داخلاً من الجنس لبيان من سائر ذلك الجنس.

فإن عرف السامع رجلين أرجلاً كل واحد .

منهما يقال له (زيد) فصلت بعضهم البعض ، بالنعت فقلت (الطويل والقصير) لتميز واحد ممن تعرفه فتعلمه أنه المقصود إليه منهم، ومن المعرفة للأسماء المبهمة وإنما كانت كذلك لأنها لا تخلو من أحد أمرين:

أما كانت : نحو (هذا) و (ذاك) و (تلك) و (أولئك) و (هؤلاء) .

وتتحولت المبرد في أجاب مجرى نعت النكرة عليها) [٣] .

قال : (مررت ظريف) فوجه ذاك الخفض لأنك جعلته وصفا لما قوله كما أجرين نت المعرفة عليهما .

فإن قال قائل : كيف يكون المثل نكرة وهو مضاف إلى معرفة . هلا كان قولك : (مررت بعبدالله أخيك) .

وفي موضع آخر نحوت عن المعرفة الداخلة على الأجناس فقال في ذلك : (أعلم أن الأشياء التي لا تستصحب فتحتاج إلى الفصل بين بعضها البعض قد لحقها

---

(١) الكتاب المقتضب ج٤ ص ٥١٦ .

(٢) لم يذكر المعرف بالنداء وقد سبق الكلام في باب النداء .

(٣) الكتاب المقتضب ج٤ ص ٥٢٣ .

القاب تميز جنسها من جنس غيرها وذلك قولك : (هذه أم حبيب) و (هذا أبوجنـــادب) لقرب من الجنادب ، و (هذا أبوالحارث) للأسد (وهذا ثعاله) للثعلب.

وذكر سيبويه أن يجوز اطلاق اسم الأسد على الشجعان من الرجال.

قال في ذلك ابن مالك:

نكـــــرة قابـــــل أل مـــــؤثرة * أو واقــع موقــع مــا قــد ذكــرا

وغيـــره معرفـــة كهـــم وذي * وهنـــد وابنـــي والغـــلام والـــذي

النكرة ما تقبل (أل) وتؤثر فيه للتعريف ويقع موقع ما يقبل (ال) فمثال ما يقبـــل (أل) رجل فنقول (الرجل) ونوع أكثر من النكر وهو ما يفيد (ذو) التي بمعنى صاحب نحو : (جاءني ذو مال) .

وغير نكرة المعرفة وتنقسم إلى ستة أقسام وهي :

١ – الضمير كهم : مثلاً : هم المحاربون .

٢ – اسم الإشارة مثل : ذي – ذه – تي (ذه البيت مجتهدة) .

٣ – العلم كهند (هن قرأت الدرس) .

٤ – المحلي بالألف واللام : مثل الغلام يأكل الطعام .

٥ – الاسم الموصول مثل (الذي) مثل : جاء الذي أبوه عندك .

٦ – ما أضيف لواحد (كأبني) .

فهنا نجد أن المعارف تنقسم إلى ستة أقسام فذكر الضمير ، فالضمير ينقسم إلى المتصل والمنفصل : كهم المحاربون فهذا مثال الضمير المنفصل، وذكر اسم الإشارة الذي وذه ، وتي ، وقه) فهذه هي أسماء الإشارة التي يشار بها المذكر والمؤنث، ثـــم بعد ذلك ذكر العلم (كهند) و في ذلك قال ابن مالك:

بـــــذا لمفـــــرد مـــــذكر أشـــــر * بذي وذه تي تا على الأنثى اقتصـــر

ومن هنا تخلص أن المبرد انتهج نهج القياس والموافقة في هذه القضية إذ أنه لم يخالف المتقدمين والمتأخرين من العلماء.

٤ – المبحث الرابع

الإضافة

(النسب)

هناك ملاحظة نجد أن المتقدمين من العلماء كانوا يطلقون على مصطلح النسب الإضافة ولكن المحدثين من العلماء فرقوا بين الإضافة والنسب.

أولاً : تعريف الإضافة :

هو تحديد المضاف من نون الإعراب والتنوين يقول في ذلك ابن مالك :

نونا تلي الإعراب أو تنويناً * مما تضيف حذق كطور سينا

ثانياً : تعريف النسب:

هو إلحاق ياء ساكنة في آخر الاسم للدلالة على صلة معينة بينهما .

مثلاً : محمد : محمدي .

زيد : زيدي.

فالمبرد في هذا المبحث يقصد النسب فقال[١] : "فمن ذلك قولك في "عدي" "عدوى" .

ومثل ذلك النسب إلى أمية تقول : (أموي) وكذلك قصي (قصوي) .

وذلك قولك في ابن الزبير : "زبيدي"[٢] .

وفي غلام زيد "زيدي" .

وتطرق المبرد للإضافة للمركب فقال :

وذلك قولك في النسب إلى بعلبك (بعلي) .

---

(١) الكتاب للمقتضب ج٣ ص ١١٧ .

(٢) الكتاب المقتضب ج٣ ص ١١٨.

وإلى (حفر موتي) (حضري) وإلى أم هرمز (رامي) نجد أن المبرد هنا تطــرق إلى أغلب أنواع النسب العادي والمركب.

وفي ذلك ذكر الزجاج فقال : (هذا باب النسب) [١] .

إذا نسبت رجلاً إلى أب أو أم ، أو بلدٍ ، أو حي ، أو قبيلة ، أو أخ ، أو صناعة زدت في أخره ياء مشددة .

كقولك في النسب إلى بكر بكري وإلى (عمر : عمري) وإلــى أســد : أســدي وسبهة.

والنسب في كلام العرب على ضربين :

١ – ضرب منه مسموع يحفظ حفظاً ، ولا يقاس عليه .

٢ – وضرب منه يدرك بالقياس.

فالمسوع لا يقاس عليه كقولهم في النسب إلى عاليه علوي وإلى الشتاء شــتوي وإلى الروح روحاني.

وإلى (البقرة : بقري) .

فأما المقيس منه : وهو ما يكون على وزن (فعيلة أو فعيلة) ، فتحذف منه الياء وهاء التأنيث ، فقلت في (حنيفة حنفي) و في (جذيمة جذمي) .

وقد يجيء بصفة مختوماً بالياء كما قالوا : في عميرة عميري ، وفي (الســليقة سليقي) .

والذي لا توجد فيه هاء التأنيث مثلاً في قريش : قرشي .

قال الشاعر [٢] :

بكــل قريشــي عليــه مهابــه * سريع إلى داعي النــدى والتكــرم

وقيل في النسب إلى (قريش) قرشي ، وفي (ثقيف : ثقفي) .

---

(١) كتاب الجمل للزجاج ج ص ٢٥٢ ط٤ ، ناشرون دار الرسالة .

(٢) البيت من شواهد سيبويه في الكتاب ج٢ ص ٧٠ .

وفي النسب إلى الاسم المقصور الذي على ثلاث أحرف تقلب الألف واواً مثلاً : عصا : عصوي.

وإذا كان على أربعة أحرف فجاز فيه للحذف والقلب وللقلب أجود.

مثلاً : معنى ، معنويُ ، أو معنى .

وفي المقصود الذي يتكون من أربعة أحرف حذفت اللغة في النسب مثلاً : حبارى : حباري .

وفي النسب إلى المبرد قلبت همزة التأنيث واواً مثلاً حمراء : حمراوي.

وفي ذلك ذكر ابن السراج[1] : وتعرض لها في باب الجبر بالإضافة وقال: القسم الثاني من الاسماء المجرورة من القسمة الأولى وهو المجرور بالإضافة وهو على ضربين هما :

١ – إضافة محضة .

٢ – إضافة معنوية .

نجد أن ابن الشراج هنا لم يطلق الإضافة على النسب وإنما أطلق معناه الحقيقي وهو تحديد المضاف من نون الإعراب والتنوين.

---

(١) كتاب الأصول في النحو ج٢ ص ٥ .

٥ – المبحث الخامس

(لا) النافية للجنس

في ذلك قال المبرد[١] : (أعلم أن (لا) إذا وقعت على نكرة نصبتها بغير تنوين: وإنما كان ذلك لما ذكره ذلك : إنما وضعت الأخبار جوابات الاستفهام ، إن قلت لا رجل في الدار لم تقصد رجل معين .

قال الشاعر في ذلك[٢] :

حنت قلوصي حين لا حين محن * جعلها للنفي لاسم واحد

ولا يجوز أن يكون هذا اللقب إلا عاماً مثال ذلك قوله تعالى : (لا عاصم اليوم من أمر الله) [٣] . وقال تعالى: (لا ريب فيه) [٤]. وقال تعالى : (لا ملجأ من الله)[٥].

و (لا) تعمل في المعارف كما في قوله تعالى : (ولاهم يحزنون) .

وفي ذلك قال الضحاك بن هنام :

وأنت امر منا خلقت لغيرنا * حياتك لا تقع وموت فاجع

وفي ذلك الشاعر[٦]:

من صيد عن نيرانها * فأنا ابن قيس لابراح

ومما يؤثر فيه لا النافية يعمل النصب : المضاف والمضاف إليه.

مثلاً : لا مثل زيد لك .

لا غلام رجل عندك .

---

(١) الكتاب المقتضب : ج٣ ص ٥١٧ .

(٢) من شواهد خزانة الأدب ج٤ ص ٤٥ ولم يعرف له قائل .

(٣) سورة هود ، الآية ٤٣ .

(٤) سورة البقرة الآية ٢ .

(٥) سورة آل عمران الآيتان ٩ ، ٢٥ .

(٦) سورة التوبة الآية ١١٨ .

وفي ذلك قال الشاعر[١]:

هي الدار إذا إذ مي لا هلك جيرة * تبـــــالى لا أمثـــــالهن لياليـــــا

فنصب (أمثالهن) بلا النافية للجنس.

في ذلك قال المبرد إن (لا) النافية للجنس إذا وقعت على النكرة فإنها نصبها ولا تحلق إلا النكرات.

وفي ذلك قال أبي الفتح عثمان بن جني[٢] :

فقال : (أعلم أن (لا) تنصب النكرة بغير التنوين ما دام تليها وتجني معها علـــى الفتح تقول :

١ – لا رجل في الدار.

٢ – بلا غلام لك .

فإن فصلت بينها بطول العمل تقول :

١ – لا لك غلام .

٢ – لا عندك جارية .

وإذا كررت (لا) جاز فيها عدت أوجه:

مثلاً : لا حول ولا قوة إلا بالله .

قال الله سبحانه وتعالى : **(بَيْعٌ فِيهِ وَلا خِلالٌ)** [٣] .

ويجوز : لا حول ولا قوة إلا بالله.

وقال الشاعر[٤] :

لا نســـــب اليـــــوم ولا خلـــــة * اتســـع الخـــرق علـــى الراتـــع

---

(١) البيت لسعد بن مالك في الأشباه والنظائر ١٠٩/٨ .

(٢) اللمع في العربية ص ٩٢ ، الطبعة الثانية ، ناشرون مكتة النهضة العربية ، عالم الكتب.

(٣) سورة إبراهيم الآية (٩١) على قراءة ابن كثير وأبي عمرو بن العلاء .

(٤) البيت للشاعر أنس ابن العباس بن مرداس من شواهد سيبويه الكتاب ج٣ ص ٢٥٨ .

الشاهد فيه قوله (لا خلة) .

ويجيز لا حول ولا قوة إلا بالله.

قال الشاعر[1] :

ولا هجرتك متى قلت معلته * لا ناقة لي في هذا ولا جمل

الشاهد : (لا ناقة لي في هذا ولا جمل) .

ويجوز : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وفي ذلك يقول الشاعر:

هذا لعمرك الصغار بعينه * لا أم لي إن ذاك ولا أب

الشاهد : (لا أم لي ولا أب) .

إذ أنه نصب ابن ورفع أب .

ويجوز : لا حول ولا قوة إلا بالله .

وفي ذلك قال الشاعر [2]:

فلا لغو ولا تأثيم فيها * وما فاهوا به أبداً مقيماً

الشاهد : (فلا لغو ولا تأثيم فيها) .

إذ أنه رفع (لغو) ونصب (تأثيم) .

وتقول : لا غلام وجار به لك (بالتنوين)

قال الشاعر في ذلك[3] :

فلا أب وابنا مثل مروان وابنه * إذ هم بالمجد ارتدى أو تازر

---

(١) البيت من لامية ابن أبي الصلت في ديوانه ص ٢٧٢ – ٢٧٤ . ورد هكذا :

فلا لغو ولا تأثيم فيها *** ولا جبن ولا فيها ملجم

وفيها نجم ساهرة وبجر *** وما فاهويه أبداً مقيم .

(٢) البيت منسوب للفرزدق .

(٣) المفضل ص ٢٩ .

وفي ذلك قال المفضل[١] :

هو في قول أهل الحجاز : لا رجل أفضل منك ولا أحد خير منك.

قال الشاعر[٢]: لا كريم من الولدان مصبوح .

ويجوز قولك : لا أهل ولا مال .

وردت لا فتى إلا علي .

ويجوز لا سبق إلا ذي الفقار.

---

(١) البيت لحاتم الطائي .

(٢) لم يعرف له قائل

الخاتمة

احتشد كتابي الكامل والمقتضب بما لا يحصى من المسائل العلمية والأدبية والنحوية والصرفية والنوادر والطرائف والشعر بصورة عامة ويتخلل كل ذلك بعض المسائل النحوية بصورة خاصة ، في الكتاب المقتضب نجد أن المبرد قد تناول فيه المسائل النحوية تناولاً واضحاً .

ولكن نجد أن المبرد قد يتناول في بعض المسائل النحوية والصرفية في آن واحد ونحن في هذا البحث تناولنا بعض المسائل النحوية الغير ممزوجة بشيء من الصرف، ثم بعد ذلك تناولنا القضايا الصرفية الغير ممزوجة بنحو .

فإذا تأملنا لكتاب الكامل في الأدب فمن التسمية يتضح أنه كتاب (أدب) لا كتاب (نحو) لكن من خلال النصوص الأدبية قد دخلت بعض القضايا النحوية والصرفية .

ففي هذا البحث قمنا بفرزها وشرحاً وبيان المسائل التي برز فيها رأي المبد واضحاً .

وفي هذا الكتاب قال المبرد فيه[1] : (هذا كتاب ألفناه بجمع ضرورياً من الأدب ما بين كلام منثور وشعر موصوف ومثل سائر موعظة بالغة واختيار من خطب شريفة ورسالة بليغة ، والنية فيه أن تفسر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب أو معنٍ مستملق ، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً وافياً شافياً حتى يكون هذا الكتاب بنفسية مكتفياً إلى أحد في تفسيره مستغنياً وبالله التوفيق، والحول والقوة مفزعنا في درك كل مطالبه والتوفيق لما فيه صلاح أمورنا"[2] .

أما عن الكتاب المقتضب فنجد أنه قد تناول النحو في اللغة العربية تناولاً واضحاً وكانت للقضايا النحوية والصرفية بصورة واضحة دون أن نؤخذ كما أخذت من خلال النصوص الشعرية والأمثال العربية.

والكتاب المقتضب هو من أمهات الكتب في النحو والصرف في اللغة العربية.

---

(١) الكتاب المقتضب ج١ ص ٣ .

(٢) بالنص من كتاب الكامل دون تصرف.

وفي المبرد تناول أغلب إذا لم يقل كل النحو العربي بدراسة كاملة دقيقة .

أما ما فعلناه في هذه الرسالة بالدراسة لبعض القضـــايا مـــن الكتـــابين الكامـــل والمقتضب وتناولنا بعض القضايا .

أولاً : بكتابه القضية بالنص .

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً

ثالثاً : إضافة بعض آراء العلماء .

رابعاً : بيان رأي المبرد في كل قضية .

خامساً : بيان منهج المبرد .

أما في بعض القضايا الأخرى انتهجنا هذا النهج :

أولاً : كتابة القضية بنصها .

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : بيان رأي المبرد .

رابعاً : توضيح منهج المبرد .

والمبرد في أغلب القضايا في كتاب الكامل لم يستشهد بآيات القرآن لا لجهل منه ولكن لجأ إلى الأشعار والأمثال لأن الكتاب كتاب (أدب) أما في كتاب المقتضب لجـــأ ووازن في تناول القضايا في تناوله لآيات القرآن وأكثر من الأشعار والأمثال.

وفي هذا البحث اخترنا بعض القضايا وليست كل القضايا ولكن تناولنا بالدراسة القضايا النحوية فقط في الكتابين الكامل والمقتضب ثم بعد ذلك تناولنا بعض القضـــايا الصرفية فقط في الكتابين .

والمبرد عنده الاسترسال والاستطراد الكثير جداً في شرحه وتناولـــه للقضـــايا النحوي والصرفية لكن في هذا البحث قمنا بحصر بعض القضايا دون استطراد ولكن نقلنا بعض القضايا بكاملها دون تصرف.

ونحن في هذا البحث لا ندعي الكمال وعملنا هذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وقد سبقنا علماء لا يشق لهم غبار ونحن لا نرقي إلى درجـــة غبـــار نعلهـــم فضلاً أن نكون تلامذة لهم.

الخلاصة :

تناول الباحث في هذه الدراسة التعريف بالمبرد وكتابيه الكامل والمقتضب والباحث بالدراسة (المبرد وآثاره العلمية مع التركيز على الكتاب الكامل والمقتضب فأظهر أهم جهود المبرد العلمية وبما أن عنوان البحث : (منهج المبرج في النحو من خلال كتابيه الكامل والمقتضب) .

فإن الباحث قد جمع بعض القضايا في الكتابين ثم قام بشرحها وإضافة آراء العلماء في بعض القضايا.

ومن هنا يتضح أن للعلماء المتقدمين آراءهم دون المحدثين ، فمثلاً عند العلماء الإضافة هي النسب ، أما عند العلماء المحدثين فالإضافة لها حكم ، والنسب له حكم آخر.

والمبرد هنا في كتابيه الكامل والمقتضب لم يلجأ إلى الاستشهاد بآراء العلماء، وقد يلجأ للاستشهاد بآراء أشياخه وأساتذته مثل أبي عثمان المازني وسيبويه، ولا يتردد في مخالفة أستاذه سيبويه ، لأنه يرى في نفسه أنه مدرسة قائمة ومستقلة وإليه يرجع الخلاف وتنتهي قيادة المدرسة البصرية.

فالنحو البصري التطبيقي الذي يعتمد على إعمال العقل والمنطق والذهن في القضايا النحوية والصرفية ، عكس النحو الكوفي الذي يعتمد على القياس على لغة العرب فقط، ورأي مدرسة الكوفة ثعلب ، ولكن المبرد هو أساس المدرسة البصرية شخصية وعلماً .

وهنا نرجو أن نكون أوفينا هذا الموضوع حقه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

والله المستعان وعليه قصد السبيل

الباب الخامس
الصرف في الكتاب المقتضب

الباب الخامس
الصرف في الكتاب المقتضب

تمهيد :

من الملاحظ أن الصرف في الكتاب المقتضب كثيراً ما يتداخل مع النحو، ولكن تم الاختيار لهذه القضايا على قلتها ولكن المقصود منها بيان منهج المبرد الصرفي من خلال كتابه المقتضب .

وانقسم هذا الباب إلى ثلاث فصول وهي :

أ/ الفصل الأول :

بعنوان القضايا الصرفية إجمالاً دون مناقشة وفيه جمع الباحث في هذا الباب بعض القضايا الصرفية التي ظهر فيها نهج المبرد واضحاً دون التدخل منه بأي إضافة أو حذف.

ب/ الفصل الثاني : بعنوان : بعض القضايا الصرفية القسم (ب) وفيه تناول الباحث بعض القضايا الصرفية التي انتهج فيها المبرد منهجاً منفرداً دون إخوانه العلماء ، من حيث مناقشة القضية مناقشة علمية واتبع الباحث هذه الخطوات في توضيح منهج القضية ومناقشته .

أولاً : كتابة القضية بالنص من الكتاب المقتضب .

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : مقارنة رأي المبرد بآراء إخوانه العلماء في القضية .

رابعاً : بيان خلاصة القضية .

خامساً : بيان منهج المبرد في القضية .

جـ الفصل الثاني : بعنوان : بعض القضايا الصرفية العامة القسم (جـ) وفيه تناول الباحث بعض القضايا الصرفية ظهر فيها رأي المبرد واضحاً مختصراً مع اتفاق رأي المبرد مع رأي إخوانه العلماء وفيه اتبع الباحث هذه الخطوات :

أولاً : كتابة القضية ونقلها من الكتاب المقتضب دون إضافة أو حذف.

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : بيان نهج المبرد في القضية .

ولهذا لا ندعي الحصر والكمال ، لأن الكتاب المقتضب يعج بالقضايا الصـــرفية الكثيرة ، المتداخلة والمحضة ولكن اختيارنا لهذه القضايا على قلتها لبيان المنهج فقط.

الفصل الأول

بعض القضايا الصرفية دون مناقشة القسم (أ)

١ ـ هذا باب[١]
ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به
مذكراً من الاسماء العربية

أعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث، عربي أو أعجمي، قلت حروفه أو كثرت في المعرفة، فإنه ينصرف في النكرة ، إلا خمسة أشياء ، فإنها لا تنصرف في معرفة، ولا نكرة فمنها.

ما كان من "أفعل" صفة؛ نحو : "أخضر"، و "أحمر" .

وما كان من "فعلان" الذي له "فعلى"؛ نحو : "سكران" و "سكرى" و"عطشان" و"عطشى" ، و "غضبان" و "غضبي" وسنذكر علته في موضعه إن شاء الله.

وما كان فيه ألف التأنيث مقصوراً كان أو ممدوداً .

فالمقصور ، نحو : "سكري" و "غضبي" .

والممدود ، نحو "حمراء و "صفراء" ، و "صحراء".

وما كان من الجمع على مثال لا يكون عليه الواحد؛ نحو : "مساجد" و "قناديل" و "رسائل" .

وما كان معدولاً في حالة النكرة؛ نحو : "مثنى" ، و "ثلاث" ، و "باع" .

فإذا سميت مذكراً باسم عربي، فهو مصروف إلا أن يمنعه أحد هذه الموانع التي وصفت، أو ما ذكره ذلك ما يوجب ترك الصرف في المعرفة، إلا المعدول، فإن له حكماً آخر إذا سمي به نذكره إن شاء الله.

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها هاء التأنيث فإنه لا ينصرف في المعرفة، وينصرف في النكرة.

وإنما منعه من الصرف في المعرفة علم التأنيث الذي فيه. وذلك نحو رجل سميته "حمدة" ، أو "طلحة" أو نحو ذلك.

وقد تقدم قولنا : "إن كل ما كان فيه الهاء، مؤنثاً أو مذكراً ، عربياً كان أو أعجمياً لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة.

---

(١) الكتاب المقتضب ٢٦٣/٤ .

٢ ـ هذا باب[١]
للّه أفعل للّه

أعلم أن ما كان من "أفعل" نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكـرة، وذلـك : "أحمر"، و "أخضر" و "أسود" .

وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة؛ لأنه أشبه الفعل من وجهين:

أحدهما : أنه على وزنه.

والثاني : أنه نعت؛ كما أن الفعل نعت.

ألا ترى أنك تقول : "مررت برجل يقوم" ومع هذا أن النعـت تـابع للمنعـوت كاتباع الفعل الاسم.

فإن كان اسماً ، انصرف في النكرة ، لأن شبهه بالفعل من جهة واحدة، وذلـك نحو: "أفكل" و "أحمد" تقول : "مررت بأحمد ، وأحمد آخر" .

فإن قل قائل : ما بال "أحمد" مخالفاً لـ "أحمر" ؟

قيل : من قبل أن "أحمد" وما كان مثله لا يكون نعتاً إلا أن يكون معه "من كـذا" فإن ألحقت به "من كذا" لم ينصرف في معرفة ولا نكـرة؛ لأنـه قـد صـار نعتـاً كـ"أحمر". وذلك قولك : "مررت برجل أحمد من عبدالله ، وأكرم من زيد" . وكل ما سميت به من الأفعال لم ينصرف في المعرفة، وانصرف في النكرة ، نحو : "زيد" و "يشكر" ، و "يضرب"، ونحوه لو كان اسماً . تقول : "مررت بيزيد ، ويزيد آخر" .

فإن قال قائل : ما باله انصرف في النكرة، وهو فعل في الأصل، وقد ذكـرت أن ما لا ينصرف إنما امتنع بشبهة بالفعل ، و "أحمر" وما كان مثله لا ينصرف فـي معرفة ولا نكرة ، وهي أسماء؟

قيل له : إن "أحمر" أشبه بالفعل وهو نكرة ، فلما سميت به ، كان علـى تلـك الحال، فلما رددته إلى النكرة، رددته إلى حال قد كان فيها لا ينصرف؛ فلذلك خالفه.

---

(١) الكتاب المقتضب ٢٥٧/٤ .

٣ ـ هذا باب[١]
الأمثلة التي يمثل بها أوزان الأسماء والأفعال

تقول : كل "أفعل" في الكلام يكون نعتاً، فغير مصروف، وإن كان اسماً ، انصرف.

فإن قال قائل : لم قلت، كل "أفعل" يكون وصفاً. لا ينصرف، وأنت قد صرفت "أفعلا" هذه التي ذكرت أنها تكون وصفاً؟

قيل له : "أفعل" ليس وصفاً في الكلام مستعملاً وإنما هو مثال يمثل به.

فإنما قلت : إذا كان هذا المثال وصفاً ، لم ينصرف، ولو كان هذا شيئاً قد علم وصفاً، لم تصرفه، ولم تقل. إذا كان وصفاً، ولكن تقول : لأنه وصف؛ كما تقول : كل "آدم" في الكلام لا ينصرف؛ لأن "آدم" نعت مفهوم وعلى هذا تقول : كل "أفعل" في الكلام ، تريد به الفعل فهو مفتوح؛ لأن "أفعلا" مثال ، وليس بفعل معروف، وموقعه بعد كل وهو مفرد يدلك على أنه اسم.

ولكن لو قلت : كل "أفعل زيد" مفتوح ، لم يكن إلا هكذا؛ لأنك قد رفعت به "زيداً" فأخلصته فعلاً ، ووقعت "كل" عليه؛ لأنه عامل ومعمول فيه ، فهو حكاية.

ونظير ذلك قولك : "هذا رجل أفعل" فيصرف "أفعلا" هذا، ويقول : لأنه ليس بنعت معلوم.

وكان المازني يقول : "هذا رجل أفعل"، فيصرف "أفعلا" هذا، ويقول: لأنه ليس بنعت معلوم.

وأما "افعل زيد" فيجعله "فعلاً" لأنه قد رفع "زيداً" به ، وهو مذهب.

وقول الخليل وسيبويه أقوى عندنا.

فإذا قلت : "أفعل" إذا كان نعتاً ، لم ينصرف "أفعل" لأنه معرفة وإنما بدأت به لذلك فكأنك قلت : "هذا البناء" إذا كان نعتاً.

وتقول : طل "فعلان" له "فعلى" لا ينصرف، وإن لم تكن له "فعلى" فمصروف.

---

(١) الكتاب المقتضب ٣١٩/٤ .

٤ ـ هذا باب[١]
ما كان من للّهأفعللّه نعتاً
يصلح فيه التأويلان جميعاً

فمن ذلك "أجدل" ، و "أخيل" الأجود فيهما أن يكونا اسمين ؛ لأن "الأجدل" إنما يدل على الصقر بعينه ، "والأخيل" أيضاً : اسم طائر.

فإن قال قائل : "إن "أجدل" إنما هو مأخوذ من "الجدل" وهي شدة الخلق و "أخيل" إنما هو "أفعل" مأخوذ من "الخيلان" ، وكذلك : "أفعى" إنما هو "أفعل" مأخوذ من الفعاوة.

قيل له : فإنه كذلك، وإلى هذا كان يذهب من يراه نعتاً ، ولا يصرفه في معرفة ولا نكرة ، وليس بأجود القولين.

أجودهما : أن تكون أسماء منصرفة في النكرة؛ لأنها – وإن كان أصلها ما ذكرنا – فإنما تدل على ذات شيء بعينه .

ألا ترى أن "أجدل" لا يدل إلا على الصقر، تقول : "أجدل" بمنزلة قولنا : "صقر" وكذلك "أفعى" لا يدل إلا على هذا الضرب من الحيات.

ومثل ذلك " أخيل" ، لأنه يدل على طائر بعينه.

وهو الذي يلزم عندي في "أبعث" الطائر.

أما "الأسود" إذا عنيت الحية ، و "الأدهم" إذا أردت القيد، و "الأرقم" إذا عنيت الحية ، فنعوت غير منصرفة في معرفة ولا نكرة؛ لأنها تحلية لكل ما نعت بها غير دالة على لون بعينه.

فأما "أول" فهو يكون على ضربين : يكون اسماً ، ويكون نعتاً موصولاً به "من كذا" وأما كونه نعتاً ، فقوله : "هذا رجل أول منك" ، و "جاءني هذا أول من مجيئك" و "جئتك أول من أمس" .

---

(١) الكتاب المقتضب ٢٨٢/٤ .

٥ ـ هذا باب[١]
تفسير ما ذكرنا من هذه الأسماء الموضوعة
موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء المدعو بها من غير المصادر؛ نحو "تريا" و "جندلا" و ما أشبه ذلك

أما "رويد زيداً" فاسم للفعل ، وليس مصدر ، وبني على الفتح؛ لأنه غير متصرف، كما فعلت بأخواته المبنيات، نحو : "صة" ، و "مه" ولم يسكن آخره؛ لأن قبله حرفاً ساكناً ، واخترت له الفتح للياء التي قبله؛ كما فعلت في "ابن" و "كيف" وما أشبه ذلك .

قال الشاعر [من الطويل] :

رُوَيْدَ عَلَيَّنا جُدَّ ما ثَدْىُ أُمِّهِمْ * إلينا ولكنْ وُدّهُمْ مُتَماينُ

---

(١) الكتاب المقتضب ١٦٩/٤ .

٦ ـ هذا باب[١]
ما كان من "فَعِل"

اعلم أنه ما كان على "فعل" غير معتل لم يكن إلا فعلاً ، وكذلك كل بناء من الفعل معناه "فعل" إذا كان غير معتل، نحو : "دحرج" و "استخرج" و "ضروب" .

فإن سميت من هذا رجلاً ، لم تصرفه في المعرفة؛ لأنه مثال لا يكون للأسماء، وإنما هو فيها مدخل.

فإن كان من ذوات الواو والياء ، أو مما يلزمه الإدغام ، فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء، انصرف في المعرفة ، لأن المانع له قد فارقه ، وذلك قولك : "قد قيل" ، و "بيع" ، و "رد" و "شد" إذا أردت مثل "فعل" ؛ لأنه قد خرج إلى مثال : "فيل" و "ديك" ؛ كما خرج المدغم إلى مثال "البر"[٢] ، و "الكر"[٣] .

وإن كان على مثال " أطيع" و "استطيع" و "قوول" ، لم ينصرف في المعرفة، وكذلك : "احمور" في هذا المكان؛ لأنه لم يخرج إلى مثال من أمثلة الأسماء. فهذا جملة هذا.

---

(١) الكتاب المقتضب ٢٦٨/٤ .

(٢) البر : الحنطة . (لسان العرب ٥٥/٤) . (برر) .

(٣) الكر : من أسماء الآبار ، ومكيال أهل العراق. (لسان العرب ١٣٦/٥ – ١٣٧) (كرر) .

هذا باب[1]
ما اشتق للمذكر من الفعل

فمن ذلك ما كان اسماً للفاعل؛ نحو : "مجاهد" و "مقاتل" و "ضارب" و "مكرم" و "مستطيع" ، و "مدحرج" ، فكل هذا منصرف؛ لأنه لا مانع له من الصرف، وكذلك إن كان مفعولاً ؛ نحو : "مخرج" ، و "مضروب" ، و "مستطاع"؛ لأنها أسماء مشتقة.

وما كان من الأعجمية معرباً فهذا سبيله.

والمعرب منها ما كان نكرة في بابه؛ لأنك تعرفه بالألف واللام، فإذا كان كذلك، فإن حكمه حكم العربية. لا يمنعه من الصرف إلا ما يمنعها، فمن ذلك : "راقود"[2] و "جاموس" ، و "فرند"[3] ؛ لأنك تعرفه بالألف واللام.

فإذا كان معرفة في كلام العجم ، فغير منصرف لامتناعه بالتعريف الذي فيه من إدخال الحروف العربية عليه، وذلك نحو : "إسحاق" ، و"يعقوب" و "فرعون" و "قارون"؛ لأنك لا تقول : "الفرعون" .

ولو سميته بـ "يعقوب" – تعني ذكر القبيح[4] – لا تصرف ؛ لأنه عربي على مثال "يربوع" والزوائد التي في أوله لا تمنعه من الصرف؛ لأنها لا تبلغ به مثال الفعل؛ لأن الفعل لا يكون على "فيقول" .

وكذلك "إسحاق" إذا أردت به المصدر من قولك : "أسحقه الله إسحاقاً" وتعرف هذا من ذاك بأن "إسحاق" و "يعقوب" الأجميين على غير هذه الحروف، وإنما لاءمت هذه الحروف العرب.

---

(١) الكتاب المقتضب ٢٦٩/٤ .

(٢) الراقود : دن طويل (لسان العرب ١٨٣/٣) رقد) .

(٣) الفرند : السيف . ووشيه . (لسان العرب ، ٣٣٤/٣) (فرند) .

(٤) أي : الحجل.

الفصل الثاني

بعض القضايا الصرفية

١ – المبحث الأول

الممنوع من الصرف[١]

في ذلك قال المبرد : "هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به مذكراً ومن الأسماء العربية.

(أعلم أن كل ما لا ينصرف من مذكر أو مؤنث، عربي أو عجمي قلت حروفه أو كثرت في المعرفة ، فإنه ينصرف في النكرة، إلا خمسة أشياء فإنها لا تنصرف في المعرفة، ولا نكرة فمنها : ما كان من "أفعل" صفة نحو "أخضر" و "أحمر" وما كان من "فعلان" الذي له "فعلى" نحو :

سكران وسكرى .

وغضبان وغضبي .

ومكان فيه ألف التأنيث مقصوراً أو مردوداً :

فما كانت ألفه مقصورة نحو : سكرى وغضبي .

والمدود : نحو "حمراء" وصحراء .

وما كان مجموعاً ولا واحد له من لفظة نحو : "مساجد قناديل ورسائل" .

وما كان معدولاً في حالة النكرة نحو (مثنى وثلاث ورباع) .

فإذا سميت مذكر باسم عربي فهو مصروف إلا أن يمنعه مانع من هذه الموانع التي ذكرناه.

فمن ذلك أن تسميه بمؤنث فيها (هاء) التأنيث فإنه لا ينصرف في المعرفة وينصرف في النكرة.

والذي منعه من الصرف علميته التأنيثية مثل : (حمدة) أو "طلحة" .

وما كان مذكراً وفيه الهاء أو مؤنثاً عربياً أو أعجمياً لم ينصرف في المعرفة وانصرف في النكرة.

معنى الصرف : للصرف هو التنوين .

---

(١) الكتاب المقتضب ٢٦٣/٤ .

ما هو التنوين : هو نون تلحق آخر الاسم خطاً و تفارقه خطأ ويكون بـــالفتحتين أو الضمتين أو الكسرتين .

الأمثلة :

مثال التنوين بالفتحتين : أشد أن محمداً رسول الله أو رأيت محمداً.

التنوين : بالكسرتين : مررت بمحمدٍ .

التنوين بالضمتين : قال محمدٌ .

وهناك كلمات عديدة عربية لا يعمل فيها للصرف وهي خمسة أشياء لا تتصرف نكرة ولا معرفة.

أولاً : ما كان على وزن (أفعل) مثل أخضر وأحمر .

ثانياً : ما كان من الصفات على وزن (فعلان) مثل : عطشان وسكران وتـــأتي في صياغ الكلام عطسى وسكرى.

ثالثاً : الاسم المقصور مثل : سكرى وغضبى .

رابعاً : الاسم المدود نحو : حمراء – صفراء .

خامساً : لا مفر له من لفظة ولا يكون عليه للواحد (مســـاجد) ، و (قناديـــل) و (رسائل).

وقد يجر الممنوع من الصدق بالفتحة ، كما قال ابن مالك[1] في ذلك :

حرف وشبه مـــن الشـــبه يـــدي * رد وما سواهما بتصـــريف حـــرى

التصريف : هو علم يبحث فيه عن أحكام بنيه الكلمة العرتية . وما لحروفها من أصالة وزيادة وإعلال وشبه ذلك .

والصرف لا يتلحق إلا بالأسماء المتمكنة والأفعال، والحروف لا يلحق الصرف والتصريف.

ولا يقبل التصريف من الأسماء والأفعال إلا ما كان على ثلاثة أحرف.

والاسم الذي يقبل التصريف قد يكون مجرداً ومزيد .

---

(١) شرح ابن عقيل ج٢ ص ٤٨٥.

ويمنع الاسم من الصرف واحدة من علل تسع :

أولاً : إذا كان الاسم عدل : تقول رجل عدل .

ثانياً : إذا كان وصفاً ، مثلاً : جاء الرجل الطويل .

ثالثاً : إذ كان مؤنثاً مثل : زينب .

رابعاً : إذا كان معرفة .

خامساً : إذا كان أعجمي : كإبراهيم وإسحاق.

سادساً : إذا كان جمعاً ، رأيت المساجد.

سابعاً : إذا كان علماً مركباً : كبعلبك .

ثامناً : إذا كان فيه نون زائدة . كعطشان .

تاسعاً : وزن الفعل أو ما جاء على صيغة (أفعل) كأحمد .

وألف التأنيث تمنع الصرف مطلقاً مقصورة كانت أو ممدودة مثال المقصورة : كحنبلي .

الممدودة : مثل زكريا .

والصفة التي على وزن فعلان تمنع من الصرف مطلقاً كعطشان وسكران.

وهناك بعض الكلمات التي على صيغة منتهى الجموع كسروايل .

ويمنع من الصرف العلم المزيد فيه الألف والنون كغطفان وأصبهان . .

ويمنع الاسم من الصرف للعلمية والتأنيث .

إذا كان علم المذكر : كطلحة .

أو لمؤنث كفاطمة .

ويمنع صرف الاسم أيضاً العلمية وإلحاقه الألف المقصورة مثل : علقي وأرطى.

مثلاً : هذا علقي ومدررت بعلقي ، رأيت أرطي.

ومن هنا نخلص إلى أن المبرد انتهج نهج المواصفة حين وافق المتقدمين والمتأخرين من العلماء.

المبحث الثاني

باب (أَفْعَلْ) [1]

قال المبرد في ذلك : هذا باب أفعل أعلم أن ما كان من "أفعل" نعتاً فغير منصرف في معرفة ولا نكرة ، وذلك "أحمد" و "أخضر" و "أسود" وإنما امتنع هذا الضرب من الصرف في النكرة ، لأنه أشبه الفعل من وجهين هما :

أحدهما : أنه على وزنه .

ثانيهما : أنه نعت .

ألا ترى أن تقول : "مررت برجل يقوم" فإن كان اسماً انصرف في النكرة لأنه شبهه بالفعل من جهة واحدة مثل ذلك (أفلل) و (أحمد) .

وكل ما سمي من الأفعال لم ينصرف في المعرفة نجد أن المبرد هنا تحدث عن الصفة التي على وزن (أفعل) وهي غير منصرف لا في نكرة ولا في معرفة وكل ذلك لسببين هما :

أولاً : وزن الفعل.

ثانياً : كونها نعتاً والنعت يتبع المنعوت في كل أحكامه .

ولكن إذا كان اسماً انصرف ي النكرة ولأنه شبيه بالفعل كأحمد وأحلل.

وكل اسم على وزن الفعل فإنه لا ينصرف نجد أن المبرد هنا اختصر الكلام في هذه القضية ونجد أنه تقيد تقيداً كاملاً بعدم استخدامه للفلسفة النحوية والصرفية.

وهذا يمثل لنا ويوضح لنا التقيد بالقاعدة في الصرف بالذات لأنه لا يحتمل الفلسفة واللحنوية والعرفية .

---

(١) الكتاب المقتضب ج٣ ص ٢٥٧ .

المبحث الثالث

ما كان على وزن (فُعل) [1]

قال المبرد " (إعلم أنه ما كان على "فعل" غير معتل لم يكن إلا فعلاً ، وكذلك كل بناء من الفعل معناه "فعل" إذا كان غير معتل نحو "دحرج" ، "استخرج" ، و "صورت".

فإذا سمين رجلاً ، لم تصرفه في المعرفة فإن كان من ذوات الواو والياء، أو مما يلزمه الإدغام فكان ذلك مخرجاً له إلى مثال الأسماء، انصرف في المعرفة لأن المانع له قد فارقه مثل : قول – بيع – رد – وشد .

إذا أردت مثل (فعل) لأنه قد خرج إلى مثال "فيل" و "ديك" وخرج المدغم مثل "البر والكنز" ومما لا ينصرف في المعرفة مثل "أظيع" و "استطيع" و "قوول" وكذلك أحمور.

نجد أن المبرد هنا تحدث عن وزن الفعل المبني للمجهول "فعل" .

ضورب الرجل .

فهنا فعل الضرب لكنه من مجهول .

وكذلك قولك : "دحرج الحجر" .

وإذا سمي رجل بصيغة الفعل المبني للمجهول لا يجوز صرفه في المعرفة ولكن إذا معلاً بالواو أو الياء جاز صرفه مثال ذلك : هدل ، بيع ، ذك .

وأيضاً ما كان على وزن "فعل" كديك وفيل نجد أن المبرد هنا تناول الكلام بدقة عن وزن الفعل الذي بصيغته (فعل" وهذا هو صيغة البناء على المجهول.

والبناء على المجهول لا يكون فيه الفاعل ظاهراً فيه مثلاً :

أوكل الطعام ، من أكل الطعام ، وشرب الماء ومن شرب الماء من صياغ الكلام الفاعل غير موجود .

وإذا جاء منه اسم فإنه لا يصرف إلا في النكرة ولا يصرف في المعرفة.

---

(١) الكتاب المقتضب ج٣ ص ٢٦٨ .

الفصل الثالث

القضايا الصرفية العامة القسم (جـ)

١ – المبحث الأول

ما كان على خمسة أحرف[١]

قال المبرد : هذا باب ما كان على خمسة أحرف كلهن أصل .

(إعلم إنك إذا أردت جمعه لم يكن لك بد من حذف حرف ليكون على مثال الجمع.

والحرف الذي تحذفه هو الحرف الأخير ، وذلك لأن الجمع يسلم متى ينتهى إليه فلا يكون له موضع ، وذلك قولك في "سفرجل" و "سفارج" وفي "فرزدق" "فرازد" وفي "شمردل" "شمارد" وكذلك جمع هذا وقد يقال في فرزدق "فرازق" ، وليس ذلك بالجيد، وذلك لأن الكل من مخرج التاء ، والتاء من حروف الزيادة ، فلما كانت كذلك ، وقربت من الطرف حذفتها ، فلما قال ذلك لم تقل في "جمحرش" ، "جحارش" لتساعد الميم من الطرف فهذا يجري مجرى الغلط والباب ما ذكرت لك أولاً .

وأعلم أنهم يتغلبون جمع بنات الخمسة لكراهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً، فإذا قالوه قالوه على ما ذكرت لك . .

نجد أن المبرد تحدث عن جمع الاسم الخماسي الذي يتكون من خمسة أحرف وقال لابد من حذف الحرف الخامس عند الجمع مثلاً :

في سفرجل : عند جمعها تقول سفارج .

فرزدق : عند جمعها تصير فرازد .

وفي "شمردل" : شمارد .

نجد أن المبرد أثبت قاعدتها ثم بعد ذلك نقضها وقال هذا ليس بالجيد.

وقد تحذف حرف من بنية الكلمة وفي وسطها "جمحرش" تقول "جحارش" وذكر أن العلماء يكرهون حذف شيء من الاسم الخماسي بل ومن وسطه بالتحديد.

وكان ينبغي للمبرد أن يوضح القاعدة لكي لا يوقع طلاب العلم في حيرة وفي لين من أمرهم ، فنجد أن المبرد يأتي بآراء العلماء دون بيان قاعدة محدودة يستند عليها طالب العلم.

---

(١) الكتاب المقتضب ج٢ ص ٥١١.

٢ – المبحث الثاني

ما عدته خمسة أحرف أو أكثر [١]

قال المبرد : هذا باب ما عدته خمسة أحرف أو أكثر بزيادة تلحقه .

(فمن ذلك قولهم "صحراء يا فتى" فإذا جمعت قلت "صحارى" وكان الأصل "صحارى" وإن شئت أن تقول فعلت ، وإنما جاز الإثبات ، لأن الألف إذا وقعت رابعة فيما عدته خمسة أحرف ثبتت في التصغير والتكسير ، وإنما تحذف إذا لم يوجد من الحذف بد، فتقول في "مفتاح" "مفاتيح" وفي "سرادح"[٢] "سراديح" وفي "جزموق"[٣] "جزاميق" وفي "قنديل" ، "قناديل" .

نجد أن المبرد تحدث عن الاسم الخماسي المزيد وبين كيفية جمعه فقال في ذلك: "صحراء" تجمع على "صحاري" و الأصل "صحارى" فجاز فيه الحذف لشيء من حروفه أو إبقائه، وقال : إن الألف إذا وقعت رابعة في الاسم الخماسي ، لابد من إثباتها في التصغير والتكسير ، ولا تحذف إلا اضطراراً مثل قولك :

مفتاح : مفاتيح .

وفي سراج : سراريج .

نجد أن المبرد هنا قد وضع قاعدة الاسم الخماسي المزيد توضيحاً جامعاً موجزاً.

---

(١) الكتاب المقتضب ج٢ ص ٥١٢ .

(٢) السرارج : الناقة الطويلة .

(٣) الجرموق : الخف الصغير .

٣ – المبحث الثالث

التصغير[١]

قال في ذلك المبرد : هذا باب التصغير وشرح أبوابه ومذاهبه.

زعم المازني عن الأصمعي أنه قال : قال الخليل بن أحمد وضعت التصغير على ثلاثة ابنية على : "فلس" و "درهم" و "دينار.

وذلك أن كل تصغير لا يخرج عن مثال "فليس" و "درهم" و "دنينر" فإذا كانت في آخره "زائدة" لم يعتد بها وصغر على أحد هذه الأمثلة ثم جئ بالزوائد مسلمة بعد الفراغ من هذا التصغير.

نجد أن المبرد هنا تحدث عن تصغير الأسماء والتصغير إما أو التحقير أو التعظيم ولكنه حصر أوزانه في ثلاثة موازنين وهي :

فلس : فليس .

درهم : دريهم .

دينار : دننير .

وفي ذلك[٢] قال العلماء : إذا صغر الاسم المتمكن ضم أوله وفتح ثانيه وزيد بعد ثانيه ياء ساكنة على ذلك كان الاسم الثلاثي : تقول :

في فلس : فليس .

وفي قذي : قذي .

وإذا كان رباعياً فأكثر :

نقول : في "درهم" "دريهم" وفي عصفور عصيفير .

---

(١) الكتاب المقتضب ٢/٥١٧.

(٢) شرح ابن عقيل ج٢ / ص ٤٣٨.

أما إذا كان الاسم مما يصغر على وزن فعيل أو فعيعيل توصل على تصغيره بتكسيره فيصير (فعالل) أو (فعاليل) من حذف حرف أصلي أو زائد مثلاً سفرجل تصير (سفيرج) أو (سفاريج) .

ويجوز أن يعوض مما حذف في التصغير أو التكسير ياء قبل الآخر فتقول : "في سفرجل – سفريج" ويجب فتح ما ولي ياء التصغير في المؤنث مثلاً :

تمرة : تمير .

حبلى : حبيلى .

أما إذا كان من باب (فعلان) غير الصفة الممنوعة من الصرف مثلاً .

سرحان : سريحين .

ويكسر ما بعد (ياء) التصغير في غير ما ذكرنا فنقول في درهم : دريهم. وفي عصفور : عصيفور.

ولا يعتد بالتصغير بألف التأنيث الممدودة ولا بتاء التأنيث ولا بزيادة (ياء النسب)، ولا بعجز المضاف ولا بعجز المركب ، ولا بألف ونون مزيدتين ، بعد أربعة أحرف فصاعداً ، ولا بعلامة التأنيث ، ولا بعلامة جمع التصحيح.

أما إذا كانت ألف التأنيث مقصورة خامسة فصاعداً وجب حذفها في التصغير فنقول في (فرقري) (فريقر) وفي ليعزى (لغيزى) .

فإن كانت خامسة وقبلها مدة زائدة جاز حذف المدة وإبقائها ألفاً التأنيث فنقول في (حبارى) (حبيريٌ) وجاز حذف ألف التأنيث وإبقاء المدة فنقول : (حبير) .

إذا كان نائب الاسم المصعد من حروف اللين ، وجب رده إلى أصله.

فإذا كان أصله الياء قلبت (واواً) مثل قيمة : قويمة.

وفي باب : "بويب" .

وإذا كان أصلها الواو فلبت ياءً فتقول في موقن (ميقين) .

وشد في (عبد) (عويد) .

أما إذا أردت أن تصغر (ضارب) .

فتصير "ضويرب" .

أما الاسم المنقوص الناقص ترجع إليه كل حروفه في التصغير مثلاً في دم: دمي.

شاك السلاح : شويك .

وهناك تصغير الترجيم وهو تصغير الاسم بعد تجديده من الزوائد مثلاً :

حاميد : حميد .

معطف : معيطف.

أما إذا صغر الثلاثي المؤنث الخالي من علامة التأنيث لحقته التاء عند أمن اللبس فنقول في (سن) (سنينه) وفي (الدار) (دويرة) .

فإن فيق اللبس لم تحلق التاء فتقول : في شجر ويقسر : شحير وبقير.

ومما شذ فيه الحذف عند أمن اللبس .

قولهم : قوس ونعل فتصير : قويس ونعيل .

وأيضاً لحاق التاء فيما زاد على خمسة أحرف مثل : قدام : قديمة .

ومما صغر شذوذاً أسماء الموصول وأسماء الإشارة لأن التصغير من خواص الأسماء المتمكنة فلا تصغير المبنيان فصغروا شذوذاً الذي والتي فصارت اللذيا واللتيا.

نجد أن المبرد هنا في أول القضية اختصر اختصاراً شديداً في سرده لباب التصغير ووضح نقاط فقط ولم يتوسع في هذه القضية وهذا مما يوقع طلاب العلم في اللبس.

الخلاصة

تناول الباحث في هذه الدراسة التعريف بالمبرد وكتابيه الكامل والمقتضب والباحث بالدراسة (المبرد وآثاره العلمية مع التركيز على الكتاب الكامل والمقتضب فأظهر أهم جهود المبرد العلمية وبما أن عنوان البحث : (منهج المبرد في النحو من خلال كتابيه الكامل والمقتضب)

فإن الباحث قد جمع بعض القضايا في الكتابين ثم قام بشرحها وإضافة آراء العلماء في بعض القضايا .

ومن هنا يتضح أن العلماء الأوئل آراءهم دون المحدثين ، فمثلاً عند العلماء الإضافة هي النسب ، أما عند العلماء المحدثين فالإضافة لها حكم ، والنسب له حكم آخر.

والمبرد هنا في كتابيه الكامل والمقتضب لم يلجأ إلى الاستشهاد بآراء العلماء، وأحياناً يلجأ للاستشهاد بآراء أشياخه وأساتذته مثل أبي عثمان المازني وسيبويه ، ولا يتردد في مخالفة أستاذه سيبويه ، لأنه يرى في نفسه أنه مدرسة قائمة بذاتها ومستقلة وإليه يرجع الخلاف وتنتهي قيادة المدرسة البصرية.

فالنحو البصري التطبيقي الذي يعتمد على إعمال العقل والمنطق والذهن في القضايا النحوية والصرفية ، عكس النحو الكوفي الذي يعتمد على القياس على لغة العرب فقط ، فرأس المدرسة الكوفية ثعلب ، ولكن المبرد هو أساس المدرسة البصرية شخصية وعلماً .

وهنا نرجو أن نكون قد أوفينا هذا الموضوع حقه على سبيل المثال لا على سبيل الحصر.

والله المستعان وعليه قصد السبيل

الخاتمة

احتشد كتابا الكامل والمقتضب بما لا يحصى من المسائل العلمية والأدبية والنحوية والصرفية والنوادر والطرائف والشعر بصورة عامة ويتخلل كل ذلك بعض المسائل النحوية بصورة خاصة ، في الكتاب المقتضب نجد أن المبرد قد تناول فيه المسائل النحوية تناولاً واضحاً .

ولكن نجد أن المبرد قد يتناول في بعض المسائل النحوية والصرفية في آن واحد ونحن في هذا البحث تناولنا بعض المسائل النحوية الغير ممزوجة بشيء من الصرف، ثم بعد ذلك تناولنا القضايا الصرفية الغير ممزوجة بنحو .

فإذا تأملنا الكامل في الأدب فمن التسمية يتضح أنه كتاب (أدب) لا كتاب (نحو) لكن من خلال النصوص الأدبية قد دخلت بعض القضايا النحوية والصرفية.

ففي هذا البحث قمنا بفرزها وشرح وبيان المسائل التي برز فيها رأي المبرد واضحاً .

وفي هذا الكتاب قال المبرد فيه[1] : (هذا كتاب ألفناه بجمع ضرورياً من الأدب ما بين كلام منثور وشعر موصوف ومثل سائر وموعظة بالغة واختيار من خطب شريفة ورسالة بليغة ، والنية فيه أن نفسر كل ما وقع في هذا الكتاب من كلام غريب أو معن مستملق ، وأن نشرح ما يعرض فيه من الإعراب شرحاً وافياً شافياً حتى يكون هذا الكتاب بنفسية مكتفياً إلى أحد في تفسيره مستغنياً وبالله التوفيق ، والحول والقوة مفرعنا في درك كل مطالبه والتوفيق لما فيه صلاح أمورنا[2].

أما عن الكتاب المقتضب فنجد أن قد تناول النحو في اللغة العربية تناولاً واضحاً وكانت للقضايا النحوية والصرفية بصورة واضحة دون أن نؤخذ كما أخذت من خلال النصوص الشعرية والأمثال العربية.

والكتاب المقتضب هو من أمهات الكتب في النحو والصرف في اللغة العربية.

---

(١) الكتاب المقتضب ج١/ص ٣.

(٢) بالنص من كتاب المقتضب دون تصرف.

والمبرد لم يتناول كل قضايا النحو بالدراسة الكاملة الدقيقة ولكن ما فعلناه في هذا البحث هو تناول بعض القضايا من الكتابين الكامل والمقتضب وتناولنا بعض القضايا .

أولاً : بكتابة القضية بالنص .

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : إضافة بعض آراء العلماء .

رابعاً : بيان رأي المبرد في كل قضية .

خامساً : بيان منهج المبرد .

أما في بعض القضايا الأخرى انتهجنا هذا النهج:

أولاً : كتابة القضية بنصها .

ثانياً : شرح القضية شرحاً مفصلاً .

ثالثاً : بيان رأي المبرد .

رابعاً : توضيح منهج المبرد .

والمبرد في أغلب القضايا في كتاب الكامل لم يستشهد بآيات القرآن لا لجهل منه ولكن لجأ إلى الأشعار والأمثال لأن الكتاب كتاب (أدب) أما في كتاب المقتضب لجأ ووازن في تناول القضايا في تناوله لآيات القرآن وأكثر من الأشعار والأمثال.

وفي هذا البحث اخترنا بعض القضايا وليست كل القضايا لكن تناولنا بالدراسة القضايا النحوية فقط في الكتابين الكامل والمقتضب ثم بعد ذلك تناولنا بعض القضايا الصرفية فقط في الكتابين .

والمبرد عند الاسترسال والاستطراد الكثير جداً في شرحه وتناوله للقضايا النحوية والصرفية لكن في هذا البحث قمنا بحصر بعض القضايا دون استطراد ولكن نقلنا بعض القضايا بكاملها دون تصرف .

ونحن في هذا البحث لا ندعي الكامل وعملنا هذا على سبيل المثال لا على سبيل الحصر وقد سبقنا علماء لا يشق لهم غبار ونحن لا نرقي إلى درجة غبار علمهم فضلاً أن نكون تلامذة لهم.

Abstract

The researcher present in this study El-Mubarid as an author, as well his two books: El-Kamil (the perfect), and El-Mugtadab (the Concise). Tackling El-Mubarid and his scientific effects, focusing on the two books: El-Kamil (the perfect), and El-Mugtadab (the Concise)", the researcher has shown the most important scientific efforts of El-Mubarid. As this research is titled: "El-Mubarid grammatical method: through his two books: El – Kamil (the perfect), and El-Mugtadab (the Concise)", the researcher presented some issues from the two books and then he explained them, adding some opinions of the grammarians.

Thus, we see that the fathers of the grammarians have different opinions compared to those of the new ones. For example, for fathers of the grammarians, subordination' and "the relative" refer to the same thing, while for the new grammarians each has a speartate rule.

In his two books: El-Kamil (the Perfect), and El-Mugtadab (the Consise), He might site the views of his teachers: Abu Othman El-Mazni and Sibawyhy. He didn't hesitate to have a different opinion compared to that his professor and teacher, sibwayhy. El-Mubarid acts in that way, because he thinks that he his a separate and independent school. He is at the origin of the variety and the father of the Basra school.

The applied grammar of Basra that depends on the mind, the brain and the logic in the grammatical and morphological questions, is different from the grammar of Kufa that depends on the analogy and on what one has heard and received in the Arabic language. The father and of Basra, by his science and personality.

The researcher hopes that he sufficiently tackled the present subject, giving just some example but not pretending covering every thing concerning it.

May Allah help us, he the Best to guide us!

الفهـــــارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيـــــــــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ	٢١	الأعراف	٤٣
وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ	١٢	الزمر	٤٤
إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ	٦٧	يوسف	٤٤
وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ	٢٤	التكوير	٤٨
سَلَامٌ عَلَى إِلْ يَاسِينَ	١٣٠	الصافات	٥٣
إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي	٢٩	المائدة	٥٥
أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ	٥٨	الواقعة	٥٥
قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا	٣٠	الملك	١٣٥
اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ	٦	الفاتحة	١٣٢
وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ	٥٣	الشورى	١٣٤
لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ	١٥	العلق	١٣٤
وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا	٩٧	آل عمران	١٣٤
قَالَ الْمَلَأُ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ	٧٥	الأعراف	١٣٤
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ	٢١٧	البقرة	١٣٥
وَإِذَا الرُّسُلُ أُقِّتَتْ	٢٨	ص	١٣٥
مُقَرَّنِينَ فِي الْأَصْفَادِ	٤٩	إبراهيم	١٣٧
أَهْلَكْتُ مَالًا لُبَدًا	٦	البلد	١٣٦
إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ	٦٢	طه	٦٠
الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا	٤١	الفرقان	٦٤
إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ	١	الإسراء	٦٤
وَأُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ	٩١	النمل	٦٢
تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ	١	المسد	٦٩

الآيـــــــــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ	١٣	طه	٧٢
وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ قَبْلَ مَوْتِهِ	٥٩	النساء	٧٣
قَالَ فِرْعَوْنُ آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ	١٢٣	الأعراف	٧٣
قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ	٢٥	البقرة	٧٣
وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا	٨٩	البقرة	٧٣
وَاتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ	١٢٣	البقرة	٨١
يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا	٧٩	الكهف	٨١
عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى	٢٠	المزمل	٤٧، ٨٨
وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ	١٨٤	البقرة	٨٩
وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ	١٠	يونس	٨٩
وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ	٦	ص	٨٩
إِنِ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ	٣٠	الملك	٩٠
إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا	٥	الكهف	٩٠
إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ	١٦٧	فاطر	٩٠
إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا	٥	الكهف	٩٠
إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ	٢	الطارق	٩٠
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ	٣٧	النساء	١٠٢
لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ	٤٣	هود	١٠٢
قَالَ يَا قَوْمِ لَيْسَ بِي سَفَاهَةٌ	٦٧	الأعراف	١٤٢
إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ	٦٢	طه	٦٠
وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ	٦	الأنبياء	٦١
فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ	٧١	طه	٦٤
إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ	٤٢	يوسف	٦٦
وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا	١٢٣	البقرة	٨٢

الآيـــــــــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ	٦٣	الحاقة	١٧٦
بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ	٣٣	سبأ	١٧٧، ١٨٢
وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا	١٥٥	الأعراف	١٨١
لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ آمِنِينَ	٢٧	الفتح	١٨٦
فَإِذَا أَفَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ	١٩٨	البقرة	١٩٠
كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ	١٩-١٩	المطففين	١٩٠
تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ	٩	القمر	١٩٥
فَتَرَى الْقَوْمَ فِيهَا صَرْعَى كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ	٧	الحاقة	١٩٥
فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ	٢٧٥	البقرة	١٩٦
وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةُ	٦٧	هود	١٩٦
وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ	٣٠	يوسف	١٩٦
أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْرَ	٥١	الزخرف	١٩٧
اهْبِطُوا مِصْرًا	٦١	البقرة	١٩٧
وَعَادًا وَثَمُودَ وَأَصْحَابَ الرَّسِّ	٣٨	الفرقان	١٩٩
أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ	٦٨	هود	١٩٩
وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا	٦١	هود	١٩٩
هَا أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ	٣٨	محمد	٢٠٢
هَؤُلَاءِ قَوْمُنَا اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ	١٥	الكهف	٢٠٢
عَطَاءً حِسَابًا	٣٦	النبأ	٢٠٥
قُلْ هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ	٣٢	الأعراف	٢٠٦
هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً	٦٤	هود	٢٠٦
وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا	٧٣	هود	٢٠٦
مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ	٦٦	النساء	٢١٤
فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ	٢٤٩	البقرة	٢١٤

الآيـــــــــــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ	٣٠-٣١	الحجر	٢١٤
وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ	٨١	هود	٢١٤
لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ	٤٣	هود	٢١٩
لَا رَيْبَ	٢	البقرة	٢١٩
لَا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ	١١٨	التوبة	٢١٩
وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ	١١٢	البقرة	٢١٩
وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ	١١٢	البقرة	٢١٩
لَا فِيهَا غَوْلٌ	٤٧	الصافات	٢٢٠
وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ	١٢٤	النحل	٢٢٩
وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ	٤٧	الروم	٢٣٤
أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا	٢	يونس	٢٣٤
فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا	٥٦	النمل	٢٣٤
مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا	٢٥	الغاشية	٢٣٤
وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ	٥	الإخلاص	٢٣٤
قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا	٢٩	مريم	٢٣٨
وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا	٩٦	النساء	٢٣٩
وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا	١٤٨	النساء	٢٣٩
وَالْأَمْرُ يَوْمَئِذٍ لِلَّهِ	١٩	الانفطار	٢٣٩
أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ	٩٠	النساء	٢٤١
يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ	١٥٤	آل عمران	٢٤٢
بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ	٧٢	الحج	٢٤٥
هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ	٩٥	المائدة	٢٤٩
هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا	٢٤	الأحقاف	٢٤٩
ثَانِيَ عِطْفِهِ	٩	الحج	٢٤٩

الآيـــــــــــــــة	رقمها	السورة	رقم الصفحة
إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ	٢٧	القمر	٢٤٩
إِلَّا آتِي الرَّحْمَنِ عَبْدًا	٩٣	مريم	٢٤٩
كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ	١٨٥	آل عمران	٢٤٩
وَلَا آمِّينَ الْبَيْتَ	٢	المائدة	٢٥٠
إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ	٣٣	العنكبوت	٢٥٠
وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ	٩٦	الأنعام	٢٥١
وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ	٨٢	يوسف	٢٥٤
كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ	١٠٥	الشعراء	٢٥٦
كَذَّبَتْ عَادٌ الْمُرْسَلِينَ	١٢٣	الشعراء	٢٥٦
كَذَّبَتْ ثَمُودُ بِالنُّذُرِ	٢٣	القمر	٢٥٦
اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ	١	القمر	٢٥٨
يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ	٣٠	يس	٢٦٧
كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا	١٦	مريم	٢٦٩
قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ	٨٥	يوسف	٢٧٠
إِنَّ الَّذِي فَرَضَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ	٨٥	القصص	٢٧١
فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ	١	الذاريات	٢٧٩
لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ	٩١	إبراهيم	٢٩٥

فهرست الأبيات الشعرية

البيت الشعري	قائله	الصفحة
قافية الهمزة		
إذا أنا لم أومن عليك ولم يكن * لقاؤك إلا من وراءُ وراءُ	عثمان بن مالك العقيلي	٤٥
كأنّ دنانيراً على قسماتهم * وإن كان قد شف الوجوه لقاءُ	المكعبد الضبي	٢٤، ٤٧
لهم أذرع باد نواشر لحمها * وبعض الرجال في الحروب غثاءُ		
كأَنَّ سُلافَةَ مِنْ بَيْتِ راسٍ * يَكُونُ مِزَاجَها عَسَلٌ وماءُ	حسان بن ثابت	٢٣٥
قافية الباء		
كثرت في المبرد الآداب * وأستقلت في عقله الألباب	أحمد بن طاهر	١١
غير أن الفتى كما زعم الناس * دعى مصحف كذاب		
جهرت بحلقه لا أتقيها * لشك في اليمين ولا أرتياب	المبرد	١٨
لن ينقص النأي ودي ما حييتي * ولا يميل به جد ولا لعب		
إن الزمان وإن شطت مذاهبه * مني ومنك فإن القلب مقترب		٢٠
أيا أبني سراة الأزد أزد شنؤة * وأزده العتيك الصدر رهط المهلب	أحمد بن يحيى بن يسار	٢١
أمن زينب ذي النار * قبيل الصبح لا تخبو	الأبيات لم يعرف قائلها	٣٦ ، ٥٨
إذا ما خمدت بلقب * عليها المندل الرطب		
فمالي إلا آل أحمد شيعة * ومالي إلا مشعب الحق مشعب	الكميت	٢٦
هل الجود إلا أن تجود * على كل ماضي الشفرتين قضيب	المفضل بن المهلب	٢٣، ٣٦، ٣٣
اقسم بالمبتسم العذب * ومشتكي الصبي إلى الصبي	المبرد	٣٥
أبا طالب العلم لا تجهلن * وعز بالمبرد أو ثعلب	البيت لم يعرف قائله	٣٤
يا عين جودى بدمع سرب * على فتية من خيار العرب	البيت لم يعرف قائله	٤٦
يا مالك بن طريف إن بيعكم * رفد القرى مفسد للدين	البيت لجرير	٥٦
ولو كان هذا الحكم فيه غير * لؤت به وأغصَّ بالماء شاربه	للفرزدق	٥٤
ونَبَّأْتُمَاني أنَّمَا المَوْتُ بالقُرَى * فَكَيفَ وهاتَا هضْبةٌ وقَليبُ	كعب بن سعد الغنوي	٢٠٢

البيت الشعري	قائله	الصفحة
فِدى لبنى ذهْلِ بْنِ شَيبان ناقَتي * إذَا كان يَوْمٌ ذُو كوَاكِبَ أشْهَبُ	لمقاس العائد	٢٣٦
لا بارَكَ اللهُ في الغَوَانِي هَل * يُصْبِحْنَ إلاَّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ	لعبيد بن قيس الرقيات	٢٠٠
قافية التاء		
وإذا العذاري بالدخان تلفعت * واستعجلت نصب القدور فملت	سلمى بنت ربيعة	١١١
حبـــذا مـــاء العناقيـــد * بريـــــق الغانيـــــات	المبرد	٢٠
قافية الدال		
يقر بعيني أن أرى مـن مكانه * ذرا عقـــدات الأبرق المتقـاود	الأبيات لم يعرف قائلها	١١٧،
وأن أرد الماء الذي شربت بـه * سليمى وقد مل السُرى كل واجدِ		
وألصـــق أحشـــائى ببـــرد * وإن كان مخلوطاً بسم الأســاود		
خليلي عوجا بـــارك الله فيكما * على قبر أهبان ســقته الرواعــد	البيت لم يعرف له قائل	١١٧
فذاك الفتى كل الفتـــى كان بينه * وبين المزجـــى نفنف متباعدُ		
إذا نازل القوم الأحاديث لم يكن * عييا ولا عيئا على من يقاعد		
لو كنت من هاشم أو من بنـــى * أو عبد شمس أوأصـــحاب اللـــوا	لحسان بن ثابت	٥٣
عزَمْتُ عَلى إقامةِ ذي صَـباحٍ * لِشيءٍ مـا يُسـوَّدُ مَـنْ يَسُـودُ	لأنس بن مدركة	١٨٩
ظننتك إن شبت لظـــى الحـــرب * فعردت فيما كـــان فيهـــا معـــردا		
كفا خبرنـــا أنـــا جميعـــاً بلـــدة * ويجمعنا في أرض برشهد مشهد	البيت لم يعرف له قائل	٣٤
وكـــل ككـــل لا نـــزاور بيننـــا * ولكننا فـــي جـــامع عنـــه نفـــرد		
نروح وتعدو ولا تـــزوار بيننـــا * وليس بمضروب لنا عنه موعـــد		
فأبوابنا فـــي بلـــدة والتفاؤنـــا * عســـير كـــان ثعلبـــي والمبـــرد		
أرَى الحَاجاتِ عِنْدَ أبي خُبَيْـبٍ * نكِـــدْنَ ولا أُميَّـــة فـــي الـــبلاد	البيت لم يعرف قائل	٢٢٦
رَأَيْـــتُ اللهَ أَكْبَـــرَ كُـــلِّ شَـــيءٍ * مُحافَظـــة وأَكْثَـــرُهمْ جُنُـــودا	الخراش بن زهير	٢٣٦
قافية الراء		
ويسقط عينهما المرئـــى لغـــواً * كما ألقيت فـــي الديـــة الحـــوارا	ذي الرمة	٥٠

البيت الشعري	قائله	الصفحة
إذا المـرئى شب لـه بنـات * عقـدن براسـه إبـة وعـارا		
أنا أبن أسماء أعمامي لها وأبي * إذا ترامى بنو الأمـوان بالعـار		
لا أرضع الله إلا ثدي واضـحة * لواضع الخير يحمي حوزة الجار		
من آل سفيان أو ورقاء يمنعها * تحت العجاجة ضرب غير عـوار		
يا ليتني والمنى ليست بنافعـة * لما لـك أو لحصـن أو لسـيار		
طوال أنفيه الأعناق لم يجـدوا * ريح الإمـاء إذا راحـت بأزفـار		
يا مؤئلاً لذوي الهمات والخطر * ومن عمدت لحاجاتي من البشـر	المبرد	١٩
هل أنـت راضٍ بـأن يضـحى * والمستجير بكم في حال مسـتتر		
صفراً من المال إلا من رجائكم * ولابساً بعد يسـر حلـة العسـر		
قل للأميـر عبيـد الله دام لـه * عز الإمارة في طول من العمـر		
بدأت وعـداً فـأنجزه لمنتظـر * فإن حق تمام الورد في الصـدر		
فقد بدأ عود شكري مورقاً فأجد * سقياه أنجيك منـه بـائع الثمـر		
فأنمـا يسـم الوسـمى مبتـدأً * وللولي نبـات الـورد والزهـر		
والسيف يجلي فإن لـم تسـقى * نبا ولم يك كالمشـعوذة البشـر		
وقد تقـدم إحسـان إلـيَّ بكـم * لم أوت فيه مـن الأعـراق فـي		
وفي بقا عبيـدالله لـي خلـقٌ * وفيض راحته المغني عن المطر		
رأيت محمد بـن يزيـد يسـمو * إلى الخيرات فـي جـاهٍ وقـدرٍ	لم يعرف له قائل	٢١
جليس خلائـف وغـذيّ ملـك * وأعلم مـن رأيـت بكـل أمـر		
وفتيانـه الظرفـاء فيـه * وأبهـة الكبيـر بغيـر كبـر		
وينثـر إن أجـال الفكـر دراً * وينشر لؤلـؤاً مـن غيـر فكـر		
وكان الشعر قـد أودى فأحيـا * أبوالعبـاس داثـر كـل شـعر		
وقـالوا : ثعلـب رجـل علـيم * فأين النجم مـن شـمس وبـدر		
وقالوا : ثعلـب يفتـي ويملـي * وأيـن الثعلبـان مـن الهزبـر		

البيت الشعري	قائله	الصفحة
وهـذا فـي مقالـك مسـتحيل * تشـبه جـدولاً وشـلاً يبحـر		
بنفسي أخ بر شددت به نفسـي * فألقيته حراً على العسر واليسـر	المبرد	١٨
أغيب فلي منه ثنـاء ومدحـة * وأحضر منه أحسن القول للبشر		
رأت رجـلاً أيمـاً إذا الشـمس * فيضحى وأيما بالعشى فيخصـر	لأبي ربيعة	١٣٣
بقبر ابن ليلى غالب غذت بعـد * خشيت الـردى أو أن أرد علـى	البيت للهذم	١٠٥،٢٥
ولنعم حشو الـدرع أنت إذا * دُعيت نزال ولج في الذُعر	البيت لم يعرف له قائل	١٠٦،٥٠
إنا اقتسمنا خطيئتنـا بيننا * فحملت برة واحتمل فجـار	البيت لم يعرف له قائل	١٠٩
يـا ضـبعاً أكلـت أيـان * ففي البطون وقد راحت قراقير	البيت لجرير	١٠٩
هل غيـر من الصـديق * تبكي عـدوكم منكم أظافير		
فَلْتَأتِيَنْـكَ قَصَـائِدٌ ولْيَـرْكَبَنْ * جـيْشٌ إليـك قـوادِمَ الأَكـوارِ	البيت للنابغة الذبياني	١٩٩
الناسُ أَلْبُ عَلَيْنَا فِيكَ لِيْسَ لَنَـا * إلاَّ السُّيوفِ وأَطْرافَ القَنَـا وَزَرُ	كعب بن مالك	٤٩
ولَـيْسَ لَعَيْشـنا هَـذاَ مَهـاهٌ * ولَيْسَـتْ دَارُنـا هاتَـا بِـدَارِ	لعمران بن حطان	٢٠٥
أَسَكْرَانُ كانَ ابْـنَ المَراغَـةَ إذْ * تَمِيما بجَوْفِ الشـامِ أمْ مُتسـاكِرُ	للفرزدق	٢٣٥
فإنَّـكَ لا تُبـالي بَعْـدَ حَـولٍ * أظبْـيٌ كـانَ أمَّـكَ أمْ حِمـارُ	البيت لخراش	٢٣٥
قافية السين		
خلا أن العتاق من المطايـا * أحسن به فهن إليـه شـوس	البيت لم يعرف له قائل	١٥٣
يا ليتني وأنت يـا لمـيس * في بلـد لـيس بـه أنـيس	بحران العود	٢٧
لقد رأيت عجباً مذ أمسـي * عجائز أمثل للسعالي خمسـاً	البيت لم يعرف له قائل	٢٨٨
تقول وصكت صدرها بيمنها * أبعلي هذا بالرحى المتقاعس	لرجل من بني تميم	٣٧
فقلت لها لا تعجبي وتبينـي * بلائـي إن اشـدت علـي		
يا ليتني وأنت يـا لمـيس * في بلـد لـيس بـه أنـيس		
لقد رأيت عجباً مذ أمسـي * عجائز أمثل للسعالي خمسـاً		
تقول وصكت صدرها بيمنها * أبعلي هذا بالرحى المتقاعس		

البيت الشعري	قائله	الصفحة
فقلت لها لا تعجبي وتبيني * بلائي إن اشتدت علي		
قافية الفاء		
ناجٍ طواه الأين مما وجفا * طى الليالي زلفاً فزلفا	العجاج	١٣٦
سماوة الهلال حتى أحقوقفا		
بكى للخز من خوف وانكر جلدةٍ * وعجت عجيجاً من حذام المطارف	لحميد بن النعمان	٢٥٧
عليه من اللؤم سروالةٌ * [فليس يرقٌ لمستعطف]	البيت لم يعرف له قائل	١٩٧
قافية اللام		
أعندى وقد مارست كل خفية * يصدق واشٍ أو يغيب سائل	البيت لم يعرف له قائل	٨٨
وتعطو برخص غير شثن كأنه * أساريع ظبى أو مساويك إسحل		
ورب يوم لك منهن صالح * ولا سيما يوماً بدارة جلجل	امرؤ القيس	٢٥، ٤٧، ٥٣
والناس يلحون غرا * ب البين لما جهلوا	الأبيات لم يعرف لها قائل	
والبائس المسكين ما * تطوى عليه الرّحَلُ		
ألاَ فرعى الله الرواحل إنما * مطايا قلوب العاشقين الرواحل		
على أنهن الواصلات عرى * إذا ما نأى بالآلفين التواصل		
لئن قمت ما في ذاك مني * علي ولكن الكريم مدلل	الأبيات للمبرد	٢٠
على أنها مني لغير محبة * ولكنها بيني وبينك تحمل		
وإذا أقرضت قرضاً فاجزه * إنما يجزى الفتى غير الجمل	البيت لم يعرف له قائل	١٠١
هؤلاء ثم هؤلاء كلاً أعطيت * نعالاً محذوة بمثال	الأعشى	٢٠٢
إن محلاً وإن مرتحلاً * وإن في السفر إذا مضى مهلا	الأعشى	٢٤٥
تدارك ما قبل الشباب وبعده * حوادث أيام تمر وأعفل	النمير بن تولب	١٣٣
فيوماً يُجَارِينَ الهَوَى غَيْرَ * ويوماً تُرَى مِنهُنَّ غُولٌ تَغُولُ	لجرير	٢٠٠
بكت عيني وحق لها بكاها * وما يغني البكاء ولا العويل	حسان بن ثابت	١٣٣
فألقيته غير مستعتب * ولا ذاكراً الله إلا قليلاً	لم يعرف له قائل	٢٧

البيت الشعري	قائله	الصفحة
فقال لي المبـرد خـل قـومي * فقـومي معشـر بهـم رذالـة	عبدالصمد المعزل	٦
فقلت محمد بـن يزيـد مـنهم * فقـالوا زدتنـا بهـم جهالـة		
خَلاَ أنَّ حيَاً مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّـلُوا * على النَاسِ أوْ أنَّ الأكَارِم نَهْشَـلا	الأخطل	٢٤٥
ويومٍ شَهِدْناهُ سُـلَيْماً وَعَـامِراً * قَلِيلٍ سِوى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُـهْ	البيت لم يعرف له قائل	١٨٠
رب مـن يغنيـه حـالي * وهـو لا يجـدي ببـالي	المبرد	٣٥
ولا هجرتك متى قلـت معلتـه * لا ناقة لي فـي هـذا ولا جمـل	أمية بن أبي الصلت	٣٠٣
وقد علمت سلامـة أن سيفى * كـريه كلما دُعيت نزال	زيد الخيل	٥٠
قافية الميم		
عـن أي ثغـر تبتسـم * وبـأي طـرف تحـتكم	الوليد بن عبادة البحتري	٩
حسـن يضـن بحسـنه * والحسـن أولـى بـالكرم		
المرتضـى ابنـي المجتبـى * والمـنعم ابـن المنـتقم		
أمـا الرعيـة فهـي مـن * أمنـات عـدلك فـي حـرم		
نعـم عليهـا فـي بقائـك * فلتـتم لهـا الـنعم		
يـا بـاني المجـد الـذي * قـد كـان فـوض فانهـدم		
أسـلم لـدين محمـد * فـإذا سـلمت لـه سـلم		
قل للخليفـة جعفـر المتوكـل * أبـن المعتصـم		
نلنـا الهـدى بعـد العمـى * بـك والغنـى بعـد العـدم		
هذي التي جـذعت تيمـاً ممـا * ثم اقعدي بعدها يا تيم أو قـومي		
أينكـر أن أقـوم إذا بـدأ لـي * لأكرمـه وأعظمـه هشـام		
ولا تعجـب لإسـراعي إليـه * فـإن لمثلـه ذخـر القيـام		
ألبان إبل تغلـة ابـن مسـافر * مـا دام يملكهـا علـي حـرام		
وطعام عمران بن أوفـى مثلـه * ما دام يسلك في البطـون طعـام		
ويوماً تواصينـا يوجه مقسم * كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم	البيت لعلباء بن أرقم	٢٤، ٤٧

البيت الشعري	قائله	الصفحة
وأنَا الذِي قَتَلْتُ بكْراً بالقَنَا * وتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَات سَنام	لم يعرف له قائل	٢٤٦
يقلن حراماً ما أحل بربنا * وتترك أموال عليها الخواتم	البيت لم يعرف له قائل	١٣٥
أَلَم تَرَني عَاهَدْتُ رَبِّي وإنَّني * لبين رِتَاحٍ قائماً ، ومَقام		
على حَلْفَةٍ لا أشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِماً * ولا خَارَجاً مِنْ فيَّ زُورُ كَلامِ		
أطعتك يا أبليس تسعين حجة * فلما انقضى عمرى وتم تمام	البيت لم يعرف له قائل	١٣٥
رجعت إلى ربي وأيقنت أنني * ملاق لايام المنون حمام		
ثم تفرى اللحم من تعدائها * فهى من تحتُ مشيحاتُ الحزُمُ	لعتي بن مالك العقيلي	٤٥، ١٣٢
أَلَم تَرَني عَاهَدْتُ رَبِّي وإنَّني * لبين رِتَاحٍ قائماً ، ومَقام	للفرزدق	١٣٢
تَخيَّرها أخُو عَاناتِ دَهْراً * [ورجَّى أوْلَها عاماً فعامَاً]	للأعشى	١٩٤
سَلامُ الله يا مَطَرٌ عَلَيْهَا * وليسَ عليكَ يا مَطَرُ السَّلام	للأحوص	٢١٧
فكيف إذَا رَأَيْتُ دِيارَ قَوْمٍ * وجِيْرانٍ لَنَا كَانُوا كِرامِ	للفرزدق	٢٤٤
وأنَا الذِي قَتَلْتُ بكْراً بالقَنَا * وتَرَكْتُ تَغْلِبَ غَيْرَ ذَات سَنام	لأبي النجم	٢٣٨
تزودت من ليلى يتكلم ساعة * ما زاد إلا ضعف ما بني كلامها	لمجنون ليلى عامر	٢٨٥
بابه اقتدى عدى في الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم	لرؤبة بن العجاج	٢٨٩
بكل قريشي عليه مهابه * سريع إلى داعي الندى والتكرم	البيت لم يعرف له قائل	٢٢٣
بكاءَ ثَكْلَى فقدتْ حَمِيماً * فهي تَرَثَّى بأبي وابنيما	لرؤبة	٢٢٣
قافية النون		
مَهْلاً أَعَاذِلُ قَدْ جَرَّيْتِ مِنْ خُلُقِي * أَنِّي أَجُودُ لأقوامٍ وإن ضَنِنُوا	لأبي النجم	١٩٩
يا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كانَ يَطْلُبُكُمُ * لاَقَى مُباعَدةً مِنْكُمْ وَحِرْماناً	لجرير	٢٥٠
بنفسي أنني يا ابن يزيد من ذا * يساوي ثعلباً بك غير قيني	لأبي منصور	٢٢
فلا ويمين الله لا عن جناية * هجرت ولكني الظنين ظنين	البيت لم يعرف له قائل	٤٨
وماذا يَدَّرِي الشُّعَراءُ مِنِّي * وقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الأرْبَعِينِ	لسحيم بن وثل	١٩٠
إنِّي أبِيٌّ أبِيٌّ ذُو محَافَظَةٍ * وابْنُ أبِيٍّ أبِيٍّ مِنْ أبِيِّينِ	لم يعرف له قائل	١٩٠

البيت الشعري	قائله	الصفحة
قافية الياء		
يا أيُّها الذَّكَرُ الذي قد سُـؤتَني * وفَضَحْتني ، وطَـردْتَ أمَّ عِياليـا	لأبي النجم	٢٤٦
تراكها من إبل تراكـــــــها * أما ترى الموت لـدى أوراكهـا	لم يعرف له قائل	٥٠
فهرست أنصاف الأبيات		
إنما يجزى الفتى غير الفتى		١٠١
ولا سيما يوماً بدار جلجل	لامرؤ القيس	١٠٤
فنامَ لَيْلى وتَقَضَّي هَمِّي		
كأنه من كلي مقربة ضرب	لزي الرمة	٤٦
ملحق بفهرس الأشعار		
ثنـا بحسـن ومعـزاه يـئط * ما زلط أسـعى بيـنهم والشـط	البيت لم يعرف له قائل	٢٩٣
وعليهما مسـرودتان قضـاهما * رواد أوضـع الصـوابع تبـع	لعمرو بن مالك	٢٩٣
لا نسـب اليـوم ولا خلـة * اتسـع الخـرق علـى الراتـع	لأنس بن عباس	٣٠٢
وأنت امر منـا خلقـت لغيرنـا * حياتـك لا تقـع ومـوت فـاجع	الضحاك بن هنام	٣٠١
وما الناس إلا كالديار وأهلهـا * بها يوم خلوها وغـدوها بلاقـع	البيت لم يعرف له قائل	٢٦
أعـز ذات المئـزر المنشـق * أخـذت خاتـامي بغيـر حـق	البيت لم يعرف له قائل	٢٦
عمرو الذي هشم الترید لقومـه * ورجال مكـة مسـتنون عجـاف	لم يعرف له قائل	٢٧
حميـد الـذي أمـج داره * أخو الخمر ذي الشـبيه الأصـلع	لم يعرف له قائل	٢٧
أسـمعني عبـد بنـي مسـمع * قصني عنـه الـنفس والعرضـا	ثعلب	٣٥
أطوف مـا أطـوف ثـم آوى * إلـى بيـتٍ قعيدتـه لكـاع	للحطيئة	١٦٣
فَغَدَتْ كِلا الفَرْجيْنِ تَحسَبُ أنَّـه * مَوْلَى المَخَافَة خَلْفُهَا ، وأمَامُهـا	لبيد بن ربيعة	١٧٥
لقَدْ لُمْتِنا يا أُمَّ غَيْلانَ في السُّرَى * ونِمْتِ وما لَيْـلُ المَطِـيِّ بنـائِمِ	لجرير	١٧٧
أمَرتُكَ الخيرْ فافْعَل ما أُمِرْتَ بِه * فقدْ تركتـك ذا مـال وذا نَسَـبِ	لعمرو بن معد يكرب	١٨٢
أستَغْفِرُ الله ذَنْباً لستُ مُحصِـيهُ * رَبَّ العِبادِ إليه الوَجْـهُ والعَمَـلُ	لم يعرف له قائل	١٨٢

البيت الشعري	قائله	الصفحة
ويوم شهدْناه سُـلَيْما وعـامِراً * قليلاً سِوَى الطَّعْنِ النِّهالِ نَوافِلُـه	لرجل من بني تميم	١٨٢
أمَّا النّهارُ ففي قَيْـدٍ وسِلْسِـلَةٍ * واللّيلُ في جَوْفَ مَنْحُـوتٍ مِـنَ		
وما هِي إلا فـي إزارٍ وَعِلْقَـةٍ * مُغارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلى حَيَّ خَثْعَمـا	للجرنقش بن يزيد الطائي	١٨٢
وإنَّ بَني حَرْبٍ كما قَـدْ عَلِمْـتُمُ * مَناطَ الثُّرَيَّا قَـدْ تَعَلَّـتْ نُجُومُهـا	لعبد الرحمن بن حسان	١٨٩
فَوَرَدْنَ والعيُّوقُ مَقْعَـدَ رَابِـئٍ * ـرَباءِ خَلْـفَ الـنَّجْمِ لا يَتَتَلَّـعُ	لأبي ذؤيب الهذلي	١٨٩
تَخَيَّرْهـا أخُـو عَانـاتِ دَهْـراً * [ورجَّـى أوْلَهـا عامـاً فعامَـاً]	للأعشى	١٩١
عليـه مـن اللـؤم سـروالةٌ * [فلـيس يـرقٌ لمسـتعطف]	لم يعرف له قائل	١٩٤
فقَدْ شَهِدَتْ قَـيْسٌ فَمـا كـانَ * قُتَيْبَـةَ إلاَّ عَضُّـها بالأبـاهِمِ	الفرزدق	٢٣٤
قِفِي قَبْلَ التَّفَـرُّق يـا ضُـباعَا * ولا يَكُ مَوْقِـفٌ مِنْـكِ الوَداعـا	للقطامي	٢٣٥
لَتَقـرُبنَّ قَرَبـاً جُلْـذيّاً * مـا دامَ فِـيهنّ فَصِـيلٌ حَيَـا	لابن ميادة	٢٣٥
هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دينـارٍ لحاجَتِنـا * أوْ عبدَ ربٍّ أخّا عَوْنِ بنِ مِخْراق	لتأبط شراً	٢٥٠
فإنْ لمْ تَجِدْ مِـنْ دُونِ عَـدْنَانَ * ودُونَ معـدٍّ، فَلْتَزَعْـكَ العَـوَاذِلُ	للبيد بن ربيعة	٢٥١
قُعُودٌ لَدَى الأَبوابِ طُلاّبُ حاجـةً * عوانٍ من الحاجَاتِ أو حَاجةُ بكراً	للفرزدق	
جِيئُوا بِمِثْلِ بَني بَـدْرٍ لِقَـومِهِمُ * أوْ مِثْلَ أَسْرَةِ مَنْظُورِ بـنِ سَـيَّارِ	لجرير	٢٥١
ألاَ حَيَّ نَدْمَاني عُمَيْرَ بْنَ عَـامِرِ * إذَا مَا تَلاقَيْنَا مِنَ اليَـوْمِ أوْ غَـداً	البيت لكعب بن نفيل	٢٥١
يذكرني حا ميم والرمح شـاجر * فهلا تلا حـا مـيم قبـل التقـدم	لم يعرف له قائل	٢٥٤
لو لا فوارس تغلب ابنة وائـل * نزل العـدو عليـك كـل مكـان	للفرزدق	٢٥٦
غلب المساميح الوليد سـماحة * وكفى قريش المعضلات وسـادها	لعدي بن الرقاع	٢٥٧
ولسنا إذا عـدا الحـص باقلـة * وإن مهـد اليـوم مـور ذليلهـا	للأعشى	٢٥٧
طوى للخير والأجراز مـا فـي * وما بقيت إلا الضلوع الجراشـع	البيت لذي الرمة	٢٧٤
لا مزنـة ودقـت ودقهـا * ولا أرض أبقـل ابقائهـا	لعامر بن جوين الطائي	٢٧٤
كـذبتم وبـين الله لا تنكحوهـا * بني شاب قرناها تصـر وتخلـب	للأسدي	٢٧٩
إن لهـا مـركن أزربـا * كأنـه جبهـة ذري فيهـا	لم يعرف له قائل	٢٧٩
ثنـا بحسـن ومعـزاه يـئط * ما زلط أسـعى بيـنهم والشـط	لم يعرف له قائل	٢٨٧

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم .

ثانياً : الحديث الشريف .

ثالثاً : مراجع التفسير .

رابعاً : مراجع اللغة العربية في كافة فروعها :

١.	أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة : أحمد مكى الأنصاري . الناش: المجلس الأعلى لرعاية الآداب والفنون والعلوم الاجتماعية .
٢.	ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسى : تحقيق د/ مصطفى أحمد النماس . مطبعة المدنى . الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ ١٩٨٧ .
٣.	أمالى ابن الحاجب: أبو عمر عثمان بن الحاجب: دراسة وتحقيق دكتور: فخر صالح سليمان فدارة (دارعمار-الأردن). دارالجيل (بيروت- لبنان)١٤٠٩هـ ١٩٨٩م .
٤.	أمالى ابن الشجرى: الناشر: دار المعارف الطبعة الأولى ١٣٤٩هـ .
٥.	أنوار التنزيل وأسرار التأويل: المعروف بتفسير البيضاوى . الناش: دار الجيل.
٦.	أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك: لابن هشام النصاري . تحقيق وضبط وشرح مصطفى السقا . إبراهيم الأنباري . عبد الحفيظ شلبى ، دار إحياء التراث العربي . الطبعة السادسة ١٩٩٠م . أوضح المسالك إلى ألفيه ابن مالك : للإمام ابن هشام : الناشر دار إحياء العلوم بيروت .
٧.	الأشباه والنظائر: للسيوطى . طبعة دار الكتب العلمية بيروت .
٨.	الأشمونى على ألفيه ابن مالك: نورالدن الأشمونى ومعه شرح الشواهد المغنى. دار إحياء الكتب العربية . مطبعة البابى الحلبى . القاهرة الطبعة الأولى ١٩٦٠ م .
٩.	الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل السرَّاج . تحقيق د/ عبد الحسين الفتلى . مؤسسة الرسالة ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م . الأصول في النحو: لآبي سكر السراج . الناشر: دار الرسالة .

١٠.	البحر المحيط لابى حيان الأندلسى : الطبعة الثانية ١٣٩٨م –١٩٧٨م . دار الفكر للطباعة والنشر .
١١.	التبيان في إعراب القرآن للعكبرى – تحقيق / محمد على البجاوى . مطبعة عيسة البابى الحلبى وشركاؤه .
١٢.	التصريح على التوضيح : الشيخ خالد بن عبدالله الأزهرى . مطبعة تجازى بدون . التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهرى. مطبعة حجازي (بيروت).
١٣.	الجامع لاحكام القرآن: لابي عبد الله محمد ابن أحمد الأنصاري . الناشر: مؤسسة مناهل العرفان بيروت ، توزيع مكتبة الغزالى دمشق . الجامع لاحكام القرآن : أبى عبد الله محمد أحمد الأنصاري . الناشر: دار الشهب .
١٤.	الدرر اللوامع على همع الهوامع : شرح جمع الجوامع في العلوم العربية : للشيخ/ أحمد ابن الأمين الشنقيطي . الطبعة الأولى . مطبعة كردستان بمصر ١٣٢٨هـ .
١٥.	الصاوى على الجلالين: حاشية الشيخ أحمد الصاوى على تفسر الجلالين . طبع بدار إحياء الكتب العلمية : لاصحابها عيسى البابى الحلبى وأولاده .
١٦.	الفرائد الجديدة: للشيخ عبد الرحمن للاسيوطى : الناشر: وزارة الأوقاف والتراث الإسلامي : جمهورية العراق .
١٧.	الكافية في النحو لابن الحاجب . مع شرح الرضى . طبعة بيروت .
١٨.	الكامل للمبرد: أبى العباس محمد بن يزيد: الناشر دار الفكر .
١٩.	الكتاب لسيبويه : أبى بشر عمرو بن عثمان ، وبهامشة تقريراتى من شرح أبى سعيد السرافى : الطبعة الأولى : المطبعة الاميرية بولاق (١٣١٦هـ) . الكتاب لسيبويه: تحقيق عبد السلام محمد هارون : الناشر مكتبة الخانجى بمصر .
٢٠.	الكشاف للزمخشري: (الكشاف عن حقائق التأويل الأقاويل في وجوه التأويل) الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر .
٢١.	المحيط لمحمد الأنطاكى . الناشر: دار الشرق العربي .
٢٢.	المدارس النحوية د/ شوقي ضيف. الناشر: دار المعارف القاهرة سنة ١٩٦٨م.
٢٣.	المذكر والمؤنث: لابن الأنبارى : الناشر: دار الجيل .

٢٤.	المذكر والمؤنث: للفراء : مطبعة عيسى البابى الحلبى .
٢٥.	* المزهر في علوم اللغة للسيوطى . تحقيق الأساتذة: محمد أحمد جاد المولى وعلى محمد البجاوى / ومحمد أبو الفضل إبراهيم. مطبعة عيسى البابى الحلبى. * المزهر في علوم اللغة للسيوطى: مطبعة عيسى البابى الحلبى . الناشر: دار إحياء الكتب العربية .
٢٦.	المفصل في علم العربية: للإمام أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري . الناشر: دار الجيل .
٢٧.	المقاصد النحويه في شرح شواهد الألفية .
٢٨.	* المقتضب: لابى العباس محمد بن يزيد. تحقيق د/ عبدالخالق عضيمة . الناشر: دار الكتب المصرية القاهرة . * المقتضب: لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد: الناشر لجنة إحياء التراث .
٢٩.	المقدمه الأجروميه : بن آجزوم . (بدون) .
٣٠.	النحو الوافي: عباس حسن . طبعة٣ . الناشر: دار الكتب المصرية . النحو الوافى: عباس حسن . طبعة . الناشر: دار الكتب المصرية .
٣١.	النحو والصرف في مناظرات العلماء ومحاوراتهم . د/ آدم محمد الزاكى . المكتبة القيصلية .
٣٢.	تاريخ الأدب العربي (كارل برو كلمان) الناشر: دار المعارف بمصر .
٣٣.	تفسير القرآن العظيم: للإمام الجليل الحافظ عماد الدين . أبو العلاء : إسماعيل ابم كثير الدمشقى المتوفى سنة ٧٧٤ . الناشر دار الباز للنشر والتوزيع مكة المكرمة .
٣٤.	تفسير القرآن العظيم : للأمامين الجلالين العلامة جلال الدين ابن أحمد المحلى والشيخ عند الرحمن بن أبى بكر السيوطى وبهامشة أربعة كتب وهي: الأول: لباب المنقول في أسباب النزول لجلال السيوطى . الثاني: في معرفة الناسخ والمنسوخ للإمام ابن حزم . الثالث: ألفيه الإمام أبى زرعه العرافى في معرفة غريب ألفاظ القرآن . رسالة ألفاظ القبائل: للإمام أبى القاسم ابن سلام (طبع بدار إحياء الكتب العربية لاصحابها عين البابى الحلبى وشركاؤه) .

٣٥.	توضيح المسالك والمقاصد بشرح ألفية ابن مالك: للمرادى. المعرفة لابن أم قاسم: شرح وتحقيق د/ عبد الرحمن على سليمان . مكتبة الكليات الأزهرية الطبعة الثانية (بدون) .
٣٦.	حاشية الجاعى على شرح ابن عقيل على متن الألفية لابن مالك . مطبعة القاهرة الزاهية .
٣٧.	حاشية الخضرى على شرح ابن عقيل لألفيه ابن مالك للشيخ/ محمد لدمياطى الخضرى : شركة مصطفى البابى الحلبى .
٣٨.	أ- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك . طبعة دار الفكر بيروت. ب- حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفيه ابن مالك . طبعة المكتبة التجارية . ج-حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك . طبعة دار إحياء الكتبر العربية لعيسى البابى الحلبى .
٣٩.	خزانة الأدب للخطيب البغدادي . طبعة الأولى . خزانة الأدب للخطيب البغدادي . طبعة بولاق .
٤٠.	خلاصة الخلاصة لمحمود شاهين بدون .
٤١.	شذا العرف في فن الصرف للحملاوى بدون .
٤٢.	شذرات الذهب في أخبار من ذهب : أبو الفلاح عبد الحى بن عماد الحنبلى . مكتبة القدس (بدون تاريخ) .
٤٣.	شرح ابن عقيل على ألفيه ابن مالك: بهاء الدين عبد الله ومعه كتاب منحه الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل : تأليف محمد محى الدين عبد الحميد . دار الفكر (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) .
٤٤.	* شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام محمد محى الدين عبد الحميد . * شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب : لابن هشام رتبه وعلق عليه وشرح شواهده/ عبد الغنى الدقر الشركة المتحدة : ١٤٠٤ـ - ١٩٨٤م .

٤٥.	شرح الرضى على القافية : تصحيح/ يوسف حسن عمر جامعة قار يونس ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
٤٦.	شرح ألفية ابن مالك: ابن الناظم: أبو عبد الله بدر الدين ابن محمد . تحقيق وضبطه وشرح شواهد ، ووضح الفهارس: د/ عبد الحميد السيد محم عبد الحميد . دار الجيل بيروت .
٤٧.	شرح المعلقات السبع للزوزنى: أبو عبد الله الحسين ابن أحمد . دار الجيل (بيروت) الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
٤٨.	شرح المفصل لابن يعيش . طبعة القاهرة .
٤٩.	ديوان العجاج: عبد الحفيظ السطى: دمشق سنة ١٩٧١م .
٥٠.	قطر الندى وبل الصدى: لابن هشام تحقيق / محمد محى الدين عبد الحميد : دار إحياء التراث العربى . (بيروت لبنان) . الطبعة الحادية عشر : ربيع الثاني ١٣٨٣م -١٩٦٣م .
٥١.	لسان العرب للفضل جلال الدين ابن منظور : دار صادر بيروت (بدون) .
٥٢.	مختار الصحاح للإمام الرازى: محمد ابن أبى بكر عبد القادر . مكتبة لبنان ١٩٨٧م .
٥٣.	مشكل اعراب القرآن: أبو محمد مكى ابن أبى طالب: تحقيق د/ حسن حامد الضامن . مؤسسة الرسالة الطبعة الثانية : ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .
٥٤.	نزهة الأنباء في طبقات الأدباء لابن الانبارى (بدون) .
	ملحق بقائمة المصادر والمراجع
٥٥.	إتحاف فضلائ البشر : أحمد بن محمد الدمياطي ، مطبعة المشهد الحسيني.
٥٦.	أخبار النحويين البصرينن : أسويعيد الحسين بن عبدالله السيرافي ، الناشر دار الاعتصام القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٥م .
٥٧.	أدب الكاتب : (لابن قتيبة) : عبدالله بن مسلم ، الناشرون مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٢م .

٥٨.	الأزهية في علم الحرف : للهراوي (علي بن محمد) مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ط١ ، ١٩٨١م .
٥٩.	الإصابة في تمييز الصحابة : لابن حجر العسقلاني ، الناشر دار الكتب العلمية.
٦٠.	الأصمعيات (عبدالملك بن قريب) تحقيق أحمد محمد شاكر ، وعبدالسلام محمد هارون.
٦١.	إعراب القرآن (أبوجعفر النحاس) محمد بن إسماعيل ، ط٢ ، الناشر : الدار التونسية للنشر ، ط٦ ، ١٩٨٣م.
٦٢.	الأمالي : إسماعيل بن القاسم القالي ، الناشر : دار الكتاب العربي .
٦٣.	الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين. عبدالرحمن بن محمد الأنباري ، الناشر : دار الفكر .
٦٤.	تاريخ بغداد : للخطيب البغدادي (أحمد بن علي) ، الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ ، ١٩٧٧م .
٦٥.	تفسير الطبري (جامع البيان في تفسير القرآن) أبوجعفر محمد بن جرير الطبري ، المطبعة الميمنية .
٦٦.	تفسير القرطبي : (محمد بن أحمد) : دار الكتب المصرية .
٦٧.	الجامع لأحكام القرآن : تفسير القرطبي .
٦٨.	جمهرة أشعار العرب في الجاهلية والأسلام : أبوزيد محمد بن أبي الخطاب القرشي: تحقيق : محمد علي الهاشمي ، ناشرون ، دار القلم : دمشق ، ط٢ ، ١٩٨٦م.
٦٩.	حماسة البحتري (الوليد بن عبيد) بدون .
٧٠.	الحماسة البصرية : علي بن الحسن البصري ، الناشر : عالم الكتب ، ط٣ ، ١٩٨٣م.
٧١.	الحيوان للجاحظ : تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، الناشر : دار الجيل ، دار الفكر، ط١ ، ١٩٨٨م .

٧٢.	خزانة الأدب ولب لسان العرب : عبدالقادر بن عمر البغدادي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط٣ ، ١٩٨٩م .
٧٣.	ديون الأخطل (غوث بن غياث) : تحقيق إيليا مسليم حاوي ، دار الثقافة ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٩م ، الناشرون دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ١٩٩٢م .
٧٤.	ديوان الأحوص : شعر الأحوص الأنصاري .
٧٥.	ديوان أبي الأسود الدؤلي ، جمعه أبي سعيد الحسني العسكري، تحقيق محمد الحسنآل ياسين ، مؤسسة أف للطباعة بيروت ، ط١ ، ١٩٨٢م .
٧٦.	ديوان الأعشى : ميمون بن قيس ، الناشر مؤسسة الرسالة بيروت .
٧٧.	ديوان امرؤ القيس ، الناشر : دار المعارف بمصر ، ط١ ، ١٩٥٨م .
٧٨.	ديوان البحتري (الوليد بن عبيد) . تحقيق : حسن كامل الصرفي ، الناشر : دار المعارف بمصر ١٩٧٢م.
٧٩.	ديوان جران العود النميري : (عامر بن الحارث) ، الناشر وزارة الثقافة والأعلام العراقية ، ط١ ، ١٩٨٢م .
٨٠.	ديوان جميل بثينة : تحقيق أميل بديع : الناشر : دار الكتاب العربي ، ط١ ، ١٩٩٢م .
٨١.	ديوان حاتم الطائي : (حاتم بن عبدالله) : صنعه يحيى بني مدرك الطائي ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ط٢ ، ١٩٩٠م .
٨٢.	ديوان الحارث بن حلزة : تحقيق : أميل بديع ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩١م .
٨٣.	ديوان حسان بن ثابت الأنصاري : الناشر : دار المعارف بمصر ، بتاريخ ١٩٧٧م.
٨٤.	ديوان الحطيئة ، جرول بن أوس ، الناشر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٨٧م.
٨٥.	ديوان ذي الرمة : (غيلان بن عقبة) : الناشر : مؤسسة الإيمان ، بيروت ، ط١، ١٩٨٢م.

٨٦.	ديوان رؤبة بن العجاج : الناشر : دار الآفاق الجديدة ط٢ ، ١٩٨٠م.
٨٧.	ديوان زهير بن أبي سلمى : شرح ديوان زهير بن أبي سلمى .
٨٨.	ديوان زيد الخيل الطائي : شعر زيد الخيل الطائي .
٨٩.	ديوان عبيد بن قيس الرقيات ، تحقيق وشرح محمد يوسف نجم ، دار بيروت للطباعة والنشر : بيروت لا ط ، ١٩٨٦م .
٩٠.	ديوان العجاج (عبيد الله بن رؤبة) ، الناشر : مكتبة أطلس .
٩١.	ديوان عمر بن أبي ربيعة : شرح ديوان عمرو بن أبي ربيعة .
٩٢.	ديوان علي بن أبي طالب ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت .
٩٣.	ديوان عمرو بن معد يكرب الزبيدي : شعر عمرو بن معكد يكرب .
٩٤.	ديوان الفرزدق (هشام بن غالب) : الناشر : دار صادر .
٩٥.	ديوان الكميت بن زيد بدون .
٩٦.	ديوان لبيد بن ربيعة بدون
٩٧.	ديوان المتلمس الضبي .
٩٨.	سر صناعة الإعراب : أبوالفتح عثمان بن جني ، الناشر : دار القلم : دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م.
٩٩.	شذرات الذهب في معرفة أخبار من ذهب : عبدالحي بن العماد الحنبلي : النشار : دار الكتب العلمية بيروت .
١٠٠.	شرح أبيات سيبويه : للسيرافي (يوسف بن أبي سعيد) بدون .
١٠١.	شرح الأشموني على ألفية بن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك) تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، الناشر : مكتبة النهضة المصرية ، ط١ ، ١٩٥٥م .
١٠٢.	شرح التصريح على التوضيح ، بدون .
١٠٣.	شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : الناشر : طرابلس لبنان ، ط١ ، ١٩٩٠م.

١٠٤.	شرح المفصل : (يعيش بن علي) : الناشر ، عالم الكتب .
١٠٥.	شعراء أميون : تحقيق نوري حمودي القيس ، الناشر : عالم الكتب ، طبعة بغداد ط٣ ، ١٩٨٥م .
١٠٦.	الشعر والشعراء : لابن قتيبة ، بدون .
١٠٧.	طبقات فحول الشعراء : محمد بن سلام الجمحي ، بدون .
١٠٨.	عيون الأخبار : لابن قتيبة : بدون .
١٠٩.	الكتاب لسيبويه : الناشر : مكتبة الخانجي ، ط٣ ، ١٩٨٨م.
١١٠.	الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل : للزمخشري ، بدون .
١١١.	لسان العرب : لابن منظور ، بدون .
١١٢.	ما ينصرف وما لا ينصرف : أبوإسحاق الزجاج .
١١٣.	المدارس النحوية : لشوقي ضيف : الناشر : دار المعارف المصرية ، ط١ ، ١٩٧٣م.
١١٤.	المذكر والمؤنث : الأنباري (محمد بن القاسم) بدون .
١١٥.	المذكر والمؤنث : المبرد بدون .
١١٦.	المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية .
١١٧.	همه الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية للسيوطي ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية : القاهرة : ط١ ، ١٣٢٧هـ .
١١٨.	وفيات الأعيان : لابن خلكان : الناشر : دار صادر بدون .

الفهرست

الموضوع	رقم الصفحة
المقدمة	١
الباب الأول : حياة المؤلف	٤
(أ) الفصل الأول : مولده ونشأته وثقافته وشيوخه وتلاميذه	٥
المبحث الأول : اسمه وكنيته ولقبه	٦
المبحث الثاني : شيوخه وتلامذته	١٢
(ب) الفصل الثاني : آثار الإمام المبرد العلمية	١٦
المبحث الأول :	١٧
أ/ شعر أبي العباس محمد بن يزيد المبرد	١٨
ب/ أشعار قيلت في المبرد مدحاً	٢١
ج/ بعض الأشعار التي استشهد بها في بعض القضايا النحوية	٢٣
آراء العلماء فيه	٢٨
المبحث الثالث :	
أ/ مؤلفاته	٣١
ب/ مناظرات دارت بينه وبين العلماء	٣٤
ج/ منهجه النحوي	٣٥
الباب الثاني : النحو في الكتاب الكامل	٣٧
الفصل الأول : القضايا النحوية قبل المناقشة إجمالاً :	٤٠
١ – اسم الإشارة – اسم الموصول	٤٢
٢ – الإضافة	٤٣
٣ – الاسم المعتل	٤٤
٤ – الظروف	٤٥

الموضوع	رقم الصفحة
٥ – النعت (أ – ب)	٤٦
٦ – تعدي الفعل اللازم بحرف الجر	٤٧
٧ – إن وأن وكأن المخففة من الثقيلة	٤٧
٨ – ظن	٤٨
٩ – الاستثناء	٤٨
١٠ – المؤنث	٥٠
١١ – المثنى	٥١
١٢– المجموع	٥١
١٣ – النسب	٥٢
١٤– حذف التنوين	٥٣
١٥– العدد	٥٤
١٦– الحال	٥٤
١٧– الإعراب وحركاته	٥٥
١٨ – النداء	٥٦
الفصل الثاني : بعض المعارف والظروف والتوابع	٥٧
١ – اسم الإشارة	٥٨
٢ – الاسم الموصول وصلته	٦١
٣ – الإضافة	٦٦
٤ – الظروف	٧١
٥ – الأسماء الخمسة	٧٥
٦ – النعت	٨١
الفصل الثالث : القضايا النحوية العامة	٨٤

الموضوع	رقم الصفحة
١ – تعدي الفعل بحرف الجر	٨٥
٢ – إن وأن وكأن المخففة والثقيلة	٨٨
٣ – ظن	٩٢
٤ – الاستثناء	٩٨
٥ – النعت	١٠٥
٦ – المثنى	١١٢
٧ – الجموع	١١٥
٨ – النسب	١١٩
الباب الثالث : الصرف في الكتاب الكامل	١٢٨
تمهيد	
الفصل الأول : القضايا الصرفية إجمالاً قبل المناقشة	١٢٩
١ – الاسم المقصور	١٣٠
٢ – الاسم المقصور والممدود	١٣٠
٣ – حروف المضارعة	١٣١
٤ – المصدر (أ)	١٣٢
٥ – المصدر (ب)	١٣٢
٦ – المصدر (ج)	١٣٣
٧ – المصدر (د)	١٣٣
٨ – التضعيف	١٣٤
٩ – الإعلال والإبدال (أ)	١٣٤
١٠ – الإعلال والإبدال (ب)	١٣٥
١١ – الممنوع من الصرف	١٣٥

الموضوع	رقم الصفحة
١٢ – التصغير	١٣٦
١٣ – باب فعل	١٣٦
١٤ – باب ما يجوز يفعل فيما ماضيه مفتوح العين	١٣٧
١٥– الصفة التي على وزن فعال	١٣٨
الفصل الثاني : قضايا الصرف والتصريف	١٤١
١ – المصادر	١٤١
٢ – التضعيف	١٤٧
٣ – الإعلال والإبدال	١٤٩
٤ – الممنوع من الصرف	١٥٣
الفصل الثالث : قضايا صرفية عامة	١٥٨
١ – ا لتصغير	١٥٩
٢ – باب فعل	١٦٣
٣ – ما يجوز فيه فعل فيما ماضيه مفتوح العين	١٦٦
الباب الرابع : النحو في الكتاب المقتضب	١٧٢
الفصل الأول :	
١ – من (الذي) (التي)	١٧٣
٢ – الإخبار عن الظروف والمصادر	١٧٥
٣ – هذا باب : الظروف والأمكنة والأزمة حسب معرفتها وتقسيمها وتمكنها وامتناع ما يمنع منها من التصرف ويقال له الصرف	١٨٠
٤ – هذا باب ما كان للمؤنث من جمع المؤنث بالألف والتاء	١٩٠
٥ – هذا باب ما كان أخره ألف مقصور للتأنيث والإلحاق	١٩٢

الموضوع	رقم الصفحة
٦ – هذا باب تسمية الواحد مؤنثاً كان أو مذكراً لأسماء الجمع	١٩٣
٧ – هذا باب تسمية المؤنث	١٩٧
٨ – هذا باب المعرفة والنكرة	٢٠٢
٩ – هذا باب تبيين الحال في العوامل التي في المعنى	٢٠٦
١٠ – هذا باب ما كانت للحال فيه مؤكدة لما قبلها وذلك ما لم يكن مأخوذاً من الفعل	٢٠٨
١١ – هذا باب ما يكون من المصادر حال لموافقة الحال	٢٠٩
١٢ – هذا باب الإضافة إلى الاسم الذي يكون أخره ياء مشددة والأخيرة لام الفعل	٢١٠
١٣ – هذا باب الأسماء التي يحلقها ما يلحق الأسماء المضافة من النصب بما يضم إليه	٢١١
١٤– هذا باب الاستثناء	٢١٣
١٥ – هذا باب المستثنى من المنفي	٢١٤
١٦ – هذا باب ما لا يجوز فيه البدل	٢١٦
١٧– هذا باب (لا) التي اكتفى	٢١٨
١٨– هذا باب ما ينعت من النفي	٢٢٢
١٩– هذا باب ما كان من المندوب مضافاً إليك	٢٢٣
٢٠ – هذا باب الندبة	٢٢٤
٢١ – هذا باب تبني الحال في العوامل	٢٢٥
٢٢– هذا باب ما كانت فيه الحالة مؤكدة	٢٢٧
٢٣– هذا باب إعراب يعرف من الأفعال	٢٢٨
٢٤– هذا باب الفعل المتعدي إلى المفعول	٢٣٢

الموضوع	رقم الصفحة
٢٥- هذا باب من مسائل باب لله ما كان لله وباب لله إن لله في الجمع والتفرقة	٢٣٧
٢٦ – هذا باب المسند والمسند إليه وهما لا يستغنى كل واحد منهما من صاحبه	٢٤٣
٢٧ – هذا باب اسم الفاعل مع الفعل المضمر	٢٤٨
الفصل الثاني : بعض المعارف والظروف والتوابع	٢٦٠
١ – اسم الإشارة	٢٦١
٢ – الضمائر	٢٦٥
٣ – النداء	٢٦٧
٤ – باب (إن) (كأن)	٢٦٩
٥ – الفاعل	٢٧٢
الفصل الثالث : القضايا النحوية العامة	٢٧٨
١ – المعرب والمبني	٢٧٩
٢ – المسند والمسند إليه	٢٨٦
٣ – النكرة والمعرفة	٢٨٩
٤ – الإضافة	٢٩١
٥ – لا النافية	٢٩٤
الباب الخامس : الصرف في الكتاب المقتضب	٣٠١
الفصل الأول : بعض القضايا الصرفية دون مناقشة القسم (أ)	٣٠٤
١ – هذا باب ما ينصرف وما لا ينصرف مما سميت به مذكراً من الأسماء العربية	٣٠٦
٢ – هذا باب (أفعل)	٣٠٦
٣ – هذا باب الأمثلة التي يمثل بها أوزان	٣٠٧

الموضوع	رقم الصفحة
٤ – هذا باب ما كان من الله أفعل لله نعتاً يصلح فيه التـــأويلات جميعاً	٣٠٨
٥ – هذا باب تفسير ما ذكرنا من هـــذه الأســـماء الموضـــوعة موضع المصادر وما أشبهها من الأسماء المدعو بها مـــن غيـــر المصادر	٣٠٩
٦ – هذا باب ما كن (فعل)	٣١٠
٧ – هذا باب ما اشتق من (الفعل)	٣١١
الفصل الثاني : بعض القضايا الصرفية القسم (ب)	٣١٣
١ – الممنوع من الصرف	٣١٣
٢ – هذا باب (أفعل)	٣١٦
المبحث الثالث : ما كان على وزن (فعل)	٣١٧
الفصل الثالث : القضايا الصرفية العامة القسم (جـــ)	٣١٨
١ – ما كان على خمسة أحرف	٣١٩
٢ – ما عدته خمسة أحرف أو أكثر	٣٢٠
٣ – التصغير	٣٢١
الخلاصة	٣٢٤
الخاتمة	٣٢٥
فهرست الآيات القرآنية	٣٢٨
فهرس الأبيات الشعرية	٣٣٣
قائمة المصادر والمراجع	٣٤٢
فهرست الرسالة	٣٥١